جامعة الجزائر- 3

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

تخصص: إدارة الأعمال

إعداد :

جنوحات حسين

إشراف :

أ.د. فاضل عبد القادر

أعضاء لجنة المناقشة

خالفي علي	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	رئيساً
فاضل عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	جامعة الجزائر 03	مشرفاً ومقرراً
رزيق كمال	أستاذ التعليم العالي	جامعة البليدة 02	عضواً
بريش عبد القادر	أستاذ التعليم العالي	المدرسة العليا للتجارة الجزائر	عضواً
بوروبي مصطفى	أستاذ محاضر أ	جامعة الجزائر 03	عضواً
كمال ديب	أستاذ محاضر أ	جامعة تيبازة	عضواً

العام الجامعي : 2018/2017

أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ لِإِيلَافِ قُرَيْشٍ (1) إِيلَافِهِمْ رِحْلَةَ الشِّتَاءِ وَالصَّيْفِ (2)
فَلْيَعْبُدُوا رَبَّ هَذَا الْبَيْتِ (3) الَّذِي أَطْعَمَهُمْ مِنْ جُوعٍ
وَآمَنَهُمْ مِنْ خَوْفٍ (4) ﴾

سورة قريش.

إهـداء

إلى ...

روح والدي ... طيّب الله ثراهما.

زوجتي ورفيقة دربي على تشجيعها وتثمينها للعمل المنجز وكل أفراد عائلتي وأخص بالذكر:

أبنائي: أسماء، أمينة، محمد ويوسف.

أحفادي: فاطمة الزهراء ليليا، محمد، سيدرى، ابراهيم الخليل، آدم.

كل معلم و أستاذ كنت يوما تلميذا له وطالب علم عنده...

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع الذي أرجو ان أكون قد وفقت بأن أوفيته حقه من الدراسة والبحث.

شكر وتقدير

أحمد الله تعالى وأشكره على ان وفقني لإنجاز هذا العمل الذي ما كان ليتم لولا مشيئته وتوفيقه، وبعد ...

أجدني عاجزا على أن أجد ما يليق بمقام ...

الأستاذ الدكتور فاضل عبد القادر

من كلمات ... وما يفي حقه من عبارات الشكر والامتنان على قبوله تشريفي بالإشراف على إنجاز الأطروحة الموسومة:

الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن

وما أسداه لي من نصح وتوجيه وإرشاد وتشجيع، وما رعى به العمل المنجز من متابعة وعناية ومرافقة منذ لحظة طرح فكرة موضوع الأطروحة إلى غاية كتابة آخر كلماتها.

فليس لي إلا أن أسأل الله أن يجزيه عني وعن غيري من طلبته خير الجزاء، وأن يبذل له جميل العطاء بأن يبارك له في علمه وعمله ويوفقه لمبتغاه ومسعاه.

فإليك مني أستاذي الفاضل أسمى عبارات الشكر والتقدير على ما أبديته من طول صبر على إنجاز هذا العمل.

فجزاك الله عني أستاذي الفاضل كل خير، وأدامك الله ذخرا للجزائر.

خطة الدراسة

مقدمة.

الفصل الأول: التأصيل المعرفي والنظري للتنمية الاقتصادية والدفاع و الأمن

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية.

المطلب الثاني : التنمية المستدامة.

المبحث الثاني : المفاهيم المرتبطة بالدفاع.

المطلب الأول: مفهوم الدفاع.

المطلب الثاني: إعداد الدولة للدفاع.

المبحث الثالث: المفاهيم المرتبطة بالأمن.

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن.

الفصل الثاني : العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن

المبحث الأول: النظريات والمدارس المفسرة للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة.

المبحث الثاني: المدارس المفسرة للأمن.

المطلب الأول: المدارس الكلاسيكية.

المطلب الثاني: المدارس الحديثة للأمن.

المطلب الثالث : الترابط بين التنمية والأمن.

الفصل الثالث : واقع الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: مراحل انتقال الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: المرحلة الأولى للاقتصاد (1962-1966).

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد المخطط (1967-1989).

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية ودعم وترشيد الاقتصاد الوطني (2000-2016

المطلب الأول : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000).

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009).

المطلب الثالث: مرحلة ترشيد الاقتصاد الوطني (2010-2016).

الفصل الرابع : تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول : تحديات الطاقة المتجددة في الجزائر.

المطلب الأول: أسباب الاهتمام بمجال الطاقة البديلة والمتجددة في الجزائر.

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية والمؤسساتية لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر.

المبحث الثاني: تحديات الحكم الراشد في الجزائر.

المطلب الأول: مقاربات وأبعاد الحكم الراشد.

المطلب الثاني: تحديات الحكم الراشد.

الفصل الخامس : التهديدات الأمنية وانعكاساتها على الجزائر

المبحث الأول: العقيدة الأمنية وتنظيم المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية.

المطلب الثاني: تنظيم المؤسسة العسكرية الجزائرية.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للجزائر.

المطلب الأول: النزاعات الحدودية للدول المجاورة للجزائر.

المطلب الثاني: التهديدات اللاتناظرية للأمن الوطني الجزائري .

المبحث الثالث: الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاساتها على الجزائر

المطلب الاول: الأمن الإقليمي للجهة الشرقية للجزائر .

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي للجهة الغربية والجنوبية للجزائر.

الفصل السادس : الاستراتيجية الأمنية الجزائرية

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية المتبعة على المستوى الوطني (الداخلي)

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الصلبة.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأمنية اللينة.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي

المطلب الأول: الاستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية على المستوى الدولي.

الخـاتمـــــة.

قائمة المصادر والمراجع.

قائمة الجداول.

الفهرس.

مقدمة

مقدمة:

تستقطب قضايا التنمية الاقتصادية والدفاع والأمن القسط الوافر من الاهتمام الدولي في المؤتمرات والملتقيات والندوات المنظمة على كل المستويات: الوطني والإقليمي والدولي، ولم تعد تقتصر على الجوانب الاقتصادية فقط، بل أصبحت تشمل موضوعات ومقاربات تتصل بالدفاع والأمن، والجوانب السياسية والاجتماعية والثقافية والبيئية، الأمر الذي جعل مجالات التنمية أكثر اتساعا.

ولعل موضوع تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن من اكثر المواضيع حضورا في البحث والنقاش، نظرا لنتائجه وآثاره المترتبة على مختلف الأصعدة، حيث انه يطرح إشكاليات بحثية أساسية تتعلق أبرزها بالتأثير المتبادل بين التنمية الاقتصادية والدفاع والأمن، نظرا للتساؤل الملح حول مدى أهمية التوفيق بين عملية مواجهة التحديات الاقتصادية وتوفير متطلبات الدفاع والأمن، من خلال اتباع سياسات قادرة على تفعيل عملية التنمية الاقتصادية والدفع باتجاه تطورها وتحقيق الأمن والاستقرار في نفس الوقت.

يتفق الاقتصاديون في سياق بحثهم عن تعريف محدد للتنمية الاقتصادية على صعوبة تحديدها لكونها تخضع لعوامل متعددة وأنماط متنوعة وبالغة التشابك والتعقيد، إلا أن أكثر التعريفات قبولا للتنمية الاقتصادية هي تلك التي تركز على قدرة الاقتصاد على زيادة إنتاج السلع والخدمات بصفة مستمرة، أو أنها عملية تضمن إحداث زيادة متواصلة في إنتاج الثروات المادية.

وفي هذا الإطار، ينبغي التفريق بين مصطلحي " التنمية الاقتصادية" و "النمو الاقتصادي"، فبالرغم من كونهما مترادفين ويستخدمان للدلالة على معنى محدد في بعض الأحيان وكلاهما يساهم في تغيير الظاهرة نحو الأفضل، إلا انه يجب التفريق بينهما، إذ ان مفهوم "النمو" يقتصر على التغييرات التي تحدث في الناتج الوطني، بينما مصطلح "التنمية" يعني نموا شاملا في جميع قطاعات الاقتصاد الوطني، وحدوث تغييرات هامة في المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والتقنية ... إلخ.

وعلى أساس أن التنمية الاقتصادية تعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية وأكثرها دلالة على الأداء الاقتصادي، فقد حظيت بإهتماما كبيرا من طرف الاقتصاديين على مدى الفترات الزمنية المتعاقبة، حيث وضعوا في هذا الصدد مجموعة من النظريات والنماذج المفسرة لعملية التنمية الاقتصادية مع إبراز

مختلف محدداتها وعوامل نجاحها، وجاءت هذه النظريات والنماذج نتيجة لتطور عملية التنمية الاقتصادية نفسها عبر مرور مختلف الحقبات الزمنية.

وفي ظل التطورات السريعة التي تشهدها دول العالم والتي أثرت على المستوى الكلي لإقتصادياتها وخاصة الدول النامية منها، تسعى هذه الأخيرة خلال العشريات الأخيرة إلى تطبيق إصلاحات واسعة النطاق تستهدف زيادة النمو الاقتصادي لإحداث توازن في ميزانيتها العمومية وكذا في ميزان مدفوعاتها.

وأمام هذه الوضعية، لم تشكل الجزائر الاستثناء، فهي بدورها تسعى إلى زيادة معدلات نمو إقتصادها من اجل مواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والمتمثلة في تحقيق الأمن الغذائي، وتنويع استخدام الطاقات المتجددة، وزيادة مصادر الدخل من العملة الصعبة عن طريق تنويع الصادرات ومواجهة ظاهرة البطالة المتنامية في المجتمع الجزائري، وتطبيق الحكم الراشد.

فالاقتصاد الجزائري عرف إصلاحات عميقة منذ 1990 شملت جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وهذا كان نتيجة للأزمة الكبرى التي مست الاقتصاد الوطني في سنة 1986 بعد إنهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية مما تسبب في انخفاض معتبر لعائدات النفط والتي أثرت بدورها على تراجع الاستثمارات وانخفاض في نمو الإنتاج وتراكم الديون الخارجية، بالإضافة إلى ذلك عدم الاستقرار السياسي الذي عرفته فترة التسعينات، كل هذه العوامل عمقت من أزمة الاقتصاد الجزائري وزادته تفاقما، مما انعكس سلبا على كل النواحي الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، الأمر الذي اتضح للعيان هشاشة الاقتصاد الجزائري واعتماده الكلي على موارد المحروقات.

لكن مع نهاية فترة التسعينات وبداية الألفية الجديدة بدأ هذا الوضع في التغير من الحسن إلى الأحسن والأفضل، إذ شهدت الجزائر عودة الاستقرار السياسي والأمني والشروع في تطبيق سياسات اقتصادية جديدة تخرج الاقتصاد من حالة الركود، وذلك عن طريق القيام بإصلاحات هيكلية ومؤسسية، خاصة بعدما تحسنت الوضعية المالية للجزائر نتيجة الإرتفاع الكبير لأسعار المحروقات، مما سمح من إعداد برنامجي إنفاق عامين يغطيان عدة محاور رئيسية، الأول وهو مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي ويمتد على طول الفترة 2001-2004، والثاني هو البرنامج التكميلي لدعم النمو والممتد على طول الفترة 2005-2009، حيث كان لهذين البرنامجين الفضل الكبير في إعطاء دفعا قويا للنشاط الاقتصادي ومن

ثم رفع معدلات النمو الاقتصادي بالأساس خاصة وأن الإنفاق العام يعتبر الأداة الأكثر فاعلية في حالات الركود الاقتصادي.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن تحسن الوضع الأمني وتحقيق الاستقرار السياسي لم يأت صدفة أو من العدم، بل جاء بعد مواجهات كبيرة مع الإرهاب وتضحيات جسيمة قدمتها الجزائر متمثلة في الخسائر في الأرواح والأموال والعتاد والمباني والبنى التحتية، فبفضل الإستراتيجية الأمنية المحكمة المتبعة من طرف الجزائر إستطاعت أن تحد من هذه الظاهرة الخطيرة وتعيد الاستقرار للبلد، فالاستقرار السياسي لا يمكن أن يتحقق في غياب الأمن والتنمية أو أحدهما، لأنهما يمثلان وجهان لعملة واحدة.

إن الجزائر ما كان لها أن تتمكن من التحول السياسي والاقتصادي الحاصل من دون إعادة النظر في مقاربات بناء أمنها الوطني وخاصة أن رياح التغيير التي هبت عليها لم تكن سالمة وآمنة، بل كانت أقرب إلى العاصفة التي هزت أركان الدولة وهددت بنسفها بعد أن صاحب مسار التحول الديمقراطي موجة من العنف لم تعرفها الجزائر استقلالها، وهو ما انعكس على المعالم الكبرى لتوجهات بناء استراتيجية الأمن الوطني في الجزائر التي جعلت من "مكافحة الإرهاب" منطلقها ومحددها المحوري.

واعتبارا لتشعب الأزمة الأمنية في الجزائر التي انتقلت من "مرحلة الإرهاب" إلى تسيير مخلفات "مرحلة ما بعد الإرهاب" بعد أن تم دحر الجماعات الإرهابية النشطة في التسعينات والتي رسمت صفحات دامية في تاريخ الجزائر ويوميات الجزائريين، قد أبان عن وجود جملة من الأخطار والمهددات متعددة الصفات والتصنيفات التي باتت تشكل تهديدا حقيقيا للأمن الوطني في الجزائر، ما يستلزم أخذها بعين الاعتبار لا سيما وأن مفهوم الأمن قد تجاوز المحددات التماثلية التقليدية إلى أخرى أوسع وأشمل هذا من جهة، ومن جهة أخرى ينبغي القيام بالإعداد المستمر للدفاع عن الدولة، مع الفهم والإدراك الصحيح بأن مهمة الدفاع عن الدولة ليست مهمة القوات المسلحة لوحدها، بل هي قضية الجميع؛ أي تعني كل مؤسسات الدولة، وإدارتها والأحزاب والمجتمع المدني وأفراد الشعب.

كما أن إعداد الدولة للدفاع من أجل تحقيق الأمن يتطلب توفير للقوات المسلحة كل الموارد البشرية والمالية والمادية حتى تتمكن من أداء مهامها الدستورية على أحسن ما يرام، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل من الضروري التنسيق المستمر بين القوات المسلحة ومختلف الوزارات والمؤسسات والقطاعات وذلك لبلوغ الأهداف المرجوة وتحقيق الأمن للوطن والمواطن.

1- أهمية الموضوع:

لقد أصبح موضوع "الأمن والتنمية" من أكثر المواضيع استقطابا للدراسة والبحث العلمي في حقل العلوم السياسية لما له من ارتباطات وعلاقات تأثير وتأثر مع العلوم الاقتصادية والاجتماعية والعسكرية، وكذا لانعكاساته الداخلية على القرارات السياسية والخيارات الاقتصادية والتحولات الاجتماعية وبناء الإستراتيجيات العسكرية في العديد من الدول، خاصة وأن التحولات السريعة التي يشهدها العالم أفرزت أشكالا جديدة من النزاعات والمهددات الاقتصادية والأمنية التي تنبئ بظهور مفاهيم ومحددات جديدة لإشكالية التنمية والأمن.

ولضرورات التكيف مع التطورات التي عرفها مفهومي التنمية والأمن، فالجزائر تعيد ترتيب مقتضيات بناء اقتصادها وأمنها واستشراف مهدداتهما، وتحيين ميادينهما بوضع استراتيجية شاملة وملائمة تمكنها من تطوير اقتصادها وتحقيق أمنها، خاصة في الفضاءات الجيوسياسية المضطربة الموجودة فيها.

وعليه تكمن أهمية هذه الدراسة في تحليل وفهم التحولات الحاصلة في حقلي الدراسات التنموية، والأمنية ومحاولة اسقاطهما على الجزائر، إذ لم تعد تقتصر النظرة التوسعية على مفهوم التنمية وحده، حيث أن الدراسات الاقتصادية تشير إلى التنمية الشاملة متجاوزة بذلك النظرة الاقتصادية الخالصة، التي تربطه بالنمو الاقتصادي، نفس الأمر عرفه مفهوم الأمن حيث أصبحت الدراسات تشير إلى مفهوم الأمن الشامل، والقاسم المشترك الذي يجمع بين كل من مفهومي التنمية المستدامة والامن الشامل هو الإنسان، على اعتباره يشكل وحدة التحليل الأساسية والغاية من التنمية والأمن، الأمر الذي يضمن حقه في العيش والبقاء.

مما تقدم تبرز أهمية تناول موضوع تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن، نظرا لتوسع الاهتمامات العالمية به واعتباره من مواضيع الساعة، ومحاولة معالجة كافة القضايا التي تمس عملية التنمية الاقتصادية، وتوفير متطلبات إعداد الدولة للدفاع، لارتباط هذه الأمور بالإستقرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وتحقيق الأمن القومي.

إن أهمية هذا الموضوع تنبع من الهدف الذي يتوخاه الباحث من هذه الدراسة، إذ تهدف دراستنا هذه للخروج بتصور واضح حول كيفية مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية وتحقيق الأمن القومي الجزائري، في ظل الظروف الداخلية والإقليمية والدولية الصعبة التي تعرفها الجزائر منذ مطلع الألفية

الثالثة، من خلال التعرف على المحددات، وإدراك الأخطار والتهديدات التي تواجه الجزائر، وكيفيات التعامل معها لصدها أو تحييدها أو على الأقل التخفيف من آثارها مع التركيز على عملية مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية وظاهرتي الإرهاب والجريمة المنظمة من منطلق أنهم يشكلون التهديدات الجديدة التي ترهن حاضر ومستقبل الجزائر.

2- أسباب اختيار الموضوع :

إن دوافع اختيار المشكلة البحثية الموسومة بـ : "الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن"، تتمثل في مجموعة من الحوافز المتداخلة والمتراوحة بين ما هو موضوعي علمي يتعلق بالدراسات العلمية الأكاديمية وشخصي يتصل بذات الباحث.

- **الأهداف الموضوعية :**

الدوافع الموضوعية تكمن في أن موضوع الدراسة يمثل بالنسبة لي أحد أخصب مجالات البحث في العلوم الاقتصادية والأمنية وحتى في العلوم السياسية والاجتماعية، على اعتبار أنه أكثرها إنتاج معرفي نوعي وعلى قدر من الأصالة، بالإضافة إلى أن للموضوع علاقة مباشرة بالمعيشة اليومية لأفراد الشعب ويهم استقرار وتطور وبقاء الجزائر.

إن البحث في ميدان الأمن والتنمية أخذ بعدا أكبر وحيزا أوسع في الدراسات المقدمة بعد نهاية الحرب الباردة، خاصة أن وحدة التحليل الأساسية في مثل هذه الدراسات أصبح الإنسان أو الفرد، فكلا من موضعي الأمن والتنمية يرتبط بحياة الأفراد ارتباطا وثيقا، خاصة بعد توسيع مفهوم الأمن ليشمل قطاعات أخرى تعدت القطاع العسكري كالبيئة والاقتصاد...، وعلى هذا الأساس، فإنها تندرج ضمن المحاولات المقدمة لمواجهة المتغيرات الدولية والجهوية والوطنية المتسارعة، خاصة وأننا نعيش في عصر العولمة وما تترتب عليها من ازدياد حجم الاعتماد المبادل، ليس فقط في الجانب الاقتصادي والتجاري بل وحتى الأمني، علاوة على نفاذية الحدود والتي تولدت عنها معضلة أمنية تتعلق بصعوبة تأمينها، وهذا ما تواجهه الجزائر مع دول الجوار، ضف إلى ذلك معضلة أخرى تتمثل في فشل تحقيق التنمية على مستوى دول الساحل، الأمر الذي جعل التهديدات الاجتماعية والاقتصادية والنزاعات الإثنية والعرقية والدينية تتزايد، وهذا ما يجعل تبني الخيار العسكري في شكله الصلب، لإحتواء الوضع والتصدي لهذه التهديدات، مقاربة غير كافية لوحدها لحل وتجاوز الوضع الراهن في هذه الدول.

- **الأهداف الذاتية :**

إن الدوافع الشخصية تتمثل أساسا في الرغبة الكبيرة في خوض تجربة جديدة بعد تلك التي عشتها في صفوف الجيش الوطني الشعبي أكثر من ثلاثين سنة والتي مكنتني من اكتساب تجارب قيمة، حفزت طموحي للتطلع إلى الاهتمام العلمي الأكثر تخصصا بالميادين العسكرية والأمنية والاقتصادية والاستراتيجية وما يدور حولها.

وكذلك الرغبة في التأسيس لمقاربة الأمن والتنموية والتي يمكن من خلالها فهم الوضع الراهن في الجزائر، لدراسة إمكانية تجاوز هذا الوضع من خلال العمل على وضع استراتيجية تنموية أمنية تكون نابعة من تصور الجزائر لوضعها الخاص، على أساس الإمكانيات والقدرات التي تمتلكها، والأهداف التي تسعي إلى تحقيقها منذ حصولها على الاستقلال، خاصة وأن التداخل الكبير الموجود بين الأمن والتنمية وطبيعة العلاقة التكاملية التي تربطهما، علاوة على الإطار المكاني الذي تركز عليه الدراسة والمتمثل في الجزائر والدول المجاورة لها، والتي تعتبر من دول التماس الأمني أو المتواجدة ضمن الدائرة الأمنية المباشرة للجزائر، هذه الدول تعرف في السنوات الأخيرة أزمات تهدد وجود كياناتها نظرا للوضع الأمني المتردي الذي تمر به، كل هذه العوامل تدفعنا إلى اختيار واتباع هذه المقاربة التي قد لا تساهم فقط في تفسير وفهم الواقع، بل تساعد على تجاوز الوضع الراهن والدخول في عملية دفع وتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار والأمن القومي.

وعلى هذا الأساس، نحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على معيقات ومحددات التنمية الاقتصادية وطبيعة التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر، والنابعة من بيئتها الداخلية أو المتأتية من محيطها الإقليمي، وما تفرضه تداعيات السياسة الدولية.

وأخيرا، دافع رغبة المساهمة المتواضعة في إثراء المجال المعرفي بدراسة يتعلق موضوعها بالجزائر، خاصة وأن أغلب الدراسات الأكاديمية في الجامعات الجزائرية تتناول مواضيع بعيدة في أحيان كثيرة عن واقع واهتمامات الجزائر.

3- أدبيات الدراسة

خلال دراستي لهذه المشكلة البحثية لم أصادف عنوانا ذو صلة مباشرة بموضوع الدراسة كما تضمنه عنوانها، فكل ما وجدته كان عبارة عن تقاطعات لمواضيع أسست منطلقا لدراسات ومحاولات بحثية قائمة بذاتها، وشكلت في نفس الوقت أجزاء من هذه الأطروحة:

- **كتاب جوهر الأمن لروبرت ماكنمارا**

لقد أشار روبرت ماكنمارا وزير الدفاع الأمريكي السابق في بداية السبعينيات في كتاب أصدره في سنة 1968، تحت عنوان « The Essence of Security » إلى أن الأمن هو التنمية، حيث قال : "إن أمن هذه الجمهورية لا يعتمد على القوة العسكرية وحدها، ولا حتى عليها أساسا، ولكنه يعتمد نفس القدر على تطوير نماذج ثابتة للتنمية الاقتصادية والسياسية في الداخل وفي جميع الدول النامية وفي أرجاء العالم[1].

من خلال هذه الفقرة يضيف روبرت ماكنمارا بعدا آخرا للأمن وهو التنمية، والذي لم يشر إليه العديد من المتخصصين في تلك الفترة، كما يعبر صراحة عن تجاوز النظرة العسكرية الصلبة للأمن.

- **كتاب التنمية حرية لأمرتيا سن** Amartya Sen :

إن الفكرة الرئيسية التي جاء بها أمرتيا سن في هذا الكتاب هي تقديمه لمفهوم أوسع للتنمية باعتبارها متساوية للحرية، كما أنه يرى أن هذه الحريات لا تمثل أهدافا للتنمية فقط، بل تعتبر وسائل أساسية لبلوغها، إذ أن الحرية السياسية تساعد على توسيع الفرص الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق الأمن الاقتصادي، بالإضافة إلى أن الرفاه الاقتصادي يلعب دورا كبيرا في حل المشاكل الاجتماعية وتحقيق الاستقرار مما يدعم الحقوق السياسية، فالحرية تهدف إلى إزالة كل ما قد يعيق الأفراد ويقلل من قدرتهم على المبادرة، الأمر الذي يدل على أن التنمية كذلك تحقق الحرية، حيث أن الحرية لا تبقى مرتبطة بالقوة العسكرية، أي نيل الاستقلال للتحرر، وهذا يعني أن الحرية تهدف إلى إزالة كل ما يعيق الحرية.

- **دراسات في الأمن والتنمية لـ « Necla Tsichirgi »:** [2]

إن الكتابات الصادرة عن أكاديمية السلام الدولية والتي قدمتها الكاتبة "نكلة تسيغيرجي Necla Tsichirgi" حول دراسات في الأمن والتنمية قد ركزت فيها على العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية، حيث أدرك العالم العلاقة الوطيدة بين كل من السلام والأمن منذ نهاية الحرب الباردة وابتداء من هذه الفترة أصبحت الأمم المتحدة وكل الفواعل الأخرى تعمل على إعداد برامج تتعلق بالأمن والتنمية وإدماجها في الهيئات والمؤسسات، بالإضافة إلى توسيع مفاهيمها مثل إعادة البناء ما بعد النزاع « Post Conflict reconstruction »، ومفهوم بناء السلام « Peace building » الذي بعد 1990 لتوسيع

[1] روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970، ص 80.

[2] Necla Tsichirgi , « Peace Building as the link between security and development : is the window of opportunity closing », New York International, Peace Academy, 2003

واحتواء التوافق بين الأجندة من أجل السلام والتنمية وهذا بهدف دعم: الوقاية من النزاعات، إدارة النزاعات وإعادة البناء في فترة ما بعد النزاع.

- **كتاب السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات – الميادين – التحديات) لـ "منصور لخضاري" :**

يتناول هذا الكتاب السياسة الأمنية الجزائرية في خضم الصراع ضد الإرهاب والجريمة المنظمة، كما يبحث في مفاهيم الأمن ونطاقه وفي مدى قدرة الجزائر على مواجهة التحديات الأمنية، ويرى أن : "حوادث الحراك العربي أنتجت تهديدا أمنيا جديدا للجزائر. وفي هذا الميدان لقد شهدت الجزائر أزمة كبيرة لم تعرفها منذ استقلالها في سنة 1962، واستنادا لهذه التجربة القاسية والمؤلمة، فالنتائج المتوصل إليها هي أن الأمن لم يعد يعني حماية الحدود، أو مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة فقط، بل هو ذلك كله، وكذلك لم يعد الأمن مسألة متعلقة بالدولة الوطنية وحدها، بل أصبح يشمل بالتدريج المواطن والمجتمع والدولة والجوار الإقليمي، وكل هذه العناصر يرصدها هذا الكتاب بالدراسة والتحليل.

أجندات الأمم المتحدة من اجل السلام والتنمية :

لقد أبرز السيد "بطرس بطرس غالي" الأمين العام للأمم المتحدة، من خلال أجندات الأمم المتحدة من أجل السلام والتنمية :

- **أجندة من أجل السلام.**
- **ملحق للأجندة من اجل السلام.**
- **أجندة من أجل التنمية.**

إن في فترة ما بعد الحرب الباردة كثرت مصادر النزاعات وانتشرت الحروب مما دفع بالأمم المتحدة إلى زيادة وتكثيف نشاطاتها في مجالات السلم والأمن، مع التأكيد على تعزيز احترام حقوق الإنسان، والحريات الأساسية، وبذل المزيد من الجهود لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية من أجل تحقيق الإزدهار والرفاهية، كما أكد أن التنمية حق أساسي من حقوق الإنسان وأنها صمام الأمان والاستقرار، وذلك لتبديد المخاوف من تركيز الأمم المتحدة على عمليات حفظ السلام أكثر من تركيزها على قضايا التنمية: "فمادامت هناك حرب فلن تنعم أي دولة بالسلام، ومادامت هناك حاجة فلا يمكن لأي شعب أن يحقق تنمية دائمة"، فكل من الأجندتين تؤكد وتجمع بين ضرورة تحرر الإنسان من الخوف وتحرره من الحاجة في نفس الوقت.

4- الإشكالية :

تبعا للتغيرات الإقليمية والدولية والتي مست أغلب دول العالم وخاصة منها الدول المجاورة للجزائر، ودول المنطقة العربية التي ترتبط معها ارتباطا وثيقا والتي عرفت تحولات عميقة غيرت من مشهدها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والأمني، بالإضافة إلى التطورات الحاصلة في مفهومي التنمية والأمن، حيث أنهما أصبحا في المفهوم الحديث يرتبطان بالإنسان أكثر من ارتباطهما بالدولة، ذلك لأنهما صارا يحددان بجملة من المعايير والمؤشرات المرتبطة بالذات البشرية (الفرد) أكثر من ارتباطهما بالذات الوطنية (الدولة)، الأمر الذي اقتضى من الجزائر ضرورة التكيف مع هذه التغييرات التي مست اقتصادها الوطني وطالت أمنها الداخلي، وهو ما يفرض عليها إعادة تنظيم وهيكلة اقتصادها، وترتيب أولويات أمنها على المستوى الداخلي والإقليمي واستشراف التهديدات الفعلية من خلال إعداد الدول للدفاع بما يستجيب لمتطلبات التطورات الإقليمية والدولية الراهنة مع مراعاة المتطلبات الداخلية الحساسة، وعلى ضوء ما تقدم نطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن للجزائر أن توفق بين مواجهة تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع لتحقيق أمنها القومي؟

ومن أجل الإلمام أكثر بكل جوانب الموضوع المدروس نطرح التساؤلات الفرعية التالية :

- هل الجزائر تمتلك الموارد والإمكانيات اللازمة التي تمكنها من تطوير اقتصادها وإعداد الدولة للدفاع والأمن؟
- إلى أي مدى يؤثر الترابط العضوي والوظيفي بين الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة على الأمن القومي الجزائري؟
- هل تتمكن الجزائر أن توازن بين ضرورة التكيف مع المستجدات الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي وما تفرضه أجندات القوى الكبرى، وبين ما تفرزه أوضاعها الداخلية من أولويات؟

- **فرضيات الدراسة**

1- تبني مقاربة دمج التنمية والأمن من خلال إحداث تنمية شاملة ومستدامة واتباع الأمن الشامل القائم على المزج بين ما هو صلب ولين، هي الأنجع للجزائر لمواجهة التحديات الاقتصادية وإعداد الدولة للدفاع لتحقيق أمنها القومي.

2- تمتلك الجزائر لموارد طبيعية وبشرية ومادية هائلة تمكنها من مواجهة تحديات التنمية وإعداد الدولة للدفاع لتحقيق أمنها القومي، بشرط وضع إستراتيجية ملائمة وفعالة تعتمد على الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتنويع مصادر خلق الثروة واتباع الحكم الراشد في تسيير إدارة الاقتصاد الوطني.

3- من المرجح أن يبقى الإرهاب أكبر مهدد للأمن القومي الجزائري، خاصة الإرهاب الفوق وطني المترابط والمتحالف مع شبكات الجريمة المنظمة في الداخل والخارج.

4- وضع الجزائر لإستراتيجية أمنية فعالة يصطدم بالإستراتيجيات الخارجية التي تعدها الدول الكبرى لمنطقة شمال إفريقيا والساحل، وهي إستراتيجيات أكبر من قدرة الجزائر على التصدي لها أو إستيعابها.

حدود الإشكالية :

إن دراستنا للموضوع تأتي من حيث التحديد المكاني والزماني للإشكالية على النحو التالي :

- **الحدود المكانية للإشكالية :**

يتمثل الإطار المكاني للدراسة في الحدود الجغرافية لإقليم الجزائر، لكن بما أن أغلب التهديدات التي تتربص بها، قادمة من الدول المحيطة، فهذا لا يمنع من توسيع الحدود المكانية للدراسة لتشمل الفضاءات الجيوسياسية التي تحتضن الجزائر لما لها من علاقات تعاون وجوار، دون اعتبار ذلك خروجا عن الإطار المكاني لها.

لا نعني بأمن الجزائر في دراستنا هذه، الجزائر كدولة بمعزل عن واقعها الإقليمي والدولي، بل نعني به كل ما يمس أمن الجزائر خاصة في بعده الإقليمي المغاربي، الإفريقي والمتوسطي.

- **الحدود الزمانية للإشكالية :**

لقد واجهت الجزائر ولازالت تواجه إشكالية التنمية الاقتصادية والأمن منذ حصولها على الاستقلال سنة 1962، فبمجرد ما بدأت تنعم بالحرية والاستقلال وتضمد الجراح وتعيد بناء الدمار، وتشييد البلاد، حتى جاءت حرب الرمال لسنة 1963 مع المملكة المغربية نتيجة أطماع ترابية وتوسيعية لم تتوقف عن المطالبة بها إلى حد الآن.

بالإضافة إلى مشكل عدم موافقة ليبيا على ترسيم حدودها مع الجزائر، والاختراقات الحدودية التي تقوم بها بين الحين والأخرى خاصة، خلال حكم العقيد معمر القذافي خلال الفترة الممتدة من 1969 إلى 2011.

ومما زاد في حدة الإشكالية إندلاع الأزمة المالية سنة 2012، ناهيك عن ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة التي عانت منهم الجزائر ولازالت تعاني، حيث نتج عن ذلك آثار وخيمة على الاقتصاد الجزائري من هدر للإمكانيات المالية والمادية وحصد لمئات الآلاف من الأرواح.

وحتى نتمكن من الإلمام الجيد بكل جوانب الموضوع، يجب علينا دراسة الفترة الزمنية الممتدة من سنة 1962 إلى يومنا هذا.

5- الإطار المنهجي للدراسة :

بما أن المواضيع الاقتصادية والاجتماعية والأمنية تتسم بالتشعب والتعقيد لكونها ظواهر مركبة ومتعددة المتغيرات، لذا يصعب إمكانية دراستها من خلال منهج واحد، وعليه فقد اخترنا طريقة الاعتماد على عدة مناهج للإلمام بالدراسة من جميع جوانبها، واختبار مجموعة الفرضيات التي بني عليها البحث، ومن بين هذه المناهج التي تخدم الموضوع قيد الدراسة نذكر ما يلي :

- **المنهج التاريخي :**

يعتمد المنهج العلمي التاريخي على تحليل وتفسير الحوادث التاريخية كأساس لفهم الحاضر، ويسمح بفتح مجالات واسعة للتنبؤ بالمستقبل ويتكون هذا المنهج من عناصر متشابكة ومتداخلة ومراحل مرتبطة تقود العقل بطريقة منظمة إلى الحقائق العلمية التاريخية[1]، الأمر الذي يساعد على معرفة عناصر الترابط بين مجموعة المفاهيم السابقة ووضعها في إطارها الابستمولوجي لغرض الفهم الصحيح لمراحل التطور والتي ترتبت عنها المفاهيم المستجدة في سياقها التاريخي والمادي، فلا يمكن فهم تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن في محتواها الفكري، إلا بالعودة إلى سنوات الستينات عندما تحصلت الجزائر على استقلالها الوطني ووجدت نفسها في مواجهة إشكالية التنمية والدفاع والأمن.

كما لا يمكن للجزائر أن تواجه تحديات التنمية الاقتصادية دون الرجوع إلى مختلف المراحل التي قطعها الاقتصاد الوطني منذ 1962، ودراستها وتحليلها للتمكن من تحديد هذه التحديات ووضع خطة

[1] د. عوايدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، الطبعة الخامسة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 260.

لمواجهتها، ونفس الأمر بالنسبة لمقومات الدفاع والأمن، لا يمكن التكلم عن احترافية الجيش بدون الرجوع إلى سنوات الخمسينات لدراسة كيفية تكوين جيش التحرير الوطني ومراحل تطوره، ومعرفة العقيدة العسكرية للجيش والإستراتيجية الأمنية ومختلف مراحل تطورهما.

وعليه فالإعتماد على هذا المنهج التاريخي يكتسي أهمية بالغة لأنه من جهة، يساعد على سرد الحقائق التي تخفي نوعا من الجدلية بين التغير في محتوى الفكر بناءً على التغيير في المحتوى المادي، ومن جهة أخرى، يوضح طبيعة العلاقة والترابط القائم بين عملية التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن.

كما يفتح أفاقا واسعة للدراسة المستقبلية تمكن الجزائر، ليس فقط تجنب الكثير من الأزمات، بل تضعها في مركز قوة حين تواجه مختلف التحديات أو التهديدات.

- **المنهج التحليلي:**

يعتبر المنهج التحليلي من أكثر مناهج البحث ملائمة لدراسة البحوث الاقتصادية والاجتماعية والأمنية، يستعين به الباحث في الوصف والتحليل والتفسير ونشأة وتطور مختلف المشاكل وذلك من أجل الوصول إلى الفهم الدقيق والإحاطة بكل الجوانب والأبعاد الحقيقية لهذه الظواهر والموضوعات[1].

ويعتمد المنهج التحليلي على تفسير الوضع القائم للظاهرة أو المشكلة من خلال تحديد ظروفها وأبعادها، والتركيز على علاقاتها البينية بغرض الوصول إلى وصف دقيق متكامل للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة[2].

إن اتباع هذا المنهج يمكننا من الفهم الدقيق لمفهومي الأمن والتنمية والعلاقة التي تربط بينهما وكذا المتغيرات التي تؤثر في هذه المفاهيم كما يسمح هذا المنهج بتفكيك عملية التنمية الاقتصادية في صورتها الشاملة والمستدامة لاستكشاف ملامحها وخصائصها، محدداتها، وأبعادها من أجل تطويرها كما يساعد هذا المنهج على تحليل الظاهرة الأمنية لمعرفة أسبابها ومكوناتها وأبعادها وأهدافها والحلول الملائمة للقضاء عليها.

[1] مصطفى محمود أبو بكر، بتصرف، البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002. ص 51.

[2] عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث العلمي في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004، ص 263.

ومن جهة أخرى يساعد هذا المنهج على توضيح التصور الجزائري حول كيفية مواجهة التحديات الاقتصادية وتحقيق الأمن القومي في ظل التغيرات التي يشهدها محيطها الإقليمي أو المتوسطي أو المغاربي أو منطقة الساحل الإفريقي، وذلك بتوفير آليات لدراسة أهم المتغيرات الدولية الراهنة المؤثرة على إشكالية الأمن والتنمية في هذه الأبعاد الإقليمية.

- **المنهج المقارن :**

يستعمل المنهج المقارن عند التعرض بالدراسة لبعض المؤشرات الاقتصادية كتوزيع إجمالي الناتج الوطني على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني ومقارنته مع الدول المتقدمة أو الدول البازغة (الصاعدة) **(Brics)** كما يسمح بمقارنة الميزانية المخصصة لوزارة الدفاع الوطني مع ميزانيات الدفاع للدول الأخرى، أو مقارنة ما يرصد للقطاع العسكري وما يخصص لمختلف القطاعات المدنية الأخرى.

- **المنهج الإحصائي :**

تعتمد الدراسة على المنهج الإحصائي، لما يستلزم الموضوع تحليل مختلف الأرقام والمؤشرات التي تمكننا من استخلاص درجة النمو أو التطور الذي وصل إليه الاقتصاد الوطني، وكذلك المستوى الذي بلغته عملية إعداد القوات المسلحة والتطور العلمي والتكنولوجي الذي وصل إليه الجيش الوطني الشعبي.

6- الصعوبات المعترضة :

لقد واجهنا خلال دراستنا خاصة في جانب الدفاع والأمن صعوبة الحصول على المعلومات الأمنية نظرا لطابعها السري، بالإضافة إلى وجود معطيات وبيانات اقتصادية تتعلق بفترات سابقة ولم يتم القيام بتحيينها لحد الآن.

7- تقسيم الدراسة :

لقد عالجنا إشكالية هذه الدراسة من خلال ستة فصول، حيث أن الفصل الأول هو عبارة عن التأصيل المفاهيمي والنظري للأمن والتنمية ويتضمن تحديد دقيق لمفهومي الأمن والتنمية وتطورهما، ومختلف الأبعاد والمستويات.

أما الفصل الثاني يتعرض بالدراسة لمختلف النظريات المفسرة للتنمية الاقتصادية، وكذا المدارس المفسرة للأمن مع إبراز مستويات وأبعاد الأمن والعلاقة الترابطية الموجودة بين الأمن والتنمية،.

لنقوم في الفصل الثالث بتشخيص واقع التنمية الاقتصادية في الجزائر منذ الاستقلال في سنة 1962 إلى يومنا هذا، عبر دراسة كل المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري من التسيير الذاتي إلى الاقتصاد المخطط ثم الإصلاحات الاقتصادية واقتصاد السوق، ثم بعد ذلك برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والمرحلة الأخيرة تتعلق بترشيد الاقتصاد الوطني.

نقدم في الفصل الرابع مختلف التحديات الاقتصادية التي تواجهها الجزائر والمتعلقة بتحديات الطاقات المتجددة وتحديات الحكم الراشد لتحقيق التنمية المستدامة.

أما الفصل الخامس تناولنا فيه مفهوم العقيدة الأمنية الجزائرية وتنظيم المؤسسة العسكرية بالإضافة إلى أهم التهديدات الأمنية التي تواجهها الجزائر والمتأتية من الدول المجاورة بالإضافة إلى التهديدات اللاتناظرية وانعكاسات الأوضاع الأمنية لدول الجوار على الأمن الوطني الجزائري .

وتطرقنا في الفصل السادس والأخير إلى الإستراتيجية الأمنية المتبعة من طرف الجزائر لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية على المستوى الداخلي والإقليمي والدولي.

الفصل الأول:

التأصيل المعرفي والنظري للتنمية الاقتصادية والدفاع و الأمن

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية

يستخدم في كثير من الأحيان مفهوم النمو الاقتصادي للتعبير عن التنمية الاقتصادية، لكن في واقع الأمر أن المعنى الدقيق لكل مصطلح يختلف تماما عن الآخر.

فالنمو الاقتصادي حالة تعبر عن حدوث زيادة مستمرة ليس فقط في الناتج المحلي الإجمالي للدولة خلال سنة معينة (زيادة دخلها القومي) بل أيضا في زيادة متوسط نصيب الفرد من هذا الناتج، والذي يمكن الحصول عليه بقسمة الدخل القومي على عدد السكان، فالنمو الاقتصادي بهذا المفهوم يتطلب ضرورة زيادة معدل الدخل القومي في الدولة عن معدل النمو السكاني فيها، وفي حالة العكس فإن متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي سوف ينخفض وبالتالي يتدهور مستوى المعيشة للأفراد وهو ما يعبر عنه بحالة التخلف الاقتصادي أي حالة عجز الدولة عن تحقيق النمو الاقتصادي[1].

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية :

اختلفت وتعددت تعاريف التنمية الاقتصادية تبعا لقناعات وانتماءات المفكرين لمختلف مدارس الفكر الاقتصادي، لكن في مجملها تعتبر أن التنمية الاقتصادية لا تعني التغيير الكمي فقط، بل توسعت لتشمل كل ما يتعلق بالتغيير النوعي، والتحسين في تنظيم وهيكلة الاقتصاد ويمكن أن نورد أهم التعارف الشائعة في مجال التنمية الاقتصادية:

تعريف هيئة الأمم المتحدة للتنمية

وضعت هيئة الأمم المتحدة في عام 1956 تعريفا شاملا للتنمية على "أنها تلك العمليات التي يمكن من خلالها توحيد جهود المواطنين والحكومة، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية، ولمساعدتها على الاندماج في حياة الأمة والمساهمة في تقدمها بأقصى قدر مستطاع" [2].

[1] الدكتور هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص 25.

[2] محي الدين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، مقال في : المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1971، ص 301.

تعاريف التنمية الاقتصادية:

المفكران "مبير" و"بالدوين" يعرفان "أن التنمية الاقتصادية هي عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للنظام الاقتصادي خلال فترة زمنية طويلة، فإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل زيادة السكان فإن الدخل الفردي الحقيقي يزداد في هذه الحالة.

ويقصد بكلمة "عملية التنمية "ذلك التفاعل القوي الذي يحدث في فترة طويلة داخل الكيان الاقتصادي للدولة ويشتمل على تحولات في الأشياء وفي الكميات أيضا، وتفاصيل هذه العملية تختلف في ظروف متباينة من الزمان والمكان، لكن هناك بعض المظاهر المشتركة الأساسية فيما بينها والنتيجة العامة لهذه العملية هي زيادة الإنتاج الوطني للنظام الاقتصادي وهي في حد ذاتها تغير معين طويل الأمد[1].

يعرف محمد علي الليثي التنمية على أنها: "تعني تقدم المجتمع عن طريق استنباط أساليب إنتاجية أفضل، ورفع مستويات الإنتاج من خلال إنماء المهارات، والطاقات البشرية وخلق تنظيمات أفضل، هذا فضلا عن زيادة رأس المال المتراكم في المجتمع على مر الزمن.

ومن ثم فإن التنمية الاقتصادية تنطوي ليس فقط على تغييرات اقتصادية معينة فحسب، بل تتضمن كذلك تغييرات هامة في المجالات الاجتماعية والهيكلية والتنظيمية .

فالتنمية الاقتصادية تتضمن زيادات في الدخل القومي الحقيقي وكذلك في نصيب الفرد منه، وهذا التحسن في الدخل (الإنتاج) يساعد على زيادة الادخار مما يدعم التراكم الرأسمالي والتقدم التكنولوجي في المجتمع، كما تشمل عملية التنمية الاقتصادية كذلك على تحسين كل من مهارة وقدرة وكفاءة العامل على الحصول على الدخل، وتنظيم الإنتاج بطريقة أفضل، وتطوير وسائل النقل والمواصلات، وتحسين أداء المؤسسات المالية، وزيادة معدل التحضر في المجتمع، وتحسين مستويات الصحة وتوقعات الحياة والتعليم وزيادة وقت الفراغ وتحسين التجهيزات المتاحة للاستجمام) [2].

المفهوم الماركسي للتنمية:

لقد ركز كل من كارل ماركس وفريدريك انجلز على التوجه الأساسي للتنمية نحو الداخل وليس نحو الخارج، والاعتماد على النفس أساسا، والمشاركة الشعبية في تحقيق التنمية الاقتصادية، التي تهدف إلى رفاهية الإنسانية.

[1] منير وبالدوين، التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة، ص ص 5، 6.

[2] محمد علي الليثي، الدار الجامعة، مصر، 2001، ص 8-9.

وباستقراء هذه المفاهيم المختلفة للتنمية الاقتصادية، يمكن أن نتوصل إلى نتيجة أن التنمية الاقتصادية لا تعني أبدا مؤشرات كمية يمكن أن تحدث خارج نمط الإنتاج الاجتماعي، بل التنمية بمفهومها العام تعني العملية الاجتماعية الاقتصادية وكذا البيئية التي تقضي على التخلف بكل مؤشراته ومسبباته كما ونوعا والتي تتم في إطار نمط إنتاج اجتماعي معين وضمن هيكل بيئي محدد على أساس خصوصيات تميز كل بلد، حيث تحدد القوانين الاقتصادية لهذا النمط مسيرة وإنجاز مهام هذه التنمية.

فالتنمية الاقتصادية هي عبارة عن عملية تؤدي إلى تغيرات رئيسية في المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، أي تغيرات في البنيان الهيكلي للمجتمع في بلد ما، بينما النمو الاقتصادي لا تصاحبه مثل هذه التغيرات.

إذن، فالتنمية الاقتصادية هي أشمل من النمو الاقتصادي وأعمق في تحقيق التغيير المنشود في مستويات معيشة الأفراد ونقلها إلى الأفضل.

مما تقدم يمكن الاستنتاج أن التنمية الاقتصادية تؤدي إلى النمو الاقتصادي والعكس ليس صحيحا، حيث أن النمو الاقتصادي شرطا ضروريا للتنمية الاقتصادية ولكنه ليس شرطا كافيا لهذه التنمية.

كما أن مفهوم النمو الاقتصادي يتعلق بالدرجة الأولى بالبلدان المتقدمة والمتطورة في جميع المجالات، والتي تحاول فقط المحافظة على المعدل العالي لنموها الاقتصادي، بينما التنمية الاقتصادية تتعلق بالدول النامية أو السائرة في طريق النمو، حيث أن بعضها تحقق معدلات مناسبة من النمو الاقتصادي في بعض السنوات ولكنها لا تصل إلى التنمية الاقتصادية المطلوبة أي أن هناك نمو بدون تنمية[1].

إن مفهوم التنمية الاقتصادية يشير إلى معنى أوسع من مفهوم النمو الاقتصادي، حيث يمكن حدوث نمو اقتصادي في اقتصاد دولة ما بالرغم من عدم تحقيق تنمية اقتصادية فيها، حيث التجارب تثبت أن العديد من الدول النامية قد حققت معدلات نمو اقتصادية مرتفعة خلال فترات معينة من الزمن، إلا أن ذلك لم يترتب عليها تغييرات هيكلية في قطاعاتها الاقتصادية القومية وبالتالي لم يساعد ذلك على زيادة الإنتاج والدخل.

[1] علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010 ص ص 39-40 .

ولكن على العكس فإن التنمية الاقتصادية تنطوي على النمو الاقتصادي وتشتمل عليه "تحتويه"، فحدوث تغيير في هيكل الإنتاج وهيكل العمالة وتغيير نوعية السلع والخدمات بطريقة تراكمية يؤدي إلى حدوث زيادة مستمرة في الدخل القومي الحقيقي وفي متوسط نصيب الفرد منه ومن ثم تحقيق نمو اقتصادي.

وخلاصة القول، إن عملية التنمية الاقتصادية تهدف إلى الحد من معالم التخلف ومحاولة نقل الاقتصاد القومي لبلد من مرحلة التخلف مع ما تحمله من خصائص تعوق تقدمه مثل انخفاض مستوى المعيشة وانخفاض مستوى الإنتاجية واختلال الهيكل الاقتصادي وزيادة حجم البطالة وغيرها...إلى مرحلة الانطلاق التي تمكن من تحقيق معدل متزايد من نصيب الفرد من الدخل القومي الحقيقي[1].

ويجب التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية، بحيث يشير النمو الاقتصادي إلى مجرد الزيادة الكمية في متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي[2]، والمفهوم العكسي للنمو الاقتصادي هو الركود الاقتصادي بينما تعتبر التنمية الاقتصادية ظاهرة مركبة تتضمن النمو الاقتصادي كأحد عناصرها المهمة، بالإضافة إلى حدوث تغيير في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية[3] والمفهوم العكسي للتنمية هو التخلف. ولهذا فإن التنمية أشمل من النمو، إذ أنها تعني النمو بالإضافة إلى التغيير[4].

المطلب الثاني : التنمية المستدامة

إن مفهوم التنمية المستدامة قد برز لأول مرة في سنة 1987 ضمن تقرير: "اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية" تحت عنوان "مستقبلنا المشترك" والذي أعد من طرف رئيسة اللجنة النروجية "غرو هارلم بورتلاند"، لذلك يعرف بلجنة بورتلاند، والتي اجتمعت بأوسلو في 1987/03/20، لإعداد هذا التقرير الذي تبنته الجمعية العامة للأمم المتحدة في الدورة 42، المنعقدة في 1987/08/04 حيث ركز التقرير بصفة خاصة على العلاقة بين التنمية والبيئة وتأثرها بالنمو الاقتصادي والبشري المتسارع على سطح الأرض.

وكذلك قدمت اللجنة تعريف لمفهوم التنمية المستدامة حيث اعتبرته أنه "الإيفاء باحتياجات الحاضر دون الإخلال بقدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها"[5].

---

[1] الدكتور هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 87-88 .

[2] محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003، ص 71.

[3] إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2003، ص ص 17-18.

[4] ناصر مراد، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، مجلة علمية فعلية محكمة رقم 46، 2009، ص 406 .

[5] غرو هارلم بورتلاند وآخرون "تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك"، الدورة 42، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 04 أوت 1987، ص 39.

وهو يشمل مفهومين أساسيين:

1/ مفهوم الاحتياجات، خاصة حاجات الفقراء، والتي ينبغي إيلائها أهمية كبيرة.

2/ مفهوم القيود التي يفرضها وضع التنظيم التكنولوجي والاجتماعي على قدرة البيئة على الوفاء باحتياجات الحاضر والمستقبل.

ثم جاءت في سنة 1992 "قمة الأرض والإعلان الرسمي لمفهوم التنمية المستدامة" والتي أطلق عليها "قمة 21" حيث انعقدت في ريودي جانيرو بالبرازيل والتي تم تبنيها بالتوافق من قبل رؤساء العالم (الذين يمثلون 98% من سكان العالم)، واعتبرت هذه الأجندة مشروع عمل للقرن الواحد والعشرين إذ أنها مست كل الميادين المتعلقة بالتنمية المستدامة، وسعت إلى تحقيق أمرين رئيسيين:

- متطلبات إيجاد محيط وبيئة ملائمة.

- وضع اقتصادي مريح لكل دول العالم.

بينما جاء مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بجوهانسبورغ سنة 2002 للتأكيد على أن تحقيق التنمية المستدامة لا يمكن أن يكون إلا بالتصدي لحماية البيئة والقيام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية هذا بالإضافة إلى الوقوف على ما تم إنجازه في هذا المجال منذ قمة الأرض.

لقد اختلفت الآراء وتعددت حول التعاريف المقدمة للتنمية المستدامة حيث نجد تعريف المعهد الدولي للتنمية المستدامة: يرى فيها: أنها شكل من أشكال النشاط الإنساني، الذي يشبع، ويستديم الامتداد التاريخي لكل الجماعات على سطح الأرض[1].

فالتنمية المستدامة المراد منها هو توسيع خبرات الناس وأن تحقق ذلك ليس فقط للجيل الحالي، بل أيضا للأجيال القادمة والتي ينبغي أن تكون مستدامة، حيث أن أعظم خطر يهدد التنمية هو ارتفاع نسبة الفقر واستنزاف البيئة الأمر الذي يهدد الجيل الحالي والأجيال القادمة[2].

[1] Harmut Bossel "indicators for sustainable development: theory, Method, Application, canada: international institute for sustainable developement (IISD) 1999, p 02.

[2] رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، عمان: دار زهران، 2010، ص 32.

كما أن التنمية المستدامة هي: ذلك النوع الذي يأخذ في اعتباره التوفيق بين الدور الذي يؤديه النمو (التوسع الكمي للاقتصاد)، والتنمية (التحسن النوعي في المجتمعات) [1].

على الرغم من تعدد التعاريف المتعلقة بالتنمية المستدامة، فإن مضمونها يدور حول الترشيد في توظيف الموارد المتجددة بطريقة لا تؤدي إلى تدهورها أو تلاشيها، أو تنقص من فائدة تجنيها أجيال المستقبل، كما أنها تتضمن حسن استخدام الموارد التي لا تتجدد، بحيث لا تحرم الأجيال القادمة من الاستفادة منها، وتتطلب التنمية المستدامة استهلاك مصادر الطاقة غير المتجددة بمعدل بطيء لضمان انتقال سلس وتدريجي إلى مصادر الطاقة المتجددة[2]، فالتنمية المستدامة تغطي احتياجات الأجيال الحالية دون أن تضر بفرص وحق الأجيال القادمة في تحقيق احتياجاتها هي الأخرى، ولا يجب احتساب التنمية على قدر النمو الاقتصادي الكمي فحسب وإنما بقدر الفوائد التي يحققها لحياة المواطنين، فالتنمية الحقيقية يجب أن تؤثر إيجابا على حياة المواطنين لا مجرد أن تزيد في ثروة الأمة[3].

إن تقرير التنمية البشرية، الصادر عن هيئة الأمم المتحدة في 1994 فقد أسس لنموذج جديد للتنمية، حيث أنه أشار إلى أن التحديات المتنامية للأمن الإنساني، تدفع إلى ضرورة تطوير نموذج جديد، يضع الإنسان في مركز عملية التنمية، وهو ما يعني إعادة النظر في النمو على اعتبار انه وسيلة وليس غاية[4]. الأمر الذي يستوجب حماية حق الأجيال في الحياة، حالها حال الأجيال الحالية، إضافة إلى حماية البيئة التي ترتبط بها كل أشكال الحياة.

إن أفضل طريقة للتعرف على حجم التنمية المحقق ليس هو درجة نمو الناتج المحلي الإجمالي وزيادة متوسط الدخل الفردي خلال فترة معينة، بل هو قدرة الدولة على توفير الحاجات الأساسية لمواطنيها من: مسكن، صحة، وتعليم، ترفيه، حرية وديمقراطية.

---

[1] مارتز غريفتش، تيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، دبي مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 149.

[2] أسامة بن صادق طيب، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي العشر، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2009 ص 40.

[3] منايا مولنجي، العلومة والتنمية المستدامة في إفريقيا، ترجمة سعد الطويل، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ب: س، ن، ص 154

[4] United nations development program, Human development Report 1994, New york oxford university, press 1994.

بالإضافة إلى أنه يجب إتباع نظام استهلاك عقلاني للموارد الطبيعية المتجددة، أما الموارد الطبيعية القابلة للنفاذ فمن الضروري وضعها تحت رقابة مشددة حتى لا تستنزف بسرعة، وذلك بما يضمن حق ومصلحة الأجيال القادمة، و تحقيق التوازن البيئي بالمحافظة على البيئة بما يضمن حياة طبيعية سليمة، وضمان إنتاج الثروات المتجددة، مع عدم استنزاف الثروات غير المتجددة.

بناء على ما تقدم، فإن التنمية المستدامة هي التنمية التي تتسم بالاستخدام المستمر للموارد الطبيعية في إطار التوازن البيئي الذي يضبطها، وذلك بغية رفع مستوى المعيشة من جميع جوانبه، مع تنظيم الموارد البيئية والعمل على ترقيتها.

لذلك هناك علاقة وطيدة بين التنمية المستدامة والبيئة، حيث تشكل البيئة عنصرا أساسيا ضمن أي نشاط تنموي وتؤثر في توجهات التنمية واختيار أنشطتها ومواقع مشاريعها بما يهدف إلى المحافظة على سلامة البيئة.

إيجابيات وسلبيات التنمية المستدامة:

تتمثل إيجابيات التنمية المستدامة فيما يلي:

- تحقيق تقدم مادي كبير يؤدي إلى تحسين مستوى المعيشة
- حدوث تقدم تكنولوجي يخفف من معاناة الإنسان
- زيادة الترابط بين أنحاء العالم بفضل ثورة المعلومات والاتصالات.

أما سلبيات التنمية المستدامة فتكمن في:

- تحقيق تطور مادي كبير في وسائل إشباع الحاجات أدى إلى عدم الاستقرار عند مستوى معين لإشباع الحاجات .
- حدوث تطور تكنولوجي سريع في الدول المتقدمة، يبقى الدول النامية تابعة لها دائما (حدوث هوة تكنولوجية كبيرة بين الدول النامية والدول المتقدمة).
- إلحاق الأضرار بالتوازن البيئي بما صاحب ذلك من تلوث هوائي ومائي وصوتي[1].

[1] عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003، ص ص 30-31 .

أهداف التنمية المستدامة: [1]

تسعى التنمية المستدامة إلى تحقيق الأهداف التالية:

1- زيادة الدخل القومي (الوطني):

إن انخفاض مستوى معيشة السكان يدفع بالدولة إلى توجيه كافة الإمكانيات المادية والمالية والبشرية لإنتاج المزيد من السلع والخدمات والتي بدورها تؤدي إلى زيادة الدخل القومي الحقيقي الذي ينتج عنه ارتفاع مستوى معيشة السكان.

فكلما تم تنظيم الاقتصاد وتوفرت رؤوس الأموال وكفاءات أكثر وعدالة في توزيع الدخل كلما زاد إمكانية تحقيق نسبة أعلى للزيادة في الدخل القومي (الوطني).

2- تحسين مستوى المعيشة:

إن زيادة الدخل الوطني لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين مستوى المعيشة، خاصة إذا كانت نسبة زيادة عدد السكان أكبر من زيادة الدخل الوطني الأمر الذي يجعل تحقيق زيادة في متوسط نصيب الفرد من الدخل أمرا صعب، بالإضافة إلى أن عدم عدالة توزيع الدخل الوطني ينجم عنه تحول معظم الزيادة التي تحققت في الدخل الوطني إلى فئة معينة من الأفراد، وبالتالي يؤدي هذا إلى عدم تحسين مستوى المعيشة.

لذلك يجب أن ترتبط زيادة الدخل بتنظيم الزيادة السكانية، وتحقيق توزيع عادل للدخل الوطني.

وعليه، تعمل التنمية المستدامة على تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع من خلال إشباع الحاجات الأساسية للأفراد، الحالية والمستقبلية، وتوفير فرص العمل وكذلك التعليم والعناية الصحية والخدمات الاجتماعية والسكن، بالإضافة إلى احترام حقوق الإنسان.

3- تقليص التفاوت في المداخيل والثروات:

تعاني الدول النامية من فوارق كبيرة في توزيع الدخول بحيث تتحصل غالبية أفراد المجتمع على نصيب متواضع من الدخل الوطني ونسبة ضئيلة من الثروة بينما تتحصل فئة صغيرة من أفراد المجتمع على نصيب كبيرا من الدخل.

[1] ناصر مراد، بحوث اقتصادية عربية، محلة علمية ، فصلية محكمة، رقم 46، ص ص 109-110.

فالتنمية المستدامة تسعى لتقليص التفاوت في الدخول والثروات لأنه يعتبر ذلك من ضمن أهدافها الرئيسية كما أنها تندرج ضمن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعملية التنمية.

4- ترشيد استخدام الموارد الطبيعية:

تكتسي عملية ترشيد استخدام الموارد الطبيعية أهمية بالغة، كما تعتبر من أهم أهداف التنمية المستدامة، التي تسعى لتحقيقها، من خلال التأكيد على الاستخدام العقلاني لهذه الموارد بحيث لا يتجاوز هذا الاستخدام معدلات تحددها الطبيعية، وعدم استنزافها، بالإضافة إلى القيام بالبحث عن إيجاد بدائل حتى تبقى فترة زمنية طويلة، ولا تخلف نفايات بكميات تعجز البيئة عن امتصاصها.

وتلعب الدولة دورًا مهما فيما يتعلق بتنظيم استخدام الموارد الطبيعية، وتحقيق التوازن البيئي، وتبني سياسة بيئية ملزمة لجميع أفراد المجتمع، وفي هذا المجال يجب توفر الشروط التالية: [1]

- وضع سياسة بيئية ملزمة للجميع، ومعاقبة الخارجين على القانون المتعلق بالمحافظة على البيئة.
- القيام بالتعليم والإعلام البيئي، اللذان يركزان على أهمية البيئة والأضرار المترتبة عن الإساءة إليها وإتلافها.

5- توظيف التكنولوجيا الحديثة:

توظف التنمية المستدامة التكنولوجيا الحديثة في المجالات التنموية وذلك من أجل تحسين نوعية حياة أفراد المجتمع، وإيجاد الحلول المناسبة لمواجهة المشكلات والمخاطر البيئية المحتملة.

مما سبق يتضح، أن جوهر التنمية المستدامة هو تحقيق مستوى عالي لمعيشة الإنسان، وذلك من خلال ما يلي: [2]

- مكافحة التلوث بأنواعه وأشكاله المختلفة.
- تقليل النفايات الصلبة والسائلة إلى أدنى حد ممكن.
- زيادة إجراءات حماية البيئة من خلال المحافظة على الموارد الطبيعية واستغلالها بطريقة عقلانية.
- استغلال الموارد المحلية وتطويرها بما يخدم الاقتصاد المحلي ويعمل على تحقيق نمو معتدل.
- مكافحة مشكلات البطالة والفقر.

[1] سعد طه علام، التنمية...والدولة، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004 ، ص 98.

[2] عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2007، ص 26.

المبحث الثاني : المفاهيم المرتبطة بالدفاع

المطلب الأول: مفهوم الدفاع

لقد عرف كارل فون كلاوزفيتش Carl Von Clausewitz الدفاع على أنه: "صد الهجوم في المعركة" اعتبارا للعلاقة المنطقية الموجودة بين الهجوم والدفاع، وهو تقريبا نفس المعنى والمضمون الذي ذهب إليه القاموس التقني للتهديدات الأمنية الجديدة حيث قدم مفهوم الدفاع بأنه "حماية الدول من الاعتداءات العسكرية المباشرة"[1].

كما أن الموسوعة السياسية عرفت الدفاع على أنه: "الدفاع هو مجمل التدابير والتنظيمات التي تستهدف حماية الوطن، وتشكل التجسيد العملي لنظرية الأمن لأمة من الأمم، ويرتبط هذا المفهوم الحديث للدفاع الوطني بفكرة السيادة الوطنية... ومن جهة أخرى فإن تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الجيش الوطني"[2].

ومن خلال التعريفات السابقة نستخلص أن مفهوم الدفاع يرتبط بالتفكير "التقليدي للأمن، لكونه يركز على الأمن الخارجي (بمعنى تهديد خارجي قادم من خارج إقليم الدولة)، ومواجهته تكون من خلال القوة العسكرية للجيش الوطني، لكن مدلول الدفاع الوطني لم يبق حبيس الجوانب العسكرية والحربية فقط، بل هو الآخر توسع وتطور بفعل التحول في أنماط المخاطر والتهديدات وتعدد مصادرها، حيث أصبح مدلول الدفاع يشمل كل التهديدات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإيديولوجية القادمة من خارج إقليم الدولة وتقع جميعها ضمن اختصاص ومهام الجيوش[3].

لقد انفتح مدلول الدفاع على آفاق أكثر اتساعا غير تلك النظرة التقليدية التي تحصرها في الجوانب العسكرية والحربية، بلا أصبحت هذه الوظيفة تتسع لتأخذ أبعادا أخرى من شأنها أن تخرج وظيفة الدفاع من الجيوش إلى غيرها من القطاعات والمؤسسات تبعا لتعدد الاختصاصات وتنوعها وعلى سبيل الأمثلة يمكن ذكر: الدفاع الاقتصادي (ضد الغزو الاقتصادي المتعدد الجنسيات المهددة للاقتصاد الوطني...) الدفاع المدني (ضد هدم وتحطيم النقاط الحساسة والمهمة للدولة بغرض ضمان حماية الدولة والشعب...) والدفاع

[1] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013، ص 55.

[2] منصور لخضاري، نفس المرجع السابق، ص 55.

[3] منصور لخضاري، نفس المرجع السابق، ص 57.

الاجتماعي والثقافي (ضد كل ما من شأنه تهديد عناصر الهوية الوطنية، والتماسك الاجتماعي وفق ما ترسمه الخلفية والمرجعية للدولة).

وهو ما يعبر عنه بـ "روح الدفاع" التي تختلف بطبيعتها عن وظيفة الدفاع، باعتبارها أكثر اتساعا وشمولا من ربطها بجانب عسكري محض وبحصرها بمؤسسة الجيش.

إذن فالدفاع الوطني كما تم تعريفه يرمي إلى ضمان حرية العمل لإنجاز مشروع سياسي، ليس فقط تحقيق طمأنينة ورفاهية الفرد، بل يجمع في نفس الوقت ما بين: [1]

- الدفاع المدني الذي يضمن في كل الأوقات وفي كل الظروف، داخل التراب الوطني، النظام العام وحماية الأملاك والأشخاص.
- الدفاع الاقتصادي الذي يضمن حماية المنشآت الوطنية والموارد.
- النشاط الديبلوماسي الذي يحمي المصالح الوطنية على الساحة الدولية.
- الدفاع العسكري الذي يجمع بين قوة السلام وهذه الغايات نفسها سواء داخل البلاد أو خارجها.

وعلى هذا الأساس، لا يمكن أن يكون الدفاع الوطني دفاعا عسكري فحسب، فالجوانب غير العسكرية للدفاع الوطني هامة وتزداد أهمية لأن الأخطار والتهديدات لم تعد ذات طبيعة عسكرية حصرا، ولكن يبقى مفهوم الدفاع الوطني مرادفا للدفاع العسكري الذي يظل محور المفهوم ونواته الصلبة، بحيث أن الجيش هو الذي يقوم بمهمة الدفاع المسلح والسهر على تحقيقه.

وانطلاقا من هذه المستويات قدم الباحث جمال الدين بوزغاية تعريفا للدفاع الوطني على أنه: "التشكيلة الإستراتيجية الشاملة للدولة التي تهدف إلى المحافظة على الدوام وأمام كل أشكال التهديدات الداخلية والخارجية على حرية ممارسة النشاطات وإنجاز الأهداف السياسية وتحديد المساهمات الدبلوماسية والاقتصادية والمالية والتربوية والثقافية والعسكرية ضمن هذا النمط" [2].

[1] Jacques Robert, l'esprit de défense, Paris: Economica, 1987, p 16.

[2] جمال الدين بوزغاية، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001، م، ة، إ الجزائر (مجلس الأمة: لجنة الدفاع الوطني)، ص ص 36-37 .

وفي نفس السياق أشار إليه الباحث باستبيان إيروندیل (Bastion Irondelle) على أن سياسة الدفاع: "تشمل سياسة الدفاع مجموع السياسات المنتهجة من الدولة من أجل تحضير القيام بالحرب أو منع وقوعها"[1].

لقد أشارت الموسوعة السياسية في تناولها لموضوع الدفاع الوطني إلى أن: "تنظيم شؤون الدفاع الوطني في الدولة الحديثة لا يمكن أن يقوم إلا على أساس الجيش الوطني"[2]، وهذا ما قامت به الجزائر التي أوكلت مهمة "تأمين الدفاع الوطني" إلى الجيش الوطني الشعبي، من خلال دساتيرها المتعاقبة، حيث نصت المادة 8 من دستور 1963 على أن: "يضمن الجيش الوطني الشعبي الدفاع عن إقليم الجمهورية"[3].

كما أن دستور 1976 ركز في المادة 82 على أن مهام الجيش "تتمثل المهمة الأساسية للجيش الوطني الشعبي...في المحافظة على استقلال الوطن وسيادته، والقيام بتأمين الدفاع عن الوحدة الترابية للبلاد وسلامتها، وحماية مجالها الجوي ومساحتها الترابية ومياهها الإقليمية وجرفها القاري ومنطقتها الخاصة بها"، وتم التأكيد في المادة 83 على أن: "الجيش الوطني الشعبي هو الجهاز الدائم للدفاع الذي يتمحور حوله تنظيم الدفاع الوطني ودعمه"[4]، وعلى الرغم من الانفتاح السياسي الذي عرفته الجزائر في بداية التسعينات مع التعددية السياسية، فقد جاءت المادة 25 من دستور 1996 مطابقة للمادة 24 من دستور 1989 ونصت على أن: "تنتظم الطاقة الدفاعية للأمة، ودعمها، وتطويرها، حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية"[5].

[1] جمال الدين بوزغاية، نفس المرجع ص 35.3 .

[2] Bastion irondelle, la réforme des armées en france, sociologie de la décision, science to gouvernance Paris: les presse sciences - Po 2011) p 12 .

[3] دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، الجريدة الرسمية، رقم 64 (10 سبتمبر 1963)، ص 889.

[4] أمر رقم 76-97 مؤرخ في 30 ذي القعدة 1396 الموافق 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، الجريدة الرسمية العدد 94، نوفمبر 1976، ص 1307.

[5] مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والعشبية)، العدد 9 (1 مارس 1989) ص 238.

لقد توسع مجال نشاط الدفاع ليتطابق مع مجال الأمن بحيث أصبح هذين المجالين لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض أو وضعهما في طابعهما التقليدي المتعلق بالدفاع العسكري والأمن الوطني (الشرطة)، أو تنظيمهما على أساس أمن عسكري مدني واقتصادي، بل يجب وضع كل هذه التنظيمات في إطار تصور شامل يسمح بمواجهة في نفس الوقت:

- مشاكل الدفاع والأمن الداخلية،
- مشاكل الدفاع والأمن الخارجية،
- الحرب الاقتصادية،
- التهديدات التماثلية واللاتماثلية،
- حرب المعلومات والمعرفة.
- الهجوم على قيم المجتمع والجمهورية.

بالإضافة إلى تكليف وتحميل كل هيئات الدولة مسؤوليات المشاركة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في وضع وتنفيذ خطة إعداد الدولة للدفاع والأمن وتحديد مهام كل هيئة كما يلي:

- الدفاع والأمن، من مسؤولية وزارة الدفاع الوطني
- الدفاع المدني، من صلاحيات وزارة الداخلية
- الدفاع الاقتصادي، يضمن من طرف وزارتي الاقتصاد والمالية
- الدفاع الدبلوماسي، ينفذ من طرف وزارة الخارجية
- الدفاع المجتمعي، السهر والمحافظة على قيم المجتمع، يشترك فيه مجموعة من الهيئات، وخاصة وزارة المجاهدين وزارة الثقافة والتربية الوطنية وزارة والتعليم العالي، وزارة الشؤون الدينية، وزارة التضامن الوطني...الخ.

إن مفهوم الدفاع يتلخص في إرادة البقاء والاستمرار في الوجود، ومن هذه الوجهة نرى أن الدفاع لا يختلف عن المقاومة بل هو المقاومة ذاتها، فالتماسك الوطني هو قاعدة الدفاع وأساسه، كما أنه هو الأساس المتين لاستتباب الأمن[1].

[1] جمال الدين وزغاية: مفهوم الدفاع والأمن الدوليين، الأيام الدراسية البرلمانية الثانية، مجلس الأمة، الجزائر، 11-13 أكتوبر 2003، ص 107.

لا يمكن للدفاع بأن يذوب في الأمن، كما أن الأمن لا يقبل الذوبان في الدفاع، فالدفاع ينتج الأمن، ولكنه لا ينتج الأمن كله، فالأمن غاية منشودة، والدفاع وسيلة من وسائل تحقيق الأمن، فهو وسيلة نوعية متميزة يمثل الجانب العسكري نواتها الصلبة، ويتولى استباقيا ومنذ زمن السلم، إشراك الأمة بكل ما تملكه من طاقات لردع أي عدوان محتمل أو تهديد خارجي و تدميره، أو التمسك بالصمود والمقاومة في حالة ما إذا كان مصير الأسلحة ليس في صالح المُعتدى عليه، حيث أن أي مجتمع يكون مستعد للدفاع عن نفسه وتتوفر لديه الإرادة والتنظيم والوسائل، يعد كذلك مهيأ على نحو أفضل لمواجهة أنماط التهديدات الأخرى التي قد تؤثر في أمنه، ومخاطر الكوارث الطبيعية أو الصناعية[1].

المطلب الثاني: إعداد الدولة للدفاع

لإعداد الدولة للدفاع يجب اتباع أسلوب الإدارة العلمية الحديثة، الذي يعتمد على ثلاثة وظائف رئيسية وهي: التخطيط والتنظيم والتوجيه، كما أن محتويات خطة إعداد الدولة للدفاع يجب أن تشتمل على:

1- إعداد القوات المسلحة:

يعتبر إعداد القوات المسلحة هو أول واجبات الدولة والذي يقتضي أن ينال القسط الأكبر من اهتمامها حيث أنها تمثل الدرع الواقي والسد المنيع للدولة ضد أي عدوان قد يقع عليها، وهي التي تعمل على حفظ وسلامة وأمن واستقلال أراضيها، كما أنها أداتها الفعالة في ردع المعتدي والنصر في أي صراع محتمل، فالقوات المسلحة ليست مظهرا من مظاهر السيادة فحسب بل هي واقع ملموس يقيم بما تملكه من قوة وقدرة وما يمكن أن تؤديه من مهام وما تحققه من أهداف، إذ لا يمكن أن يكون للقوات المسلحة قوة مؤثرة وفعالة إلا إذا كان قد تم إعدادها وبناؤها بأسلوب علمي سليم وإرادة جادة.

كما أنه لا يجب أن يقع عبء إعداد القوات المسلحة على وزارة الدفاع لوحدها، وهي إن كانت تتحمل وتقوم بتنفيذ الجزء الأكبر منه إلا أن جميع مؤسسات وأجهزة الدولة يجب أن تشترك في هذا الإعداد وتعمل جاهدة على تلبية وتوفير مطالبه حتى يأتي البناء والإعداد متكاملا وعلى أسس متينة وراسخة.

ويتوقف إعداد القوات المسلحة أساسيا على عدة عوامل أهمها:

أ) الموقف السياسي للدولة وأهدافها السياسية والإستراتيجية (العسكرية)

[1] جمال الدين بوزغاية، نفس المرجع، ص 107.

ب) الموقف الاقتصادي للدولة.

ج) العدو المنتظر مواجهته (قدراته – إمكانياته – حلفاؤه)

د) طبيعة الصراع المنتظر ومسرح العمليات المحتمل

هـ) القدرات والإمكانيات الحالية للقوات المسلحة

وفي ظل التهديد باستخدام أسلحة التدمير الشامل (وخاصة الأسلحة النووية) فإن الأمر يتطلب ضرورة إعداد القوات المسلحة لمواجهة ظروف الحرب التقليدية وأيضا ظروف استخدام أسلحة التدمير الشامل، بما فيها الأسلحة الذرية وخاصة إذا كان العدو يمتلكها.

إجراءات إعداد القوات المسلحة:

يتطلب إعداد القوات المسلحة عدة إجراءات أهمها:

أ) التخطيط الاستراتيجي لاستخدام القوات المسلحة في الصراع المسلح المحتمل.

ب) تقدير وبناء حجم القوات المسلحة المطلوب الاحتفاظ بها في وقت السلم، والحجم المطلوب الوصول إليه في وقت الحرب، وإعداد نظام التعبئة اللازم لذلك.

ج) وضع خطة للتعبئة للتحول من حالة السلم إلى حالة الحرب، وإعداد أسلوب الفتح الاستراتيجي وبناء التجمعات الإستراتيجية والتعبوية في مسرح العمليات المنتظر وعلى الاتجاهات الإستراتيجية المختلفة.

د) وضع وتنفيذ خطط التدريب القتالي والتعبوي للقوات والقيادات والاستعداد القتالي لها.

هـ) توفير التأميل الشامل للقوات (الإداري والفني والصحي).

و) إعداد وتجهيز مسرح العمليات وبأسبقية خاصة المناطق المحتملة لإدارة الصراع.

ز) تنظيم وإدارة المخابرات الإستراتيجية.

مما سبق يتضح أن إعداد القوات المسلحة للدولة هو من أهم الأعمال والأهداف التي تضطلع بها الدولة والتي يجب أن تشترك فيه جميع أجهزة ومؤسسات الدولة إلى جانب وزارة الدفاع الوطني والقيادة العامة للدولة. كما يجب أن يتم هذا العمل الحيوي على أسس علمية ومدروسة، وواقعية سواء في الحصول على المعلومات اللازمة أو التخطيط السليم أو أسلوب الإعداد والتدريب عليه أو التنفيذ.

فالقوات المسلحة هي دائما الدرع الواقي للدولة والتي يجب الإعداد الجيد لها والعمل على تطويرها باستمرار سواء فيما يتعلق بالتكوين والتدريب أو التسليح حتى تكون جاهزة لصد أي عدوان على الدولة

والدفاع عنها في كل الأوقات، فالصراع قد يحدث في أي وقت ومن أي مصدر أو اتجاه وخاصة مع التطور الحديث والهائل لأسلحة ومعدات القتال[1].

2- إعداد الاقتصاد القومي:

تعتبر القدرة الاقتصادية للدولة هي الدعامة الأساسية التي يتوقف عليها إعداد الدولة بصفة عامة وقواتها المسلحة بصفة خاصة لمواجهة أي عدوان عليها أو صراع ينشب على حدودها أو أراضيها، لذلك فإن إعداد الاقتصاد القومي هو عملية حيوية وإستراتيجية لتحويل النظام الاقتصادي للدولة من اقتصاد سلم إلى اقتصاد حرب ولهذا يجب وضع خطة شاملة ودقيقة لإعداد اقتصاد الدولة بما يمكن معه تلبية المطالب الضرورية للدفاع عن الدولة وفي نفس الوقت تلبية مطالب استمرار الحياة الطبيعية وقت الحرب.

ولعل أهم عناصر هذه الخطة هي خطة التعبئة الاقتصادية لموارد الدولة بوضع جميع أو معظم مواردها الإنتاجية في خدمة المجهود الحربي، ويشمل ذلك بصفة عامة التعبئة الصناعية والزراعية والبشرية ووسائل النقل والمؤسسات المالية والتجارية...الخ.

كما أن إعداد الاقتصاد القومي يجب أن يبني أساسا على حجم وطبيعة المتطلبات المتوقعة للصراع المحتمل بكافة أبعاده، مع القدرة على البقاء والاستمرار في ظروف الحرب الحديثة على توفير المعدلات المالية اللازمة للاستهلاك، ولما كانت مشتملات إعداد الاقتصاد القومي للدولة كثيرة ومتشعبة، ولكن منها ثلاث اتجاهات لها الأثر الكبير على الاقتصاد القومي للدولة وإعداده وهي الصناعة والزراعة والنقل، بالإضافة إلى التخطيط الاقتصادي.

أ- الصناعة:

إن أهمية إعداد الصناعة والاهتمام بها كعنصر أساسي من عناصر إعداد الاقتصاد القومي تنبع من طبيعة الصناعة نفسها ودورها الرئيسي في بناء الدولة وقواتها المسلحة، ومن كونها وسيلة إنتاج المعدات والأسلحة والذخائر اللازمة للدفاع عن الدولة وإدارة الصراع واستمراره، حيث أنه لا يمكن لأي دولة، مهما بلغت من التطور والتقدم، أن تعد كل ما يتطلبه الصراع المسلح من أسلحة ومعدات وذخائر مسبقا وللفترة الزمنية المحتملة للصراع، فقد أثبت عمليات الحربين العالميتين الأولى والثانية أن كل ما كان مخزونا لدى

[1] اللواء أح حسن محمد محمد الجريدلي، إعداد الدولة للدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مصر، بحث غير منشور، ص ص 8-9.

الدول المتحاربة من أسلحة وذخائر ومعدات تم تصنيعها وإعدادها قبل الحرب قد استهلاك بالكامل تقريبا في مراحلها الأولى، وأصبح على الدول المتحاربة أن تواجه استهلاك المراحل التالية للحرب بتصنيع جديد أو إنتاج جديد، وهنا ظهر العجز والقصور في إمكانية المصانع من تلبية ذلك السيل المتدفق المطلوب من الأسلحة والمعدات وأدوات الحرب، وأصبح الحل الوحيد المتاح هو تحويل جزء كبير من الصناعات المدنية إلى الإنتاج الحربي أو ما أطلق عليه التعبئة الصناعية.

فالتعبئة الصناعية ليست من الأمور التي يمكن إجراؤها بطريقة فورية وتحول فجائي بل لا بد أن تسبقها حالات من الاستعداد الصناعي لدى المؤسسات الصناعية لمواجهة هذا التحول الحيوي، لذلك يجب أن تعد المؤسسات الصناعية المدنية مبكرا وقت السلم للتحول إلى الإنتاج الحربي في أسرع وقت عندما يتطلب الموقف، ذلك مما يتطلب تخطيطا سليما ومتماشيا مع مطالب الصراع المحتمل سواء في النوعية أو الحجم، ويقصد بالتعبئة الصناعية أنها تحويل نشاط الإنتاج الصناعي من إنتاج سلم إلى إنتاج حرب أو بتعبير آخر تعبئة الطاقة الصناعية المتاحة لدى الدولة لإنتاج السلم والحرب معا.

ب- إعداد الزراعة:

تأتي أهمية الزراعة وضرورة الإعداد لها من كونها متصلة اتصالا مباشرا بحياة الشعوب وقواتها المسلحة، وكونها ذات تأثير مباشر قوي على حياة الفرد وروحه المعنوية، وأن نقص في النواحي الغذائية للأفراد يكون له انعكاس سلبي وقوي على درجة الكفاءة والقدرة على العمل فضلا عن ارتباك الحياة نفسها والمجتمع ككل، لذلك تحاول الدول دائما أن لا تقع تحت وطأة ظروف افتقارها للغذاء وخاصة مواده الأساسية (القمح والحبوب الجافة واللحوم والحليب) وتعمل على أن يكون لها شبه اكتفاء ذاتي على الأقل في هذه المواد الغذائية الحيوية، وتظهر هذه المشكلة بصورة واضحة لا سيما أثناء الحرب، إن لم تكن الدولة قد أعدت نفسها مسبقا لمواجهة احتمالات نقص المواد الغذائية وأيضا المحاصيل الزراعية الحيوية الأخرى وعليه فإن إعداد الإنتاج الزراعي يدخل أيضا ضمن اقتصاديات الحرب وينظم على أساس المبادئ الأساسية له، من ضرورة الاحتفاظ باحتياطي من المواد الغذائية وتخزينها في أماكن مناسبة بعيدا عن المدن والمناطق المزدحمة بالسكان مع توفير كافة عناصر الأمن والوقاية لها.

كما يجب في نفس الوقت التركيز على الاستثمارات الزراعية ذات العائد الإنتاجي السريع وإنتاج المواد الغذائية الضرورية والتي لها القدرة على البقاء والتخزين لفترة زمنية طويلة نسبيا مثل الحبوب والبقول الجافة.

ج/ إعداد وسائل النقل:

تتمثل أهمية إعداد النقل في أنه العصب المحرك لتحويل إنتاج الدولة سواء الصناعي أو الزراعي من حالة السكون إلى حالة الحركة، إذ أن بقاء الإنتاج على مستوى الوحدات الإنتاجية دون تحويله في الوقت المناسب إلى مناطق الاستهلاك التي هي في أشد الحاجة إليه يعتبر إهدارا للقوى ويصبح عديم الجدوى لعدم الاستفادة منه أو لتعرضه إلى التلف، لذلك اعتبر إعداد وسائل النقل أحد دعائم الاقتصاد الوطني الذي تتأثر به الدولة وقواتها المسلحة سواء في حالة السلم أو حالة الحرب.

كما أن قطاع النقل بالدولة يؤثر بقوة في زيادة ونمو الاقتصاد الوطني للدولة حيث أنه يؤثر إلى حد بعيد في التكاليف الإجمالية بمختلف المنتجات سواء الموجهة للاستهلاك المحلي أو الاستهلاك الخارجي في حالة تصديرها للخارج، لذلك فهو يمثل إحدى دعائم الاقتصاد الوطني الذي يجب أن توليه الدولة عناية خاصة.

التخطيط الاقتصادي:

تبرز أهمية التخطيط الاقتصادي في فترة الإعداد لمواجهة أي نوع من أنواع الصراع أو الدفاع عن الدولة، وتزداد بصورة قوية في وقت الحرب.

حيث أن أي دولة تتعرض للدخول في أي صراع عسكري تجد أنها تواجه زيادة في الإنفاق من لحظة التهديد بالحرب لتلبية مطالب الإعداد لها، وسوف يتطلب ذلك بالضرورة إيرادات إضافية ضخمة لمواجهة التوسع في الإنفاق، لذلك كان التخطيط المسبق الجيد لمواجهة متطلبات الدفاع وصد العدوان كأسبقية أولى من أهم الأعمال التي يجب أن تخطط لها الدولة حتى لا تضطر عند الحاجة إلى اللجوء لأسلوب الاقتراض وهو ما يزيد عن أعبائها واحتمالات التضخم.

وعلى هذا الأساس كان للتخطيط الاقتصادي تلك الأهمية النابعة من التنبؤ الصحيح بمتطلبات الحرب والدفاع عن الدولة واحتياجاتها، والتوفيق بين مطالب القوات المسلحة ومطالب التنمية وتلبية حاجات الأفراد مع الأسلوب الصحيح للتنسيق والمتابعة أثناء التنفيذ حتى تسير الأمور الاقتصادية بالدولة أثناء الحرب دون مشاكل أو عقبات أو هزات عنيفة، وأيضا دون أعباء فجائية ضخمة أو ارتباطات تثقل كاهل الدولة وأفرادها وتؤثر فيهم بشدة سواء أثناء الحرب أو بعد انتهائها.

كذلك من الضروري أيضا أن يشمل التخطيط الاقتصادي تنوع مصادر السلاح والمنتجات الإستراتيجية التي لا تنتجها الدولة وعدم الاعتماد على مصدر واحد وأن يكون التخطيط على درجة عالية من الوعي في تحديد مصادر السلاح والتوقيت المناسب للحصول عليه حتى لا تواجه الدولة مواقفا لا تجسد عليها في حالة نشوب الصراع دون إعداد مسبق له، كما لا يجب في نفس الوقت استيراد الأسلحة والمعدات الإستراتيجية دفعة واحدة وتخزينها لمدة طويلة حتى لا ينتهي عمرها الافتراضي قبل استخدامها بل يجب استيرادها خلال سنين متوالية ضمانا لاستمرار صلاحيتها وأيضا لضمان تطورها أول بأول.

إن التخطيط الاقتصادي يعتبر من أهم عوامل نجاح الاقتصاد القومي في مواجهة متطلبات إعداد الدولة واستعدادها في الوقت المناسب وبأنسب أسلوب وبأقل تضحيات اقتصادية[1].

3- الإعداد السياسي:

يقصد بالإعداد السياسي إدارة السياسة الخارجية للدولة لخدمة مصالحها والحصول على معاونة الدول الصديقة وتأييدها لها وكسب الرأي العام العالمي إلى صفها وخاصة في حالة خوضها للصراعات أو تعرضها للأزمات.

ويبنى الإعداد السياسي للدولة على أساس:

أ) الأهداف القومية والإستراتيجية للدولة ومصالحها الحيوية.
ب) التنبؤ العلمي السليم بالأوضاع السياسية التي ستسود في المستقبل.
ج) الموقف الدولي وتأثيره على الموقف المحلي، وموقف الدول المجاورة وخاصة المشتركة معها في حدود طبيعية.
د) الارتباطات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية والعسكرية التي عقدتها الدولة.
هـ) القدرات الذاتية والمستوى العلمي والتكنولوجي للدولة.
و) الأساليب المناسبة للإعداد السياسي والإيديولوجي لكسب الرأي العام العالمي لصالح الدولة.

فالإعداد السياسي للدولة يكتسي أهمية بالغة، إذ أنه يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في إعداد الدولة ككل، بل لعله اللبنة الأولى في الإعداد والتي يدور حولها أو على أساسها باقي نواحي الإعداد وجميع الأهداف الأخرى للدولة من اقتصادية وعسكرية واجتماعية وحضارية.

[1] اللواء أخ حسن محمد محمد الجريدلي، مرجع سابق ص ص 25-26.

4- إعداد أراضي الدولة كمسرح للعمليات:

تتميز الحرب الحديثة باستخدام لمعدات قتال على درجة عالية من التطور وخاصة فيما يتعلق بمدى عملها وقوتها التدميرية الرهيبة بعد دخول الأسلحة والذخائر النووية ضمن معدات القتال، الأمر الذي أصبح يتطلب فيه اعتبار كل أراضي الدولة عرضة للوقوع تحت التأثيرات المدمرة لأسلحة القتال مما جعل كل أراضي الدولة مسرحا للعمليات بمفهومه الواسع والذي يجب التخطيط والإعداد له ضمن خطة للدفاع عن الدولة.

على الرغم من اعتبار إعداد كل أراضي الدولة مطلبا حيويا على المستوى الاستراتيجي إلا أنه من المنطقي أن يكون هناك أوليات لهذا الإعداد، فالمناطق المحتمل أن تكون مسرحا للعمليات العسكرية الأساسية يجب أن تكون الأكثر إعدادا وبالأسلوب المميز لها، كما يجب أيضا إدخال مناطق النقاط الحساسة والأهداف الحيوية في عمق الدولة لا سيما الاقتصادية والحضارية ضمن المناطق ذات الأسبقية العالية في الإعداد والتجهيز وعموما تشمل خطة إعداد أراضي الدولة المحاور الرئيسية التالية:

أ- إعداد شبكات طرق النقل المختلفة:

تعد شبكات طرق النقل المختلفة من أهم أعمال إعداد الدولة للدفاع حيث تعتبر شبكات النقل: طرق النقل البري والسكك الحديدية، والنقل البحري والنهري، والنقل الجوي، الشرايين الرئيسية لتحرك القوات العسكرية وسرعة حركتها ومناوراتها، وكذلك خدمة جميع المطالب الإدارية سواء العسكرية أو المدنية، وكلما زاد حجم وكفاءة طرق النقل المختلفة بالدولة كلما زادت كفاءة قواتها العسكرية وأيضا كفاءة قطاعات اقتصادها القومي.

ب- إعداد شبكات المطارات:

ويقصد بها إعداد المطارات العسكرية والمدنية بما يحقق للقوات الجوية التمركز والانتشار والمناورة من جهة وكذلك بما يقدم من خدمة للاقتصاد القومي والنقل المدني وربط الدولة داخليا وخارجيا بمواصلات جوية مضمونة في جميع الأوقات.

ج- إعداد القواعد البحرية والموانئ:

إن تطوير بعض الموانئ البحرية المدنية لتصبح جاهزة للعمل كقواعد للقوات البحرية بما يتيح لها مجالا واسعا للانتشار وتوفير الوقاية والدفاع ضد الهجمات الجوية أو البحرية.

د- إعداد وسائل الدفاع الجوي:

ويكون بإنشاء مواقع وقواعد للصواريخ والمدفعية المضادة للطائرات ومواقع الرادارات والإنذار ومراكز القيادة، وذلك للدفاع عن القوات العسكرية والأهداف الحيوية للدولة.

هـ- إقامة شبكات أنابيب المياه والوقود:

يحتاج نقل المواد السائلة من مياه و وقود إلى عدد كبير من وسائل النقل، فقد أصبح إنشاء شبكات الأنابيب من أهم المنشآت التي تزيد في سرعة في نقل المواد السائلة وأيضا الاقتصاد في تكاليفها ومع التوفير في الجهد.

و- الدفاع المدني:

يجب إعداد الدفاع المدني من جميع النواحي وذلك من أجل وقاية وحماية الشعب من خلال إعداد المخابئ الآمنة والمجهزة للوقاية من أسلحة الدمار الشامل.

5- إعداد الشعب:

تعتبر القوة البشرية من أهم الموارد التي يمكن أن تعتمد عليها الدولة في إعدادها للدفاع، وليس من الضروري أن تكون ترتبط القوة البشرية للدولة بحجم تعدادها السكاني بل بنوعية الشعب والأسلوب الأمثل لإعداد قدراته وإعداده بالطريقة المناسبة عسكريا ومدنيا حتى يصبح قوة فعالة مؤثرة في الدفاع والمساهمة في تحقيق زيادة في الدخل القومي لتوفير تراكمات مادية في وقت السلم تمكنه من مواجهة الاحتياجات الضخمة في وقت الحرب.

فالمقصود بإعداد الشعب هو إعداده صحيا وبدنيا وثقافيا ومعنويا ليصبح صالحا تماما للخدمة العسكرية في حالة انضمامه إليها وفي حالة عدم انضمامه يكون مؤهلا لمساعدة مهام الدفاع المدني والمتمثلة خاصة في المقاومة الشعبية وحراسة المنشآت الحيوية، وذلك لتحقيق الاستخدام الأمثل للقوى البشرية للدولة في جميع المجالات والاتجاهات مع العمل على التوازن بين أداء الخدمة العسكرية والخدمة المدنية، الأمر الذي يساهم مساهمة فعالة في ارتقاء مستوى الدولة بجميع قطاعاتها وتطورها اقتصاديا وعسكريا وحضاريا وعادة ما يركز إعداد الشعب على الاتجاهات التالية:

ا- الإعداد السياسي والمعنوي:

فالإعداد السياسي يهتم باقتناع الشعب بسياسة الدولة وجهودها في سبيل تحقيق أهدافها المبنية أساسا على تحقيق الأمن القومي والمحافظة على سلامة أراضيها والسير الحسن لمؤسساتها، وحماية مصالحها وعلاقاتها السياسية مع مختلف الدول بهدف دعم قدراتها ومواقفها ومعاونتها عند حدوث الأزمات، فالشعب يلعب دورا كبيرا في تحقيق هذه السياسية من خلال تهيئة المناخ والظروف المناسبة للقيادة السياسية وأجهزتها لبذل أقصى جهودهم في تحقيق أهداف الدولة السياسية أما الإعداد المعنوي للشعب فيعتبر من أقوى العوامل التي تؤدي إلى قدرة الشعب وقواته المسلحة على تحمل ظروف الحرب القاسية والصمود أمام أي جهد مادي أو معنوي إضافي مطلوب خلال فترة الحرب وهو ما يطلق عليه اصطلاح" الثبات المعنوي".

وعليه فإن عناصر الإعداد السياسي المعنوي نجدها تتبلور أساسا فيما يلي:

- اعتقاد الشعب بأهمية وحتمية قضيته وأهمية مشاركته في تحقيق أهداف الدولة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية.
- اقتناع الشعب بأن الدفاع عن الوطن ليس مهمة القوات المسلحة وحدها، بل هو مهمة وواجب الأمة بأكملها.
- تنشئة وتعميق الروح الوطنية في الشعب.
- غرس ثقة الشعب في قواته المسلحة والوقوف وراءها في كل الأحوال.

ب- إعداد الدفاع المدني:

يهدف إعداد الدفاع المدني أساسا إلى أن إعداد الشعب لحمايته من هجمات العدو وخاصة الهجمات الجوية وإزالة آثارها، وكذا حماية المنشآت الاقتصادية الحيوية ووحدات الإنتاج والخدمات الأساسية بالدولة وتأمين استمرار تسيير نشاطاتها المختلفة أثناء الحرب.

ولإعداد الدفاع المدني يجب القيام بالإجراءات التالية:

- تدريب الشعب على الأسلوب الصحيح للتصرف في حالة هجوم القوات المعادية وكيفية مواجهة هذه الهجمات وإزالة آثارها.

- تخصيص أماكن لوقاية وحماية أفراد الشعب من غارات وهجمات العدو بإقامة المخابئ والملاجئ المناسبة، ومراكز الإسعاف والخدمة الطيبة.
- وضع خطط محكمة لإخلاء السكان وخاصة الأطفال وكبار السن من المناطق القريبة من مسارح القتال الرئيسية.
- توزيع قوات ووسائل الدفاع المدني على كل المنشآت والمؤسسات الاقتصادية الحيوية سواء على مستوى المدن أو القرى.
- إقامة شبكات الإنذار والسيطرة التي تمكن من تنفيذ إجراءات الدفاع بالأسلوب الصحيح والسليم دون إثارة الرعب والارتباك والفوضى.

ج- الإعداد العسكري للشعب:

يسعى الإعداد العسكري للشعب إلى تحقيق هدفين رئيسيين وهما:

- تزويد القوات المسلحة بالعناصر المعدة عسكريا وهذا ما يخفف عبئ إعداد الفرد بعد التحاقه بالقوات المسلحة.
- الاستعداد للمشاركة في حماية الأهداف الحيوية للدولة في العمق لتوفير القوات المسلحة وتفرغها لهامها في الخطوط الأمامية.

ويجب أن يتم الإعداد العسكري للشعب من المراحل الأولى بالمتوسطات والثانويات والتدرج به في التدريب العسكري سنة بعد أخرى حتى إذا ما وصل الطلبة إلى سن التجنيد كانوا أفرادا صالحين للخدمة العسكرية[1].

الهدف من إعداد الدولة للدفاع:

يهدف إعداد الدولة للدفاع إلى زيادة قدرة الدولة عسكريا واقتصاديا ومعنويا بما يجعلها قادرة على تحقيق ما يلي:

- صد العدوان المفاجئ للعدو والتحول بسرعة إلى أوضاع الحرب وإدارة العمليات الحربية لتدميره.
- النصر في الصراع المسلح في أقل وقت ممكن.

[1] اللواء أخ حسن محمد حمد الجريدلي، مرجع سابق ص ص 38-39.

- إدارة حرب طويلة إذا لزم الأمر.
- تحمل الضربات المركزة وبأقل خسائر ممكنة.
- المحافظة على مستوى مرتفع للروح المعنوية للشعب.

وعليه فإن دور ومهمة المدرسة والجامعة وكل المؤسسات التكوينية في ميدان الدفاع والأمن أصبح كبيرا ومهما من أجل تكوين مواطن يتحمل مسؤوليته المباشرة وغير المباشرة لحماية الوطن.

إن التربية على الدفاع تساهم في تكوين مواطن مسؤول وواع بالعلاقة الحساسة بين الحق والواجب، فالمواطن الضعيف في ميدان الدفاع الوطني من الممكن أن يشكل خطرا على بلاده.

العلاقة بين مفهومي الدفاع والأمن:

يقدم (ماكس فيبر Max weber) توصيفا لمهام الدولة يبرز فيه الفرق بين مفهومي الدفاع والأمن بقوله: "تملك الدولة الحديثة حق القيام بالأدوار الأمنية في الداخل وبالحرب في الخارج"، وهذا يوضح أن هناك تمييز بين الأمن الداخلي والأمن الخارجي، وبالتالي هناك اختلاف في آليات التعامل مع التهديدات (les menaces) الداخلية والمخاطر (les risques) الخارجية ، لكن مع التغيرات والتطورات الحاصلة في ميادين العلاقات الدولية ازداد ارتباط مصطلحي الدفاع والأمن في الدراسات السياسية والإستراتيجية خاصة مع تطور مفهوم الدفاع وتجاوزه للطبيعة الحربية إلى محددات ذات طبيعة أخرى كالأنواع الجديدة من الاعتداءات شبه العسكرية: الإرهاب، الجريمة المنظمة...الخ يعرف بعض الباحثين الدفاع والأمن من خلال تقسيم قطاعات الأمن إلى داخلية وأخرى خارجية تباعا لمصادر التهديد وربطها بالجغرافيا وبالتالي فالأمن الخارجي يتطلب ضرورة الدفاع على الحدود الخارجية للدولة باستعمال القوة العسكرية وذلك لتأمينها من أي تهديد قائم أو محتمل وكذلك انتهاج الديبلوماسية والسياسة الخارجية في ذلك، والأمن الداخلي ويعني بالقضايا التي تقع داخل إقليم، حيث تكون مصادر التهديد داخلية، فمهمته تقع على عاتق السلطات المحلية والأمنية، وفي غالب الأحيان يستدعي معالجة أمنية وليست عسكرية.

فبدون أمن خارجي لا يمكن أن تكون سياسات التأمين الداخلية ناجعة بالشكل الذي يضمن التماسك الاجتماعي، وفي نفس الوقت وجود مجتمع بدون تنمية ويتخبط في مشاكل اجتماعية وثقافية...لا يمكن أن يساهم بشكل فعال في ضمان الأمن الخارجي للدولة، لذلك يتطلب الأمر ضرورة توفير بيئة أمنية

صالحة لتحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمواطنين، وبالتالي تنمية العناصر الداخلية للأمن بهدف خلق حصانة مجتمعية ضد التأثيرات الخارجية.

إن العلاقة بين الأمن الداخلي والخارجي هي علاقة تكاملية وتفاعلية باستمرار كما أن الدفاع والأمن هما عنصران يشكلان المهام الرئيسية للدولة، حيث أنها هي المسؤولة على أمن مواطنيها داخليا وخارجيا، عن طريق بناء العلاقات الاجتماعية وضبطها داخليا وعن طريق الدفاع والديبلوماسية خارجيا، ولا يمكن استبعاد التفاعل بين الدفاع والأمن باعتبارهما يشكلان جوانب داخلية وخارجية ومدنية وعسكرية، فالتفاعلات تختلف من دولة لأخرى حسب تقدير لشروط أمنها الخاص، فالدفاع والأمن يتميزان بالمرونة والتغير لكن بالثبات والدوام في أحيان أخرى، أما مسائل الدفاع فقد تكون تقليدية تعتمد على الوسائل العسكرية المعروفة ووسائل الردع غير التقليدية، أو تكون وسائل حديثة تقوم على الإمكانات الاقتصادية والتطور المادي والحروب الاستباقية والإعلامية والمعلوماتية التي أصبحت تشكل أهم مصادر القوة المهيمنة على الصعيد الدولي"[1].

يجب الإشارة إلى أنه بالرغم من تداخل الدفاع والأمن إلا أن الدفاع ليس معناه الأمن والأمن لا يعني الدفاع، ذلك لأن الدفاع يستلزم تسخير الوسائل المادية والخطط الإستراتيجية المعقدة ويتطور بمرور الزمن والتجارب والتفاعلات الدولية، أما الأمن فهو ذلك الإحساس بالابتعاد عن الخطر، وهو شعور يعيشه الفرد وهو مطمئن على سلامته وممتلكاته، ولذا الدفاع على المستوى الخارجي يوفر الأمن داخليا، لأن قوة الدولة في تعاملها مع الدول الأخرى يقوم أساسا على احترام الآخرين لقوتها، وقدرتها على الدفاع عن سيادتها[2].

يمكن القول أن الدفاع يتمثل في تأمين السلامة الترابية للإقليم الذي تمتد عليه سيادة الدولة، ويمتد ليشمل كل ما من شانه أن يمس بمصالح الدولة ولا سيما الموجودة في الخارج، في حين أن الأمن أعم وأشمل منه مدى ونطاقا فهو يتعلق بكل ما من شانه أن يوفر الراحة والطمأنينة للدولة ومواطنيها، فهو يسعى لصد الأخطار التي تهدد الإحساس بهذا الشعور على اختلاف طبيعتها ومصادرها، ما يجعل من الدفاع آلية للوصول إلى تحقيق الأمن وتعزيزه.

[1] تامر كامل الخزرجي، مرجع سابق (336-335).

[2] غربي محمد ، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن، حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد الأول، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص 95.

المبحث الثالث: المفاهيم المرتبطة بالأمن

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن

أولا- مفهوم الأمن

إن مفهوم الأمن يعتبر من أكثر المصطلحات السياسية إثارة للجدل ، وذلك لارتباطه بالمحافظة على كيان الدولة حتى تتمكن من بسط سيادتها وتحقيق الأمن والاستقرار للمجتمع والأفراد.

وقد اختلفت الدراسات حول مفهوم الأمن، نظرا لعدم وجود اتفاق حول تعريفه فيما بين الباحثين، خاصة وانه ارتبط بالتهديدات التقليدية العسكرية المهددة لكيان الدولة والمجتمع كما عرف توسعا نحو القطاعات السياسية والاقتصادية والمجتمعية في ظل التهديدات الأمنية الجديدة بعد نهاية الحرب الباردة، إلا أن الخبراء والباحثون اتفقوا على أن الأمن هو الركيزة الأساسية للاستقرار والازدهار الذي تتحقق به التنمية الاقتصادية، ويعتبر من ضمن أولويات النظام السياسي للدولة من أجل تحقيق المصالح الحيوية الداخلية وصد التهديدات الخارجية.

يعني مفهوم الأمن غياب التهديد للقيم الرئيسية للمجتمع، حيث يوجد خلاف أساسي بين الخبراء حول ما إذا كان تركيز الدولة على أمن المجتمع أو أمن الدولة ذاتها من التحديات الأمنية أو تحقيق أمن العالم أجمع[1].

كما قدم الأستاذ "علي الدين هلال" تعريفا بوصفه للأمن القومي (القومي) من منظور واسع بأنه "مفهوم يتصف بالشمول فهو ليس مسألة حدود وحسب ولا قضية إقامة ترسانة من السلاح وحسب بل إنه يتطلب هذه الأمور وغيرها فهو قضية تشمل المجتمع بكل جوانبه[2].

لقد عرف الأستاذ "عبد الله الحربي" مفهوم الأمن على أنه: "مفهوم نسبي متغير ومركب وذو أبعاد عدة ومستويات متنوعة يتعرض لتحديات وتهديدات مباشرة وغير مباشرة من مصادر مختلفة، تختلف درجتها وأنواعها وأبعادها وتوقيتها، سواء تعلق ذلك بأمن الفرد أو الدولة أو النظام الإقليمي أو الدولي وشأنها شأن الكلمات المتداولة التي تفتقر إلى تعريف محدد يمكن تقديره بشكل قاطع[3].

---

[1] Daris Battistella, Theories des relations internationales, 2eme Edition (Paris, Press de science, 2006), pp 461-462.

[2] علي الدين هلال، الوحدة والأمن القومي، دون طبعة، (بيروت: مجلة الفكرة العربي، عدد 11-12-1979)، ص 94

[3] سليمان عبد الله الحربي، مفهوم الأمن مستويات وصيغه وتهديداته ، دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، (بيروت: المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008) ص 09.

هناك ثلاث عوامل أساسية، حسب (تيري بلزاك Thierry Balzaq) ساهمت في تعقيد مفهوم الأمن خاصة في السنوات الأخيرة على صعيد تقنيات التحليل وتطبيقاته وهي على النحو التالي: تراجع مؤشر السيادة الوطنية، الزيادة الغير مسبوقة في كثافة التفاعلات العابرة للحدود، زيادة عدد وحدة النزاعات على الساحة الدولية[1]، ومما تقدم يصنف مفهوم الأمن حسب التعريفين التاليين:

1- التعريف التقليدي للأمن:

لقد ارتبط الأمن في المنظور التقليدي بكيفية استعمال الدول لقدراتها العسكرية والأمنية للتصدي للأخطار التي تهدد وحدتها الترابية واستقلالها واستقرارها في مواجهة الدول الأخرى، بحيث كان ينظر للأمن من الزاوية العسكرية البحتة[2].

وفي هذا الإطار نورد تعريف أرنولد ولفرز Arnald Walfers، والذي يعتبر من أقدم التعاريف وأكثرها إجماعا بين الدراسات الأمنية، فحسبه، فإن الأمن: "في المعنى الموضوعي، غياب التهديدات ضد القيم المركزية وفي معناه الذاتي، غياب الخوف من أن تكون تلك القيم محل هجوم".

كما تعرفه دائرة معارف العلوم الاجتماعية بأنه: "قدرة الدولة على حماية قيمها من التهديدات الخارجية"[3].

وفي نفس السياق يقدم (وولتر ليبمان Walter Lippman) تعريفا للأمن على انه: "الأمة تبقى في وضع آمن إلى الحد الذي لا تكون فيه عرضة لخطر التضحية بالقيم الأساسية إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب، وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه"[4] على الرغم من أن التعريف المقدم من طرف المفكر يتضمن كل مكونات الهوية الخاصة بالأمة والمتمثلة في قيمها الأساسية، إلا أنه باستخدامه كلمة الحرب، وإمكانية الرد على الحرب، فكأنه يعرف الأمن من وجهة نظرة تقليدية تعتمد على القوة العسكرية، وهو ما يتفق عليه أغلب مفكري الفكر التقليدي للأمن.

---

[1] عبير بهلولي، النظرية الواقعية البنيوية في الدراسة الأمنية دراسة حالة الغزو الأمريكي العراقي في 2003 (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014 ص 16.

[2] عبدون الجامدي، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2015، ص 12)

[3] مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية (القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011)، ص 45

[4] فهد بن محمد االشفحاء، الأمن القومي: تصور شامل (الرياض، جامعة نايف للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، 2004) ص 14.

2- التعريف الحديث للأمن:

يعتبر التعريف المقدم من طرف روبرت ماكنامارا الذي كان وزير الدفاع للولايات المتحدة الأمريكية في ستينيات القرن الماضي، على أنه من أهم التعاريف في هذا المجال، حيث أنه ربط ما بين الأمن والتطور والتنمية، حيث عرف الأمن على أنه: " يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية في ظل حماية مضمونه" كما ربطه بالتنمية المستدامة من خلال قوله: "إن الأمن الحقيقي للدولة ينبع من معرفتها العميقة للمصادر التي تعتمد مختلف قدراتها ومواجهتها لإعطاء الفرصة لتنمية تلك القدرات تنمية حقيقية في كافة المجالات سواء في الحاضر والمستقبل"[1].

كما أن المفكر جاكوبسون (Jackobson) يعرف الأمن بأنه "عدم خوف الإنسان في الوسط الذي يعيش فيه من التعرض للأذى الحسي مع شعوره بالعدالة الاجتماعية والاقتصادية"[2].

لقد ربط جاكوبسون في تعريفه للأمن عنصرين رئيسيين هما:

- عدم الشعور بالخوف من الأذى الحسي (عدو وجود خطر يهدد الحياة)
- العدالة بين أفراد المجتمع في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية.

ومن زاوية أخرى يرى بوث وويلز Booth Wheeler أنه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنه عملية تحرر"[3].

فمن وجهة نظر وويلر فإن الأمن لا يمكن تحقيقه بصفة منفردة بل في إطار الجماعة فرؤيته للاستقرار مبنية على أساس فكرة الأمن الجماعي، أي أن معطى الأمن لا يتحقق للدول سوى في إطار المجموعة الدولية .

أما باري بوزان (Barry Buzan) فيرى الأمن مفهوم معقد وينبغي لتعريفه الإحاطة بثلاثة أمور على الأقل، بدءا بالسياق السياسي للمفهوم ومرورا بالأبعاد المختلفة له، وانتهاء بالغموض والاختلاف الذي يربط به عند تطبيقه في العلاقات الدولية[4].

---

[1] هايل عبد المولى طشطوش، الأمن القومي وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد،عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012، ص 07.

[2] فهد بن محمد الشفحاء، مرجع سابق، ص 14

[3] قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015 ص 16

[4] Barry Buzan, "Is international security posible?", paper presented at new thinking about stategy and international security conference (edited by ken booth, London, Harper collis acadimi (1991) p 31

فمن خلال باري بوزان فإن الأمن لم يعد ذلك المفهوم الذي يركز على الأمن العسكري وأمن الحدود، بل هناك مجموعة من الأبعاد التي يجب معرفتها عند الحديث عن الظاهرة الأمنية.

وبذلك فقد عرف باري بوزان على أنه يعني: "العمل على التحرر من التهديد، كما يعني قدرة الدول والأمم على الحفاظ على كيانها المستقل وتماسكها الوظيفي ضد قوى التغير"[1].

ولدراسة الأمن فقد قدم الأستاذ (مولر) ثلاث مستويات وهي:

- المستوى الأول: الدولة والقيم المهددة متمثلة في القوة والسيادة
- المستوى الثاني: المجتمع والقيم المهددة ممثلة في الهوية
- المستوى الثالث: الفرد والقيم المهددة ممثلة في البقاء والرفاه والحرية

فالملاحظ أن تركيز الدراسات الأمنية قد انتقل في مجال التحليلات الأمنية على عدة مستويات، ابتداءً من مستوى الأمن الوطني (القومي) والذي محوره الدولة، ومنه إلى مستوى الأمن المجتمعي والذي محوره المجتمع والجماعات المكونة له، وصولا إلى المستوى الفردي الذي يعرف بـ "الأمن الإنساني" مركزا محوره على الإنسان كفرد.

ثانيا- مستويات الأمن :

1- الأمن الإنساني:

إن مفهوم الأمن الإنساني يركز على الفرد وليس الدولة كوحدة تحليل أساسية بمعنى أن أي سياسة أمنية يجب أن يكون الهدف الأساسي منها هو تحقيق أمن الفرد بجانب أمن الدولة، إذ قد تكون الدولة آمنة في وقت يتناقص فيه أمن مواطنيها، بل أنه في بعض الأحيان تكون الدولة مصدرا من مصادر تهديد مواطنيها[2].

ويعني بالأمن الإنساني تأمين الفرد ضد ما يهدد أمن حياته وسلامته الشخصية والحصول على حقوقه، وكل هذه المهام تكون من صلاحيات والتزامات الدولة وتحقيقها ينعكس إيجابا على أمنها القومي.

[1] عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، طبعة أولى، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 ، ص 14

[2] أسامة بن صادق طيب، التنمية المستديمة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي عشر ، جدة: مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك عبد العزيز، 2009، ص ص 202-203.

فتناول موضوع الأمن الإنساني يتطلب إلقاء نظرة شاملة على كل التهديدات التي تمس بالبقاء واحترام الكرامة الإنسانية، والتأكيد على حقوق الإنسان والتنمية المستدامة، والعمل على إزالة العنف، الإرهاب واستبداد الدولة والإبادة الجماعية والتمييز على اختلاف أشكاله[1].

يعتبر تقرير التنمية البشرية لعام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الاجتماعي (UNDP)، من أبرز التقارير التي اهتمت بدراسة لأول مرة مفهوم الأمن الإنساني، والذي حدد في الفصل الثاني الأبعاد الجديدة للأمن الإنساني والمتمثلة في أربع خصائص وهي: [2]

أ- الأمن الإنساني شامل عالمي فهو للإنسان في كل مكان.

ب- مكونات الأمن الإنساني متكاملة فيما بنيها.

ج- يمكن تحقيق الأمن الإنساني من خلال الوقاية المبكرة، والتنمية هي الإستراتيجية الأكثر فعالية للوقاية وهي أسهل من التدخل اللاحق.

د- الأمن الإنساني محوره الإنسان، ويتعلق بنوعية حياة الإنسان في كل مكان كما أشار تقرير التنمية البشرية إلى أن النزاعات في فترة ما بعد الحرب الباردة أصبحت تدور داخل الدول أكثر مما هي بين الدول، الأمر الذي يتطلب التركيز على نقطتين أساسيتين وهما:

- لا ينحصر الأمن وحده في الدفاع عن الإقليم، بل يجب توسيعه ليضمن أمن الأفراد.
- لا يجب الاعتماد فقط على السلاح لتحقيق الأمن، بل العمل على ضمانه عن طريق التنمية المستدامة.

بالإضافة إلى أنه حدد مجموعة من التهديدات التي تواجه البشرية، والتي صنفها التقرير في سبعة أصناف تتمحور أساسا حول: الأمن الاقتصادي، الغذائي، الصحي، الأمن البيئي، الأمن الفردي، الأمن المجتمعي، والسياسي[3].

- الأمن الاقتصادي: ويقصد به ضمان الحد الأدنى من الرفاه لكل فرد.
- الأمن الغذائي: ويعني به توفير الحد الأدنى من الغذاء لكل فرد.
- الأمن الصحي: ويهدف إلى ضمان الرعاية الصحية لكل فرد.

[1] Pierre sane, Human security (Approaches and challenges), Paris, united Nations educational, scientific and cultural organization (unesco) publishing 2008, p 3

[2] UNDP Human developement rapport 1994, new york, united nation, development program, 1994, pp 22-23

[3] UNDP

- الأمن البيئي: ويسعى إلى حماية الإنسان من الكوارث الطبيعية والمحافظة على البيئة.
- الأمن الفردي: ويعني حماية الإنسان من كل مظاهر العنف المادي والمعنوي من طرف الدولة، الدول والفواعل غير الدولية.
- الأمن المجتمعي: ويقصد به ضمان الاستمرار في العلاقات الحسنة والحماية من أكل أشكال الاضطهاد، العرقي، الطائفي...
- الأمن السياسي: الذي يسمح للبشر العيش في كنف مجتمع يرعى ويضمن حقوق الإنسان.

وعليه فإن النزعة الجديدة لمفهوم الأمن الإنساني تبعده عن النزعة التقليدية المتعلقة بتحليل الأمن الإنساني العالمي، والتي تعطي الدولة الجهة الوحيدة والمرجعية المطلقة في المحافظة على الأمن الإنساني "فالأمن الإنساني هو القدرة على حماية الناس كما أنه القدرة على تحصين الدول"[1].

الأمر الذي ذهب إليه (James Wolfenshn) الرئيس الأسبق للبنك الدولي والذي أشار إلى أنه: "عندما نفكر في الأمن علينا أن نفكر أبعد من الفرق والكتائب العسكرية والحدود، علينا أن نفكر في الإنسان وأمنه، أن نفكر في ربح حرب جديدة، الحرب ضد الفقر"[2].

وخلاصة القول أن هناك مكونين أساسيين للأمن الإنساني هما: التحرر من الخوف والتحرر من الحاجة[3].

2- الأمن القومي (الوطني):

يشكل الأمن القومي (الوطني) أحد المستويات المهمة، باعتبار أنه يقوم على أولويات الدولة بدليل أنه لا يمكن للاستقرار والازدهار والتنمية أن تتحقق بعيدا عن المنظومة الأمنية التي تحمي بدورها هذه المكتسبات والجهود المبذولة حتى لا تذهب أدراج الرياح.

لقد تعددت الآراء حول مفهوم الأمن القومي، إلا أنها تتفق في جوهرا حول نقطة أساسية هو أن الأمن يدل على التحرر من الخوف، حيث يرى كل من بادلفورد ولينكولن (Podelford and Lincoln)،

[1] علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، العدد الرابع، بسكرة، ص ص 2-4.

[2] علي أحمد الطراح، نفس المرجع السابق، ص ص 2-4.

[3] سليم بوسكين، "تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري (2010-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة (2015) ص ص 28-29.

بأن الأمن القومي هو مفهوم يعني: "أن تكون الدولة في وضع قادرة فيه على القتال والدفاع عن وجودها ضد أي عدوان"[1].

أي بعبارة أخرى أن الدولة تمتلك كل القدرات التي تمكن شعبها من التحرر من الخوف، بما يضمن مركزها الدولي ومساهمتها في تحقيق الأمن الجماعي، وهذا التعريف يضمن ما يلي:

- حماية الدولة، واستقلالها ووحدتها الترابية من أي تهديد خارجي.
- تحرر الدولة من حالة انعدام الأمن.
- ضمان مركزها الإقليمي، وتأثيرها في الشأن الدولي.

فأمن الدولة يجسد شعورها بتحررها من احتمال تعرض كيانها الذاتي، ووحدتها السياسية والثقافية ورفاهها الاقتصادي للتهديد الخارجي، أي أنه يتجسد في حالة التحرر من الخوف التيقن، والاطمئنان إلى تحقيق الأهداف الوطنية، وهو ما يمثل تجسيدا لحالة الأمن.

وعليه فأمن الدولة يرتكز أساسا في قدرتها على الحفاظ على كيانها في ظل التهديدات الداخلية والخارجية، وهذا باعتبار الدولة فاعل منسجم أمام هذه التحديات، كما أن الأمر يتعلق بهياكل ومؤسسات الدولة، فأمن الدولة لا يتحقق إلا بعملية بناء هياكل الدولة صاحبة السيادة المطلقة على إقليمها الجغرافي[2].

أهداف الأمن القومي:

إن تحقيق الأمن القومي يمكن اعتباره هدفا وسائليا، كما يقول قوهلرت (Gohlert) والذي يرى بأن القيم الجوهرية غير ثابتة، فعندما تجسد بعض القيم الجوهرية هدف الأمن، فتحقيقها وحمايتها يجعل منها وسيلة لتحقيق أهداف أسمى[3].

وعليه يمكن من خلال هذه العلاقة إبراز أهداف الأمن القومي حسب أهميتها كما يلي:

- الأهداف التي ترتبط بالدفاع عن الكيان المادي للدولة، وتقدمها الاقتصادي والصناعي (الأمن الاقتصادي) ، وبنائها الحضاري والإيديولوجي (الأمن الاجتماعي والثقافي، وتجسيد هذه الأهداف تصبح وسيلة لتحقيق السياسي الذي يضمن الاستقرار السياسي والوحدة الوطنية.

[1] John vibra, Thiery Balzac, qu'est ce que la sécurité nationale, la revue internationale et stratégique, N° 52, 2003-20047, p 22

[2] بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005، ص 56.

[3] تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2002، ص 135.

- أهداف ترمي إلى خلق ظروف تساعد الدولة على إشباع حاجاتها من الموارد والمواد المصنعة والتقنية والأيدي العاملة...
- أهداف تتعلق بالحصول على التأييد الخارجي والدعم الدولي والمحافظة على علاقات الدولة مع الدول الأخرى.
- ولعل أهم هدف يتوخى الأمن القومي تحقيقه، هو العمل على ردع أي هجوم سواء كان مباشر، أو يتمثل في ردع استفزازات عنيفة تصدر عن الخصم والتي تقف دون مستوى الهجوم المباشر[1].

لكن السؤال المطروح، إذا كانت الدولة تبنى تصورها لأمنها وتقيم إستراتيجيتها وترسم سياساتها الأمنية على أساس متغيري التهديدات والانكشافات الأمنية فكيف ستتمكن الدولة لوحدها من حفظ أمنها القومي؟ في ظل:

- ظهور نوعية جديدة من التهديدات الأمنية، التي لم تكن معروفة أو كانت مخفية، وعابرة للدول (متخطية للدول).
- اتساع نطاقات مصادر التهديدات الأمنية وتغير مضمونها وأهميتها[2].

للإجابة على التساؤل المطروح، فإنه لم يعد بمقدور الدولة الوطنية لوحدها تحقيق والحفاظ على أمنها بمفردها لعدة متغيرات داخلية وخارجية من بينها تكلفة الأعباء الكبيرة للحفاظ على الأمن بمعناه الحديث، والتوسع في التهديدات لم يعد مصدرا لتهديد داخليا "أمنيا" و"خارجيا" "دفاعيا"، ولكن تعقد مسألة الأمن واتساع رقعتها الجغرافية ربط الأمن القومي للدولة بدرجة أمن واستقرار الدول المجاورة لها، وهو ما يمكن أن نطلق عليه بـ "شبكة الأمن الإقليمي" فلم تعد الدولة بمعزل عن ما يحدث خارج حدودها كما لم يعد بمقدورها حماية كامل حدودها الجغرافية وجعلها عازلة، الأمر الذي يتطلب التعاون الأمني الإقليمي بين الدول أكثر من أي وقت مضي.

[1] صالح سالم زرزوقة ، أثر التحولات العالمية، على مؤسسات الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1995، ص 70.

[2] صالح سالم زرزوقة ، نفس المرجع السابق، ص 71

3- الأمن الإقليمي:

لقد تعددت واختلفت تعاريف الأمن الإقليمي مع بداية ظهور النظام الإقليمي كمستوى للتحليل في الدراسات الأمنية، حيث يرى البعض أنه "سياسة مجموعة من الدول تنتمي إلى إقليم واحد وتسعى إلى الدخول في تنظيم وتعاون عسكري لدول الإقليم لمنع أي قوة أجنبية من التدخل في هذا الإقليم".

بينما يرى البعض الآخر بأنه: "اتخاذ خطوات متدرجة تهدف إلى تنسيق السياسات الدفاعية بين أكثر من طرف، وصولا إلى تبني سياسة دفاعية موحدة تقوم على تقدير موحد لمصادر التهديد وسبل مواجهتها"[1].

ومن خلال مختلف التعاريف التي قدمها الفقه الدولي والمتعلقة بالأمن الإقليمي نجد أن جلها تتمحور حول العوامل التالية:

أ- المفهوم الجغرافي:

يعتبر العامل الجغرافي هو الأساس في إقامة تعاون بين دول الإقليم، على أساس أن الإقليمية في حد ذاتها هي أصلا فكرة جغرافية، وتتمثل الروابط الجغرافية في علاقات التحاور الجغرافي أو المكاني، وهذا يعني أن التنظيم الإقليمي يجب أن لا يضم بين أعضائه دولا خارج المنطقة التي يشملها الاختصاص المكاني، بينما يرى كل من "ستيفن شبيغل" و"لويس كانتوري" أن دخول دولة من خارج جغرافية الإقليم لا يصطدم بالضرورة بمفهوم الإقليمية جغرافيا إذا توفرت عناصر التماثل والتقارب الثقافي والانسجام الاجتماعي كقيمة مضافة.

ب- المفهوم الحضاري (الثقافي):

إن توفر العامل الجغرافي لوحده لا يكفي لإقامة تعاون وتنسيق حقيقي ما بين دول الإقليم، بل يجب وجود عناصر أخرى تعززه وتدعمه كالروابط الثقافية والتاريخية المشتركة والتي تربط عددا من الدول، التي تتجاوز أقاليمها جغرافيا، وعليه فإن التنظيم الإقليمي أو المنظمة الإقليمية، هي تلك المنظمة التي تضم في عضويتها مجموعة من الدول تتميز فيما بينها، ليس فقط بالتحاور الجغرافي، وإنما أيضا بالترابط الحضاري، والتشابه في الظروف والأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية[2].

---

[1] مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2003، ص 53.

[2] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010، ص 127.

ج- المفهوم السياسي:

يعني المفهوم السياسي للأمن الإقليمي في جوهره التقاء المصالح السياسية والاقتصادية لمجموعة من الدول، بغض النظر عن مواقعها الجغرافية وانتماءاتها الحضارية والثقافية، وبالقدر نفسه، أن لا تتعارض المصالح فيما بين مجموعة من الدول المتجاورة جغرافيا والمترابطة حضاريا.

وعليه، فإن الأمن الإقليمي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا ودفع التهديد الخارجي عنها بما يكفل لها الأمن، إذا توافقت مصالح وأهداف وغايات هذه المجموعة او تماثلت التحديات التي تواجهها، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد لتوحيد جهودها وتسخير طاقاتها وإمكاناتها المتوفرة لديها، والعمل بشكل مشترك وتوافقي لدفع أي تهديد محتمل لترابها، وهو ما يجعلها في غنى عن إنفاق موارد إضافية على الترتيبات الأمنية، حيث لا يرتبط برغبة الأفراد فحسب، وإنما بتوافق إرادات تنطلق أساسا من مصالح ذاتية خاصة بكل دولة، ومن مصالح مشتركة بين مجموعة دول الإقليم[1].

ووفقا لذلك فالأمن الإقليمي يسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف:

- القبول الطوعي للانخراط ضمن الإقليم عبر توحيد الإرادة في مواجهة وحدة الخطر.
- الدفاع عن الوحدات المشكلة للإقليم عن طريق تنمية القدرات العسكرية.
- بناء الذات وتنمية موارد الإقليم كمنطلق لتحقيق التكامل بشتى مستوياته بين وحدات النظام الإقليمي[2].

مقومات النظام الأمني الإقليمي:

تتمثل أهم مقومات النظام الأمني الإقليمي في النقاط التالية:

- حل القضايا الخلافية لدول الإقليم بالطرق السلمية والتفاهم المشترك ، لضمان الاستقرار الداخلي لهذه الدول، وصد التدخل الخارجي الذي يهدد سيادة وأمن دول الإقليم.

[1] مطبوش الحاج، الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة، 2005، ص 16.

[2] نفسه، نفس الصفحة.

- الابتعاد عن التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتخلي عن استخدام دول الإقليم للقوة العسكرية أو التهديد بها في سعيها إلى تغيير الوضع القائم.
- التنازل عن جزء من سيادة الدول للاستفادة من ميزات الأمن الجماعي لدول الإقليم.
- تكثيف حجم المبادلات والتعاون بين دول الإقليم وإقامة الشراكات الإستراتيجية على جميع الأصعدة، وذلك من أجل التكامل وتثمين الروابط فيما بينها.
- منع السباق نحو التسلح فيما بين دول الإقليم واتخاذ إجراءات صارمة لضبط عملية التسلح.
- اعتبار الأمن الإقليمي جزء لا يتجزأ من الأمن القومي بشكل خاص والأمن الدولي بشكل عام[1].

بالإضافة إلى أن هناك من يضيف مبادئ أخرى يراها ضرورية ويجب توفرها في بناء نظام أمني إقليمي وتتمثل أساسا في: ضرورة تحديد أهداف هذا النظام تحديدا جيدا، توضيح مفهوم المصالح المشركة وإبرازها، تعزيز الروابط الأمنية بين دول الإقليم واستحداث نظام الجزاءات لزيادة فعالية وكفاءة النظام الإقليمي[2].

– معوقات بناء النظام الأمني الإقليمي

توجد عدة معوقات لبناء النظام الأمني الإقليمي نورد أهمها فيما يلي:

– كثرة الخلافات والتناقضات بين مصالح دول الإقليم وخاصة منها المتعلقة بقضايا الدفاع والأمن.
– التنافس وأحيانا الصراع حول قيادة النظام الأمني، ومحاولة السيطرة على قراراته والتحكم في تفاعلاته.
– التباين في المدركات الأمنية بين دول الإقليم، واختلاف تقديرها لمكامن التهديد وفقا لتصوراتها الذاتية.
– ضعف درجة التفاعل والاعتماد المتبادل بين دول الإقليم في شتى المجالات.
– وجود قواعد عسكرية أجنبية في إحدى دول الإقليم، وتأثير ذلك على استقلالية صنع القرار العسكري الأمني.
– وجود دول تعاني من العجز أو الفشل في الإقليم مما تؤثر على باقي الدول.

[1] سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته لدراسة نظرية في الأطر والمفاهيم المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008، ص 22.

[2] محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، دراسات استراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية) العدد 127، ص 10.

- غياب مبادئ الديمقراطية وانعدام التعددية الحزبية، واستبعاد مؤسسات المجتمع المدني عن عملية صنع القرار [1].

أشكال التعاون الأمني الإقليمي:

يتخذ التعاون الأمني الإقليمي عدة صور، وذلك تبعا لطبيعة التهديدات التي تواجه الدول المكونة للإقليم، وعموما يأخذ الأشكال التالية:

1- الأمن التنسيقي:

يتم اللجوء إلى هذا النظام في حالة وجود السياق الإقليمي في تنافس شديد، وصراع غير مكشوف، وتعاون ضعيف وغير واضح، فيكون التنسيق بين وحدات النظام الإقليمي هو المحرك الرئيسي لدعم التعاون الأمني بين وحداته والتخفيف من الصراعات فيما بينها[2].

2- الدفاع الجماعي:

يتم عن طريق الاتفاقيات الأمنية الرسمية، ويعتبر إحدى أشكال الأمن القومي، التي تحاول من خلاله الدول البحث عن حلفاء لها داخل الإقليم الذي تنتمي إليه والتي تلتقي معها في التطورات والرؤى حول مدركات التهديدات المشتركة أو المحتملة.

3- الأمن المشترك:

يهدف الأمن المشترك إلى تحقيق الاستقرار الأمني على مستوى دول الإقليم، من خلال بناء استراتيجيات تعتمد على الثقة المتبادلة ونزع التسلح والتخلي عن سياسة الردع بين دول الإقليم، ويهتم هذا النظام بالبعد العسكري، إلا أنه يركز على القوات العسكرية الدفاعية وليست الهجومية.

4- الأمن التعاوني:

يتم في إطار هذا النظام تطبيق وتطوير مجموعة من مبادئ السلوك الإقليمي المتفق عليها والتي تؤكد على الأمن المتبادل أكثر من الأمن الذاتي، وكذلك يكون فيه التعاون شاملا ولا يقتصر فقط على

[1] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 23.
[2] نفسه، ص 25.

البعد العسكري، بل يشمل كل قضايا التماسك الاجتماعي، مشاكل النمو السكاني، ندرة الموارد، التنمية المستدامة، قضايا البيئة "قضايا الأمن الناعم"[1].

5- الأمن الشامل:

يشكل البعد العسكري لهذا النظام أهم عناصره الأساسية، إلا أنه يتسع لأبعاد أخرى اقتصادية واجتماعية ذات أهمية قصوى للحفاظ على الأمن، فالترتيبات الأمنية التي تدخل ضمن هذا الإطار تركز على التعاون عبر مستويات متعددة وليس فقط التهديدات المباشرة بل تتعامل مع مختلف المخاطر والتهديدات في الإقليم والعابرة للحدود مثل الإرهاب، الجريمة المنظمة، تهريب المخدرات، الاتجار بالأسلحة، تبييض الأموال...وكلها تسمى بـ "التهديدات الزاحفة".

على العموم توجد أنواع أخرى من التنسيق الأمني على مستوى الأقاليم لكن هذه الأشكال تمثل أبرزها، وأن ما يتفق عليه الباحثون هو عدم وجود إطار نموذجي بين هذه الأشكال يمكن اعتماده كأساس للأمن الإقليمي، غير أنه يترك الأمر للدول الإقليمية لاختيار نماذج وأشكال وترتيبات تتوافق وطبيعة وخصوصية وظروف إقليمها، وذلك بحسب التهديدات التي تواجهها، حيث يرى جيفري كيمب Geoffrey أنه يمكن أن تأخذ شكل واحد من الأشكال السابقة أو تكون مزيج بين عدة أشكال للتعاون، أو يمكن أن يكون الفاعلون في هذا الإقليم أو أطرافها كل دول الإقليم أو بعضها فقط، أو يمكن أن تكون بعض دول الإقليم مع قوى خارجة عن الإقليم، كما قد تكون في إطار رسمي أو غير رسمي، تبعا لتوافق دول الإقليم"[2].

الأمن الجماعي:

يرى أنصار الأمن الجماعي بأنه رغم بقاء القوة العسكرية خاصية مهمة من خصائص الحياة الدولية، فإنه توجد مع ذلك فرص واقعية لتجاوز عالم الواقعية الذي يتصف بالعون الذاتي، لاسيما بعد نهاية الحرب الباردة، فهم يرفضون الفكرة القائلة: إن سلوك الدول هو مجرد نتاج بنية النظام الدولي، ويقولون أن الأفكار هي مهمة أيضا، وأن الأمن الجماعي يقع ضمن نطاق اختصاص المنظمات الدولية وعلى

[1] محمد عبد السلام، مرجع سابق، ص ص 13-14.

[2] سليمان عبد الله الحربي، مرجع سابق، ص 25.

رأسها منظمة الأمم المتحدة والتي تسعى إلى تحقيق الأمن والسلم الدوليين عن طريق حل النزاعات الدولية بالطرق السلمية.

وعلى هذا الأساس فإن الأسباب الرئيسية التي تدفع الدول للانضمام إلى نظام الأمن الجماعي تتمثل فيما يلي:

- تملك الدول كلها دافعا للانضمام إلى مثل هذا النظام، لأنها معرضة جميعها لتهديد الحرب.
- يؤمن نظام الأمن الجماعي مبدئيا يقينا أكبر بالعلاقات الدولية، على الأقل في تعزيز رد فعل منسق على الحرب.
- يركز نظام الأمن الجماعي على مشكلة واضحة ظاهريا، وهي الاعتداء بالصورة النمطية المعروفة له، كالاعتداء العسكري على سلامة الدول الأعضاء أو على استقلالها السياسي.

في معرض تناولهما للأمن الجماعي، يرى تشارلز وكليفورد كويشان Charles and Clifford Kupchan أن الدول توافق على التقيد ببعض المعايير والقواعد بغية المحافظة على الاستقرار، وأنها عند الضرورة تتكاثف لوقف العدوان[1]، وانطلاقا من هذا التعريف نجد أن الأمن الجماعي ينطوي على اعتراف من جانب الدول بأنه يجب عليها الاتفاق على ثلاثة مبادئ رئيسية في علاقتها مع بقية الدول إذا أرادت أن تعزز أمنها:

أ) يجب أن تتخلى الدول عن استعمال القوة العسكرية لتغيير الوضع الراهن والموافقة بدلا من ذلك على تسوية منازعاتها سلميا، والتغييرات ممكنة في العلاقات الدولية، ولكن يجب تحقيقها عن طريق المفاوضات لا عن طريق القوة.

ب) في حال ظهور دول تثير مشاكل في النظام، فإن جميع الدول المسؤولة تقوم تلقائيا وجماعيا بالتصدي للطرف المعتدي بقوة عسكرية ساحقة، كما أن مفهوم المصلحة الوطنية يجب أن يتوسع ليشمل مصالح الجماعة الدولية ككل.

ج) يجب على الدول التغلب على الخوف الذي يسود السياسة العالمية والتعود على العمل بالثقة ونشرها بين بعضها البعض، فإن نظاما أمنيا كهذا يعتمد على ان تعهد الدول "بمصائرها إلى الأمن الجماعي" كما يرى إينيس كلود (Inis Claude) حيث عبر عن ذلك بقوله : تساهم مؤسسات

[1] جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسية العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية، الطبعة الأولى 2004، ص 431.

الأمن الجماعي في مهمة إيجاد نظام دولي حميد أكثر من الأنظمة السابقة، فهي تساعد على إيجاد المزيد من الثقة بحيث تتمكن الدول من تركيز طاقاتها ومواردها على رفاهها المحلي بدلا من التركيز على التدابير الأمنية الوطنية المفرطة غير المجدية، فهي بذلك تهدف إلى إقامة نظام أكثر نجاعة لعملية "الموازنة المؤسسية المنظمة" بدلا من الاعتماد على الموازنة غير المنظمة التي تجرى في ظل الفوضى.

لكن يجب الإشارة إلى أن هناك جملة من المشاكل التي تعترض نظام الأمن الجماعي يطرحها (جون ميزرها ير John Mearsheimer) ويقول أنها تتسبب في احتمال فشل هذا النظام وتتمثل فيما يلي:

- كثيرا ما تجد الدول من الصعب إن لم يكن من المتعذر، التمييز بين المعتدي والضحية في الصراعات الدولية.
- يفترض الأمن الجماعي أن كل اعتداء أمر خاطئ ، في حين أنه قد توجد ظروف يكون فيها للاجتياح مبررات ضد جار يلوح بالتهديد.
- بما أن بعض الدول تحرص على الصداقة بشكل خاص لأسباب تاريخية أو إيديولوجية ، فمن غير المحتمل أن تنضم إلى تحالف ضد أصدقائها.
- قد تؤدي العداوة التاريخية بين الدول إلى تعقيد العمل الناجح لنظام أمني جماعي.
- بما أن الدول ذات السيادة تميل إلى أن تلقي الأعباء على غيرها في دفع ثمن التصدي للعدوان، فإنه كثيرا ما توجد صعوبة في توزيع الأعباء بشكل منصف.
- تنشأ صعوبات في حشد سريع للقوات قصد مواجهة العدوان بسبب عدم الرغبة في الانخراط في تخطيط احتياطي يسبق الأزمة.
- كثيرا ما تمتنع الدول عن الانضمام إلى تحالف، لأن من المحتمل أن يحول العمل الجماعي صراعا محليا إلى صراع دولي.
- تمتنع الدول عن تقديم التزاما تلقائيا بالانضمام إلى عمل جماعي لأسباب تتعلق بسيادة الدولة[1].

على الرغم منة حالات الفشل الماضية، يجادل مناصرو نظرية الأمن الجماعي بأنه توجد فرصة لتجربة الأمن الجماعي مرة أخرى بحيث يمكن لها أن تحرز نجاحا أكثر في عالم ما بعد الحرب الباردة.

[1] Source J.Mears heimer, the false promise of international institutions, international securiy 19:3 (winter 1994/5).

5- الأمن الدولي:

لقد برزت فكرة الأمن الدولي في العلاقات الدولية بعد نهاية الحرب العالمية الأولى وأساسها هو وضع العدوان أمام قوى متفوقة في حالة عدم احتكامه إلى المنطق أو الأخلاقيات الدولية وبالتالي القيام بكل الوسائل اللازمة لصده وردعه.

ويتلخص مفهوم الأمن الدولي في فكرة العمل من أجل المحافظة على السلم والأمن الدوليين من خلال الجهود المشتركة بين مختلف دول العالم، فالأمن الدولي يقصد به أمن المجتمع الدولي وهو يعني مرحلة أكثر رقيا في السلم العالمي حيث يتضمن نوعا من الاستقرار، وإبعاد أي مظهر من مظاهر التوترات والنزاعات.

بعد زوال نظام المركزية الأوروبية والانفتاح الذي ميز النظام الدولي والعلاقات الدولية منذ نهاية الحرب العالمية الأولى والذي كانت أهم نتائجه دخول دول كثيرة في النظام الدولي من مختلف القارات: أسيا، إفريقيا وأمريكيا اللاتينية....حيث أصبح من الصعب على الدول البقاء بمعزل عن القضايا الدولية نظرا لزيادة الربط بين البئيتن الداخلية والخارجية، ونتج عن ذلك أنه ما يحدث في مختلف أنحاء العالم يمس مصالح وأمن الدول بشكل مباشر أو غير مباشر حتى وإن كان خارج محيطها الإقليمي، وهو ما أدى إلى جعل سياسات الأمن لا تصاغ فقط بالاعتماد على متغيرات وعوامل داخلية، بل أصبحت تتفاعل بشكل كبير مع العوامل الخارجية، وذلك لأن مصادر الخطر ظلت لا تهدد أمن دولة واحدة كقضايا الإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، التلوث البيئي، الهجرة غير الشرعية[1].

يجب الإشارة إلى أن هناك اتجاهات ترى أنه لتحقيق الأمن الدولي لا بد أن يكون هناك ترابط بين الأمن القومي والأمن الإقليمي والأمن الدولي، فمرحلة الاستقطاب التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الأولى طرحت نموذجا للترابط الموجود بين تحقيق الأمن الدولي وضرورة تحقيق الأمن القومي والإقليمي.

فعلى الرغم من أن كل مستوى من مستويات الأمن يبدو منفصلا على الآخر إلا أنه توجد علاقة بين مستوى وآخر تشكل هذه العلاقة هرما تسلسليا [2].

---

[1] رداف طارق، الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005، ص 26. السياسة الأمنية للتحاد الأوبوبي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات – مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2011 ، ص 35.3

[2] قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه – التحديات والرهانات – مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2011 ، ص 35.3

يمكن القول أن مستويات الأمن تبدأ من الفرد أو ما يقصد به الأمن الإنساني، والذي نعني به تلبية الفرد لحاجياته البيولوجية والفكرية، حيث لا يكون مهددا في أمنه وحياته، أو في بيئته، كما لا يشعر بتهديد في أفكاره ومعتقداته، لينتقل إلى المستوى الأعلى والمتعلق بقدرة الدولة على الحفاظ على بقائها وحريتها وحرية مواطنيها والقيام بالتنمية لتحقيق الرفاهية والتقدم، والمحافظة على القيم المشتركة للمجتمع وهذا المستوى هو ما يعرف بالأمن القومي (الأمن الوطني) لينتقل إلى مستوى أعلى تجتمع فيه دول توجد في منطقة جغرافية واحدة ولها قيم أو مصالح مشتركة، ويسمى الأمن الإقليمي، والمستوى الأعلى والذي يعتبر مثاليا صعب التحقيق تلتقي فيه إرادات جميع أعضاء المجتمع الدولي وهو الأمن الجماعي والأمن الدولي.

المطلب الثاني: أبعاد الأمن

إن مفهوم الأمن ارتبط إلى غاية نهاية الحرب الباردة بمضامين دقيقة لعل أبرزها ربط الأمن في الأساس بالقوة العسكرية للدولة، وهذا يتطابق مع مبادئ وفرضيات النظرية الواقعية الكلاسيكية التي ترى أن القوة العسكرية هي العامل المحوري والأساسي لقوة الدولة وأساس الحكم، وقد استمر العمل بهذه القاعدة لمفهوم الأمن والتي مفادها أن الأقوياء يفعلون ما تمكنهم قوتهم من فعله والضعفاء يتقبلون ما يتعين عليهم القبول به، إلى غاية بداية التسعينات حيث عرفت هذه الفترة نقلة نوعية في إدراك مفهوم الأمن تنظيرا وممارسة باعتبار أن الأمن المعاصر أصبح يتصف بالشمولية، وهذا بعد دراسات وتحاليل معمقة قام بها عدد كبير من الباحثين أين توصلوا إلى إخراج الأمن من المفهوم الضيق الذي لازمة مدة طويلة إلى أبعاد أخرى لم تكن تعرف سابقا، ويعتبر باري بوران (Barry Buzan) رائدا في هذا المجال، حيث عمل على توسيع مفهوم الأمن وكذلك أدخل أبعاد جديدة في حقل الدراسات الأمنية.

وعلى هذا الأساس طرح باري بوزان خمسة أبعاد للأمن فإلى جانب البعد العسكري يمكن إضافة البعد السياسي، الاقتصادي، المجتمعي والبيئي.

1- البعد العسكري:

يعد البعد العسكري من أبرز وأهم الأبعاد التي تناولتها الدراسات الأمنية بالتحليل والتقييم خاصة الدراسات التقليدية (النظرية الواقعية)، وذلك لما يعرض الأمن القومي لأخطار وتهديدات كبيرة قد تصل إلى زعزعة كيان الدولة وسلامتها العضوية في حالة وقوع أي خلل في مكونات القوة العسكرية للدولة

وكذلك لارتباط البعد العسكري بمختلف الأبعاد الأخرى ارتباطا كبيرا، حيث أن أي ضعف يمس أي منها يؤثر على مكونات القوة العسكرية، خاصة البعد الاقتصادي أو الجيوبولتيكي والسياسي[1].

وعليه لا يزال الكثيرون يعتبرون الأمن القومي هو القدرة العسكرية للدولة في صد أي اعتداء خارجي[2]، وهو تعريف يتعلق بالأمن العسكري فقط لأنه فرع من فروع الأمن القومي، فالقوات المسلحة هي الدرع الواقي للدولة، وعنصر أساسي من عناصر قوتها، يلجأ إليها الأطراف كحل أخير لحسم الصراع القائم[3].

يتضمن البعد العسكري مجموعة من السياسات والإجراءات التي تهدف إلى تحقيق مستوى مقبول من الأمن، نجد من بينها اعتماد منظومات أو برامج للتسلح أين تعمل الدولة على زيادة القوة العسكرية من حيث العدد (القوة البشرية والأسلحة) أو من حيث النوع والفعالية (رفع القوة التدميرية للأسلحة المكتسبة، أي تحقيق مستوى معين من الردع، كما يمكن أن تتضمن تلك السياسات والإجراءات للدخول في عضوية منظمات ذات طابع أمني أو دفاعي مثل الأحلاف العسكرية سواء أكانت دائمة أو مؤقتة[4].

تجدر الإشارة إلى أن مكونات البعد العسكري تتمثل في العناصر التالية:

- حجم وتكوين القوات المسلحة، إذ كلما زاد حجم القوات وكانت مدربة جيدا، كلما ازداد دورها في تحقيق وحماية الأمن القومي.
- تنظيم وتسليح القوات العسكرية، فكلما كان التنظيم فعالا، والأسلحة المتطورة متوفرة، كلما أدى ذلك إلى رفع مقدرة القوات العسكرية وكفاءتها.
- توفر ميزة المرونة خاصة في اتخاذ القرار والسرعة في التحرك والمناورة.
- سرعة التعبئة أي القدرة على حشد الحجم الكافي من الأفراد داخل وخارج الخدمة في أقصر وقت.
- تطوير الإنتاج الحربي أي امتلاك الصناعات العسكرية المتطورة.

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق، ص 25.

[2] شاكر، قويدر "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011" شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015 ص 19.

[3] دهينة رقية، تأثير الهجوم الإرهابي في منطقة تقنتورين على الأمن القومي الجزائري مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015 ص 19.

[4] سعيد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن القومي (المملكة العربية السعودية، كلية الملك فهد الأمنية، 1429 هـ ص 82

– الخبرة القتالية والقدرة على التخطيط وإدارة العمليات الحربية بكفاءة من خلال التدريبات والممارسة القتالية السابقة والمناورات العسكرية المتعددة.

2– البعد السياسي:

يهدف البعد السياسي إلى الحفاظ على الاستقرار على مستوى العلاقات بين مختلف فواعل البيئة الداخلية وكذلك الاستقرار التنظيمي والمؤسسي للدول ونظم الحكومات والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعيتها، ويعني أيضا تبني سياسات من شانها تحقيق الاستقرار في الدولة ووحدة شعبها.

أما على المستوى الخارجي تسعى الدولة في علاقتها مع محيطها الإقليمي والدولي إلى عدم الدخول في صراعات مع الدول الأخرى، وذلك من أجل حماية مصالحها وتحقيق أمنها سواء بشكل انفرادي أو جماعي.

وبعبارة أخرى يعني البعد السياسي الاستقرار التنظيمي للدول، الأنظمة الحكومية والإيديولوجيات التي تستمد منها شرعتيها، وذلك من خلال تحقيق السيادة الوطنية، وأمن السلطة السياسية وجميع مؤسساتها، وأمن أفرادها بحيث أن تحقيق الاستقرار السياسي الداخلي وترسيخ الوحدة الوطنية من أهم مضامين البعد السياسي للأمن القومي.

عموما فإن البعد السياسي للأمن الوطني يعني تحرر الدول من الضغوط السياسية الناتجة عن التفاعل بين البيئيتين الداخلية والخارجية، فعلى المستوى الداخلي يكون من خلال ضمان احترام الفاعلين السياسيين الشروط المؤدية للاستقرار السياسي والوحدة الوطنية، أما على المستوى الخارجي فيكون من خلال قدرة الدول على التكيف مع الضغوط الهادفة إلى إجبارها على تغيير مواقها، أو تبني مواقف قد تتعارض مع المبادئ التي تؤمن بها أو المصالح التي تهدف إلى تحقيقها"[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن البعد السياسي يشمل كل من الأمن السياسي والأمن الإعلامي، وكل الجهود المبذولة في المحافظة على أسرار الدولة وسلامتها أو العمل على منع ما من شانه إفساد العلاقة بين السلطة والشعب[2].

[1] زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين استراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، ص45.

[2] عساف بيان، انعكاسات الأمن المائي العالمي على الأمن القوي العربي : دراسة حال حوض الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، د ت، ص 55.

3- البعد الاقتصادي:

يعتبر البعد الاقتصادي من الأبعاد الحيوية للأمن القومي، إذ أن الاقتصاد هو الركيزة الرئيسية لقوى الدولة ليس فقط القوة العسكرية بل القوة السياسية والاجتماعية والثقافية... كما أن القوة الاقتصادية هي التي تمنح للدولة مكانة محترمة في المحافل الدولية وثقلا سياسيا وصوتا مسموعا في كل القضايا الاقتصادية التي تواجهها الدول سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

وعليه فإن عدد كبير من المختصين أكدوا في تعاريفهم للأمن على الأهمية الكبيرة للبعد الاقتصادي، حيث عرف جوزيف ناي Joseph Nye، الأمن على أنه: "غياب التهديد بالحرمان الشديد من الرفاهية الاقتصادية.

كما اعتبر روبرت ماكنارا أن التنمية هي جوهر الأمن وهي التي تضمن الاستقرار داخل الدولة، بالإضافة إلى أن باري بوزان يرى بأن تحقيق الأمن يراد منه الوصول إلى الموارد الطبيعية والمالية والأسواق اللازمة لتلبية الحاجات الأساسية للأشخاص لتحقيق رفاهيتهم، وكذا التقدم والتطور للدولة.

فسياسات الأمن أصبحت تهدف إلى تحقيق مجموعة من القيم وفي مقدمتها القيم الاقتصادية التي تعمل على زيادة الرفاهية الاقتصادية.

تجدر الإشارة إلى أن أغلب دول العالم قد اتجهت بعد نهاية الحرب الباردة خاصة إلى التركيز على البعد الاقتصادي وذلك نتيجة للثورة التكنولوجية التي عرفها العالم، وزيادة حجم التبادلات الاقتصادية وعمليات الاعتماد المتبادل وكثافتها بين الدول وأصبحت الأبعاد غير العسكرية أكثر تعقيدا[1].

على العموم إن تحقيق الأمن الاقتصادي يتطلب ضمان الرخاء والرفاهية بالقضاء على الفقر والجوع والحرمان الاقتصادي، وبالتالي فالبعد الاقتصادي يكون بتوفير الأطر المناسبة لتقدم وازدهار الشعوب.

4- البعد المجتمعي:

إن البعد المجتمعي لا يقل أهمية عن الأبعاد الأخرى للأمن الوطني، ويدور موضوعه الرئيسي حول كيفية تحقيق الاستقرار الاجتماعي وتماسك المجتمع، والحفاظ على كينونته وثقافته وهويته[2]، وقد ساهمت

[1] سليم بوسكين، مرجع سابق ص 25

[2] Paul roe, Ethnic violence and the societal security dilemma, first published, London and new york, routledge, 2005 p 24

مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية في تطوير البعد الاجتماعي للأمن خاصة من خلال إسهامات كل من باري بوزان حيث يرى الأمن المجتمعي على أنه استمرار في ظل شروط مقبولة لتطور أنماط تقليدية للغة والثقافة وكذا الهوية والممارسات الوطنية والدينية لمجتمع من المجتمعات، كما عرفه أولى ويفر (Ole weaver) بأنه قدرة المجتمع على حماية هويته في مواجهة تهديدات كامنة أو حقيقية، فالمجتمع بالنسبة إليه مهدد أكثر من الدولة بسبب جملة من الظواهر كالعولمة، والعوامل العابرة للحدود ...وغيرها هذه الظواهر لأنها تهدد هوية المجتمعات، تنافس قيمها الأصلية على أساس أن رموز الحضارات المتطورة تدل على الرفاهية والتقدم حتى أطلق على تبني هذه الظاهرة تحديث (Madernizeation).

ومن جهة أخرى، فإن حتى الحضارات الغربية تخاف من القيم التي تنقلها الجماعات المهاجرة القادمة من الدول المتخلفة لا سيما أن هذه القيم من منظور الدول المستقبلة لهذه الجماعات هي مصدر للعنف واللاإستقرار لذا فإنه في سياق العولمة والاعتمادية بين الدول أصبح المجتمع مرجعية لا الدولة، وهذا لا يعني أن الدولة فقدت مكانتها كمرجعية للدراسات الأمنية[1].

5- البعد البيئي:

يعتبر القطاع البيئي أحد أهم القطاعات بالنسبة للأمن بمفهومه الشامل، حيث يؤثر النظام الإيكولوجي على العلاقات الأمنية، فتتنامي ظاهرة الندرة مما يتسبب ذلك في خلق وضعيات نزاعية وصراعية بين الدول خاصة منها مشكلة المياه. وفي هذا الإطار يرى باري بوزان أن الأمن البيئي قضية مرتبطة بالجانب الاقتصادي ومتمثلة في حساب التكاليف الناجمة عن التلوث، الأمر الذي يتطلب تعاونا دوليا وسياسات رشيدة للحيلولة دون وقوع التلوث بجميع أنواعه.

وعلى هذا الأساس، فالبعد البيئي يهدف إلى توفير التأمين ضد الأخطار البيئية خاصة التخلص من النفايات ومسببات التلوث حفاظا على الأمن[2].

تجدر الإشارة إلى أن هذه القطاعات الخمسة لا تعمل بمعزل عن بعضها البعض بل بالعكس كلها مجتمعة تسعى إلى تحقيق الأمن الشامل.

[1] عبير بهلولي، "النظرية الواقعية البنوية في الدراسة الأمنية : دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003 (رسالة ماجستير في –العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014) ص ص 17-18

[2] قويدر شاكري، مرجع سابق، ص ص 18-19.

خلاصة الفصل الأول:

إن مفهوم الأمن يعني الشعور بالاطمئنان وعدم الخوف وهو غياب العنف والمخاطر التي تهدد الأشخاص أو قيمهم، كما يعني قدرة الأمة على الحفاظ على قيمها الداخلية من التهديدات الخارجية، كما يتضمن في جوهره وجود التنمية التي توفر وتلبي الحاجيات الأساسية للأفراد، وتحقيق الأمن يخص الدول والأفراد على حد سواء فهو ينطلق من مستوى الفرد أو الأمن الإنساني إلى الأمن القومي (الأمن الوطني) أو أمن الدولة، إلى الأمن الإقليمي الذي تشترك فيه الدول المتجاورة جغرافيا، كبقية المجموعة الدولية فيما تعرف بالأمن الجماعي والأمن الدولي.

وتوجد خمسة أبعاد للأمن بعد عسكري يركز على دور القوات المسلحة في حماية الدولة ضد كل تهديد مسلح خارجي يهدد الدولة وحدودها وسلامة أراضيها، بعد سياسي يتعلق بشرعية النظام السياسي للدولة وكفاءته ومدى قدرته على إدارة السياسة الداخلية والخارجية للدولة، بعد اقتصادي ومدى قدرته على تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتوفير الاستقرار للدولة، بعد مجتمعي يتمثل في مدى التماسك الاجتماعي، وتوفر الإرادة الوطنية والانتماء للوطن والمحافظة على قيم المجتمع بعد بيئي يركز على الأخطار البيئية وخاصة الملوثات الطبيعية والتلوث البيئي.

الفصل الثاني

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن

المبحث الأول: النظريات والمدارس المفسرة للتنمية الاقتصادية

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية

إن إحداث التنمية الاقتصادية يتطلب دراسة وتحليل كل العناصر المكونة لهذه العملية وخاصة المفاهيم والأسباب والمعوقات وذلك من أجل الوصول إلى بناء تصور معرفي يمكن الاعتماد عليه في النهوض بالمجتمعات التي تعاني من عدم وجود التنمية أو ضعفها.

لقد حاولت نظريات التنمية الاقتصادية دراسة وتحليل مختلف العناصر المكونة لهذه العملية من أجل الوصول إلى بناء تصور (هيكل) معرفي يمكن الاعتماد عليه في إحداث التنمية الاقتصادية المنشودة.

كما ساهم العديد من المختصين في العلوم الاقتصادية (الاقتصاد) عبر مختلف مراحل تطوره، حتى تزويد الدول ببعض المعارف المتعلقة بالتنمية وكان لجهودهم الأثر الكبير في تطوير النظريات المعاصرة في التنمية الاقتصادية، ومن أشهرهم أدم سميث (1723–1790) الذي ركز على العمل وتراكم رأس المال باعتبارهما العنصران الرئيسيان في أحداث التنمية. كما أن عملية التنمية تتقدم بشكل ثابت ومستمر ويساهم فيها جميع الأفراد.

كما اعتبر ستيوارت ميل أن التنمية الاقتصادية هي الوظيفة الرئيسية لرأس المال والأرض والعمل، فالأرض والعمل هما عناصر الإنتاج المتوفر أما رأس المال فيتم الحصول عليه من تراكمات سابقة لعمالة منتجة وماهرة، كما نادى سيتورات ميل بأن السيطرة على النمو السكاني هو عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية كما أن محدودية دور الدولة في النشاطات الاقتصادية له أكبر الأثر في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

جاء بعد ذلك شومبتر الذي افترض أن تحسين الإنتاج بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية يتم عن طريق الابتكارات التي تؤدي إلى إيجاد طرق إنتاج وسلع جديدة وبالتالي مؤسسات جديدة يمكنها المساهمة في إحداث التنمية الاقتصادية، أما كينز فقد ركزت نظريته بالدرجة الأولى على اقتصاديات الدول المتقدمة، حيث قال بأن مستوى الدخل الكلي للدولة يحدده مستوى التشغيل من خلال الطلب الفعال ورأس المال ومستوى الاستثمار.

إن الفكرة التي كانت سائدة بعد الحرب العالمية الثانية، لدى العديد من المختصين حول مفهوم التنمية الاقتصادية، تتخلص في أنها عبارة عن سلسلة من المراحل المتتالية من النمو الاقتصادي يجب أن تمر بها كافة الدول للوصول إلى التقدم والرفاهية.

أي أن الدول النامية لتحقيق نموها الاقتصادي يجب أن تمر بنفس المراحل التي مرت بها الدول المتقدمة، وعلى أساس هذه الفكرة تشكلت النظريات الأولى للتنمية الاقتصادية.

1- نظرية مراحل النمو لروستو (Rostow):

إن التحول من التخلف إلى التنمية يجب أن يتم عبر المرور بمجموعة من المراحل التي مرت عليها سماها الدول المتقدمة وبلغت أشواطا كبيرة في التقدم.

صاغ أولى هذه النظريات العالم روستو (Rostow) عام 1950 ونشرها في كتابه (مراحل النمو الاقتصادي) عام 1960، وقد اعتمد روستو في بناء نظريته على نظرية ماركس حول مراحل التنمية الاقتصادية، ولكن تختلف معها فيما يخص التركيز على التراكم الرأسمالي من خلال الادخار لأغراض الاستثمار الاقتصادي من أجل تحفيز النمو الاقتصادي وبالتالي إحداث التنمية الاقتصادية المطلوبة.

تنص هذه النظرية على أن التنمية الاقتصادية تتضمن سلسلة من خمس مراحل متعاقبة لا بد لأية دولة إلا وأن تمر بها خلال تنميتها الاقتصادية وهي:

- مرحلة المجتمع التقليدي:

وهي مرحلة تخص المجتمعات التي يعمل معظم أفرادها في النشاط الزراعي، المنخفضة الإنتاجية بسبب بدائية وسائل الإنتاج ولكون الإنتاج موجه فقط للاستهلاك المنزلي وليس للتسويق.

وتمتاز هذه المرحلة بتركز السلطة في هذه المجتمعات في أيدي ملاك الأراضي، وغياب السلطة في المناطق البعيدة عن المركز.

- مرحلة ما قبل الانطلاق:

وهي مرحلة انتقالية تسعى لاستثمار جزء من الدخل القومي لإحداث التنمية المطلوبة خاصة في التعليم، والبنى التحتية، وتطوير واستخدام الوسائل الحديثة للإنتاج الزراعي وتحفيز المزارعين للانتقال إلى

الإنتاج الموجه للسوق، والعمل على استبدال السلطة المتمثلة بملاك الأراضي بنخبة جديدة من المجتمع تشكل المجتمع الصناعي لديها القدرة على إيجاد التشابك بين القطاع الزراعي والقطاعات الاقتصادية الأخرى مما يؤدي إلى انتقال العمالة إلى هذه القطاعات.

- مرحلة الانطلاق أو الإقلاع:

وهي المرحلة التي يخصص فيها جزء كبير من الدخل القومي قد يصل إلى 20% أو 30% ويعاد استثماره في كل القطاعات الاقتصادية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة دخل الفرد العادي والذي بدوره ينتج عنه زيادة الاستثمار وتمويل المشروعات الصناعية الكبيرة.

تظهر في هذه المرحلة قطاعات اقتصادية رائدة تقود عملية التنمية الاقتصادية، من خلال تمويل الصناعة والتجارة والفلاحة.

- مرحلة النضوج:

تتميز هذه المرحلة باستخدامات التكنولوجيا الحديثة في كل قطاعات الاقتصاد وحسن استغلال الموارد الاقتصادية المتوفرة وإقامة صناعات متطورة وأكثر طموحا الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يصاحبه زيادة الصادرات، في هذه المرحلة يتحقق النمو الاقتصادي المنشود بسبب التغيرات الهيكلية الحاصلة في بنيان القطاعات الاقتصادية يرافقها تغيرات معتبرة في بنيات المجتمع كالقطاع الاجتماعي والثقافي وفي معدل النمو السكاني.

- مرحلة الاستهلاك الكبير:

يعرف المجتمع في هذه المرحلة نمط استهلاكي كبير للسلع المعمرة يساهم بشكل كبير في تحسين نوعية الحياة والرفاهية الاجتماعية، ويتحول في هذه المرحلة الاهتمام بمشاكل الإنتاج إلى مشاكل التسويق والاستهلاك.

ونتيجة لظهور جماعات جديدة من كبار رجال الأعمال والصناعيين وعدم الاهتمام بالقيم الاجتماعية وسوء توزيع الدخل القومي على الأفراد، يبدأ المجتمع في الاتجاه نحو عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

2- نظريات التغيير الهيكلي:

إن نظريات التغيير الهيكلي تتعامل مع السياسات التي تهتم بتغيير الهياكل الاقتصادية للدول النامية باعتبارها تركز على القطاع الفلاحي الذي يعتمد على الكفاف، ومحاولة تطويرها بالاعتماد على الصناعات المتنوعة والخدمات، ويتم ذلك من خلال إتباع شكلين رئيسيين لهذه النظرية:

- **الشكل الأول:** يعتمد على نظرية آرثرلويس (A.Lewis) والتي تعتبر من أهم النظريات الحديثة في التنمية الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية، ومفادها أنه يوجد عرض غير محدود في العمالة والمعروف بنموذج الفائض في العمالة في قطاعين من الاقتصاد.

فالقطاع الزراعي التقليدي يوجد لديه فائض في العمالة وبالتالي إنتاجيته ضعيفة وقريبة من الصفر، ويمكن تحويل جزء من العمالة من هذا القطاع بدون أن تتأثر إنتاجيته، إلى القطاع الصناعي الأمر الذي يؤدي إلى زيادة حجم التشغيل وزيادة أجور العمالة والإنتاجية والنتيجة هي حدوث التنمية من خلال التغير الهيكلي في الاقتصاد.

- **الشكل الثاني:** ويعرف بنموذج تشينري الذي درس خلال الفترة 1950 إلى 1973، مجموعة من اقتصاديات الدول النامية وتوصل إلى نتيجة مفادها أنه توجد علاقة مباشرة بين معدلات الدخول الفردية والتغيرات الهيكلية في الناتج المحلي الإجمالي لهذه الدول، ويمكن تمييز ثلاث مراحل:

- المرحلة الأولى وتبدأ عندما ترتفع دخول الأفراد من 200 إلى 600 دولار سنويا، في هذه المرحلة من التنمية الاقتصادية يكون اعتماد الاقتصاد بالدرجة الأولى على القطاع الزراعي كمصدر للدخل والتنمية.

- المرحلة الثانية وتعرف بمرحلة القفزة الاقتصادية أو المرحلة الانتقالية تبدأ عندما يكون معدل الدخل الفردي محصور ما بين 600 و3000 دولار سنويا وعندما يتزايد الاعتماد على القطاع الصناعي وقطاع الخدمات على حساب القطاع الزراعي.

- المرحلة الثالثة تبدأ بعد ارتفاع الدخل الفردي فوق 3000 دولار سنويا، وتسمى بالمرحلة الصناعية أو مرحلة النضوج والتي تعتمد على القطاع الصناعي في إحداث التنمية.

- نظريات التبعية الدولية:

بعد فشل كثير من النظريات السابقة في نشر وإحداث التنمية الاقتصادية على المستوى الدولي جاءت نظريات التبعية الدولية من الدول النامية حيث ترجع عوائق التنمية الاقتصادية لأسباب خارجية وليست داخلية، على اعتبار أن الدول النامية تابعة اقتصاديا وسياسيا لدول أخرى متطورة وقوية، واقتصاد الدولة التابعة محكوم عليه بالتوسع والتطور في ظل اقتصاد الدولة المهيمنة، وتشمل هذه النظريات ثلاثة نماذج وهي:

1- نموذج التبعية الاستعمارية الجديدة

حسب هذا النموذج يعود سبب عدم وجود التنمية الاقتصادية في دولة ما إلى تعمد الدول المتقدمة إجبار الدول النامية على الخضوع والتبعية الكاملة لها، فمسؤولية هذا التخلف وغياب التنمية يقع على الدول المتقدمة وليست مسؤولية الدول النامية التي تدور في فلكها.

2- نموذج المفهوم الخاطئ للتنمية:

يقوم على أساس أن تخلف الدول النامية هو سبب تقديم دراسات وخبرات ونصائح من قبل خبراء الدول المتقدمة لكنها لا تنسجم مع واقع التنمية الاقتصادية.

3- نموذج الاعتماد الثنائي:

يعتمد هذا النموذج في تفسيره لعملية التنمية على وجود قطاعين في البلد أحدهما متقدم والآخر متخلف والفجوة كبيرة بينهما لا تبدو في طريقها إلى الزوال بل إلى التعمق حيث أن التعايش بين هذين القطاعين ليس مرحليا بل هو لأسباب تتعلق بالهياكل والبنى الأساسية للقطاعات الاقتصادية، وهذه الأسباب لا يمكن التغلب عليها وإزالتها لأنها متجذرة بين القطاعين الذين يشكلان البنية الأساسية للمجتمع.

النظرية الكلاسيكية الجديدة:

إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه هذه النظرية هو المطلوب من الدول عدم التدخل في الاقتصاد لأن القيام بعملية الخصخصة وتحرير الأسواق وتشجيع التصدير والمعاملات التجارية مع الخارج هو الوسيلة الفعالة لإحداث التنمية الاقتصادية المرجوة.

حسب هذه النظرية إن التدخل الغير مبرر في النشاطات الاقتصادية وإتباع السياسات الغير مناسبة التي تفرضها الحكومات فيما يتعلق بالأسعار وعدم استغلال الموارد المتوفرة لكفاءة هو السبب الحقيقي في ضعف عمليات التنمية الاقتصادية في الدول النامية أو عدم انطلاقها.

لقد ساعد على انتشار هذه النظرية منذ بداية ثمانينات القرن الماضي أكبر مؤسستين اقتصاديتين في العالم هما البنك الدولي وصندوق النقد الدولي لما لهما من علاقة مباشرة أو غير مباشرة بالتنمية الاقتصادية ، بالإضافة إلى تبني مبادئ هذه النظرية من طرف الدول الغربية وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول أوروبا، الأمر الذي أدى إلى انتشارها بشكل واسع.

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة:

تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية على الرغم من احتوائها مصطلح النمو الاقتصادي.

إن فشل النظرية الكلاسيكية الجديدة بسبب عدم جدوى السياسات المفروضة من طرف البنك الدولي وصندوق النقد الدولي على الدول النامية من أجل زيادة إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية وتخفيض مديونياتها وتحقيق معدلات أعلى من الناتج الإجمالي. الأمر الذي انعكس سلبيا على مستويات معيشة أفرادها.

- النظرية الحديثة للنمو:

تعتبر هذه النظرية من النظريات الحديثة للتنمية الاقتصادية على الرغم من احتوائها على مصطلح النمو الاقتصادي، حيث أنها تركز على الادخار والاستثمار كعوامل أساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

وقد تطورت هذه النظرية نتيجة لفشل النظرية الكلاسيكية في تقديم الوصفات اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية بالنسبة للدول النامية الجديدة، وعدم جدوى السياسات المفروضة من طرف صندوق النقد الدولي من أجل تحقيق معدلات أعلى من الناتج الإجمالي أو تخفيض مديونية هذه الدول أو زيادة إنتاجية قطاعاتها الاقتصادية.

نظرية الدفعة القوية:

تنص هذه النظرية على أنه لا بد للاقتصاد من دفعة قوية تدفعه للانطلاق ذاتيا نحو النمو، وتتمثل هذه الدفعة في توجيه حجم كبير من الاستثمارات للبنى التحتية كالطرق ووسائل النقل، والجامعات وغيرها

من البنى الضرورية لإطلاق حجم ضخم آخر من الصناعات تمكن من إعطاء دفعة قوية للاقتصاد الوطني.

صاحب هذه النظرية روزنتين رادون يقدر حجم الدفعة القوية بتخفيض ما يقارب 13% من الدخل القومي للاستثمارات خلال الخمس السنوات الأولى من النمو، مما يؤدي إلى تطوير الاقتصاد الوطني.

نظرية النمو المتوازن:

نظرية النمو المتوازن تعتبر من أهم النظريات التنموية، وتصلح لأن تكون إستراتيجية للنمو الاقتصادي. هذه النظرية قدمها نيركس بناء على تطوير نظرية الدفعة القوية للاقتصاد وتعني هذه النظرية بأن تكون برامج التنمية شاملة لكل القطاعات، أي أن يتم توزيع الاستثمارات على قطاعات الاقتصاد المختلفة كل حسب حاجاته، لأن ذلك يعطي دفعة قوية للاقتصاد الوطني يجعله قادرا على التغلب على كثير من عوائق النمو مما يؤدي إلى أن يكون هذا الاقتصاد قويا بكافة قطاعاته.

نظرية النمو غير المتوازن:

تعني نظرية النمو غير المتوازن باختيار والتركيز على قطاع رئيسي في الاقتصاد من قبل الدولة، وذلك بسبب قلة الموارد المالية للاستثمار في القطاعات المختلفة، فالتركيز على قطاع واحد رائد يعمل على جذب القطاعات الأخرى في الاقتصاد نحو التنمية.

المبحث الثاني: المدارس المفسرة للأمن

لقد أولت العديد من المدارس النظرية في العلاقات الدولية الأهمية البالغة لموضوع الأمن، وذلك لما يحققه من الاستقرار للشعوب والسيادة للدول ووحدتها السياسية، ومن هذه المدارس النظرية نجد:

المطلب الأول: المدارس الكلاسيكية :

1- المدرسة المثالية:

تعرف المثالية بأنها كل تفكير مبني على تصور رغبوي تتغلب فيه النزعة الفلسفية والأخلاقية دون اهتمامها على الحقائق الواقعية وتحديد جذورها الأولى لهذه النظرية في كتابات الفيلسوف الإنجليزي "توماس هوبز (Thomas Hobes 1588 –1679) الذي دعا إلى تطبيق العقد الاجتماعي على العلاقات الدولية، بمعنى أن تتنازل الدول عن سيادتها لصالح سلطة دولية مركزية، من أجل إقامة حكومة عالمية، تسند إليها وظيفة الأمن الجماعي، إلى جانب ذلك نجد طروحات الفيلسوف الألماني "إيمانويل كونط" ومشروعه السلام الدائم (1724–1804) كما تطرق الفيلسوف والقانوني الإنجليزي "جيريمي بنثام" في كتابه "حرروا مستعمراتكم" على أن السبب المباشر في جميع الحروب الدولية هو التنافس فيما بين الدول الكبرى للحصول على المستعمرات[1].

وبناءً على ذلك فقد انطلق المثاليون من فكرة مفادها تخليص البشرية من مآسي الحروب وهي التي تبنى تحليلها للعلاقات الدولية والأمن على تصورين وهما:

أ/ التصور الأخلاقي:

يعتقد المثاليون بأن هناك أسس ومبادئ وقيم يجب أن تطبق وتحترم من قبل الجميع، فهي التي تؤسس لعالم يسوده الخير والتعاون والأمن بين جميع الشعوب والأمم.

وقد حددت القواعد الأخلاقية التي يجب أن يسترشد بها السياسيون في معاملتهم مع الأمم والدول الأخرى في القيم التالية:

- المحافظة على العهود والإيمان بالوعود

[1] عمر بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طبعة أولى، (الجزائر طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، 2011/ص ص 167–169.

- احترام القانون الدولي
- حماية الأقليات
- رفض الحرب كأداة للسياسة القومية

فالأخلاق حسبهم هي المعيار الذي يسمح بالتمييز بين الأخيار (الديمقراطيون) والأشرار (الديكتاتوريون والمتمردون) عن القانون والشرعية السياسية[1].

ولمعالجة الأزمات التي تحدث بين الأمم والدول يقترح المثاليون فكرة "الحكومة العالمية" نظرا لقدرتها على معالجة مسألة الأمن الجماعي، والذي يتمحور حول: [2]

- تمتع جميع الشعوب بحق تقرير مصيرها.
- تبني مبدأ المساواة في الحقوق بين الدول (إرساء قيم الديمقراطية).
- تحالف جميع الدول في منظومية أمنية واحدة.

ب- التصور القانوني:

يرى المثاليون أن هناك أعراف واتفاقيات ومنظومة قانونية خاصة تجعل جميع شعوب العالم تعيش في أمن وسلام واطمئنان، وهذا طبقا لما يمثله القانون من قوة إلزامية تفرض على الدول احترامها وتأدية الواجب نحو عهودها، ولأجل تحقيق هذه الوظيفة الأمنية من قبل القانون الدولي، يجب أن تكون هناك مؤسسات دولية فوق قومية لها سلطة تطبيق هذه القوانين على جميع الدول.

وفي هذا الإطار أنشأت في سنة 1919 م عصبة الأمم كهيئة دولية تهدف إلى تنظيم التعاون الدولي وتحقيق الأمن والسلم العالميين، كونها أول منظمة ذات أبعاد عالمية كمرحلة جديدة في تطور مؤسسات وآليات النظام الدولي.

2- المدرسة الواقعية:

تعود جذور هذه المدرسة إلى الفلسفة القديمة المؤسسة على القوة، التي أسس لها "توسيديدس Thucydides" في القرن الخامس قبل الميلاد وهذا بعد تأريخه للحرب التي دارت بين أثينا وإسبرطا والتي عرفت بالحروب البيليوبونيزية.

[1] عمار بن سلطان، نفس المرجع، ص 168.
[2] نفس المرجع، ص ص 173-174.

لقد برزت أفكار المدرسة الواقعية مع بداية الحرب العالمية الثانية غير أنها ازدادت أكثر خلال الحرب الباردة التي دارت بين الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة الأمريكية، والتي احتوت مجموعة من التصورات، حيث تختلف هذه التيارات فيما بينها لكنها تشترك حول مبدأ أساسي هو أن السياسة الدولية هي صراع من أجل القوة، وأن الدولة هي الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية، لذا فإن المصلحة هي القوة بحد ذاتها[1]، حيث تفسر الأمن على أنه يتمثل في أمن الدولة ضد الأخطار وكذا صد التهديدات الخارجية والتي لا يمكن مواجهتها إلا بزيادة القدرات العسكرية للدولة من خلال تدعيم الترسانة الحربية بالأسلحة، وعصرنة وتحسين قدرات منظومتها الدفاعية وزيادة الإنفاق على التسلح.

وفي ظل التهديدات العسكرية المتعددة ترى المدرسة الواقعية أنه على الدولة أن تحافظ على جاهرية جيوشها وأن تكون أكثر حذرا في كل جوانبها الدفاعية لكي تحافظ الدولة على بقائها[(2)].

وتعتمد النظرية الواقعية على أهم الفرضيات التالية :

1- الدولة الفاعل الوحيد في العلاقات الدولية:

تحاول الدولة في تحديدها لمفهوم الأمن القومي التركيز على الدولة كفاعل رئيسي، وأولوية الأمن القومي على ما سواه من المستويات المعتمدة لمفهوم الأمن وتقدم البعد العسكري على غيره من الأبعاد، والتركيز على القوى الشاملة للدولة وتوضع التهديدات العسكرية الخارجية ضمن الأولويات الإستراتيجية لأمن الدولة[(3)].

2- الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي:

العالم يعيش الفوضى السياسية بسبب غياب السلطة المركزية في النظام الدولي التي تستطيع أن تنظم العالم وتفرض قوانينها وتقود الدول إلى البحث عن كل الإمكانيات المتاحة لديها لتنمية قوتها العسكرية[(4)].

[1] عمار بن سلطان، نفس المرجع، ص ص 180-189.

[2] مارتن غريفش وتيري أوكلاهين، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، طبعة أولى، (الإمارات ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 79.

[3] أحمد بيضون وآخرون: العرب والعالم بعد 99 أيلول، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2002، ص 253.

[4] سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري (2010-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 ص 40

3- الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية:

تفترض المدرسة الواقعية تحليلا صراعيا للعلاقات بين الدول، مما يجعل الدولة تبحث عن القوة والأمن والحفاظ على مكانتها في النظام الدولي، فالعلاقات الدولية هي علاقات صراعية وليست تعاونية، وترى الواقعية أن القوة العسكرية هي أداتها الرئيسية والعامل المحوري والأساسي لقوة الدولة، والأمن هو أمن الدولة الذي يضمن أمن الفرد والجماعة، وهي الأفكار التي نادى بها هانس مورغانتاو[1].

4- الأمن محور أولوية الدولة:

بالنسبة للنظرية الواقعية فالأمن يرتبط بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية، وتحديد مصالحها الحيوية ويمكن القول أنه ومنذ معاهدة وستفاليا سنة 1648 وحتى وقتنا الراهن أن المدرسة الواقعية التقليدية قد سيطرت بقوة خاصة في فترة الحرب الباردة[2].

5- القوة وسيلة وغاية:

الدول تسعى لاكتساب القوة، وتحسب مصالحها من ناحية القوة، بمعنى ما دامت الدولة قوية فإن إمكانية المحافظة على مصالحها ستكون مضمونة، وتهدف وبشكل مستمر إلى المحافظة وبأقصى حد على مصالحها الوطنية بما يدفعها إلى اللجوء للقوة بغية الحفاظ على أمنها[3].

6- المبادئ الأخلاقية وسلوك الدول:

إن المبادئ الأخلاقية العامة والشاملة لا يمكن أن تنطبق على سلوك الدول، فهي مبادئ صيغت في ظروف زمنية ومكانية مختلفة ومتعددة، ومن ثم فإن معيار الحكم على السياسية هو ما تحققه من نتائج.

7- المصلحة والقوة:

تعتبر المصلحة أداة تحليل ودالة رئيسية لفهم السياسة وتحقيقها وأن الغاية النهائية للمصلحة هي تحقيق القوة، وإذا اقترنت المصلحة بالقوة تصبح مفهوما حاكما يصلح لتحليل السياسات في أي زمن، وأن

---

[1] Johna, A, Vasquez. the power of folities, from classical relations the realism pluralism Globalism and Beyomd, 3rd edition, Combridge University Pression 2004 pp 60-76.

[2] ناصف يوسف حتى النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى (بيروت: دار الكتاب العربي، 1985) ص 237

[3] Hiotti Paul R. Kouppi mark international relation the realism pluralism Globalism and Beyomd, 3 rd edition, Premtice. hall, 1998, p p 55-56

قدرات الدولة المادية هي التي تحدد نواياها وسلوكها الخارجي، وليس العوامل الشخصية الخيرة أو السيئة للقادة السياسيين، لذا يرى مورغنتاو أن الدول المتقاربة في المكانة تسلك سلوكا خارجيا، متشابها بالرغم من اختلاف ظروفها الداخلية.

وتنقسم المدرسة الواقعية إلى ثلاث اتجاهات وهي:

1- المدرسة الواقعية الكلاسيكية (التقليدية):

يعد الاستراتيجي "هانس مورغانتو" من الرواد الرئيسيين للمدرسة الواقعية الكلاسيكية، الذي يرى بأن الشؤون الدولية هي صراع من أجل القوة، حيث تسعى الدول لحماية مصالحها الفردية/الوطنية ولتحقيق الأمن القومي عبر العمل المتواصل لاكتساب القوة، فكلما زاد امتلاك الدولة للقوة العسكرية كلما أثر ذلك على سلوكاتها وأهداف سياساتها الخارجية، فالقوة هي غاية كل دولة وبواسطتها تتحول إلى دولة كبرى في النظام الدولي الفوضوي .

يرتبط الأمن بالنسبة للمدرسة الواقعية بقضايا الاستقلال والسيادة ومصالح الدولة وكيانها وقيمها الوطنية، وقد سيطرت أفكارها منذ معاهدة واستفاليا سنة 1648 م، ولكن بقوة كبيرة خلال الحرب الباردة[1].

2- المدرسة الواقعية الجديدة (البنيوية):

وتعرف كذلك بالواقعية البنيوية، ولقد تم تطوير هذه المدرسة كل من "كينت ولتز وكيوهن روبرت" فهم يعترفون بمبادئ الواقعية الكلاسيكية إلا أنهم يضيفون لها بنيوية النظام الدولي، فموقع الدولة داخل أي منظومة دولية هو الذي يحدد طبيعة النشاط الذي تقوم به، حيث يقول كينيت ولتز: "بأن بنية النظام الدولي هي التي تشكل كل خيارات السياسة الخارجية للدولة".

ويرى "الواقعيون الجدد" بأن امتلاك القوة حتمية ملازمة للحياة في عالم تسوده الفوضى، يجعل الدول في نظام الاعتماد على النفس (العون الذاتي) مالم تتمكن الدولة من ضمان أمنها باعتمادها على قدراتها، أو تلجأ إلى التحالف مع الدول الأخرى داخل حلف يجمعها فيه مصالحها الخاصة والمشتركة[2].

[1] ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، طبعة أولى (بيروت: دار الكتاب العربي 1985)، ص 237.

[2] عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، (الجزائر مجلة المفكر، العدد الخامس، بدون سنة) ص 26.

كما يرى رواد المدرسة الواقعية الجديدة بأن تحقيق الأمن القومي يرتبط بدرجة كبيرة ببنية النظام الدولي، كما يؤكده "كينيت ولتز" بأن الأمن هو الهدف الأول للدول، فنتيجة لطبيعة النظام الدولي الذي يتميز بالفوضوية أصبحت الدول تشكل خطرا وتهديدا محتملا لبعضها البعض، مما أدى بها للحفاظ على سيادتها عن طريق تعزيز قدرات القوة لديها[1].

3- المدرسة الواقعية الكلاسيكية الجديدة:

جاءت هذه المدرسة للتخفيف من حدة الفصل بين البيئتين الداخلية والخارجية على أساس تفسير السلوك الخارجي للدول، حيث تم التركيز على البيئة الخارجية فقط، وغض الطرف عن أهمية المحددات الداخلية ومالها من تأثيرات على اتخاذ القرارات الحاسمة من طرف صناع القرار "صحيح أن بعض الأطروحات كان لها قدرة تفسيرية في بدايتها، إلا أن الطبيعة المتغيرة للعلاقات الدولية اقتضت النظر إلى المحددات الداخلية، كالاختلافات الأيديولوجية والعرقية والقدرات الاقتصادية والبشرية والشخصية كدوافع للسلوك الخارجي للدول، يضاف إلى ذلك زيادة اهتمام الأفراد بالسياسة الخارجية نتيجة التطور العلمي ودور المنظمات غير الحكومية وتأثيرات الرأي العام على السلوك الخارجي للدول"[2].

وعليه تنقسم الواقعية الكلاسيكية الجديدة إلى كل من الدفاعية والهجومية انطلاقا من دور وتأثير البنية الداخلية على صناع القرار وعلاقاتها بتوجهات واتجاهات السياسة الخارجية.

أ- الاتجاه الدفاعي:

من بين رواد هذا الاتجاه كل من ستيفن فان ايفرا stephan van Evra، وروبرت جارفيس Robert Jervis وجوزيف قريكو Joseph Grieco وباري بوزان Barry Buzan وغيرهم، وتحاول الواقعية الدفاعية ضرورة التركيز على أن الفوضوية أقل خطورة، وذلك على أساس أن الأمن متوافر الأمر الذي جعلها تطرح تنازلا في سلوكيات جميع الدول، لكن السياسات الداخلية هي التي تصنع واجهة السياسة الخارجية من أدل خدمتها أكثر على حساب البيئة الدولية التي تتواجد فيها الدول بحسب طبيعة المصالح والأهداف بغية التأثير عليها، وقد جاءت أفكار الواقعية الدفاعية بمثابة إعادة صياغة، لأفكار ومفاهيم "كينت ولتز" وما يتلاءم مع المتغيرات والمستجدات على الساحة الدولية.

[1] عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، طبعة أولى، (القاهرة، دار الكتاب العربي 2011)، ص 93

[2] جمال سلامة علي، تحليل العلات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013، ص 322.

وعلى أساس هذا الطرح من الضروري الرفع من القدرات الدفاعية للدولة بدلا من قدراتها الهجومية، بهدف إعطاء الأولية أكثر للسياسة الداخلية في توجيه السياسة الخارجية على اعتبار أن القوة الهجومية هي التي تدفع بالدول إلى الحرب، وعلى العكس من ذلك فزيادة القوة الدفاعية سيزول خطر الحرب على أن يسود الأمن ويقل حافز التوسع لدى الدول.

أي بمعنى آخر هو ربط قوة الداخل بالقدرات الدفاعية من دون تهديد للآخرين على أساس الحد من التهديد ذاته الذي يطال الساحة الدولية، نتيجة الطابع الفوضوي الذي يراد منه مبدئيا أن يقل في سلوكات الدول، لكن توسع الدول من منظور الواقعية الدفاعية لا ينبع من القوة الزائدة بل ينشأ من انعدام الأمن من ضرورة البحث عن الأمن والحد من زيادة الفوضى .

ويرى الدفاعيون أن الدول تسعى إلى الأمن أكثر من سعيها إلى القوة والنفوذ، وأن الدول تسعى إلى توسيع نفوذها فقط، حينما تتعرض للتهديد، أو حينما تشعر بانعدام الأمن في مواجهة الدول القوية ذات النوايا العدوانية والتوسعية، لكن عند غياب مناخ التهديد سيغيب معه الحافز نحو التوسع، فالدول لا تتوسع حينما تكون قادرة ولكن تضطر إلى ذلك عندما تشعر بتهديد لأمنها وسيادتها، كذلك يرى الدفاعيون أن القوة ليست هدفا في حد ذاتها، بل وسيلة لتحقيق الأمن[1].

ب- الاتجاه الهجومي:

جاءت الواقعية الهجومية بمثابة رد فعل ضد الواقعية الدفاعية نتيجة المواقف التي تنبتها في ظل تزايد المخاوف والتهديدات وتنافس المصالح، وذلك على أساس زيادة وتيرة القوة من أجل ضبط حالة النظام الدولي الذي ما زال تدفع فيه الفوضوية إلى اللأمن من جهة والحرب من جهة أخرى، يمثل هذا التيار المتشدد مجموعة من المفكرين والأكاديميين نذكر من بينهم: جون ميرشايمر John J. Newsheimer وروبرت جيلبينRobert Gilpin ، وراندل شفيلر Randall shweler، وجوزيف جريكو Joseph M.Grieco وإيريك لاباس Eric J. labas وستيفين كراسر Stephen D.krasser وغيرهم.

إن التخوف الذي وقفت عنده الواقعية الدفاعية جعل منه منطلق الواقعية الهجومية بمزيد من القدرات الهجومية باعتبار أن الدول تبحث عن الأمن بشكل منفرد نظرا لعدم توفر قسم كبير من الثقة المتبادلة في نوايا الدول الأخرى، لكن الدول القوية لا تبحث على البقاء فقط بل على إحكام السيطرة بكل أنواعها وأشكالها على العالم، وأن الهيمنة كثيرا ما تبقى هي المشجع في اعتقاد أصحابها على ضرورة تحقيق الأمن.

[1] جمال سلامة علي، مرجع سبق ذكره، ص 327.

ولعل جون ميرشايمر هو أحد أقطاب هذا التوجه ما دام يؤكد على أن السياسات الخارجية تتطلب تناول المتغيرات الداخلية، فضلا عن التأثيرات النسقية لبنية النظام الدولي، لكن بالقوة والقوة وحدها يمكن تحقيق البقاء والأمن على خلفية التأثير في السياسة الدولية من دون تراجع أمام السياسية الخارجية فهي ضبط لحالة النظام الدولي.

إن رمز الهيمنة هو دليل فرض القوة بالقوة، ما جعل جون ميرشماير يرفض منطق التعاون الذي لا يكلل دوما في اعتقاده بالنجاح، جاء رد فعل الدول في هذه الحالة يساوي الردع، بهدف مواجهة أي تهديد محتمل مقابل تحقيق الأمن، خاصة من أصحاب النوايا السيئة، لكن مقابل تفادي ذلك يدعو ميرشماير من جهته لا إلى القطبية التعددية (الواقعية الكلاسيكية) ولا إلى القطبية الثنائية، بل إلى القطبية المتوازنة (الواقعية الهجومية).

النظرية الليبرالية:

على عكس الواقعية الجديدة التي تؤكد وجودها عن طريق نقدها للمؤسسات الدولية بما فيها عمل الدول، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لكونها غير قادرة على تجنب الحرب، فإن المذهب الليبرالي أصبح يطلب من المؤسسات الدولية ويؤكد على ضرورة التعامل على أساس التعاون من أجل الاستقرار وليس التنافس من أجل اللاأمن.

لأن تعاون المؤسسات الدولية ليس فقط هي التي تمكن الدول من تجنب الدخول في الحرب، بل تساعد على بناء نظام دولي تسهم فيه جميع الدول تحت شعار التعاون والتضامن من أجل إحلال الأمن والسلم في مختلف مناطق العالم.

نظرية السلام الديمقراطي:

أصحاب هذه النظرية ركزوا على الفكرة القائلة: بأن الدول الديمقراطية لا تحارب الدول الديمقراطية، فالسلام إذن منطلقها، بهدف عدم الوقوع في الحرب مجددا من أجل البحث عن السلام، لذا يكتسي هذا الطرح أهمية قصوى لذي الديمقراطيات الكبرى في تعزيز مواقعها داخل أقطارها وتنوع مناطقها خوفا من اكتساح الحرب لها.

إن مؤسسي نظرية السلام الديمقراطي يحاولون معالجة القضايا الأمنية بنشر الأفكار الديمقراطية، بهدف نبذ الحرب خاصة من قبل السياسيين والأكاديميين الذين رأوا في هذه النظرية أفضل وسيلة تعمل على تقريب وجهات النظر السياسية والعسكرية.

إن فكرة السلام الديمقراطي مستوحاة من مقالة إيمانويل كانط منذ عام 1790 م بعنوان السلام الدائم، عن طريق مايكل دوبل Micheal Doyle وبروس راسن Bruce Russet متأثرين بغيرهم من هؤلاء الواقعين المعاصرين بكتابات كل من هوبز وماكيافيللي وروسو.

فطريق أصحاب السلام الديمقراطي بحسب أصحابه هو حفظ الأمن والسلم في المرحلة التي تلثي الحرب الباردة، بحيث أن الديمقراطيات وصلت إلى درجة نبذ الحرب فيما بينها وتحقيق الأمن الدولي، بعيدا عن استخدام القوة أو اللجوء إليها في إطار الحفاظ على مصالحها عن طريق التعاون وليس التهديد، ولعل منطق الدبلوماسية هو الأساس في التخلص من مركب النقص لدى الدول في استخدام القوة بدلا من الوساطة والمفاوضات في السياق الديمقراطي، لتفادي صراع الدول فيما بينها.

المطلب الثاني: المدارس الحديثة للأمن :

الدراسات الأمنية النقدية:

لقد بدأ ظهور النظريات النقدية في حقل الدراسات الأمنية مع بداية التسعينات وعرفت بـ "الدراسات الأمنية النقدية"، حيث قدمت أطروحات مغايرة للمنطلقات النظرية لدراسات الأمن القومي، إذ ركز المنظرون النقديون على الأفراد كموضوع مرجعي لدراسة الأمن وليس حكرا فقط على الدول ذات السيادة، كما عرفت هذه الدراسات مع بداية الألفية مرحلة جديدة إثر بروز ثلاث اتجاهات أو مدارس تتمثل في: مدرسة أبريستوين، مدرسة كوبنهاغن، ومدرسة باريس.

1- مدرسة أبرستويت أو مدرسة ويلز Welse School:

يعتمد رواد هذه المدرسة وعلى رأسهم المنظر كين بوث Ken Booth ، على ثلاث مبادئ في مقاربتهم الفكرية لإعادة دراسة مفهوم الأمن وهي:

أ- الانعتاق: (Emancipation)

ويهدف الانعتاق عموما في هذه النظرية إلى الحرية من جميع القيود التي يمكن أن تعيق الأفراد والشعوب من تجسيد خيارتهم، فهو السعي إلى تحقيق الرفاهية المادية والاجتماعية، والتحرر من قيود

الطبيعة والندرة، والتحرر من الجهل والخرافات، وهو يسعى إلى العدالة والتحرر من الاستبداد السياسي والاستغلال الاقتصادي[1].

ب- الأفراد كموضوع مرجعي للحقيقة الأمنية:

لقد أصبح الأمن حقلا معرفيا موضوعه الفرد، ولا يمكن تأطيره من منظور الأمن القومي، هناك العديد من الحالات تتمتع فيها الدولة بالأمن في حين يعيش الأفراد داخلها تحت ظروف انعدام الأمن (وأحيانا تكون هي سبب انعدامه)، فالأفراد يواجهون تهديدات ومخاطر مختلفة عن تلك التي تواجهها الدولة، كالعنف الجسدي، الاضطهاد، تردي الوضع الصحي والمعيشي، البطالة والتهميش الاقتصادي، وهكذا يصبح الأفراد يكافحون من أجل الانعتاق من هذه الظروف المزرية، وهو يعتبر كفاح مستمر ضد اللاأمن.

ج- دور المؤسسة الأكاديمية في إنتاج الحقيقة /المعرفة الأمنية:

حسب منظرو هذه المدرسة لا بد من تحقيق في المسارات التكوينية للحقل المعرفي داخل المؤسسات أي: الجامعات، مراكز البحث، الدوائر الحكومية وغيرها، فالحقيقة والمعرفة الأمنية لا تأتي من الفراغ، كما أنها ليست مجرد قرارات وأحكام علمية مبنية على مراقبة ظواهر معينة، بل هي تعبر عن صراع أفكار، وقيم، وتقاليد، ومصالح متباينة داخل الإطار المؤسسي الذي تنتج عنه، وبالتالي معرفة القضية الأمنية يتم دائما بواسطة عملية جدلية بين المنظرين داخل المؤسسة العلمية، ويعد الانعتاق فيه شرط أساسي يجب أن يبدأ من داخل الأكاديمية، كما أشارت لها ريناتوراك في تحليلها لأعمال مدرسة أبريستويت[2].

2- مدرسة كوبنهاغن:

لقد قدمت مدرسة كوبنهاغن إسهامات حديثة في إعادة صياغة مفهوم الأمن بتوسيعة لتجاوز الطرح التقليدي للدراسات الأمنية، وتعتبر أعمال باري بوزان Buzan Barry وجاب دي واليد Joap de Wilde وأول ويفر Ole Weaver، الركائز المعرفية للمدرسة.

تم توسيع مفهوم الأمن ضمن مدرسة كوبنهاغن استنادا إلى مفهومي القطاعات والمستويات للتحليل الأمني، كما حددها باري بوزان سنة 1991 م في كتابه الموسوم بـ "الشعب الدول والخوف (People states and fear) كما يلي:

[1] Ken Booth, theory of world security (New York: Cambridge University Press USA) p 112.

[2] سيد احمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" (عمان الأمني للدراسات د ت) ص 50.

القطاعات الأمنية وتوسيع الدراسات الأمنية:

لقد تم توسيع الدراسات الأمنية من طرف باري بوران من خلال تنقلة من الدراسات الأمنية التقليدية المتمحورة حول القدرات العسكرية الدفاعية إلى الأبعاد الجديدة للأمن، مقسما ذلك إلى خمسة قطاعات أساسية للأمن وهي:

- القطاع السياسي: (حماية السيادة الوطنية، شرعية الأنظمة، سياسات و مؤسسات الدولة).
- القطاع العسكري: (التهديدات العسكرية وأمن الحدود الإقليمية والأفراد)
- القطاع الاقتصادي: (اقتصاد الدولة ومنتجاتها والتجارة والوصول للموارد والتسويق)
- القطاع الاجتماعي: (الرفاه الاجتماعي، أمن الفرد، الحريات، المعتقدات، الهويات)
- القطاع البيئي: (التهديدات البيئية الكونية، الاحتباس الحراري، التلوث البيئي)

تعميق الدراسات الأمنية ومستويات التحليل الأمني:

انطلق بوزان من تحليل الصور الثلاث التي وضعها والتز (الفرد، الدولة والنظام الدولي) نظرا لصعوبة مرجعية الأمن، غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابع للدولة باعتبارها المرجعية الأهم وليس الموضوع الوحيد تفهم السلوكيات الأمنية الدولية، حيث فرق بوزان بين الدولة القوية والضعيفة كشرط للأمن، فالتحليل الواقعي الجديد يرى أن قوة الدولة تقاس بالقدرة المادية، أما بوزان فيراها تابعة:

- لمستوى استقرارها المؤسساتي.
- ومدى انسجامها السياسي والاجتماعي الداخلي.

فالترابط المعقد للسياقات الداخلية والخارجية جعل من الصعب تحديد فيما إذا كان تهديد أمن حكومة ما نابع من الداخل أم من الخارج، مما عقد من مشكلة التحليل الأمني[1].

ومن أبرز المفاهيم التي قدمتها مدرسة كوبنهاغن مفهوم الأمن المركب (لتسهيل تحليل مفهوم الأمن في نطاق الإقليم كنموذج لفوضوية مصغرة، وضحها باري بوزان، حيث يعرف المركب الأمني بأنه: "مجموعة من دول ترتبط همومها أو هواجسها الأمنية الأساسية ارتباطا وثيقا فيما بنيها مما جعل من غير

[1] سليم فسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية (جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر 2010) ص 117.

الممكن النظر واقعيا لأمن دولة بمعزل عن أمون الدول الأخرى" يرى باري بوزان أن فكرة "المركب الأمني الإقليمي" تفسر الأمن كظاهرة علائقية، أي أنه لا يمكن فهم الأمن القومي لأي دولة بمعزل عن سياقاته الإقليمية، فالأمن القومي يعمل على تأمين مجموعة من الدول داخليا، وصد التهديد الخارجي عنها، إذا ما توافقت مصالح وغايات وأهداف المجموعة، أو تشابهت التحديات التي تواجهها ، وذلك عبر صياغة تدابير محددة بين مجموعة من الدول ضمن نطاق إقليمي واحد، بحيث لا يرتبط برغبة الأطراف فقط إنما بتوافق الإرادات انطلاقا من المصالح الذاتية لكل دولة ومن مجموعة مصالح مشتركة بين مجموع دول النظام الإقليمي[1].

ويشتمل مركب الأمن على الاعتماد المتبادل في مجال التنافس مثله مثل المصالح المشتركة، والعامل الأساسي في ضبط هذا المفهوم هو مستوى التهديد / الخوف الذي تشعر به دولتين أو أكثر بشكل متبادل، وعلى هذا الأساس فإن فكرته الأساسية حول "المركب الأمني" تعد دعوة صريحة إلى اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية[2].

كما استخدم باري بوزان مصطلح "المجمع الأمني الإقليمي "للدلالة على مجموعة من الدول التي ترتبط اهتماماتها الأمنية مع بعضها البعض بشكل وثيق لدرجة أن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيا بمعزل عن بعضها البعض.

وتشكل البنية الأساسية للمجمع الأمني الإقليمي من أربعة متغيرات هي:

- الحدود: التي تفرق وتميز المجمع الأمني الإقليمي عن بقية دول الحوار.
- البنية الفوضة: بمعنى أن مجمع الأمن الإقليمي لا بد أن يتشكل من دولتين أو أكثر تكون مستقلة.
- القطبية: التي تضمن توزيع القوة بين الوحدات.
- البناء الاجتماعي: الذي يبين أنماط المودة والعداوة بين الوحدات.

[1] عبدون عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، 2008 ص 19.

[2] عبدون الحامدي، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2015/، ص 23).

3- مدرسة باريس للدراسات الأمنية:

شهدت بداية التسعينات صعود الدراسات التي تركز على مواضيع الأمن الداخلي وممارسات الشرطة التي تعالج هذه الدراسات الأمنية كتقنية حكومية بممارسة الضبط والمراقبة الاجتماعية، وظهرت معظم هذه الدراسات في باريس تحت إشراف ديديه بيغو Didier Bigo، نشرت معظمها في مجلة الثقافات والصراعات Culture et Conflits، وعلى هذا الأساس سميت "بمدرسة باريس".

اهتمت هذه المدرسة بالطبيعة الجديدة والمتغيرة للعنف السياسي، وذلك بالتركيز على المستويات الدنيا للأمن وأقل علنية مثل: الجريمة، التصفية، التعذيب والاختطاف، وغيرها، بدلا من الاهتمام بالتمثيل الكلاسيكي للعنف القائم على الحرب. كما ركزت على التهديدات الناجمة عن انعدام الأمن المجتمعي مثل: مشكلة الهجرة، الجريمة المنظمة، مراقبة الحدود ونقاط العبور، وظواهر الاحتجاج والشغب وغيرها.

تتمثل الأفكار المحورية لأنصار مدرسة باريس في إلقاء الضوء على قضايا وفواعل وحقائق أمنية جديدة في:

أ- اندماج بين البعدين الأمنيين الداخلي والخارجي:

يرى أنصار هذه المدرسة ضرورة الدمج بين الأمنين الداخلي والخارجي كشرط جوهري ليمارس الحقل الأمني تأثيراته، لأن التمييز التقليدي التعسفي بين الأمن الداخلي والخارجي (المرتبط بتصور المدرسة الواقعية حول مفهوم الدولة والسيادة) غير قادر على التكيف مع الأجواء المتوترة عبر الروابط البيروقراطية الجديدة بين مهني السياسة، والقضاء، الشرطة، العسكر، ووكالات الاستخبارات، وهذا يمكن دمج البعدين من رد الاعتبار لدور بعض الفواعل الأمنية التي كانت إما مقصاة أو خارج التخصص المهني التي أصبحت الآن في قلب الحقل الأمني.

ب- دور شبكات مهني الأمن ومصادر إنتاج المعرفة / الحقيقة الأمنية:

يقول "ديديه بيغو" في هذا الصدد أن الفواعل والأجهزة والتقنيات الأمنية هي المنتجة الفعلية للبيانات والمعلومات التي تبنى عليها الحقائق والاستراتيجيات الأمنية.

ويرجع سبب التفريق بين الأمنيين الداخلي والخارجي، بمعنى أوضح التمييز بين الشرطي والجندي إلى إصرار أن فهم العلاقات والقضايا الدولية مستقلة بالكامل عن القضايا الداخلية، فأعطى هذا الدمج

للبعدين فرصة تخطى الحدود الوطنية، الأمر الذي يجعل الحقيقة الأمنية نتاج نظام عبر وطني، ويبدو جليا في نمط الأعمال التعاونية لأنشطة الشرطة وحرس الحدود، التي أصبحت تتجاوز أنشطتها التقليدية لتصل إلى أنشطة خارجية، أيضا توسيع دور الجيش في مجال مهام حفظ السلام وإعادة الأعمال، كما اعتبر على أنه شكلا من أشكال الشرطة في الخارج[1].

بصفة عامة ، لقد استطاعت المدارس الثلاث إدخال العديد من المفاهيم والأدوات التحليلية الجديدة إلى حقل الدراسات الأمنية، كما ساهمت بشكل حيوي في إعادة تصور مفهوم الأمن، ولم يعد الأمن مجرد حماية من التهديدات الموضوعية، ولكن عملية مستمرة من المراقبة والسيطرة المجتمعية، كما أكدت عليه مدرسة باريس، بتحويل الأمن من موقف دفاعي يتمثل في الحماية من التهديد إلى موقع هجومي يتم بتوقع واستباق التهديد عبر ممارسة الرقابة المستمرة على الأشخاص المشتبه فيهم أو المصادر المحتملة للأمن.

المطلب الثالث : الترابط بين التنمية والأمن

إن الفكرة التي كانت سائدة خلال فترة الحرب الباردة والطرح الذي يدعو إلى المزج بين سياسات التنمية وسياسات الدفاع والأمن، يمكن اعتبارها كإجابة للأزمة المتعددة الأبعاد والجوانب (une crise multidimensionnelle) التي برزت مع نهاية الحرب الباردة والمتمثلة في: البعد الإنساني، حقوق الإنسان، الأمن والتنمية، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة إلى إصدار أجندتين أمميتين هما: الأجندة من أجل السلام في 1992، والأجندة من أجل التنمية في 1994، ما يعني أن هناك وجود تداخل ما بين كل من: التنمية والأمن، والنزاع والسلم.

فالتعاريف المقدمة لكلا المفهومين يحملان دلالات ومعاني مختلفة، وكل منهما يكون مرتبط عادة بما يحمله من المفاهيم الأخرى، فمفهوم التنمية يتطور مع مرور الوقت فبعدما كان يعني في السابق النمو الاقتصادي صار يشير إلى التنمية الاقتصادية الشاملة ثم إلى التنمية المستدامة، كما ارتبط بمفاهيم كحماية المحيط، حقوق الإنسان، المشاركة السياسية والحكم الرشيد ونفس الأمر بالنسبة للأمن فبعدما كان يعني انتفاء التهديدات العسكرية أو الصلبة توسع بعد نهاية الحرب الباردة ليشمل عديد من المجالات، كالأمن الإنساني أو أوسع من ذلك الأمن الشامل.

[1] سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" (عمان: المركز العلمي للدراسات د. ت) ص ص 145-146

كذلك توجد اختلافات تتعلق بوجهات النظر إلى المفهومين، فالخبراء في القضايا السياسية والأمنية ينظرون إلى التنمية من منظور الأمن والاستقرار في حين أن وكالات التنمية ومنظمات الدفاع عن حقوق الإنسان والبيئة أو الخبراء في التنمية ينظرون إلى الأمن من منظور التنمية[1].

على الرغم من الجدل القائم بين المحللين والخبراء ورجال السياسة حول تحديد المستوى الذي يلتقي فيه الأمن والتنمية، فالنقاش يدور حاليا حول عدة مستويات: وطنية، إقليمية وشاملة، وحول الأمن الإنساني وأهداف الألفية من أجل التنمية، إلى تشكل النزاعات الدولية وتهديدات الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل، وعليه فالعلاقة بين الأمن والتنمية تتصل بكل الظروف التنموية وبمختلف مراحل النزاع.

إن الفكرة التي كانت سائدة بعد نهاية الحرب الباردة وخاصة بداية الحرب على الإرهاب الدولي، هي تدعيم السلام واعتباره كمطلب أساسي يعمل على تحقيقه كل الفواعل في مجالي الأمن والتنمية، وتوجيه كل اهتمامهم إلى المشاكل المعقدة التي تتخبط فيها الدول التي مزقتها الحروب والنزاعات، حيث أن الدول التي خرجت من الحرب لا يمكن لها أن تدعم السلم والأمن بتجاهل جذور العنف التي عادة ما تمتد إلى المشاكل الاجتماعية ، الاقتصادية والبيئة (بمعنى ضرورة النظر في المسببات الهيكلية للأمن).

أمام هذا الوضع أخذ النقاش أبعادا أخرى، حيث لم يبق منصبا فقط على السياسات الواجب إتباعها لاحتواء مثل هذه الأوضاع ودعم عمليات السلام، بل أصبح الحديث يدور حول بناء الدولة والعلاقة الجدلية بين الأمن والتنمية، خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001.

فالدول المتخلفة لا تمتلك الإمكانيات والقدرات اللازمة لتوفير أمنها الداخلي، وبالتالي أصبحت تشكل تهديدا على النظام الدولي نظرا للانكشاف الأمني لحدودها أمام النشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة والشبكات الإجرامية وتجارة الأسلحة.

لمواجهة هذا الوضع وتدعيم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر، فإن إشكالية بناء الدولة فرضت نفسها كعامل محوري لاستقرار النظام الدولي، وتلبية المطالب المتزايدة لتنمية الدول العاجزة أو الفاشلة[2].

[1] Necla Tschirgi "l'articulation développement et sécurité: De la rhétorique à La compréhension d'une Dynamique complexe", annuaire suisse de politique de développement Vol N° 02, 2006, pp 46-51.
[2] Ibid, 46-51.

لقد كانت المشاريع في فترة التسعينات تركز على استراتيجيات متداخلة تسمح بمواجهة التحديات الأمنية والتنموية للدول التي مزقتها النزاعات أو المهددة بالدخول في نزاع أو التي خرجت من النزاع، لكن بعد 11 سبتمبر، العلاقة بين الأمن والتنمية تحولت بوتيرة متصاعدة إلى إستراتيجية تعمل على تقليل حالة اللاأمن على المستوى الدولي، وذلك من خلال تحقيق التنمية في الدول الفاشلة، لهذا فالتداخل بين الأمن والتنمية، يظهر كقطعة واحدة من القماش مليئة بالخطاب والمقاربات السياسية، وبتأثيرات غالبا ما تكون متناقضة[1].

L'articulation sécurité-développement se présente comme un tissu de discours et d'approche politiques aux effets souvent contradictoires.

تتميز فترة الحرب الباردة بالسباق على التسلح نظرا لكون البعد العسكري هو الذي كان سائدا، لكن بعد نهاية هذه الفترة، ظهرت مضامين جديدة للأمن، وتغيرت طبيعة النزاعات ابتداءً من فترة السبعينات، حيث أصبحت نزاعات داخل الدولة الأمة التي عادة ما تخلف عدد كبير من الضحايا، الأمر الذي تولد عنه مفهوم الأمن الإنساني، وكذلك في المقابل عرف مصطلح التنمية تطورا، حيث أنه إلى غاية الثمانينات، كانت التنمية تقتصر على زيادة النمو الاقتصادي، ولأول مرة في بداية التسعينيات يصدر تقرير حول مؤشرات التنمية البشرية التي استند على ثلاثة مؤشرات:

- الصحة (أمد الحياة)،
- التعليم (نسبة المتعلمين)،
- مستوى المعيشة (الناتج الداخلي الخام لكل فرد).

وعلى هذا الأساس بدأت عملية الربط بين مفهومي الأمن والتنمية تتزايد، فمفهوم التنمية البشرية يمزج بين مقاربتين فالأولى تركز على تنمية الفرد والثانية على الأمن، فإذا كانت التنمية البشرية تهدف إلى زيادة الحريات والخيارات بالنسبة للفرد، فإن الأمن الإنساني يهدف إلى تحقيق وتطبيق هذه الحريات والخيارات في بيئة آمنة[2].

[1] Necla Tschirgi, op.cit, pp46-51 .

[2] Bernard Adam "Pas de développement sans sécurité, Ni de sécurité sans développement , Bruxelles: Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), 2008, p 02.

إن العلاقة البنيوية بين الأمن والتنمية يمكن اختصارها في أن تحقيق الأمن واستتبابه يحدث نفس المفعول في عملية التنمية إذ أنها هي أيضا تتطور مما ينجم عنها الاستقرار والتقدم، وكذلك الفشل في تحقيق الأمن يؤدي إلى فشل التنمية وما يترتب عنها من ضعف وتقهقر الوضع الإنساني من فقر، مجاعة ، أمراض إضافة إلى التشتت وضعف الانتماء الصراع الطائفي والجهوي، وهذا الضعف والتراجع في حيازة القوة والفرص الاقتصادية كلها عوامل تدفع إلى العنف[1].

وعليه يجب تعزيز التركيز على العلاقة بين الأمن، السلام والتنمية، لأنه لا يمكن أن يكون نمو مستمر بدون أمن وسلام، كما أنه بدون القضاء على الفاقة وتحقيق التنمية، فلن يكون هناك سلام مستمر، إذ أنه على الرغم من أن التهديدات الأمنية المتأتية من النشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة قد تبدو الأكثر خطورة على الأمن القومي، إلا أن الفقر وغياب الحكم الراشد هي في واقع الأمر الأسباب الرئيسية لانعدام الأمن، وبالتالي فإن مضمون الأمن الإنساني يشير إلى نقاط تداخل واضحة لربط وتنسيق استراتيجيات الأمن والتنمية[2]، حيث أن مفهوم الأمن قد عرف تطورا وتوسعا ليصبح الحديث اليوم يدور حول مفهوم الأمن الشامل، نفس الأمر عرفه مفهوم التنمية، نتيجة بروز نظرة أكثر شمولية، متجاوزا بذلك النظرة الاقتصادية الخالصة التي تربطه بالنمو، ويبقى القاسم الأساسي الذي يجمع كل من مفهومي الأمن الشامل والتنمية المستدامة هو أن الإنسان يظل دائما وحدة التحليل الأساسية وهو الغاية من الأمن والتنمية فالفرد هو الهدف النهائي للتنمية، هو صانعها وهو الذي يجب أن يستفيد من نتائجها[3].

فقد ركز تقرير التنمية البشرية الصادر عن الأمم المتحدة في إطار برنامج الأمم المتحدة للتنمية في 1994، على فكرة أن الأمن الإنساني يعتبر الفرد كوحدة تحليل رئيسية، كما أن من أهم إفرازات النظام الدولي بعد نهاية الحرب الباردة هو: "الانتقال من الأمن بواسطة الأسلحة إلى الأمن بواسطة التنمية المستدامة"[4].

[1] United Nations developement programme , Humain developement Report 1994, op-cit, 23 .

[2] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، دمج الأمن الإنساني في سياسات الأمن القومي في شمال غرب إفريقيا، المغرب، 23-24 نوفمبر 2010، ص 11 .

[3] إبراهيم شروب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، بيروت، دار المهل اللبناني ، 2006، ص 71.

[4] عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص 28.

ولا يمكننا معرفة وفهم الدور الحيوي الذي تقوم به الجزائر في مجال التنمية والأمن على المستويين الدولي والإقليمي بدون دراسة مكانتها الجيوإستراتيجية.

لمعرفة العلاقة الموجودة بين الأمن والتنمية يتطلب الأمر دراسة وتحديد مفهومي تنمية الأمن وأمن التنمية وتحليل العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية.

1- مفهوم تنمية الأمن :

إن المقصود من مفهوم تنمية الأمن هو السعي المستمر للتطوير المؤسسي والعملياتي والاستراتيجي لأجهزة الأمن، بهدف الوصول إلى مستوى عالي من الكفاءة والفعالية، ولا يتأتى ذلك إلا بضرورة الإلمام بما يلي: [1]

- تقييم المكون الاقتصادي للأمن لأن كل النشاطات الأمنية يترتب عليها مخرجات اقتصادية تدخل في عملية حساب تكلفة مقتضيات بنية الأمن.
- تحقيق الأمن يساهم بقدر كبير في زيادة القدرة التنافسية لمؤسسات وقطاعات الدولة.
- مساهمة الأجهزة الأمنية في التطوير البحثي، بحكم أن عديد التكنولوجيات أول مكن طبقتها كانت منظمات أمنية.
- تنمية الأمن له بعد سياسي، يُكسب النظام السياسي القائم الشرعية والمشروعية.
- تنمية الأمن له بعد اجتماعي يؤدي إلى تحقيق التماسك المجتمعي والالتفاف حول المشاريع الوطنية.
- تنمية الأمن له بعد اقتصادي وتحقيقه يجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية ولتنمية الأمن توجد مجموعة من الاستراتيجيات، يمكن ذكر أهمها فيما يلي: [2]
- إستراتيجية بناء الشراكات الأمنية، على المستويين الداخلي والخارجي.
- إستراتيجية بناء شبكات قوية وفعالة للاتصالات الأمنية على المستويين الداخلي والخارجي.
- إستراتيجية الإنتاج المعرفي في شقه الأمني، وتعميمه على المستويين الداخلي والخارجي.
- إستراتيجية التطوير الإداري المستمر، للتأقلم مع المستجدات اليومية، مما يرفع مستوى الاستعداد للتعامل مع أية حالة طارئة.

[1] محمد ساعد أبو عامود، مرجع سبق ذكره، ص 7.

[2] نفسه، ص 9.

- إستراتيجية الاتصال والإعلام الأمني، لتعريف المجتمع بالأبعاد والرؤى التنموية وأهمية المكون الأمني في تسيير الأنشطة الدولاتية، وضرورة المشاركة المجتمعية في تحقيق الأمن والاستقرار اللازمين للعملية التنموية.

2- مفهوم أمن التنمية:

يرى الباحثان (آموس قوردن ووليام تايلور) أن هناك علاقة وثيقة وترابطية بين الأمن والتنمية، حيث أنه إذا كان الأمن القومي بمفهومه الضيق يعني الحماية المادية، الخاصة بالدولة وشعبها وإقليمها، من التهديدات الخارجية، فإن المفهوم الواسع للأمن القومي يشير إلى ما هو أوسع من ذلك، لأنه يتضمن حماية المصالح الاقتصادية والسياسية والمعنوية للدولة وقيمها التي يهدد فقدانها وجود الدولة وبقائها[1].

إذن فالمقصود بأمن التنمية هو: "توفير المتطلبات الداخلية والخارجية اللازمة لتحقيق الاطمئنان والاستقرار الذي يؤدي إلى وجود البيئة الجاذبة والخاصة لعملية التنمية والتي تتوافر فيها الضمانات التي تكفل استمرارها واستدامتها وانطلاقها لتحقيق أهدافها، وذلك على المستوى الكلي الذي يشمل الدولة والمجتمع وعلى المستوى الجزئي المتعلق بأمن المؤسسات والمنظمات والأفراد العاملين في المجال التنموي"[2].

ويشتمل أمن التنمية على مستويين هما: المستوى الكلي العام المتعلق بأمن الدولة وأمن المجتمع، والمستوى الجزئي المرتبط بأمن المؤسسات والمنظمات العاملة في مجال التنمية، بالإضافة إلى أمن العاملين في هذه المؤسسات والمنظمات، كما يجب الإشارة إلى أن أمن التنمية متعدد الأبعاد: اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، وتقنية، بالإضافة إلى أن أمن التنمية يتميز بخاصيتين أساسيتين:

- تعدي أمن التنمية النطاق الجغرافي الداخلي ليصل إلى النطاق الجغرافي الخارجي
- وجود ارتباط بين مستويات أمن التنمية نتيجة للتفاعلات الواسعة بين أجهزة الأمن.

---

[1] علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي، الإمارات العربية المتحدة: سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 105، 2005، ص 12.

[2] محمد سعد أبو عامود، الأمن والتنمية، مصر، جامعة حلوان، دون سنة نشر، ص 6، نقلا من: www.policeme.gov.bh/reports/2012/.../634641386643428825.pdf تاريخ الاطلاع 2018/06/25.

3- ترابطية الأمن والتنمية:

لقد عبر روبرت ماكنمارا، وزير الدفاع الأمريكي في ستينيات القرن الماضي عن العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية والتي مفادها أنه لا يتحقق الأمن إلا بتحقيق التنمية والعكس صحيح، حيث جاء في كتابه "جوهر الأمن" الصادر في سنة 1968 أن:

"الأمن هو التنمية، فالأمن هو تراكم السلاح بالرغم من أن ذلك قد يكون هو جزءا منه، والأمن ليس هو القوة العسكرية بالرغم من أنه قد يشتمل عليها، والأمن ليس هو النشاط العسكري التقليدي بالرغم من أنه قد يحتوي عليه...إن الأمن هو التنمية، وبدون التنمية لا مجال للحديث عنه.....فهو يعني التطور والتنمية سواء منها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية، في ظل حماية مضمونة...." [1].

إذن فالتنمية حسب رأي روبرت ماكنمارا تعني التقدم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ومستوى معيشي مقبول لكل أفراد الشعب، ولكما تطورت التنمية كلما أستتاب الأمن.

فالأستاذ بطرس غالي، الأمين العام السابق لهيئة الأمم المتحدة، توصل إلى نتيجة مفادها أنه لا تنمية من غير أمن، ولا أمن من دون تنمية، من خلال العديد من الدراسات والتقارير التي قام بها حول العلاقة بين التنمية والأمن، وهو بذلك يدعم آراء وأفكار روبرت ماكنمارا، حيث عبر في إحدى مذكراته: (أن العالم شهد كيف أدى التدهور في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية إلى نشوء الصراع السياسي والنزاع العسكري، ولا ينبغي أن يكون الاضطلاع بأنشطة الأمم المتحدة المتعلقة بالسلم والأمن على حساب مسؤولياتها عن التنمية، وإنما من الضروري السعي إلى تحقيق السلام والتنمية بطريقة متكاملة تشد بعضها أزر بعض[2].

كما أولت هيئة الأمم المتحدة عناية فائقة لموضعي التنمية ونزع السلاح حيث نظمت قمة أممية احتضنتها مدينة نيويورك في الفترة الممتدة من 24 أوت إلى 11 سبتمبر 1987، خصصت أساسا لدراسة العلاقة التشابكية الموجودة بينهما.

---

[1] عبد الرحيم بن محمد الغدوي، جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع السعودي وتنميته وازدهاره، السعودية: منشورات الجامعة الإسلامية، العدد 108، السنة الجامعية 1419-1420 هـ، ص ص 332-333.

[2] محمد الحمامصي، دراسات بطرس غالي، نقل من:

تاريخ الاطلاع 2018/06/25 http://www.middle-east-online.com/id=231215

دراسة جيو-إستراتيجية لموقع الجزائر:

يعبر مصطلح الجيواستراتيجية "La Géostratégie" عن العلاقة بين الجغرافيا والإستراتيجية ومختلف التفاعلات الموجودة بينهما، وهو ما جاء به المفكر "بيير سيليري" Pierre célerier في كتابه الجيوبولتيك والجيواستراتيجية"، حيث أن هذا المصطلح يهتم خاصة بدراسة الترابط بين المسائل الإستراتيجية والتي تعد إشكالية الأمن والتنمية أساسها وكذا العوامل الجغرافية والتي تعبر عن الحيز الجغرافي الواجب تحقيق الأمن والتنمية فيه، بينما اعتبر القاموس الجيو-سياسي بأن الجيو-إستراتيجية علاوة على اهتمامها بجغرافية الدول وسياساتها فهي تركز على دراسة المعطيات الإستراتيجية الدقيقة المتعلقة خاصة بالجغرافيا الطبيعية والاقتصادية والديمغرافية[1].

فإذا أردنا أن ندرس الجغرافيا الإستراتيجية للجزائر فإننا نجدها تحتل موقعا جيو-استراتيجيا هاما لوجوده في نقطة تقاطع بين الدول الغربية لجنوب أوروبا من جهة، ودول الشمال الغربي لإفريقيا من جهة أخرى، فالجزائر قلب المغرب العربي وعمق إفريقيا وبوابتها نحو عالم الشمال ومنطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط وآسيا.

كما أن الجزائر تتربع على مساحة 2381.741 كلم^2، وتعتبر تقريبا الدول المربعة الشكل حيث نجد أن طولها يمتد من أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة ومساحتها تمثل حوالي 40% من مساحة دول المغرب العربي، ولها حدود شاسعة مع الدول المجاورة تساوي 6343 كلم وتتوزع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، المغرب الأقصى 1559 كلم، الجمهورية العربية الصحراوية 43 كلم، ومساحة الصحراء الكبرى 1.000000 كلم، بالإضافة إلى أن الجزائر تمتلك موارد طبيعية وطاقوية هامة[2]، مكنتها من احتلال الزيادة على المستوى المغاربي حيث أنها في سنة 2013 حققت ناتج إجمالي خام يقدر بـ 215,6 مليار دولار، كما بلغ احتياطي الضرب 189,768 مليار ودولار، وتمتلك احتياطي ضخم للغاز الطبيعي يقدر بـ 2502 مليار متر مكعب، وتعتبر المصدر الخامس عالميا للغاز، وتحتل المرتبة السابعة عشر في تصدير البترول واحتياطي يقدر بـ 12,3 مليار برميل، بالإضافة إلى امتلاكها احتياطي

[1] منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني 2006-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013. ص 205.

[2] منصور لخضاري، نفس المرجع، ص 151.

كبير من الطاقات الجديدة كالغاز الصخري باحتياطي يقدر بـ 220 ألف مليار متر مكعب، إلى جانب الموارد الطبيعية كالطاقة الشمسية والموارد المنجمية والمعادن المختلفة[1].

وفيما يتعلق بالجانب الديمغرافي لقد بلغ عدد سكان الجزائر 40,4 مليون نسمة في 1 جانفي 2016، بكثافة سكانية تقدر 17 نسمة/كلم^2 وتتركز الغالبية العظمى منهم في الشمال، ويشكل الشعب الجزائري من مجموعة من العرب والأمازيغ (الشاوية والقبائل والطوارق)، وتعتبر اللغة الوطنية والرسمية في الدولة هي اللغة العربية واللغة الأمازيغية كلغة رسمية ثانية، والإسلام هو دين الدولة، والنظام الجمهوري هو نظام الدولة كما ينص عليه الدستور، اعتبارا لهذه المقومات التي تمتلكها الجزائر فإنه من حقها السعي نحو الريادة وقيادة المنقطة المغاربية ويعتبر ذلك مطلبا مشروعا إن لم يكن واجبا استراتيجيا، غير أنه يجب الإشارة من جهة أخرى إلى أن هذه المعطيات الجغرافية والمتمثلة في اتساع الحدود واختلاف التضاريس بين الشمال والجنوب جعل الحدود الجزائرية منكشفة ومفتوحة أمام التهديدات ومختلف المخاطر صعب من عملية التحكم والسيطرة عليها، الأمر الذي وضع الدولة أمام تحدي ورهان حقيقي، خاصة على كاهل الجيش الوطني الشعبي المكلف كما ينص عليه الدستور بحماية الحدود الإقليمية للدولة وصيانة وسلامة ووحدة ترابها أما الأطماع الخارجية، وتعتبر هذه المقومات هي اللبنة المشكلة للعقيدة الأمنية الجزائرية التي تستنبط منها سياستها الأمنية.

[1] Taib Hafsi, le développement économique de l'Algérie: Expérience et perspectives Casbah éditions , Algérie, 2011, p 54.

خلاصة الفصل الثاني:

لقد أصبح الاتفاق قائم بين أغلب المختصين والدارسين حول العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية سواء على المستوى المحلي أو الدولي، على اعتبار أن غياب (انتقاء) الأمن معناه انعدام الرفاه الاقتصادي والراحة الاجتماعية...وعلى الرغم من ذلك فإن التنمية بالنظر إلى شمولية دلالاتها، طالما أنها تشتمل على معنى التطور السياسي والنضج الإداري والحكامة التسييرية، فإنه من شأنها أن تقلص أسباب الإخلال بالأمن، وهو ما يعني أن للمجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية تلعب دورا مهما في معادلة الأمن والتنمية.

فمن جهة نجد أن حالة اللأمن تؤدي إلى ارتفاع فاتورة الاتفاق العسكري على حساب القطاعات الأخرى، ويصرف النظر عن بعض المشاريع التنموية حسب مبدأ الأولويات، وهي الأمور التي تؤدي إلى تعطيل عجلة التنمية على عديد الأصعدة.

ومن جهة أخرى، فإن تحقيق النمو والتنمية، يؤدي إلى بناء قاعدة صلبة للاقتصاد الوطني مما ينعكس إيجابا على الأمن الوطني وضمان استقرار المجتمع ونمائه.

فالواقع يثبت أن العلاقة الترابطية بين الأمن والتنمية هي آلية مانعة للتوترات الاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية تنعكس مباشرة على تحقيق الأمن والاستقرار وزيادة الرفاه الاجتماعي ، فنلاحظ الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة تعاني من الفقر وانخفاض مستوى المعيشة وتردي الخدمات، وبالتالي لا يمكن تلبية المتطلبات الأساسية في ظل ضعف وانخفاض معدلات التنمية التي بدورها تؤدي إلى عدم الاستقرار واختلال الأمن وزيادة الحركات الاحتجاجية وارتفاع معدلات الجريمة[1].

[1] بوحنية قومي وآخرون، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015، ص 368.

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الجزائري

عرف الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال سنة 1962 تغييرات كبيرة وتطورات سريعة فرضتها الظروف الداخلية والخارجية أثرت تارة بالإيجاب وتارة أخرى بالسلب على مسيرة عملية التنمية، وخاصة في السنوات الأخيرة التي تتميز بتطبيق الإصلاحات الاقتصادية من خلال إتباع اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الداخلية والخارجية للإنعاش الاقتصادي والمتزامنة مع بداية ظهور أزمة مالية خانقة نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى أقل من 30 دولارا للبرميل في نهاية سنة 2015 وبداية سنة 2016.

ولمعرفة أهم التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في الجزائر داخليا وخارجيا، يجب قبل كل شيء دراسة وتحليل سياسات التنمية الاقتصادية المتبعة منذ الاستقلال ومسارات تطورها ومختلف مراحلها وذلك للوقوف على واقعها الاقتصادي، والذي يمكننا من تقييم الأداء الاقتصادي لمعرفة مدى تأثيره على العملية الاقتصادية.

إذ لا يمكن تحديد أهم التحديات الاقتصادية لأي بلد بدون معرفة واقعة الاقتصادي في المقام الأول، ثم معرفة عناصر قوته الاقتصادية والعسكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية والبشرية والجغرافية والقوة التنظيمية...الخ فالتحديات الاقتصادية لا يمكن مواجهتها إلا بتوفر وتعبئة وتنظيم كل هذه العناصر مع بعضها البعض.

نحاول من خلال هذا الفصل تقديم عرضا حول أهم المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري، ودراسة الآثار المترتبة على التنمية الاقتصادية، خلال الفترة الممتدة من 1962 إلى غاية 2016، والمتمثلة فيما يلي:

- المرحلة الأولى للاستقلال 1962-1966
- مرحلة الاقتصاد المخطط (1967-1989)
- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)
- مرحلة دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009)
- مرحلة ترشيد الاقتصاد (2010-2016)

المبحث الأول: مراحل انتقال الاقتصاد الجزائري

المطلب الأول: المرحلة الأولى للاقتصاد (1962-1966):

واجهت الجزائر خلال السنوات الأولى للاستقلال (1962-1966) ظروف اقتصادية صعبة للغاية تمثلت فيما يلي: [1]

- مغادرة غداة الإعلان عن الاستقلال حوالي مليون من الإطارات السامية والمتوسطة والعمال المحترفين والمستخدمين، مما عطل تسيير الاقتصاد والإدارة بشكل كلي.
- التوقف الشبه التام للمؤسسات الصناعية والتجارية والاستغلالات الفلاحية التي كانت مملوكة من طرف الأوروبيين.
- قلة الأموال بسبب تحويل الأوروبيون الذين غادروا الجزائر كل أموالهم، إذا تم تحويل ما قيمته 750 مليون فرنك فرنسي في شهر واحد سنة 1962، وهو ما نتج عنه قلة القروض والاستثمارات.
- وجود قطاع مصرفي متكون من فروع البنوك الأجنبية ، والمتمركزة في شمال البلاد على مستوى المدن الكبرى.
- وجود هياكل قاعدية في المدن الرئيسية فقط، والتي قدرت بحوالي 10.000 كلم من الطرق المعبدة، 4300 كلم من السكك الحديدية، 600 كلم من الخطوط الكهربائية، و20 مطارًا وبعض الموانئ.
- وجود بعض الصناعات التحويلية ذات الطبيعة الحرفية والمتمركزة حول الموانئ الرئيسية، وغياب شبه تام للصناعات الأساسية.

ولمواجهة هذه الظروف الاقتصادية الصعبة، اتخذت الجزائر جملة من الإجراءات الاستعجالية تمثلت فيما يلي:

- إنشاء شركات ومؤسسات ودواوين وطنية لتسيير القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، كشركة سوناطراك ، وشركة الكهرباء والغاز والشركة الوطنية المكلفة بالنقل، وديوان التجارة المكلف باستيراد المواد الغذائية...الخ.

[1] صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق ، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي، بشار 20-21 أفريل 2004، ص 92

- وضع لجان للتسيير في المؤسسات الصناعية والتجارية والمستغلات الفلاحية التي كانت في حالة الشغور.
- إنشاء البنوك الوطنية كالبنك المركزي والبنك الوطني الجزائري والصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وتأميم البنوك الأجنبية الموجودة في الجزائر سنة 1966.
- شراء أسهم في بعض الشركات الفرنسية التي كانت موجودة في الجزائر في تلك الفترة، حيث استعادت الدولة 56% من أسهم الشركة البترولية (SNREPAL) ومصفاة الجزائر العاصمة (Raffinerie)، و25% في الاتحاد الإفريقي للصناعة والسباكة (La fonderie)، و40% في شركة (Catl Renault) و20% من حصص شركة الغاز (Camel).

عموما، يمكن اعتبار هذه المرحلة بالفترة التي خصصت لتحضير الظروف المادية والمالية والبشرية للانطلاق في عملية التنمية الاقتصادية، والمتمثلة أساسا في تكوين الإطارات والعمال والحرفيين، وجمع الأموال اللازمة للاستثمارات، ووضع الهياكل الإدارية والمالية والصناعية والتجارية للإدارة والتسيير، وتوفير الوسائل الضرورية للإنتاج، مع تبني الاشتراكية كتنظيم اقتصادي واجتماعي يسمح للأفراد بتحقيق التطور الشامل في جميع الجوانب، وإتباع أسلوب التخطيط المركزي الذي يسمح للقطاع العام بالسيطرة على كل دواليب الاقتصاد الوطني، وهذا طبقا لدستور الجزائر لسنة 1964 الذي يعتبر المرجع الأول الذي حدد إستراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وعلى الرغم من كل المجهودات الضخمة المبذولة من طرف الدولة من أجل تعبئة الموارد المتوفرة وتنظيم الاقتصاد الوطني، إلا أن النتائج المتحصل عليها لم ترقى إلى الأهداف المنشودة التي كان يتطلع إليها أفراد المجتمع، ويرجع ذلك إلى عدة عوامل نذكر منها، ضعف معدلات النمو، وغياب السياسات الاقتصادية، وانعدام الرؤية الاقتصادية المستقبلية، بسبب النقص الفادح في الإطارات والخبراء الذين يتمتعون بالتجربة الكافية في مجال رسم السياسات الاقتصادية ومتابعة تنفيذها وتقييمها.

يشير البروفيسور "حميد تمار" أن: "الإستراتيجية الاقتصادية للجزائر بدأت في سنة 1965 فأخذت وبسرعة أبعادا إيديولوجية متقاربة، لتحقيق النمو كأداة لخدمة أهداف اجتماعية، وسياسية لخلق وضع مناسب للنمو الاقتصادي، كسياسة شاملة في حد ذاتها[1]، فالإستراتيجية التنموية في هذه الفترة كانت

[1] Hamid Temmar, stratégies et structures de développement indépendant, OPU Alger 1974, p 23.

تهدف إلى توجيه العمل في كل الاتجاهات مع التركيز على الصناعات المصنعة التي تسمح بتطوير كل القطاعات وخاصة القطاع الفلاحي الذي يعتبر كمحرك للتنمية، والاعتماد على المؤسسات والشركات الوطنية لتوفير كل الاحتياجات والخدمات، وإنشاء مزارع ومستثمرات كبرى عن طريق تأميم الأراضي، وتأميم البنوك وكل الموارد الطبيعية، والسيطرة على تجارة الجملة الخارجية وذلك من أجل خلق مناصب للشغل وترقية الاستهلاك والعمل على زيادة الإنتاج الزراعي وتطويره وهذا ما كان يتضمنه برنامج طرابلس الذي كان يعلن عن هدف شامل هو تحقيق الاستقلال الاقتصادي.

إن الأهداف التي كانت متضمنة في دستور 1964 كانت تدور حول نقطتين أساسيتين: تعزيز الاستقلال السياسي عن طريق الاستقلال الاقتصادي، وتقوية الحضور الفعلي للتسيير الذاتي في شكل تنظيم للاقتصاد الوطني.

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد المخطط (1967-1989)"

إن تأميم مجموعة المؤسسات الصناعية الأجنبية سنة 1966، وخاصة منها التابعة لقطاعي الصناعات الاستخراجية والتحويلية كان لها الأثر الكبير على انطلاق سياسة التصنيع بصفة فعلية، حيث نجد أن الجزائر قد رصدت أموالا ضخمة للتصنيع على اعتبار أنه لا يمثل فقط أبعادا إستراتيجية واقتصادية وسياسية، بل أنه الطريق الوحيد لتحرير اقتصاديات العالم الثالث من الهيمنة الممارسة من طرف اقتصاديات الدول المتطورة، وكذلك النموذج الاقتصادي الذي يسمح بتحقيق التنمية الشاملة ونمو اقتصادي مرتفع ومستمر عبر الزمن[1].

فالجزائر خلال هذه الفترة كانت تهدف إلى إحداث تغيرات جدرية على هيكل الاقتصادي الوطني من خلال تحويله من:

- اقتصاد متخلف إلى اقتصاد نامي ومتطور في أقرب الآجال (الآجال القصيرة قدر الإمكان).
- اقتصاد زراعي إلى اقتصاد صناعي بالدرجة الأولى
- اقتصاد يعتمد على المصادر الخارجية إلى اقتصاد يركز على النمو الذاتي وبالمصادر المحلية قدر الإمكان.

[1] Hamid Termmar, Structures et Modèles de développement de l'Algérie SMED, Alger, 1974, p 219.

كانت تهدف الجزائر في الفترة الممتدة من 1967 إلى 1977 من خلال التركيز على التصنيع كوسيلة للتنمية والتخطيط المركزي لتنظيم الاقتصاد الوطني، إلى التمكن من القضاء على التخلف والخروج من التبعية الاقتصادية، حيث عرفت خلال هذه الفترة إعداد وتنفيذ ثلاث مخططات تنموية رصدت لها أموالا طائلة لبلوغ هذه الأهداف مع نهاية فترة السبعينات، وفيما يلي عرض موجز لأهم الخصائص والأهداف العامة لهذه الخطط:

1- المخطط الثلاثي الأول (1967-1969):

جاء على شكل مجموعة من المشاريع الاستثمارية القطاعية الإجمالية بعضها يعود للفترة الاستعمارية (مشروع قسنطينة) ولم يحدد مؤشرات قيمية ولا كمية كما أنه لم تتوفر فيه شروط التخطيط المركزي كالشمول وتحديد الأهداف والدقة، ولهذا لا يعتبر خطة اقتصادية بالمفهوم العلمي، حيث كان الهدف منه هو:

- تلبية الاحتياجات الفورية التي كانت تعاني منها مختلف القطاعات الاقتصادية.
- تحضير الظروف المادية والبشرية ووضع الهياكل الاقتصادية والاجتماعية والإدارية اللازمة للتكيف مع متطلبات النظام الاشتراكي والتخطيط الاشتراكي.

لقد أعطى هذا المخطط الأولوية للاستثمارات في الصناعات الثقيلة، كصناعة الحديد والصلب في مدينة عنابة، والصناعات الميكانيكية (مركبات المحركات والجرارات) بقسنطينة، الآلات الزراعية بسيدي بلعباس، وصناعة المحروقات والبتروكيمياوية بسكيكدة وأرزيو، حيث خصصت مبالغ كبيرة لهذه الصناعات بلغت نسبة تفوق 63,5% من حجم الاستثمارات الإجمالية خلال فترة المخطط، في حين نجد أن نصيب الزراعة لم يبلغ سوى 10,5% وهو يعتبر ضعيف جدا مقارنة بالصناعة، وهذا ما يفسر التدهور الكبير للإنتاج الزراعي عموما، فالمخطط الثلاثي الأول قد تم تحقيقه بصورة جد مقبولة، باعتبار أنه من حجم استثمار إجمالي قدره 9,7 مليار دج، استهلاك مبلغ (9) مليار دج أي بمعدل إنجاز قدره (92,78 %).

المخطط الرباعي الأول (1970-1973)/

لقد استفادت الجزائر من تجربتها في وضع وتنفيذ المخطط الثلاثي الأول في إعداد المخطط الرباعي الأول والذي يعتبر أول خطة اقتصادية شاملة، حيث أن كل المشاريع الاستثمارية تم تحديدها بالتنسيق بين كل الهيئات المعنية، أي الجماعات المحلية والمؤسسات العمومية والوزارات الوصية وكتابة الدولة

للتخطيط، وفي الأخير حددت وزارة المالية معدل الاستثمار اعتمادا على معايير كالقيمة المضافة، خلق فرص الشغل، وتحقيق التوازن الجهوي...

بالإضافة إلى أن السلطات المركزية قامت بإصلاحات عميقة تمثلت في عدم السماح للمؤسسات العمومية بالاحتفاظ بالأموال الصافية وقيامها بالتمويل الذاتي لإعادة تشكيل رأسمالها ، بل عند الحاجة تلجأ إلى البنوك التجارية أو الخزينة العمومية أو القروض الخارجية، وهذا سواء تعلق الأمر بنفقات الاستغلال أو الاستثمار، وذلك بهدف مراقبة مواردها المالية.

ركز هذا المخطط كسابقه على الصناعات الثقيلة وصناعة المحروقات، والصناعة البتروكيماوية، حيث بلغ حجم الاستثمارات الإجمالية ما قدره 36,7 مليار دج وهو ما يمثل أزيد من ثلاث أضعاف حجم استثمارات المخطط الثلاثي الأول، واعتمد في تمويله وتنفيذه على التمويل الذاتي بالدرجة الأولى، و كان يهدف هذا المخطط أساسا إلى تحقيق ما يلي:

- عمل دائم لغالبية العمال في آفاق الثمانينات.
- معدل نمو سنوي يقدر بـ (9%).
- استقلال اقتصادي بالاعتماد على المصادر الداخلية في التموين والتمويل بصورة أساسية ، والتخلص من الاعتماد على المصادر الخارجية.
- تكامل اقتصادي عن طريق اختيار مشاريع متكاملة بين القطاعات.
- رفع مستوى المعيشة للسكان عن طريق دعم المواد الواسعة الاستهلاك.

إن زيادة الاستثمارات في قطاعي الصناعات الثقيلة والمحروقات يجد تبريره في أن الصناعة المصنعة تعتبر المحرك أو القاطرة التي تجر عملية التنمية، وصناعة المحروقات هي التي تسمح بالحصول على عائدات كبيرة تخصص لتمويل المشاريع الاقتصادية التنموية.

المخطط الرباعي الثاني (1974-1977):

لقد اتبع المخطط الرباعي الثاني نفس السياسة الاقتصادية كسابقيه في اعتماده على التصنيع والمحروقات كعامل رئيسي في عملية التنمية الاقتصادية إلا أنه اهتم أكثر بالجانب الاجتماعي من حيث زيادة فرص التعليم، وتعميم مجانية العلاج، وتوفير مناصب العمل، والتكفل أكثر بالمشاكل الاجتماعية

وعمل كذلك على رفع مبلغ الاستثمارات نتيجة ارتفاع أسعار المحروقات سنة 1973، وكذا زيادة الإنتاج من النفط والغاز الطبيعي، حيث بلغ حجم الاستثمار المخطط 140 مليار دج.

تتمثل الأهداف الرئيسية لهذا المخطط في تحقيق ما يلي:

- إنجاز الوحدات الصناعية والتجارية والإدارية تخلق المزيد من فرص العمل وتوفير 100000 منصب عمل سنويا.
- الحصول على معدل نمو للناتج الداخلي الخام يقدر بـ 11,5% سنويا.
- العمل على تنويع مصادر تراكم رأس المال لضمان التمويل المحلي.
- السعي لتوفير المواد الأولية الصناعية وزيادة الإنتاج الصناعي للإحلال محل الواردات.
- التنسيق بين مختلف القطاعات الاقتصادية لتحقيق الاندماج والتكامل الاقتصادي.

يلخص الجدول التالي حجم الاستثمارات المقررة لبلوغ الأهداف المرجوة بالنسبة للمخططات الثلاث السابقة.

جدول رقم (01): حجم الاستثمارات وأهمية القطاعات الاقتصادية- الوحدة: مليار دج

المخططات / القطاعات	المخطط الثلاثي الأول 1967-1969	المخطط الرباعي الأول 1970-1973	المخطط الرباعي الثاني 1974-1977
الصناعة والمحروقات	63,5	57,3	60,7
الفلاحة والري	10,5	11,9	7,3
القطاعات الأخرى	26	30,8	32
مجموع النسبة المئوية	%100	%100	%100
المبلغ الإجمالي للاستثمارات	9,7	36,7	120,8

Source : A. Beachenhou, l'expérience Algérienne de planification et de développement(1962-1982) OPU, Alger, 1982, P 48.

يتبين من خلال الجدول رقم (1) أن الجزائر رصدت ليس فقط مبالغ استثمارية ضخمة للمخططات التنموية الثلاث، بل تطور حجم الاستثمارات بسرعة وتضاعف حجمها لعدة مرات، حيث نجد أن المبلغ المخصص للاستثمارات في المخطط الرباعي الثاني يفوق تقريبا 12 مرة مبلغ المخطط الثلاثي الأول، مع العلم أن كل هذه المخططات قد تم تمويلها بالاعتماد على المصادر الداخلية.

تجدر الإشارة إلى أن القطاع الفلاحي لم يحضى بالأهمية الكبيرة التي كانت يستحقها وهدا بالنسبة للمخططات التنموية الثلاث، إذ أن نسبة الاستثمارات المخصصة له بالعكس تراجعت من 10,5% في المخطط الثلاثي الأول إلى 7,3% في المخطط الرباعي الثاني بسبب أن إستراتيجية التنمية المتبعة من طرف الجزائر خلال هذه الفترة كانت تعطي الأولية إلى قطاعي الصناعة والمحروقات على حساب القطاعات الأخرى.

على الرغم من تخصيص مبالغ استثمارية كبيرة لهذه المخططات إلا أن النتائج المتحصل عليها لم تحقق الأهداف المرجوة، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى أن الاهتمام بالصناعة أدى إلى التخلي عن الفلاحة والقطاعات الأخرى مما قلل من مساهمتها في الإنتاج الداخلي الخام، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول (2): تطور الإنتاج في القطاعات الاقتصادية للفترة (1967-1977): الوحدة مليار دج

السنوات / القطاعات	1967	1973	1977
الصناعة	4,3	8,4	11,5
الزراعة	5,2	5,6	6,1
الإنتاج المادي	20,3	42,3	51,2
الإنتاج المادي خارج المحروقات	14,1	21,1	28,8
الإنتاج الداخلي الخام	40,3	62,1	80,2

المصدر: زكريا دمدوم، الإصلاحات الراهنة في الاقتصاد الجزائري (1990-2000): دراسة تحليلية مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، 2002، ص 95.

يتضح من الجدول (2) أن مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج الداخلي الخام كانت ضعيفة جدا خلال العشرية الممتدة من 1967 إلى 1977، وهذا راجع إلى اعتماد هذا القطاع على الوسائل التقليدية، بالإضافة إلى أن المبالغ التي خصصت للاستثمارات كانت منخفضة مقارنة مع قطاعي الصناعة والمحروقات، الأمر الذي تسبب في ضعف مساهمتها في الناتج الداخلي الخام، وعلى الرغم من أن قطاع الصناعة عرف الإنتاج فيه ارتفاعا معتبرا خلال نفس الفترة حيث بلغت نسبة مساهمته في الناتج الداخلي

الخام حوالي (14,33%)، إلا أنه لم يتمكن من تلبية كل احتياجات الاقتصاد الوطني وخاصة منها المتعلقة بالقطاع الزراعي.

ومن جهة أخرى ، إن الإنتاج خارج قطاع المحروقات كانت مساهمته في الإنتاج الداخلي الخام ضعيفة جدا، حيث لم تعرف نسبة تطور الإنتاج سوى (0,93%) من النمو، خلال الفترة المدروسة (1967-1977)، وهذا ما يؤكد أن الاقتصاد الوطني كان يعتمد بشكل كبير خلال هذه العشرية على العائدات النفطية التي تخضع لتقلبات السوق العالمي للنفط وفي حالة انخفاض الأسعار تتأثر عملية التنمية الاقتصادية وبالتالي يدخل الاقتصاد الوطني في حالة ركود تام.

مما تقدم يمكن القول أن الإستراتيجية المتبعة من طرف الجزائر خلال الفترة (1967-1977) ، لم تمكنها من بلوغ الأهداف المسطرة والمتمثلة في القضاء على التخلف وتنظيم الاقتصاد الوطني والخروج من التبعية الاقتصادية، الأمر الذي أدى إلى ظهور نقائص واختلالات كبيرة تتطلب اتخاذ إجراءات استعجالية على المستوى الداخلي والخارجي لإيجاد الحلول المناسبة لها والتمكن من مواجهتها.

وفي هذا الإطار خصصت فترة انتقالية بين المخطط الرباعي الثاني (1974-1977) والمخطط الخماسي الأول (1980-1984)، من أجل الإنجاز التام للمشاريع التي تمت برمجتها في المخططات الثلاث ولم تنفذ بسبب نقص التجربة اللازمة في التخطيط والتسيير وكذلك لعدم تناسب الأهداف الطموحة مع الموارد المتاحة وقدرات الإنجاز الفعالية، وقد امتدت هذه الفترة الانتقالية من 1978 إلى 1980.

- المخطط الخماسي الأول (1980-1984):

جاء هذا المخطط في بداية الثمانينات ليس فقط لإصلاح الأخطاء والنقائص المسجلة في المخططات السابقة، وخاصة منها المتعلقة بإعادة الاعتبار لبعض القطاعات كالزراعة والخدمات والبنى التحتية وذلك لزيادة التكامل بين مختلف القطاعات الاقتصادية، حتى تتمكن من المساهمة بصفة فعالة في الناتج الداخلي الخام وهذا ما عبر عنه الأستاذ والخبير "عبد اللطيف بن آشنهو" من أن أهداف الخطة التنموية (1980-1984)، قد تركزت على ترجيح الكفة لصالح الزراعة والموارد المائية، والبنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية، والسكن، فتوقف نسبيا دعم القطاع الصناعي لتعطي الأولية لباقي القطاعات[1]،

[1] بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص 513.

بل كذلك لأحداث تغييرات في المؤسسات الاقتصادية العمومية من خلال إعادة هيكلتها طبقا للمرسوم 242/80 المؤرخ في 04 أكتوبر 1980، والذي يهدف إلى تحقيق: [1]

- التمكن من التسيير الحسن للاقتصاد الوطني والتطبيق الفعلي لمبادئ اللامركزية.
- الاستعمال العقلاني للكفاءات والموارد المتاحة لزيادة فعالية المؤسسات الاقتصادية.
- التوزيع الأفضل للمشاريع الاستثمارية وحسب النجاعة الاقتصادية عبر التراب الوطني.

ولبلوغ هذه الأهداف رصدت أموالا ضخمة حيث بلغ المبلغ الإجمالي 561,5 مليار دج تم توزيعه كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (3): توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمخطط الخماسي الأول (80-84):

البيان	باقي الإنجاز	البرنامج الجديد	المجموع	النسبة %
الصناعة	79,5	132,2	211,7	37,7
الزراعة	17,8	41,6	59,4	10,5
النقل	02,4	13,4	15,8	02,8
الهياكل الاقتصادية	19,9	36,2	56,1	10,0
السكن	34,5	58,0	92,5	16,5
التربية والتكوين	30,3	35,4	65,7	11,7
الهياكل الاجتماعية	06,7	15,3	22,0	03,9
التجهيزات الجماعية	02,4	10,9	13,3	02,4
مؤسسات الإنجاز	03,4	21,6	25,0	04,5
المجموع (مليار دج)	196,9	364,6	561,5	100

المصدر: بن اشنهو عبد اللطيف، مرجع سبق ذكره، ص 249.

إن البيانات الموجودة في الجدول أعلاه تبين أن المبلغ الإجمالي لباقي الإنجاز يقدر بـ (196,9 مليار دج) ويعتبر مبلغا ضخما وخاصة بالنسبة لبعض القطاعات كالصناعة وبدرجة أقل قطاعي السكن والتربية والتكوين حيث أن قيمة المبالغ المتبقية كانت على التوالي 79,5 مليار دج و34,5 مليار دج والتربية والتكوين 30,3 مليار دج، حيث أن إجمالي هذه المبالغ يمثل أكثر من 54% من المبلغ

[1] محمد بلقاسم ، خميس بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 300

المخصص للمخطط الجديد (364,6 مليار دج) وهذا ما زاد من صعوبة إنجاز المخطط الخماسي الأول (1980-1984).

بالنظر للمبالغ الكبيرة التي رصدت ومعدلات النمو الطموحة التي حددت فإن النتائج المحققة في نهاية الفترة كانت مخيبة للآمال، باستثناء قطاع الزراعة والبناء والأشغال العمومية، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول (4): معدلات النمو المتوقعة والمنجزة لمختلف القطاعات للمخطط (1980-1984)

البيان	معدل النمو المتوقع %	معدل النمو المحقق %
الناتج الداخلي الخام	8,2	4
الخدمات	10,5	4,6
الري	4	2,2
البناء والأشغال العمومية	10,5	8,2
الزراعة	0,4	3,7
الصناعة	12,5	8,2
تراكم رأس المال الثابت	7,3	4,3
الصادرات	4,3	2,5
الواردات	6	3,4

المصدر: عبد الله بلوناس: الاقتصاد الجزائري الانتقال من الخطة إلى السوق ومدى إنجاز أهداف السياسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص 85.

على العموم، إن الفترة الممتدة من 1967 إلى 1984 تميزت برسم سياسات تنموية تركز على الاستثمارات العمومية الضخمة وخاصة في مجال الصناعة والمحروقات والبنى التحتية ، وحرصت على تكوين الرأسمال البشري القادر على تسيير الإدارات والمشاريع المنتجة وساعدها في ذلك الإيرادات المتزايدة للمحروقات التي ارتفعت أسعارها في السوق العالمي خاصة بين سنوات 1976 و1984 حيث تراوحت بين 34 و40 دولار للبرميل ويتضح هذا من أن أعلى نسب لنمو الناتج الداخلي الخام التي حققتها الجزائر كانت في هذه الفترة لا سيما سنوات 1974، 1976، 1978، 1979 وكان ذلك بفضل

تشجيع وتطوير الإنتاج المحلي، بواسطة الدعم المباشر للدولة والحماية، التجارية المطبقة عليه وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الاقتصادية المنتجة، كما يبين الجدول التالي:

الجدول (5) تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل نموه للفترة 1974-1984 (مليون دج)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	معدل نمو الناتج الداخلي الخام
1974	55.560,9	7,5
1975	61.573,9	5,0
1976	74.075,1	8,4
1977	87.240,5	5,3
1978	104.831,6	9,2
1979	128.222,6	7,5
1980	162.507,2	0,8
1981	191.468,5	3,0
1982	207.551,9	6,4
1983	233.752,1	5,4
1984	263.855,9	3,3

source: Retrospective statistique (1962-2011), office national des stratistiques Edition: 2013. p 268

إلا أن هذا التطور في الناتج الداخلي الخام ومعدلات النمو لم يستمر طويلا، حيث أنه مع نهاية المخطط الخماسي الأول 1980-1984 بدأت هذه المعدلات تتجه نحو الانخفاض حتى بلغت 3,3 في سنة 1984 .

- المخطط الخماسي الثاني (1985-1989):

لقد وضع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) لإتمام عملية هيكلة المؤسسات العمومية التي بدأت في المخطط السابق وإعطاء استقلالية أكثر في مجالي المالية والتسيير بالنسبة للمؤسسات العمومية، بالإضافة إلى تدارك الوضع المتدهور الناجم عن الانخفاض المستمر لمعدل نمو الناتج الداخلي الخام خاصة ابتداءً من سنة 1984، حيث رصدت له مبلغ جد معتبر يقدر بـ 550 مليار دج تم توزيعه على القطاعات الاقتصادية كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (6): أهمية القطاعات في الاقتصاد الوطني (1985-1989) الوحدة مليار دج

القطاعات الاقتصادية	المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)
الصناعة والمحروقات	31,6
الفلاحة والري	14,4
القطاعات الأخرى	54
المبلغ الإجمالي	550

المصدر: صالح مفتاح: مرجع سبق ذكره، ص 4.

على الرغم من تخصيص مبلغ كبير لمحاولة إعطاء دفع جديد لعملية التنمية، إلا أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام المسجل خلال هذه الفترة استمر في الانخفاض حتى أصبح سالبا في سنتي (1987) و(1988) كما يوضحه الجدول رقم (7) التالي:

ويرجع ذلك إلى الصدمة البترولية المضادة لسنة 1986، حيث عرفت أسعار البترول الخام والغاز الطبيعي انخفاضا بحوالي (50%) و (20%) على التوالي، وصاحبهما كذلك انخفاض للإيرادات بالعملة الصعبة من 14 مليار دولار سنة 1985 إلى 7,5 مليار دولار سنة 1986.

هذا الوضع خلق أزمة مدفوعات حادة، حيث انتقلت المديونية الخارجية من 20,5 مليار دولار سنة 1986 إلى 24,6 مليار دولار سنة 1987، بعدما كانت في حدود 14 مليار دولار سنة 1984 وانتقلت نسبة خدمة المديونية من (50%) إلى (75%) سنة 1988، ويعود هذا النمو في حجم الديون إلى النمو السالب للناتج الداخلي الخام الذي ميز النصف الثاني من سنوات الثمانينات[1].

إن الآثار المترتبة على انهيار أسعار النفط والغاز خلال هذه الفترة أدت إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات وأصبح بالتالي الاقتصاد الجزائري يعاني من خلل هيكلي، الأمر الذي عطل عملية التنمية الاقتصادية مرة أخرى، وتطلب التفكير في القيام بالإصلاحات الاقتصادية العميقة للخروج من هذه الأزمة.

[1] عبد الله بولناس، مرجع سبق ذكره، ص ص 102-103.

الجدول رقم (7): تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو للفترة 1985-1989 (مليون دح)

السنوات	الناتج الداخلي الخام	معدل النمو
1985	291597,2	3,7
1986	296551,4	0,4
1987	312706,1	-0,7
1988	347716,9	-1,0
1989	422043,0	4,4

source: Rétrospective statistique (1962-2011): op-cit, p 268

إن التراجع الكبير الذي عرفه الاقتصاد الوطني في المخطط الخماسي الثاني والمتمثل في انخفاض الاستثمارات الموجهة إلى القطاعات المنتجة (الصناعة والفلاحة والأشغال العمومية)، وانخفاض قيمة الصادرات النفطية بسبب انهيار أسعار البترول والغاز ابتداء من سنة 1986، كان له الأثر السلبي على معدلات نمو الناتج الداخلي الخام، ومعدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى بداية ظهور الاختلالات المالية، حيث أن الاقتصاد الوطني أصبح في حالة عجز مالي متمثل في عدم قدرة الإيرادات على تغطية حاجيات التمويل الاستثماري، وبدأت بذلك مرحلة تراجع الاقتصاد الوطني.

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية ودعم وترشيد الاقتصاد الوطني (2000-2016)

لقد اضطرت السلطات العمومية، أمام هذه الأوضاع الاقتصادية الصعبة إلى القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة حاولت من خلالها إعطاء الاستقلالية في ميادين التسيير والمالية بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، وكان ذلك على أساس سن مجموعة من القوانين ابتداءا من سنة 1988، وإتباع برامج إصلاحات اقتصادية واسعة مغايرة تماما للمخططات التي كان يسير عليها الاقتصاد الوطني في السابق، أي الانتقال التدريجي من نمط الاقتصاد الإداري المخطط مركزيا إلى اقتصاد السوق الحرة.

المطلب الأول : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000)

لقد قامت الجزائر خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 1989 بجملة من الإصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على الموارد المالية المتأتية من صادرات المحروقات لكنها لم تستطع الدفع بعملية التنمية نتيجة النقص الكبير للاستثمارات سواء الداخلية أو الخارجية الأمر الذي دفعها للجوء إلى الاستعانة بالمؤسسات المالية الدولية.

I- الإصلاحات الاقتصادية بالاعتماد على الذات:

وفي هذا الإطار فإن الإصلاحات الاقتصادية التي تبنتها الجزائر في أواخر الثمانينات وبداية التسعينات قد تمحورت حول:[1]

- رسم سياسات لنقل الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه (التخطيط) إلى اقتصاد حر يعمل حسب آليات السوق.
- خوصصة الزراعة.
- إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية (التزود بعوامل الإنتاج)
- إصلاح النظام المالي والبنكي.
- إصلاح التشريعات المتعلقة بالاستثمار الخاص.

[1] ربيعة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 70.

عموما، إن هذه الإصلاحات الاقتصادية الذاتية في الجزائر تقوم على مبدأ تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، حيث عرفت هذه الفترة إلغاء وزارة التخطيط في ديسمبر 1987 تهدف هذه الإصلاحات إلى تحقيق ما يلي:

- إحداث القطيعة مع النظام الاقتصادي السابق الذي يعتمد أساسا على الريع البترولي للقيام بالتنمية الاقتصادية.
- الانتقال من نظام التخطيط المركزي للاقتصاد الجزائري إلى التسيير الاقتصادي الديمقراطي الذي يمكن المؤسسات العمومية من لعب دور المحرك في الإصلاحات وفي خلق الثروة[1].
- اتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتحقيق التوازن على مستوى الاقتصاد الكلي كتخفيض الواردات وتشجيع الإنتاج الوطني، وإعطاء المزيد من الاستقلالية في مجالي المالية والتسيير بالنسبة للمؤسسات العمومية.

وفي هذا الإطار يمكن ذكر أهم القوانين التي سنتها السلطات العمومية خلال هذه الفترة، للاعتماد عليها في إصلاح الأوضاع الاقتصادية المتردية نتيجة انخفاض مداخيل النفط والغاز ابتداءً من سنة 1986، وبالتالي انخفاض الصادرات النفطية الجزائرية وعدم قدرة الإيرادات على تغطية حاجيات التمويل الاستثماري مما تسبب في تراجع نمو الاقتصاد الجزائري، وتتمثل هذه القوانين فيما يلي:

- القانون التوجيهي رقم 88-01 المؤرخ في 12 جانفي 1988 المتعلق باستقلالية المؤسسات[2].
- قانون رقم 88-29 المؤرخ في 19 جويلية 1988 المتعلق بالتجارة الخارجية، وفتح المجال للشركات الوطنية لإنجاز المبادلات مع الخارج، ووضع حد لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية.
- قانون الاستثمار 82-11 الذي نظم الاستثمار الأجنبي وأعطاه إمكانية الاشتراك مع المؤسسات العمومية على أن لا تفوق حصته (50%).
- القانون رقم 90-10 المؤرخ في 1990/04/14 المتعلق بالنقد والقرض الذي أعطى استقلالية للبنك المركزي، ووضع حدا لتدخل الدولة في نشاط المؤسسات.

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 106.

[2] إسماعيل بوخاوة، دومي سمراء: الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البلدية، ماي 2003، ص 183

- قانون جويلية 1989 المتعلق بنظام الأسعار، والذي أعطى للمؤسسة الحرية في تحديد الأسعار حسب قوانين المنافسة[1].

إن الإصلاحات المتبعة منذ نهاية الثمانينات لم تؤدي إلى تحقيق الأهداف المرجوة والمتمثلة في تحسين مؤشرات الأداء الاقتصادي على المستوى الكلي، ولم تعالج الاختلالات الداخلية والخارجية، بل سرعان ما وصلت إلى طريق مسدود الأمر الذي دفع بالسلطات العمومية إلى طلب المعونة والخبرة من المؤسسات المالية الدولية، ممثلة خاصة في صندوق النقد الدولي والبنك العالمي، سنة 1989 من أجل دفع النمو الاقتصادي من جديد وتحقيق الاستقرار الاقتصادي على المدى المتوسط والبعيد على الرغم مما تحمل هذه الخطوة من تبعات وأخطار يمكن أن تمس السيادة الوطنية.

وهكذا انتقلت الجزائر من مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المعتمدة على المؤسسات العمومية الوطنية والموارد والإمكانيات الذاتية إلى مرحلة الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

II- الإصلاحات الاقتصادية بمرافقة المؤسسات المالية الدولية

لقد عانت الجزائر من صعوبات اقتصادية واجتماعية كبيرة بسبب انخفاض أسعار النفط في سنة 1986، وبحلول سنة 1989 كانت كل المؤشرات تنذر بخطورة الوضع، فقد تم تسجيل خلال هذه الفترة، نقص كبير في الإيرادات، كما سجل النمو معدلات سالبة بلغت (2%-)، بالإضافة إلى العجز في الميزانية وارتفاع معدلات التضخم نتيجة الإصدار النقدي مع النقص الفادح في الإنتاج وغياب حرية الأسعار.

كل هذه العوامل دفعت بالجزائر إلى القيام بالإصلاحات العميقة من أجل تحقيق الاستقرار وإعادة بعث عملية التنمية الاقتصادية حتى ولو كان ذلك بمرافقة المؤسسات المالية الدولية.

وفي هذا الإطار لجأت الجزائر إلى صندوق النقد الدولي على مرحلتين:

1- اتفاق الاستعداد الائتماني الأول (Stand-By 1)

لقد تحصلت الجزائر في 30 مارس 1989 على قرض لمدة سنة، بقيمة 300 مليون دولار من طرف صندوق النقد الدولي، والذي يشترط فيه على أن الجزائر يجب عليها أن تلتزم بالقضاء على عجز

[1] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 104

الميزانية بتخفيض النفقات العامة، والتحكم الصارم في إصدار النقود (الكتلة النقدية)، وتخفيض قيمة الدينار وتحرير الأسعار، وترك نظام السوق هو الذي يحدد قيمة العملة والسلع والخدمات، وعلى هذا الأساس تم إصدار القانون رقم 89-12 المؤرخ في 05 جويلية 1989 المتعلق بالأسعار ومقاييس حساب تكاليف الإنتاج وحالة العرض والطلب والمنافسة الاقتصادية[1].

2- اتفاق الاستعداد الائتمائي الثاني (Stand-By 2)

إن حسن تنفيذ الاتفاق الأول، والرغبة في مواصلة الإصلاحات الاقتصادية وتدعيمها أكثر، مكنت الجزائر من الاستفادة من قرض ثاني لمدة عشرة أشهر، بقيمة 350 مليون دولار من طرف صندوق النقد الدولي، والذي يفرض على الجزائر بأن تقوم بإصلاح النظام المصرفي وتحرير الأسعار والتجارة الخارجية وإخضاع المؤسسات العمومية لقوى المنافسة ونظام السوق، وإلغاء سياسة التمييز بين القطاع العام والخاص، بالإضافة إلى التزام الدولة بالتكفل بمختلف الآثار الاجتماعية الناجمة عن هذه الإصلاحات الاقتصادية.

ما يمكن قوله عن تنفيذ هذين البرنامجين المدعومين من طرف صندوق النقد الدولي، خلال الفترة الممتدة من 1989-1991، هو أن الجزائر استطاعت أن تحقق بعض الإيرادات المالية كانت نتيجة ارتفاع أسعار البترول في سنة 1991 (حرب الخليج)، وانخفاض النفقات الجارية ونفقات التجهيز وتمويل المؤسسات العمومية، فهذا التحسن الملحوظ في سوق البترول وخفض الإنفاق العام أدى إلى تحول العجز في الميزان التجاري من (3%) من الناتج الوطني الإجمالي لسنة 1988، إلى فائض بلغت نسبته (6%) من هذا الناتج في سنة 1991، غير أن هذا التحسن في بعض المؤشرات لم يكن كافيا، حيث أنه نلاحظ أن نسبة خدمة الديون الخارجية قد ارتفعت خلال هذه الفترة من 35% سنة 1988 إلى 76% سنة 1991، لأن معظم القروض التي حصلت عليها الجزائر كانت قصيرة الأجل[2].

وكذلك إن الناتج المحلي (الحقيقي) خارج المحروقات قد انخفض بنسبة (1,5) في المتوسط خلال الفترة الممتدة من (1988-1991)، بالإضافة إلى أن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر لم تكن شاملة الأمر الذي لم يسمح بالانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني ووضعه على مسار التنمية الاقتصادية الشاملة والدائمة.

[1] Hocine Benssad Algerie, Restructuration et reformes economique, (1979-1993), OPU, Alger, 1993, p 154.

[2] عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص ص 170-173.

III- مرحلة الإصلاحات الاقتصادية الشاملة:

لقد تميزت الفترة الممتدة من 1994 إلى 1998، بظهور اختلالات جديدة على المستوى الاقتصادي، تتمثل في عجز في ميزان المدفوعات وتدهور مختلف مؤشرات الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي وقلة الاستثمارات الخارجية الأمر الذي دفع بالجزائر إلى التفاوض من جديد مع صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للحصول على القروض اللازمة لتنفيذ البرنامج الشامل المعد للإصلاح الاقتصادي، حيث عرفت هذه الفترة بتنفيذ برنامجين يتعلقان بـ:

1- برنامج الاستقرار الاقتصادي:

يسعى هذا البرنامج إلى العودة للنمو والاستقرار الاقتصادي من خلال إبرام اتفاقية تثبيت (استقرار) مدتها سنة (11 أفريل 1994 -31 مارس 1995).

ويهدف أساسا لتحقيق:

- الوصول إلى معدل نمو للناتج الداخلي الخام بـ 3% في سنة 1994، و6% لسنة 1995.
- خفض لمعدل التضخم في حدود 3- 4 % بحلول سنة 1997، وذلك بإتباع سياسات صارمة في إعداد وتنفيذ الميزانيات.
- القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتوفير احتياطات هامة في العملة الصعبة.
- زيادة الحماية الاجتماعية للطبقات الضعيفة من خلال تفعيل الشبكات الاجتماعية وتدعيمها.

لقد حقق هذا البرنامج بعض النتائج الإيجابية والمتمثلة في تراجع معدل التضخم وتحسين احتياطات العملة الصعبة، لكن من جهة أخرى لم يستطيع إيقاف ومنع الخسائر المتتالية للمؤسسات العمومية، وذلك بسبب التسيير غير الفعال لهذه المؤسسات وعدم تطبيق الإصلاحات بصرامة.

2- برنامج التصحيح الهيكلي (1995-1998):

لقد حدد صندوق النقد الدولي مجموعة من الأهداف لبعث ودفع عملية التنمية الاقتصادية المتعثرة، والمتمثلة في:

- تحقيق الاستقرار المالي والتحكم في التضخم

- تنمية الادخار الوطني لتمويل الاستثمارات وخلق مناصب العمل.
- تشجيع القطاعات المنتجة لزيادة الاستهلاك الوطني
- توازن ميزان المدفوعات.

على هذا الأساس قامت الجزائر ببعض الإصلاحات لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي والمتعلقة بـ:

- إصلاح المنظومة المالية والنقدية.
- إصلاح القطاع البنكي وإنشاء مجموعة من المؤسسات الجديدة
- تحرير معظم الأسعار
- تسوية سعر الصرف وحرية دخول العملة الصعبة لتمويل صفقات التجارة الخارجية.
- تنمية وترقية القطاع الخاص وإصلاح المؤسسات العمومية
- تطوير القطاع الفلاحي

إن النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق برنامج التصحيح الهيكلي سواء على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية، أو أثر البرنامج على الجوانب الاجتماعية، كانت حسنة ومقبولة إلى حد بعيد كما توضحها المؤشرات التالية :

أولا- المؤشرات الاقتصادية الكلية:

I- النمو الاقتصادي:

إن الاقتصاد الوطني قد حقق معدلات إيجابية، إذ أن معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد انتقل من 2,2- سنة 1993 إلى 6,2 سنة 1996، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

جدول رقم (8) تطور معدل الناتج الداخلي الخام (1993-1998) الوحدة: نسبة مئوية

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998
معدلات النمو	-2,2	0,2	3,8	3,7	1,1	6,2

source: Rerospective statistique 1962-2011, office national des statistique edition, 2013, p 268

إن تحليل البيانات السابقة والمتعلقة بتطبيق برنامج التصحيح الهيكلي للفترة 1993-1998، تبين أن الاقتصاد الجزائري قد بدأ يسترجع توازنه واستقراره، وهذا راجع إلى عدة عوامل نذكر أهمها:

- تحقيق إيرادات مالية كبيرة نتيجة ارتفاع أسعار البترول وزيادة الكمية المنتجة حيث ارتفعت إلى أكثر من 800 ألف برميل يوميا سنة 1996 بعد ما كانت لا تتجاوز 767 ألف برميل يوميا سنة 1995.
- انخفاض معدلات خدمة الدين وزيادة مصادر الإقراض الأجنبية نتيجة إعادة جدولة الديون.
- زيادة مساهمة القطاع الفلاحي في الناتج المحلي الإجمالي، حيث ارتفعت النسبة في سنة 1996 إلى 21,5% بعدما كانت في سنة 1995 15%.
- بالإضافة إلى تحسين الظروف الأمنية في السنوات الأخيرة لتنفيذ البرنامج خاصة في سنة 1998، حيث بلغ معدل نمو الناتج الداخلي الخام 6,2% وهو معدل لم يبلغ منذ سنة 1982 أين سجل فيها 6,4%.

II- ميزان المدفوعات

إن إعادة جدول الديون الخارجية سمحت للجزائر بتحقيق نتائج معتبرة إذ أصبح ميزان المدفوعات متوازنا وحقق فائضا في سنة 1997 يقدر بـ 1,25 دولار، وهذا راجع إلى المساعدات التي تحصلت عليها الجزائر، وإلى انخفاض ضغط المديونية خلال فترة إعادة الجدولة.

1- خدمة الدين الخارجي:

لقد تجاوز مؤشر خدمة الدين للفترة (1990-1993)، 9 مليارات دولار، لكنه تقلص في سنة 1994 إلى 4 مليارات دولار وهو ما يمثل نسبة 40% تقريبا وهذا كان نتيجة لإعادة جدولة الديون الخارجية.

2- الديون الخارجية:

عرف مبلغ الدين الخارجي ارتفاعا كبيرا خلال فترة برنامج التصحيح الهيكلي إذا انتقل من 25 مليار دولار سنة 1995 إلى أكثر من 33 مليار دولار سنة 1996، ليتراجع في السنة الموالية ويبقى في حدود 30 مليار دولار. على الرغم من أن مبلغ الدين الخارجي يعتبر كبيرا ويمكن أن يشكل أزمة للاقتصاد الوطني، لكن الأخطر من ذلك هو عندما تتجاوز معدلات خدمة الدين الحدود المسموح بها، الأمر الذي ينتج عنه آثار سلبية كبيرة خاصة أن فترة برنامج التصحيح الهيكلي تزامنت مع العشرية السوداء التي عاشتها الجزائر، والتي لم تساعدها على توفير المناخ الاستثماري الملائم لجلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

III- احتياطات العملة الصعبة:

إن إعادة الجدولة وارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية (حيث تجاوز متوسط سعر البرميل 19 دولار خلال سنتي 1996-1997) أدى إلى تحقيق فائض في الميزان التجاري، انعكس إيجابا على ميزان المدفوعات مما زاد في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، حيث انتقلت من 2,6 مليار دولار سنة 1994 إلى 4,52 مليار دولار سنة 1996 لتصل سنة 1997 إلى 8,00 مليارات دولار، إلا أنها تراجعت سنة 1998 إلى 6,08 مليار دولار، وذلك بسب تراجع أسعار المحروقات إلى 13 دولار للبرميل وكذلك ارتفاع خدمات الدين الخارجي.

عموما يمكن القول، أن نتائج برنامج التصحيح الهيكلي كانت على العموم إيجابية، لكنها تحققت بتكلفة اجتماعية عالية.

ثانيا- أثر برنامج التصحيح الهيكلي على الجانب الاجتماعي

1- البطالة: لقد عرفت ظاهرة البطالة ارتفاعا مستمرا خلال سنوات تنفيذ برنامج التصحيح الهيكلي، بسبب التسريح الجماعي لعمال القطاع الصناعي نتيجة إعادة هيكلته، وكذلك زيادة عدد الطالبين للعمل سنويا والمقدر عددهم بـ 250 إلى 300 ألف، وهذا ما يوضحه الجدول الآتي:

جدول رقم (9) تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-1999(الوحدة: نسبة مئوية (%)

السنوات	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نسبة البطالة	23,2	24,4	28,1	28,3	28	28	29,2

المرجع: الديوان الوطني للإحصاء (ONS)

إن ارتفاع معدلات البطالة مرجعه الأساسي يعود إلى ارتفاع معدلات النمو الديموغرافي الذي تجاوز نسبة 2,8 سنويا في بداية التسعينات، مما أدى إلى زيادة في القوة العاملة حيث ارتفعت من 5,85 مليون سنة 1990 إلى 7,8 مليون سنة 1996 ثم 8,25 مليون في 1998[1].

بالإضافة إلى التسريح الكبير للعمال خلال هذه الفترة، نتيجة حل وخوصصة العديد من المؤسسات العمومية بهدف تحقيق الفعالية الاقتصادية، حيث أن عدد العمال المسرحين قد بلغ حوالي 500 ألف عامل.

[1] روابح عبد الباقي وعلى همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 29-30 ماي 2000.

لقد عرفت الفترة الممتدة من 1994 إلى 1997 تصفية وخوصصة حوالي 986 مؤسسة موزعة كما يلي:

- 633 مؤسسة محلية.
- 268 مؤسسة عمومية.
- 85 مؤسسة خاصة .

تشير البيانات الرقمية للديوان الوطني للإحصاء أن عدد البطالين لسنة 1997 قد تجاوز 2,3 مليون بطال يضاف إلى عدد الباحثين عن العمل والذي يقدر سنويا ما بين 250 إلى 300 ألف ليصبح عددا كبيرا يقارب 2,6 مليون بطال، من الصعب جدا توفير لهم مناصب عمل، إلا إذا تم خلق مليون منصب عمل سنويا لمدة ثلاثة سنوات متتالية ، في هذه الحالة يمكن القضاء على البطالة.

2- نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام:

عرف هذا المؤشر انخفاضا معتبرا إذا انتقل من 2471,4 دولار سنة 1990 إلى 1623,3 دولار سنة 1999، وأضعف نصيب تحصل عليه الفرد كان في سنة 1995 حيث لم يبلغ سوى 1499,6 دولار، وهذا دليل واضح على الصعوبات التي كانت تعاني منها عملية التنمية الاقتصادية، وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (10): تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للفترة (1990-1999)

الوحدة ألف دولار

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام	2471,4	1820,6	1870,4	1894,5	1543,1	1499,6	1643,3	1659,6	1633,2	1623,3

source: ONS.op.cit p 268

إن البيانات المسجلة في الجدول أعلاه تبين بوضوح الانخفاض المعتبر والمستمر لنصيب الفرد من الناتج المحلي الخام خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 1999، وهذا يعني التدهور الكبير في مستوى المعيشة لعدد كبير من الأفراد، بالإضافة إلى ارتفاع معدلات البطالة التي بلغت نسبة 29,2 في سنة

1999، مما ينعكس سلبا على المستوى الصحي والتعليمي وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية بأجملها.

وعموما ما يمكن قوله إن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في ظل برنامج التصحيح الهيكلي كانت تهدف إلى تهيئة الظروف الملائمة لانتقال الاقتصاد الجزائري من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

إن الظروف الاجتماعية الصعبة التي تعاني منها أغلبية فئات المجتمع الجزائري دفعت بالسلطات إلى التفكير في القيام بإصلاحات شاملة لكل القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، والمزيد من تحرير الاقتصاد الوطني وتشجيع ودعم المؤسسات العمومية من أجل رفع الإنتاج وتحسين المردودية حتى تتمكن من المساهمة في خلق الثروة وزيادة الناتج المحلي الخام، خاصة مع تزامن هذا الوضع مع الارتفاع المسجل في أسعار البترول في سنة 2000 وبلوغها 28,60 دولار للبرميل والتي تعتبر مستويات قياسية.

إن هذا التحسن النسبي في أسعار البترول شجع السلطات على إتباع سياسة مالية توسيعية فيما يتعلق ببرامج الاستثمارات العمومية، حيث أعدت برنامجين للإنعاش الاقتصادي للفترة الممتدة من 2001 إلى 2009 وهما: برنامج الانعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو، وهذا ما سنتناوله في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009):

أولا- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004): Programme de soutien à la relance économique (2001-2004)

لقد رصد لبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي قيمة إجمالية تقدر بـ 525 مليار دينار جزائري أي ما يعادل 7 مليار دولار أمريكي، موزعة على الفترة الممتدة من 2001-2004، وذلك قصد إعادة تنشيط وتفعيل الاقتصاد الوطني لتحقيق الأهداف الرئيسية التالية:

- الحد من الفقر وتحسين مستوى المعيشة
- خلق مناسب العمل والحد من البطالة
- دعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية

ويتمحور هذا البرنامج حول إنجاز الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، والتنمية المحلية والتنمية البشرية، ودعم القطاع الفلاحي والصيد البحري وكل القطاعات المنتجة التي تخلق القيمة المضافة وتوفر مناصب العمل، وهذا من أجل تلبية الحاجات الأساسية للأفراد وتحسين مستوى معيشتهم.

ويتضمن الجدول التالي توزيع المخصصات المالية على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004:

الجدول رقم (11) توزيع المخصصات المالية على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة مليار دج

السنوات / القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب
أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100,7	70,2	37,6	2,0	210,5	40,2
تنمية محلية وبشرية	78,8	72,8	53,1	6,5	204,2	38,8
دعم القطاع الفلاحي	10,6	20,3	22,5	12,0	65,4	12,4
والصيد البحري	30,0	15,0	-	-	45,0	8,6
دعم الإصلاحات						
المجموع	**205,4**	**185,9**	**113,9**	**20,5**	**525,0**	**%100**

المصدر: بودخدخ كريم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر 2001-2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر 2010، ص 194

يوضح الجدول أعلاه أن قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية قد أخذ النصيب الأكبر من القيمة الإجمالية لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، أي بمبلغ قدره 210,5 مليار دج، وهو ما يعادل نسبة 40,2 من مخططات مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، وهذا راجع إلى رغبة الدولة في تدارك العجز والتأخر الحاصل في هذا القطاع خلال الوضعية الصعبة التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات والتي كانت في حالة عجز مالي مما دفعها إلى الحد من الإنفاق بشكل كبير.

وتأتي مباشرة بعد هذا القطاع التنمية المحلية والبشرية حيث تحصلت تقريبا على نفس المبلغ وهو 204,2 مليار دج أي ما يعادل نسبة 38,8، وذلك للحد من ظاهرة النزوح الريفي وأثرها السلبي على القطاع الفلاحي.

ويأتي في المرتبة الثالثة قطاع الفلاحة والصيد البحري الذي تحصل على مبلغ 65,4 مليار دج وبنسبة 12,4، وهذا من أجل زيادة تنشيط القطاع الفلاحي الذي يعتبر الركيزة الأساسية في الاقتصاد الوطني.

وأخيرا، خصص لدعم الإصلاحات مبلغا بقيمة 45 مليار دج أي ما نسبته 8,6 من القيمة الإجمالية، وذلك بغية عصرنة الإدارة، وتهيئة المناطق الصناعية وصندوق المساهمة والشراكة...الخ.

إن تنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي صاحبته مجموعة من السياسات الاقتصادية كانت تهدف في مجملها إلى التحضير للانضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وعلى هذا الأساس خصصت مبالغ مالية ترمي إلى الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال وتشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات، ويهدف مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004 إلى رفع معدلات النمو وتحسين الأداء الاقتصادي والمستوى المعيشي للأفراد، والجدول التالي يبين تطور معدل نمو الناتج المحلي الخام ونصيب الفرد منه.

الجدول رقم (12) تطور معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الفترة 2001-2004

السنوات / المؤشرات	2001	2002	2003	2004
معدل نمو الناتج المحلي الخام الوحدة: (%)	3,0	5,6	7,2	4,3
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الوحدة: دولار	1771,7	1810,1	2130,9	2636,7

source: ONS op.cit , p 268

يتضح جليا أن معدلات النمو الاقتصادي قد عرفت تطورا كبيرا خلال الثلاث سنوات الأولى للبرنامج حيث أنها ارتفعت من 3% سنة 2001 إلى 7,2% في سنة 2003 وهذا راجع إلى التحسين في معدلات النمو الذي عرفه قطاعي المحروقات والبناء والأشغال العمومية في نفس الفترة، لكن هذا النمو تراجع في 2004 بسبب انخفاض النمو في قطاعي المحروقات والفلاحة، فمعدلات النمو قد بلغت في متوسطها 5,25% لفترة البرنامج.

وقد شهد كذلك تطور نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2004 تطورا ملحوظا إذا انتقل من 1771,7 دولار للفرد في سنة 2001 إلى 2636,7 دولار للفرد في سنة 2004، وهذا أثر بطريقة مباشرة على ارتفاع المستوى المعيشي للأفراد، حيث بلغت نسبة هذا التطور مقارنة بسنة 2001، حوالي 40%.

ويمكن إبراز ذلك من خلال استعراض الجدول الذي يوضح نسب مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في إنتاج القيمة المضافة.

الجدول رقم (13) تطور نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية 2001-2004

السنوات / القطاعات	2000	2001	2002	2003	2004
الفلاحة	9,0	10,5	10,1	10,6	10,2
المحروقات	41,9	36,7	35,7	38,6	40,7
الصناعة	7,5	8,0	8,1	7,3	6,8
البناء والأشغال العمومية	8,7	9,1	9,9	9,2	8,9
خدمات سلعية	21,9	23,5	24,2	22,9	22,9
خدمات غير سلعية	11,0	12,0	12,0	11,4	10,6
مجموع القيمة المضافة	100	100	100	100	100

source: les compte économiques de 2000 à 2013 N°669.ON.p 24

من خلال ما يبينه الجدول رقم (13) نجد أن:

1- قطاع الفلاحة نسبة مساهمته في إنتاج القيمة المضافة لم تتغير كثيرا في مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث تراوحت ما بين 10,5 في سنة 2001 و10,2 في سنة 2004 وهي تعتبر نسبة ضعيفة ولا يمكنها بأي حال من الأحوال من ضمان وتحقيق الأمن الغذائي، وتبقى النتائج التي حققها هذا القطاع دون الأهداف التي رسمها المخطط الوطني للتنمية الفلاحية .

2- قطاع المحروقات: عرف تطورا في نسبة القيمة المضافة إذا أنها ارتفعت من نسبة 36,7% في سنة 2001 إلى 40,7% في سنة 2004، فالصادرات من المحروقات في الجزائر تشكل نسبة 98% من إجمالي الصادرات مقابل 2% من الصادرات خارج المحروقات، وهذا يعبر عن عدم قدرة

الجزائر على تنويع صادراتها، مما يجعل نمو وتطور اقتصادها خاضعا للظروف الاقتصادية للدول الكبرى المستهلكة للطاقة.

3- قطاع الصناعة: يشهد تراجعا في نسبة تطور القيمة المضافة إذ انخفضت نسبته من 8,0% في سنة 2001 إلى 6,8 % سنة 2004 وهذا راجع إلى عدم اهتمام الدولة من خلال مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بقطاع الصناعة العمومية، وخاصة منها التي تعاني من تراكم الديون والإفلاس، واقتصار دعمها على تهيئة المناطق الصناعية فقط.

4- البناء والأشغال العمومية: ما عدا سنة 2002 التي سجل فيها تطورا ملحوظا في نسبة القيمة المضافة حيث بلغت 9,9% بعدما كانت سنة 2001، لا تمثل سوى 9,1% ، تبقى النسبة تدور حول 9% بالنسبة لمخططات دعم الإنعاش وهي تعتبر نسبة كبيرة بالنظر لحجم الإنفاق الذي خص به هذا القطاع على طول فترة المخطط والبالغ 210,5 مليار دج.

5- الخدمات السلعية (services marchands): عرفت طورا في السنتين الأوليتين لمخطط دعم الإنعاش الاقتصادي حيث ارتفعت القيمة المضافة سنة 2000 إلى 24,2% بعدما كانت في سنة 2001 تقدر بـ 23,5% ثم انخفضت في السنتين الأخيرتين للمخطط إلى 22,9%.

6- خدمات غير سلعية (Servise nom marchands) : بدأت في الانخفاض نسبة القيمة المضافة ابتداءا من سنة 2003 حيث أصبحت 11,4% ثم 10,6 سنة 2004، بعدما كانت 12% خلال سنتي 2001 و2002.

لقد لعب قطاع الخدمات (خدمات سلعية أو غير سلعية) دورًا كبيرا في النمو الاقتصادي خلال فترة المخطط 2001-2002 إذا حقق معدلات إيجابية، ويأتي في المرتبة الثانية بعد قطاع المحروقات من حيث النسبة الأكبر للقيمة المضافة.

ثانيا- البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009):

إن النتائج الإيجابية التي حققها مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة 2001-2004، وتحسن الوضعية المالية للجزائر بعد الارتفاع الذي سجله سعر النفط الذي بلغ 38,5 دولار للبرميل في سنة 2004، مما نتج عنه تراكم احتياطي الصرف إلى ما يقارب 43,1 مليار دج، شجع الجزائر على إقرار

هذا البرنامج وذلك من أجل دفع عجلة التنمية الاقتصادية التي تمكن من الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الوطني.

يسعى البرنامج التكميلي لتحقيق جملة من الأهداف:

1- رفع معدلات النمو.

2- تحسين مستوى معيشة الأفراد.

3- تنمية الموارد البشرية وتطوير البنى التحتية.

4- تحسين وتنويع الخدمات العامة [1].

لتحقيق هذا البرنامج الطموح، لقد رصد مبلغا أوليا معتبرا يبلغ 4203 مليار دج، ثم أضيف له بعد اعتماده:

- 432 مليار دج برنامج خاص بمناطق الجنوب.
- 668 مليار دج برنامج خاص بمناطق الهضاب العليا.
- 1071 مليار دج المبلغ المتبقي من مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي.
- 1191 مليار دج مبلغ الصناديق الإضافية.
- 1140 مليار دج مبلغ التحويلات الخاصة بالميزانية .

ليصبح في النهاية المبلغ الإجمالي يقدر بـ 8705 مليار دج وهو مبلغ غير مسبوق في تاريخ الجزائر الاقتصادي من حيث قيمته[2]، وفيما يلي جدول التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .

[1] صالحي نجية، مخناش فنتيجة، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر 2012، ص 171.

[2] بودخرج كريم، مرجع سابق، ص ص 2002، 2003.

الجدول رقم (14) التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الوحدة: مليار دج

البرنامج	المبلغ	النسبة (%)
1- برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (السكن، التربية، التعليم العالي، التكوين المهني، الصحة...)	1908,5	45,5
2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية (قطاع الأشغال العمومية، النقل، المياه، التهيئة العمرانية...)	1703,1	40,5
3- برنامج دعم التنمية الاقتصادية (الفلاحة والصيد البحري، الصناعة، السياحة)	337,2	8
4- برنامج تطوير الخدمة العمومية (الإدارات العمومية، العدالة، الداخلية، المالية البريد والتكنولوجيات الحديثة للاتصال...)	203,9	4,8
5- برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة والاتصال	50,3	1,2
المجموع	**4203**	**%100**

المصدر: نبيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 9، 2013، ص 47.

من الجدول يتضح أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد قسم إلى خمسة برامج فرعية تدور حول المحاور التالية:

1- تحسين ظروف معيشة السكان:

لقد نال محور تحسين ظروف معيشة السكان القسط الأكبر من الميزانية المخصصة للبرنامج التكميلي لدعم النمو إذ تحصل على مبلغ 1908,5 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 45,5% من المبلغ الإجمالي، لما له من أهمية قصوى في تنمية الموارد البشرية وخلق الكفاءات القادرة على تطوير الأداء الاقتصادي الذي يحقق التنمية الاقتصادية المرجوة.

2- برنامج تطوير الهياكل القاعدية:

يأتي في المرتبة الثانية قطاع الأشغال العمومية والبنى التحتية وذلك لدوره الهام في تشجيع ودعم الاستثمار وزيادة الإنتاج، حيث خصص لهذا البرنامج مبلغا يقدر بـ 1703,1 مليار دج وبنسبة 40,5% من المبلغ الإجمالي.

ويركز هذا البرنامج على قطاعي النقل والأشغال العمومية والتهيئة العمرانية بصفة خاصة.

3- دعم التنمية الاقتصادية:

يسعى هذا البرنامج على دعم التنمية الاقتصادية في القطاعات الثلاث للاقتصاد الوطني وهي الفلاحة والصيد البحري والصناعة والخدمات، وذلك من خلال تطوير المستثمرات الفلاحية، ومحاربة التصحر وتطوير عمليات تربية المواشي، وترقية الاستثمار الصناعي وترقية الصناعة السياحية وتوسيع المناطق السياحية وذلك للدور الذي تلعبه هذه القطاعات في خلق الثروة ومناصب العمل مما يساعد الاقتصاد الوطني على الإقلاع والاعتماد على الذات.

وقد تم رصد مبلغ يقدر بـ 337,2 مليار دج يمثل 8% من المبلغ الإجمالي.

4- برنامج تطوير الخدمة العمومية:

يهدف هذا البرنامج إلى تطوير الخدمة العمومية لجعلها تساير التطورات الاقتصادية والاجتماعية التي يعيشها العالم المعاصر، ومن جهة أخرى يحاول تدارك التأخر الناجم عن الظروف الخاصة التي مرت بها الجزائر خلال فترة التسعينات.

وخصص لهذا البرنامج مبلغ 203,9 مليار دج يمثل نسبة 4,8 من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وقد تم التركيز على تحسين الخدمة في عدة مجالات منها: البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، قطاعات العدالة والداخلية والتجارة والمالية.

- رفع معدلات النمو:

عرف معدل النمو الاقتصادي انخفاضا كبيرا خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2009، وذلك يرجع بالأساس إلى تراجع أسعار المحروقات نتيجة للأزمة المالية العالمية لسنة 2009، حيث انخفض سعر برميل البترول من 99,9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي سنة 2009، بالإضافة إلى انخفاض حصة الجزائر من إنتاج المحروقات ضمن منظمة الأوبيك، والجدول التالي يبين تطور معدلات النمو الاقتصادي لهذه الفترة، وكذلك نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (15) تطور معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للفترة 2005-2009

السنوات / المؤشرات	2005	2006	2007	2008	2009
معدل النمو الاقتصادي الوحدة: (%)	5,9	1,7	3,4	2,0	1,7
نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الوحدة: دولار أمريكي	3132,6	3500,8	3959,8	4958,5	3906,3

source: ONS. retrospactive statistique. op cit p 268

من الجدول السابق يمكن ملاحظة الانخفاض الحاد الذي سجله معدل نمو الناتج المحلي الخام حيث انخفض من 5,9% سنة 2005 إلى 1,7% سنة 2006، وهذا راجع أساسا إلى تراجع معدل النمو في قطاع المحروقات، ثم استرجع بعض الانتعاش في سنة 2007 حيث بلغ 3,4% نتيجة التحسن الطفيف في معدل نمو قطاع المحروقات إلا أنه عاود الانخفاض من جديد بسبب تراجع معدل نمو المحروقات نتيجة الأزمة المالية لسنة 2009.

إن نصيب الفرد قد ارتفع باستمرار حيث انتقل من 3132,6 دولار أمريكي سنة 2005 إلى 4958,5 سنة 2008 وهذا راجع لارتفاع سعر البترول خلال هذه السنة إلى 99,9 دولار للبرميل بعدما كان سعره في سنة 2007 لا يساوي سوى 74,9 دولار للبرميل.

ثم تراجع نصيب الفرد من جديد إلى مبلغ 3906,3 دولار أمريكي سنة 2009 نتيجة انخفاض سعر البترول مرة أخرى إلى 62,2 دولار أمريكي.

يهدف المخطط التكميلي لدعم النمو إلى زيادة مساهمة قطاعات الاقتصاد الوطني في إنتاج القيمة المضافة، والجدول التالي يبرز تطور نسب القيمة المضافة.

الجدول رقم (16) تطور نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية الوحدة: نسبة %

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	8,2	8,0	8,0	7,0	10,1
المحروقات	47,4	48,5	46,4	48,1	33,6
الصناعة	5,9	5,6	5,4	5,0	6,2
البناء والأشغال العمومية	8,0	8,4	9,4	9,2	11,8
خدمات سلعية	21,5	21,0	21,8	20,3	25,4
خدمات غير سلعية	8,9	8,5	9,1	10,3	12,9
المجموع	%100	%100	%100	%100	%100

Source: Retrospective statistique 1962-2013 ONS.op.cit p 268

1- قطاع الفلاحة:

من الجدول أعلاه يتضح أن قطاع الفلاحة لم يعرف تطورا كبيرا في إنتاج القيمة المضافة ، إذ نجد أنه في سنة 2009 ثم يسجل سوى نسبة 10,1% بعدما كانت في سنة 2005 لا تتجاوز نسبة 8,2% وهذا التطور الطفيف لا يعبر على الإمكانيات الكبيرة التي خصصت لهذا القطاع.

2- قطاع المحروقات:

شهد قطاع المحروقات انخفاضا كبيرا في إنتاج القيمة المضافة فبعد ما كان يساهم بنسبة 47,4% في سنة 2005، تراجع إلى نسبة 33,6 سنة 2009، وذلك بسبب الأزمة المالية لسنة 2009، حيث انخفضت أسعار المحروقات إلى 62,2 دولار أمريكي سنة 2009، بعدما كانت 99,9 دولار أمريكي في سنة 2008، ونتيجة ذلك انخفضت عائدات المحروقات بشكل كبير.

3- قطاع الصناعة:

لقد شهد قطاع الصناعة تطورا طفيفا جدا لا يكاد يذكر في إنتاج القيمة المضافة، إذ أن نسبة التغير لا تقدر سوى بـ 0,03% حيث سجل هذا القطاع نسبة 5,9% في سنة 2005، وانتقلت في سنة 2009 إلى نسبة 6,2%.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية:

عرف هذا القطاع تطورا معتبرا في إنتاج القيمة المضافة وهو ما تعبر عليه النسبة التي تحصل عليها هذا القطاع والتي تبلغ 11,8% سنة 2009 بعدما كانت 8% سنة 2005.

5- قطاع الخدمات (السلعية والغير سلعية):

سجل هذا القطاع تقدما ملحوظا في إنتاج القيمة المضافة مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، حيث بلغت النسبة 30,4% في سنة 2005 وارتفعت إلى 38,3% سنة 2009.

إن تحليل البيانات الموجودة في جدول تطور نسب القيمة المضافة حسب النشاطات أو القطاعات ينطبق تماما مع الجدول التالي المتعلق بتطور نسب القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات.

الجدول رقم (17) تطور نسب القيمة المضافة خارج المحروقات الوحدة: النسبة %

السنوات / القطاعات	2005	2006	2007	2008	2009
الفلاحة	15,7	15,5	15,0	13,5	15,2
الصناعة	11,3	10,9	10,1	9,6	9,3
البناء والأشغال العامة	15,2	16,3	17,4	17,7	17,8
خدمات سلعية	40,9	40,8	40,6	39,2	38,2
خدمات غير سلعية	17,0	16,4	16,9	19,9	19,5
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

يتضح من الجدول أن:

1- قطاع الفلاحة لم يسجل أي بل عرف انخفاضا في نسبة القيمة المضافة، خارج قطاع المحروقات في هذه الفترة (2005-2009).
2- قطاع الصناعة عرف انخفاضا في نسبة القيمة المضافة إذ كانت في 2005 تبلغ 11,3% فأصبحت في 2009 تساوي 9,3% .
3- قطاع البناء والأشغال العامة شهد تطورا ملحوظا إذا انتقل من 15,2% سنة 2005 إلى 17,8% سنة 2009.

4- قطاع الخدمات (السلعية والغير سلعية): يستحوذ هذا القطاع على نسبة تفوق 58% من القيمة المضافة الإجمالية.

ما يمكن قوله حول برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو والإصلاحات التي قامت بها الدولة خلال الفترة الممتدة من 2001 إلى 2009، وانطلاقا من الواقع الاقتصادي المعاش فإن هذه الإصلاحات لم تأت بالنتائج المرجوة على الرغم من المبالغ الباهظة التي وفرتها الدولة، وذلك راجع للبيروقراطية التي لا تزال عائقا كبيرا أما الاستثمارات الوطنية أو الأجنبية بالإضافة إلى الفساد وسوء التسيير الذي يسيطر على الاقتصاد الوطني.

المطلب الثالث: مرحلة ترشيد الاقتصاد الوطني (2010-2016):

بعد الأزمة المالية التي عرفها العالم سنة 2009، وانخفاض أسعار البترول من 99,9 دولار أمريكي سنة 2008 إلى 62,2 دولار أمريكي سنة 2009، وتراجع الميزان التجاري من 40,6 مليار دولار أمريكي سنة 2008 إلى 7,8 مليار دولار أمريكي في 2009، بدأت الجزائر تفكر في ترشيد الاقتصاد الوطني من خلال التعجيل بالإصلاحات الهيكلية العميقة والمتمثلة في التركيز على تنمية قطاعي الفلاحة والسياحة والصناعات الخفيفة والتحويلية، وإصلاح القطاع المالي، ودعم وتشجيع الاستثمارات الخاصة والعامة والأجنبية، بالإضافة إلى دعم وتشجيع الصادرات وخاصة منها التابعة للقطاع الخاص، وتقليل من الواردات إلا السلع الضرورية، كل هذا يدخل ضمن إطار سياسة اقتصادية واضحة هدفها:

- تحسين التسيير وزيادة الفعالية الاقتصادية
- تدعيم سياسات الاقتصادي الكلي
- فتح الأسواق الجزائرية أمام الاستثمارات الوطنية والأجنبية وخاصة في إطار الشراكة
- تحرير الأسعار والتجارة الخارجية
- تحديد أولويات المشاريع مع دراسة الجدوي لكل مشروع
- تقليص النفقات العامة (ميزانيات التسيير)

وكل هذه الأهداف تسعى لزيادة النمو الاقتصادي وتحسين مستوى معيشة الأفراد، والتكيف مع متطلبات وتطور الاقتصاد العالمي.

تطور الاقتصاد الجزائري في الفترة 2010-2013:

إن الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الجزائر خلال بداية الألفية الجديدة والتي كانت مبنية على أساس إتباع سياسة تنموية تقوم على زيادة النفقات لتحقيق النمو الاقتصادي، قد ساعدت على إنعاش الاقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق نتائج إيجابية لكنها تبقى غير كافية على أساس أن الاقتصاد الجزائر كما زال يعتمد على المحروقات كمورد أساسي يفوق 98% من الصادرات وفي حالة عدم وجود بدائل لحل هذه المشكلة فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري يظل رهن تقلبات أسعار المحروقات.

مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنتاج القيمة المضافة:

إن الاقتصاد الجزائري قد استعاد نموه بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 2009، وهو ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (18) مساهمة القطاعات الاقتصادية في إنتاج القيمة المضافة (الوحدة: النسبة %)

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	9,0	8,7	9,5	10,6
المحروقات	37,2	38,3	36,8	32,4
الصناعة	5,5	4,9	4,8	5,0
البناء والأشغال العمومية	11,2	9,8	9,9	10,6
خدمات سلعية	23,0	20,9	21,3	25,0
خدمات غير سلعية	14,1	17,5	17,7	16,5
المجموع	%100	%100	%100	%100

source: Les comptes économiques de 2000 à 2013 , N662 ONS, op cit p 25

يتضح من تحليل البيانات الموجودة في الجدول السابق والمتعلقة بمساهمة القطاعات الاقتصادية في إنتاج القيمة المضافة، أن:

1- قطاع الفلاحة:

في أوجه أزمة 2009، كانت مساهمته في إنتاج القيمة المضافة تقدر بـ 10,1% ثم انخفضت خلال الثلاث السنوات التالية على التوالي إلى 9,0% و8,7% و9,5%، بعد ذلك عاودت الارتفاع إلى 10,6 %

في سنة 2013 وهذه النسب تعتبر ضعيفة جدا نظرا للإمكانيات المالية الكبيرة التي استفاد منها هذا القطاع منذ سنة 2005.

إن تطور نسبة مساهمة هذا القطاع في إنتاج القيمة المضافة خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2013 لم تبلغ سوى 1,6% إذ أنها انتقلت من 9% في سنة 2000 إلى 10,6% في سنة 2013، فالأمر الذي يمكن استخلاصه من هذه البيانات والنسب الضعيفة المحققة، أنه لا يمكن لقطاع الفلاحة أن يوفر كل الاحتياجات الضرورية اللازمة للسكان من السلع والمواد الفلاحية، وبالتالي لا يمكن تحقيق الأمن الغذائي.

2- قطاع المحروقات:

إن أعلى نسبة لمساهمة قطاع المحروقات كانت 48,5% في سنة 2006، ثم بدأت تتراجع حتى بلغت 32,4% في سنة 2013، وهي أضعف نسبة منذ سنة 2000، ويرجع سبب ذلك إلى انخفاض عائدات البترول، مما يؤثر بدوره على مسار النمو الاقتصاد وبالتالي على عملية التنمية الاقتصادية ككل.

فاعتماد التنمية الاقتصادية على مصدر وحيد للتمويل يرتكز كليا على عائدات المحروقات التي تمثل 98% من الصادرات، والتي تخضع أسعارها للأزمات المتكررة، ومخزونها تتصرف فيه الدول الكبرى وهذا الوضع لا يمكن الاقتصاد الوطني من النمو والتطور باستمرار .

3- الصناعة:

إن حصة الصناعة في خلق القيمة المضافة ضعيفة جدا، إذ أنها بلغت 5,5% في سنة 2010، ثم تراجعت إلى 5% في نهاية سنة 2013، على الرغم من الأموال الضخمة التي رصدت لهذا القطاع باعتباره قطاع استراتيجي يعول عليه في دفع عملية التنمية الاقتصادية، من خلال إمداده لمختلف القطاعات بالآلات والوسائل المنتجة.

فالاقتصاد الوطني لا يمكن له أن ينطلق بدون تطور القطاع الصناعي لأن هذا القطاع يعتبر بمثابة القاطرة التي تجر كل القطاعات الاقتصادية نحو التقدم والازدهار.

4- قطاع البناء والأشغال العمومية:

هناك تراجع في نسبة المساهمة في إنتاج القيمة المضافة لهذا القطاع إذا انخفضت النسبة من 11,2% في سنة 2010 إلى 10,6% في سنة 2013، وهذا يؤثر سلبيا على المشاريع الكبرى والطرقات والبنى التحتية، وبالتالي على التنمية الاقتصادية بمجملها.

5- الخدمات (السلعية والغير سلعية):

يوجد تطور ملحوظ في نسبة مساهمة هذا القطاع في خلق القيمة المضافة إذا انتقلت النسبة من 37,1% سنة 2010 إلى 41,5% في سنة 2013، وهذه الزيادة تقدر بـ 4,4%.

يستحوذ قطاع الخدمات على أعلى نسبة المساهمة في خلق القيمة المضافة وهي (41,5%) لكن أغلب الخدمات السلعية غير منتجة محليا بالإضافة إلى أنها سلعة استهلاكية وغير منتجة.

إذا استثنينا نسبة مساهمة قطاع المحروقات في إنتاج القيمة المضافة، نجد في سنة 2013، أن قطاع الخدمات (السلعة وغير السلعية) يحوز على نسبة (61,3%) وبالتالي يتفوق على كل القطاعات الاقتصادية الأخرى مجتمعة مع بعضها، بحيث لا تبلغ نسبها سوى (38,7%) وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول (19) مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات – الوحدة النسبة في إنتاج القيمة المضافة

السنوات / القطاعات	2010	2011	2012	2013
الفلاحة	14,4	14,0	15,0	15,7
الصناعة	8,4	7,9	7,7	7,4
البناء والأشغال العمومية	17,8	15,8	15,7	15,6
خدمات سلعية	36,6	34,0	33,7	36,9
خدمات غير سلعية	22,5	28,3	27,9	24,4
المجموع	**%100**	**%100**	**%100**	**%100**

source : Les comptes économiques de 2000 à 2013 , N669 ONS, op cit p 25

من خلال تحليل البيانات الموجودة في الجدول أعلاه، يتبين أنه لا يمكن بناء وتطوير اقتصاد وطني يسيطر عليه قطاع خدماتي غير منتج، يستورد أغلب سلعه الاستهلاكية من الخارج، وهذا يؤدي إلى نزيف كبير للخارج بالعملة الصعبة.

المؤشرات الاقتصادية الكلية للفترة 2000-2013

1- الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الخام:

عرفت نسبة الصادرات تقهقرا كبيرا بالنسبة للناتج المحلي الخام على اعتبار أن نسبتها انخفضت من 42,1% سنة 2000 إلى 33,4% في سنة 2013، وتشكل فيها صادرات المحروقات تقريبا 97% والصادرات خارج هذا القطاع 3% فقط، والجدول التالي يبين تطور نسب الصادرات مقارنة بالناتج المحلي الخام للفترة 2000-2013.

الجدول رقم (20) تطور الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الخام الوحدة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الصادرات/الناتج المحلي الخام	42,1	36,7	35,5	38,2	40,1	47,2	48,8	47,1	48,0	35,4	38,4	39,0	37,1	33,4

المصدر: الحسابات الاقتصادية: 2000-2013، الديوان الوطني للإحصائيات، رقم 669، جويلية 2014، ص 24.

لقد كانت نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الخام في منحنى تصاعديا في الفترة 2000 إلى 2008، إذ انتقلت النسبة من 42,1% في سنة 2000 إلى 48,0% سنة 2008، ثم بدأت تتنازل هذه النسبة حتى بلغت 33,4% في سنة 2013، وهذا ما نتج عنه انخفاض كبير في قيمة عائدات الجزائر من الصادرات خاصة في سنة 2009 أين تحصلت على 45,2 مليار دولار، بعدما كانت قيمة الصادرات في 2008 قد بلغت 78,6 مليار دولار، كما يوضحه الجدول رقم (21) التالي:

الجدول رقم (21) تطور قيمة الصادرات الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010
الصادرات	21,7	19,1	18,7	24,5	32,2	46,3	54,7	60,6	78,6	45,2	57,1

المصدر: صندوق النقد الدولي.

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة الصادرات قد قفزت من 21,7 مليار دولار في سنة 2000 إلى 78,6 مليار دولار في سنة 2008، ثم انخفضت من جديد إلى 45,2 مليار دولار في سنة 2009 وهي السنة التي عرفت تراجع كبير للأسعار المحروقات.

والجدير بالذكر أن صادرات المحروقات تمثل 97% من قيمة الصادرات الإجمالية، وتتشكل أغلبها من النفط الخام ومشتقاته، من أهم المنتجات المصدرة خارج المحروقات والمقدرة بـ 2% فتتمثل في التمر والبطاطس والفلين والأسمدة والأمونياك والعجائن العدائية والعصائر والمشروبات .

الجدول رقم (22) تطور الصادرات خارج المحروقات الوحدة: مليار دولار

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الصادرات/الناتج المحلي الخام	0,61	0,65	0,72	0,66	0,79	0,91	1,06	1,31	1,86	1,05	1,53	2,15	2,18

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي

تشير البيانات الموجودة في الجدول أعلاه إلى أن قيمة الصادرات خارج المحروقات قد بلغت 610 مليون دولار في سنة 2000 وقدرت نسبتها من إجمالي الصادرات بـ 2,79% وفي سنة 2009 وصلت إلى 1,05 مليار بنسبة 2,32% من إجمالي الصادرات، وهذا يوضح بقوة أن الاقتصاد الوطني يعتمد كليا على صادرات قطاع المحروقات الذي بدوره يخضع للتقلبات المستمرة لأسعار المحروقات على المستوى الدولي.

خلاصة القول أن الصادرات من المحروقات تشكل في الجزائر نسبة حوالي 98% من إجمالي الصادرات مقابل نسبة 2% من الصادرات خارج قطاع المحروقات، هذه النسبة الأخيرة تبين بوضوح عدم قدرة الجزائر على إنتاج وتنويع السلع خارج قطاع المحروقات، الأمر الذي جعل نمو وتطور اقتصادها مرتبطا باقتصاديات الدول الكبرى المستهلكة للطاقة.

إن المخرج الوحيد للجزائر من هذه الوضعية المتمثلة كمصدر للمحروقات فقط، وكمستورد كبير للمواد الغذائية وخاصة الحبوب ومختلف التجهيزات والمواد الاستهلاكية، هو توجيه وتكثيف الاستثمارات في القطاعات الأخرى لا سيما قطاعي الفلاحة والصناعة وقطاع الأشغال الكبرى هذه القطاعات الاقتصادية هي القادرة على دعم عملية التنمية وخلق الثروة وزيادة الناتج المحلي الخام.

2- الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام:

لقد ارتفعت نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الخام باستمرار من 20,8% سنة 2000 حتى بلغت 36,0 سنة 2009، ثم بدأت في الانخفاض إلى أن وصلت 30,5% في سنة 2013، وهذا يعبر على

أن الاقتصاد الجزائري يعتمد كليا ومع مرور الوقت على الواردات من التجهيزات الصناعية والسلع النصف نهائية والسلع الاستهلاكية والمواد الغذائية وخاصة الحبوب والحليب للتلبية احتياجاته، وهذا يشكل خطرا كبيرا على أمنه الغذائي وسيادته، بالإضافة إلى النزيف الكبير للعملة الصعبة نحو الخار، والجدول التالي يبين تطور الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام.

الجدول رقم (23) تطور الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام الوحدة النسبة %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الواردات/الناتج المحلي الخام	20,8	22,0	25,6	23,9	25,6	24,1	21,9	24,9	28,7	36,0	31,4	28,7	28,6	30,5

المصدر: جداول الحسابات الاقتصادية 2000-2013، مرجع سابق، ص 24.

إن قيمة واردات الجزائر شهدت تطورا ملحوظا إذا قفزت من 9,345 مليار دولار في سنة 2000 إلى 37,403 مليار دولار في سنة 2009 وهذا يمثل أكثر من أربعة أضعاف القيمة الأولية، وإذا استمرت الأمور على هذا المنوال فإن الميزان التجاري للجزائر سوف يسجل عجزا في السنوات القادمة، والجدول الآتي يوضح تطور قيمة الواردات للفترة الممتدة من 2000 إلى 2009.

الجدول رقم (24) تطور قيمة الواردات من 2000-2009 الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الواردات	9345	9482	12010	13352	17954	19874	20681	26348	37391	37403

المصدر: صندوق النقد الدولي

يتشكل هيكل الواردات من المواد الغذائية وخاصة منها الحبوب والحليب ومواد الطاقة والمواد الأولية والتجهيزات الزراعية والصناعية والسلع الاستهلاكية والجدول التالي يبين القيمة المخصصة لكل هذه السلع والمواد والتجهيزات.

الجدول رقم (25): هيكل الواردات الوحدة: مليون دولار

السنوات المواد والتجهيزات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الغذاء	2356	2346	2572	2516	3385	3374	3572	4656	7273	5512
الطاقة	106	97	132	41	158	199	230	305	1722	516
المواد الأولية	495	445	490	607	733	706	792	1245	1530	1128
سلع نصف نهائية	1690	1747	2186	2683	3422	3845	4637	6678	9251	9557
تجهيزات زراعية	84	154	139	121	157	711	515	420	630	462
تجهيزات صناعية	2773	3293	4146	4654	6681	7967	8015	9361	1455,5	14141
سلع استهلاكية	1841	1400	1649	1984	2610	2922	2830	3546	4125	5868
الاستثمارات	0	0	696	746	808	711	515	420	630	462

المصدر: صندوق النقد الدولي

يتضح من الجدول أعلاه أن قيمة المواد الغذائية التي تتكون في أغلبها من الحبوب والحليب ارتفعت أكثر من ثلاث أضعاف حيث أنها انتقلت من 2,356 مليار دولار في سنة 2000 إلى 7,273 مليار في 2008، ثم عاودت الانخفاض إلى 5,512 مليار دولار في سنة 2009 بسبب نقص المداخيل نتيجة انخفاض أسعار المحروقات.

التجهيزات الصناعية زادت أكثر من خمس مرات إذا كانت قيمتها 2,773 مليار دولار في سنة 2000، وأصبحت 14,141 مليار دولار في سنة 2009، وكذلك قيمة السلع الاستهلاكية قد قفزت من 1,841 مليار دولار سنة 2000 إلى 5,868 مليار دولار في 2009.

ولمعرفة نسبة نوع السلع المستوردة إلى إجمالي الواردات نقدم الجدول التالي:

الجدول رقم (26): نوع السلع المستوردة (الوحدة: النسبة المئوية)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009
الغذاء	25,2	24,7	21,4	18,8	15,9	17	17,3	17,7	19,5	14,7
السلع الصناعية	29,7	34,7	34,5	34,9	37,2	40,1	38,8	35,5	37,7	37,8
سلع نصف نهائية	18,08	18,42	18,20	20,09	19,05	1934	22,42	25,34	24,74	25,55
السلع الاستهلاكية	19,7	14,8	13,7	14,9	14,5	14,7	13,7	13,5	11	15,7

المصدر: صندوق النقد الدولي

على الرغم من انخفاض نسبة السلع الغذائية المستوردة من 25,2% في سنة 2000 إلى 14,7% في سنة 2009 إلا أنها ما زالت تشكل ثقلا كبيرا على ميزانية الدولة إذ أنها تبلغ 5,512 مليار دولار،

أما العبء الأكبر فتنفرد به التجهيزات الصناعية إذ أن نسبتها ما فتئت تتزايد من سنة إلى أخرى، فبعد ما كانت تبلغ 29,7% في سنة 2000 قفزت إلى 37,8% في سنة 2009 وهو ما يعادل 14,141 مليار دولار. كذلك بالنسبة للسلع النصف النهائية التي تمثل 25,55% من السلع المستوردة في سنة 2009 وهو ما يعادل مبلغ 9,557 مليار دولار وبالنسبة للسلع الاستهلاكية فقد انخفضت نسبتها من 19,7% سنة 2000 إلى 15,7% في سنة 2009 وهو ما يساوي مبلغ 5,868 مليار دولار.

ما يمكن قوله هو أن نسبة التجهيزات الصناعية والسلع النصف نهائية قد ارتفعت إلى 63,35% من السلع المستوردة وتقدر بمبلغ 23,698 مليار دولار، أما المواد الغذائية والسلع الاستهلاكية فنسبتها قد انخفضت إلى 30,4% وهو ما يعادل مبلغ 11,38 مليار دولار ، فالنسبة الإجمالية لهذه السلع والتجهيزات قد وصلت إلى 93,75% في سنة 2009، ما يساوي مبلغ إجمالي 35,078 مليار دولار.

3- تطور أسعار برميل البترول:

عرفت أسعار برميل البترول تطورا كبيرا خلال الفترة 2000-2012 قاربت في السنوات الأخيرة أربع أضعاف سعر برميل البترول لسنة 2000 وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (27) تطور أسعار برميل البترول الوحدة: دولار أمريكي

السنة	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
السعر	28,5	24,3	25,2	29	38,5	54,6	56,7	74,9	99,9	62,2	80,2	112,2	110	109,54

المصدر: صندوق النقد الدولي

ارتفع سعر البترول من 28,5 دولار للبرميل في سنة 2000 إلى 99,9 دولار للبرميل في سنة 2008، ثم انخفض السعر 62,2 دولار للبرميل في سنة 2009، بسبب الأزمة التي عرفتها أسعار المحروقات في هذه السنة، ثم عاود الارتفاع من جديد خلال الثلاث سنوات الموالية حيث وصل سعر برميل المحروقات إلى 112 دولار و110 دولار و109,54 للبرميل في سنة 2011 و2012 و2013 على التوالي.

4- الاستدانة الخارجية للجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بطابعه الريعي حيث يتحصل في حدود 97% على عائداته المالية من صادرات المحروقات ومشتقاتها التي تخضع للتقلبات المستمرة للأسعار، وبالتالي يكون عرضة دوما للاستدانة الخارجية في حالة حدوث أزمات كبيرة على المستوى الدولي وانهيار أسعار البترول.

فالحل الوحيد بالنسبة للجزائر يكمن في بناء اقتصاد متنوع ومنتج لا يكون فيه قطاع المحروقات هو المحدد الوحيد في عملية التنمية الاقتصادية، لكن الوضع الاقتصادي الجزائري يبين عكس ذلك.

فالجزائر خلال مسارات التنمية الاقتصادية التي عرفتها ومرت بها منذ حصولها على الاستقلال كانت مضطرة في بعض المراحل إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية نتيجة الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية الصعبة التي عاشتها، وخاصة في بداية التسعينات، والجدول التالي يبين تطور الاستدانة الخارجية لهذه الفترة.

الجدول رقم (28) تطور الدين الخارجي 1990-1997 الوحدة مليار دولار

السنة / شكل الدين	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997
متوسط وطويل الأجل	26.588	26.636	25.889	25.024	28.850	31.317	33.194	31.060
قصير الأجل	1.791	1.239	0.792	0.700	0.636	0.256	0.421	0.162
الإجمالي	28.379	27.875	26.678	25.724	29.486	31.573	33.615	31.222

المصدر: Mediabank ، عدد 35، أفريل – ماي، 1998، ص 6

يتبين من الجدول رقم (28) أن مستحقات الدين في الأجل المتوسط والطويل قد ارتفع إلى 31.060 مليار دولار في سنة 1997 بعد ما كان 26.588 مليار دولار في سنة 1990، وبنسبة قدرها (16,81%) وتفسر هذه الزيادة في مستحقات الدين بعملية إعادة جدول الديون التي بدأ فيها في سنة 1994 أما مستحقات الدين قصير الأجل، بالعكس عرفت انخفاضا كبيرا إذا تنتقل من 1.791 مليار دولار في سنة 1990 إلى 0.162 مليار دولار في سنة 1997، ويرجع هذا إلى حسن عائدات الجزائر من صادرات المحروقات نتيجة ارتفاع أسعارها في سنة 1996، والظروف الطبيعية المواتية لحصيلة الإنتاج الزراعي لموسم 1995-1996، بالإضافة إلى ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للعملات الدولية الأخرى.

إن هذا الوضع المالي المستقر نسبيا لم يمكن الاقتصاد الجزائري من تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي، وإعادة بعث الاستثمارات المنتجة الكفيلة برفع معدلات النمو وخلق فرص العمل، حتى يتمكن من تسديد مستحقات الدين.

وبقى هذا الوضع على حاله تقريبا عشرية من الزمن إلى غاية سنة 2006 أين تضاعفت أسعار المحروقات حيث ارتفعت إلى 56,7 دولار للبرميل بعدما كانت 28,5 دولار سنويا في سنة 2000، انتهزت الجزائر هذه الفرصة المواتية وبدأت في تسديد مستحقات الدين كما يوضحه الجدول رقم (29) التالي:

الجدول رقم (29) تطور المديونية الخارجية الوحدة: مليار دولار

السنة الديون	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
الديون متوسطة الأجل	25,09	22,31	22,54	23,20	21,41	16,48	5,06	4,89	4,28	3,92	3,68	3,26	2,48
الديون قصيرة الأجل	0,17	0,26	0,10	0,15	0,41	0,70	0,55	0,71	1,3	1,49	1,78	1,14	1,16
مجموع الديون	25,26	22,57	22,64	23,35	21,82	17,19	5,61	5,60	5,58	5,41	5,46	4,40	3,64

المصدر: بنك الجزائر

يتضح من الجدول رقم (29) أن تسديد مستحقات الديون متوسطة وطويلة الأجل قد عرفت مرحلتين مختلفتين من حيث سرعة التسديد فالمرحلة الأولى الممتدة من سنة 2000 إلى 2005 جرت بطريقة متذبذبة وبطيئة حيث انخفضت مستحقات الديون من 25,09 مليار دولار في سنة 2000 إلى 16,08 مليار دولار في سنة 2005 وهو ما يعبر عن تسديد مبلغ 9,01 مليار دولار خلال هذه الفترة، أما المرحلة الثانية الخاصة بالفترة 2005-2012 فقد تميزت بتسديد سريع لمستحقات الدين وبانخفاض منتظم للمبلغ المستحق، إذ انتقل خلال هذه المدة من 16,08 مليار دولار سنة 2005 إلى 2,48 مليار دولار في سنة 2012، وهذا راجع للعائدات المالية التي حصلت عليها الجزائر ابتداءا من سنة 2005، والناجمة عن ارتفاع أسعار المحروقات إذ تضاعفت قيمتها، بارتفاعها من 54,6 دولار للبرميل سنة 2005 إلى 110 دولار للبرميل في سنة 2012، وهذا ما سمح للجزائر بتسديد مستحقات الديون بمبلغ 13,60 مليار دولار، خلال هذه الفترة أما فيما يتعلق بتسديد الديون القصيرة الأجل، بالعكس فقد عرفت ارتفاعا في قيمتها إذا انتقلت من 0,17 مليار دولار سنة 2000 إلى 1,16 مليار سنة 2012، وهذا يوضح أن الدولة لم تعيرها اهتماما كبيرا نظرا لمبلغها الصغير، مقارنة بالديون المتوسطة والطويلة الأجل

الذي كان مبلغها ضخما جدا الأمر الذي أدى إلى التركيز عليه بقوة وكانت النتيجة جد مرضية حيث تم تسديده بنسبة حوالي 86%.

5- التجارة الخارجية 2000-2015:

عموما، النتائج التي تحصلت عليها الجزائر من خلال التبادلات التجارية مع الخارج في الفترة الممتدة من 2000 إلى 2014 كانت متوازية أي أن قيمة الصادرات تغطي قيمة الواردات ، إلا أنه في سنة 2015 نلاحظ أن الميزان التجاري قد سجل عجزا قدره 1378162 مليون دج ما يعادل 17,71 مليار دولار أمريكي، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (30) تطور التجارة الخارجية من 2000 إلى 2005 الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
واردات السلع (CAF)	690425,7	764862,4	957039,8	1047441,4	1314399,8	1493644,8
صادرات السلع (FAB)	1657215,6	1480335,8	1501191,9	1902053,5	2337447,8	3421548,3
الميزان التجاري (FOB-CAF)	966789,9	715473,4	544152,1	854612,1	1023048,0	1927903,5
معدل التغطية (FOB-CAB)	240	193,5	156,9	181,6	177,8	229,1
الناتج الداخلي الخام	4123513,9	4227113,1	4522773,3	5252321,1	6149116,7	7561984,3

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم (31) تطور التجارة الخارجية من 2006 إلى 2010 الوحدة: مليون دج

البيان / السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
واردات السلع (CAF)	1558540,8	1916829,1	2572033,4	2854805,3	3011807,6	3442501,6
صادرات السلع (FAB)	3979000,9	4214163,1	5095019,7	3347636,0	4333587,4	5374131,3
الميزان التجاري (FOB-CAF)	2420460,1	2297334,0	2522986,3	492830,7	1321779,7	1931629,7
معدل التغطية (FOB-CAB)	255,3	219,9	198,1	117,3	143,9	156,11
الناتج الداخلي الخام	8514838,8	9366562,1	11090022,3	10034255,0	12049493,0	14481007,8

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات

الجدول رقم (32) تطور التجارة الخارجية من 2012 إلى 2015 الوحدة: مليون دج

السنوات / البيان	2012	2013	2014	2015
واردات السلع (CAF)	3907071,9	4368548,4	4719708,0	5173301,0
صادرات السلع (FAB)	5687369,4	5217099,8	5065671,0	3795139,0
الميزان التجاري (FOB-CAF)	5296661,5	848551,4	345963	-1378162
معدل التغطية (FOB-CAB)	145,56	119,42	فائض (4,31 مليار$)	عجز 17,71 مليار$
الناتج الداخلي الخام	16233844,0	-	107,33	73,36
			-	-

المصدر: الجدول من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات المستقاة من الديوان الوطني للإحصائيات.

إن تحليل البيانات الموجودة في الجدول السابق يمكننا من ذكر الملاحظات التالية:

1- لقد تطورت قيمة الواردات من السلع خلال الفترة الممتدة من 2000 إلى 2015 بارتفاع مستمر حيث انتقل المبلغ من 690425,7 مليون دج في سنة 2000 إلى 5,173301,0 مليون دج في 2015، بينما الصادرات من السلع زادت قيمتها إلى غاية 2014 أين بلغت 5065671,0 مليون دج بعدما كانت في سنة 2000 تقدر بـ 1657215,6 مليون دج ثم تراجعت في سنة 2015 إلى 3795139,0 مليون دج.

2- إن تغطية قيمة الواردات بالصادرات كانت موجودة طيلة الفترة الممتدة من 2000 إلى غاية 2014، إلا أن في سنة 2015 سجلت نسبة تغطية ضعيفة تقدر بـ 73,3%، وهذا راجع إلى انخفاض قيمة الصادرات في هذه السنة بنسبة 39,91% حيث كانت في سنة 2014 تبلغ 506567,0 مليون دج، بينما أصبحت في سنة 2015 تقدر بـ 3795139 مليون دج.

يجب الإشارة إلى أن معدل تغطية الواردات بالصادرات بلغ دورته في سنة 2006 حيث وصل إلى نسبة 255,3%، وهي السنة التي عرفت فيها ارتفاع أسعار المحروقات وبالتالي زيادة عائدات البترول، كما أن أقل نسبة تغطية قد سجلت في 2015 وهي 73,3% ويرجع ذلك إلى انخفاض قيمة الصادرات مقارنة بالواردات.

3- لقد سجل عجزا في الميزان التجاري سنة 2015 قدره 1378162 مليون دج ما يعادل 17,71 مليار دولار، وهذا العجز سوف يستمر في سنة 2016، وذلك لانهيار أسعار المحروقات وانخفاضها من 100 دولار للبرميل في سنة 2015 إلى حوالي 50 دولار للبرميل، في سنة 2016، بالإضافة إلى أن الدينار الجزائري قد فقد حوالي 30% من قيمته خلال هذه الفترة.

خلاصة الفصل الثالث:

عرفت الجزائر منذ حصولها على الاستقلال سنة 1962 تحولات اقتصادية عديدة، حيث انتهجت في البداية نظام التسيير الذاتي، ثم سياسة اقتصادية مبنية على النظام الاشتراكي، لكن مع مرور الزمن والتطورات السياسية والاقتصادية التي شهدتها دول العالم، أصبحت تلك السياسات لا تلبي متطلبات الواقع المعاش خاصة بعد الأزمة الاقتصادية التي هزت الاقتصاد الجزائري، حيث أصبح من الضروري القيام بإصلاحات اقتصادية والتي باشرتها الجزائر في سنة 1980، أين تم إعادة هيكلة المؤسسات العمومية لتفتح الطريق أمام استقلالية هذه المؤسسات سنة 1988، ثم جاء التعديل الهيكلي الذي طبقته من أفريل 1994 إلى مارس 1995 وكذا من أفريل 1995 إلى مارس 1998.

فالاقتصاد الجزائر يعرف اصلاحات عميقة منذ بداية الألفية الجديدة شملت جميع الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وشرعت في تطبيق سياسيات اقتصادية جديدة تتمثل في مخطط دعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004) ، والبرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)، وفي الاخير مخطط ترشيد الاقتصاد الوطني (2010-2016)، حيث أنه خلال هذه الفترة انتقلت الجزائر من الاقتصاد المخطط غلى اقتصاد السوق وبدأت تتكيف مع الاقتصاد العالمي إذ انها فتحت أسواقها امام المستثمرين الأجانب والقطاع الخاص الوطني.

وعلى الرغم من كل هذه البرامج والاصلاحات إلا ان النتائج المتحصل عليها كانت مخيبة للآمال، إذ ان الاقتاد الوطني لم يستطيع الاقلاع نتيجة للبيروقراطية التي لا تزال عائقا امام الاستثمارات الوطنية والأجنبية، والفساد الذي لا يزال يسيطر على الاقتصاد الوطني، كما ان معدلات النمو الاقتصادي تعتبر ضعيفة مقارنة بالمبالغ الضخمة التي رصدت لمختلف القطاعات الاقتصادية، الامر الذي يتطلب التعجيل بالإصلاحات الهيكلية (التنمية البشرية، وبناء القدرات الوطنية، تحسين البنية الأساسية، تطوير التنمية الزراعية وترقية السياحة)، تحرير التجارة الخارجية والأسعار، إعادة هيكلة وخوصصة المؤسسات العمومية، إصلاح القطاع المالي، وإصلاح سوق العمل، التعجيل بالإصلاحات المؤسساتية، دعم الاستثمارات الخاصة في إطارها الوطني والعالمي.

الفصل الرابع

تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر

تواجه الجزائر تحديات اقتصادية عديدة ومتنوعة، تتمثل أساسا في :

- تطوير القطاع الفلاحي من خلال : زيادة الإنتاج، تنمية المناطق الريفية، استصلاح الأراضي، العمل على تثبيت اليد العاملة الفلاحية في المناطق الريفية، حماية الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي المهددة بالتصحر، ووضع الحلول للتعامل مع المتغيرات المناخية الطارئة وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي.
- تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تدعيم مختلف قطاعاته وخاصة منها القطاعات الاستراتيجية والمنتجة للثروة، من أجل تلبية معظم الاحتياجات على المستوى الوطني، وبالتالي اقتصاد العملة الصعبة.
- تطوير الصناعات العسكرية لاسيما المتعلقة بالأسلحة المتطورة :

صناعة الطائرات والسفن الحربية والصواريخ والمعدات العسكرية للنقل، وكذا زيادة عدد مصانع وإنتاج المواد الغذائية والألبسة والأفرشة، وذلك لتجنب خطر حضر بيع الأسلحة والمعدات من طرف بعض الدول سواء في حالة السلم أو الحرب.

ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن هذه التحديات التي ذكرت فهي على سبيل المثال وليس الحصر، إذ توجد تحديات أخرى لا يسع المقام لذكرها، ولكن حسب رأيّ هناك تحديين أساسيين تواجههما الجزائر، وسأحاول دراستهما بشيء من التفصيل وهما: لتحديات الطاقات المتجددة، وتحديات الحكم الراشد.

فبالنسبة للطاقات المتجددة فإن الأسباب الرئيسية التي تدفع الجزائر إلى الإتجاه نحو البحث في مجال الطاقات البديلة والمتجددة من أجل القيام بإنتاجها واحتلال الدور الريادي في هذا القطاع تتمثل أساسا في العوامل التالية : الازمات النفطية المتكررة التي عرفتها الجزائر والمتعلقة بتذبذب وانخفاض أسعار المحروقات على المستوى العالمي، ندرة مصادر النفط من حيث اكتشاف حقول نفطية جديدة وارتفاع تكلفة تطوير تلك الحقول، الرغبة في استخدام مجموعة جديدة من مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة.

ومن جهة أخرى فإن الجزائر تتوافر على عوامل الإنتاج: الموارد الطبيعية والبشرية والمالية، إلا أن الأمر الذي تفتقد إليه هو عدم التوظيف الأحسن لهذه الموارد المتاحة، بالإضافة إلى نقص التنظيم والتخطيط والرقابة اللازمة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني، الأمر الذي يؤثر سلبا على تطوير

عملية التنمية الاقتصادية، وينعكس عنه نقص في الإنتاج وغلاء في الأسعار مما يخلق حالة من اللاإستقرار واللاأمن، ولمواجهة هذه الوضعية فإن اتباع قواعد الحكم الراشد هو السبيل الوحيد لدفع عملية التنمية الاقتصادية وتنظيم الاقتصاد الوطني من اجل زيادة الإنتاج وتلبية كل الاحتياجات الوطنية سواء المدنية أو العسكرية الأمر الذي يؤدي لا محالة إلى استقرار الأوضاع وتحقيق الأمن للمواطنين والبلاد.

المبحث الأول : تحديات الطاقة المتجددة في الجزائر:

زاد في السنوات الأخيرة استعمال مصطلحات متعددة في قطاع الطاقة حيث كثر الحديث عن الطاقة المتجددة والجديدة، الطاقة البديلة، وفي بعض الأحيان الطاقة الخضراء والطاقة المستدامة فما هو المقصود بهذه المصطلحات؟ وما هو سر الاهتمام المتزايد بمجال مصادر الطاقة؟

تحديد مفهوم الطاقة المتجددة:

إن الطاقة في معناها الاصطلاحي: "تعني في مجملها القدرة التي تحرك الآلات التي نستعملها في الحياة اليومية للقيام بعمل ما، أي القابلية على إنجاز عمل ما" [1].

كما تعرف إدارة معلومات الطاقة الأمريكية على أن الطاقة المتجددة هي: "تلك الموارد الطاقوية التي يتحدد تدفقها في الطبيعة ولا تنضب ولكنها قد تكون محدودة، وتتضمن الكتلة الحيوية، الماء، الشمس، الطاقة الحرارية الأرضية، الرياح، المحيطات، وحركة الأمواج، وحركة المد والجزر"[2].

وترى شركة برتيش بتروليوم البريطانية من خلال تقريرها الصادر عن أوضاع الطاقة العالمية، أن الطاقة المتجددة : "هي الطاقة المستمدة من الطبيعة، أو التي لا تنطوي على استهلاك موارد قابلة للنضوب مثل الوقود الأحفوري واليورانيوم ويشمل الطاقة الكهرومائية وطاقة الرياح وطاقة الأمواج والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية والطاقة الحيوية"[3].

---

[1] عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008، ص 12.

[2] إبراهيم الغيطاني، أماني عبد الغاني، آفاق الطاقة المتجددة في مصر، فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة، القاهرة: المركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012، ص 3.

[3] نفس المرجع، ص 3.

أما التعريف الإجرائي للطاقة المتجددة، فهي تلك التي نحصل عليها من خلال تيارات الطاقة التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري وتتميز بالتجدد التلقائي وبصفة دائمة أي هي التي تتجدد مصادرها باستمرار وغير قابلة للنضوب وليس لها عمر افتراضي من الناحية العملية، وهي مصادر قائمة ومتوافرة ما دامت الحياة قائمة، بخلاف مصادر الطاقة التقليدية كطاقة الوقود الأحفوري التي تتصف بالنضوب بسبب الاستخدام المتزايد، كما تعرف بأنها مولدة من مصدر طبيعي لا ينضب وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة[1].

ومن جهة أخرى تعرف الطاقة البديلة على أنها ذلك التعبير الاقتصادي السياسي الذي يدل على مصادر الطاقة الجديدة في المجتمعات الصناعية، والتي بإمكانها أن تحل جزئيا أو كليا محل النفط والغاز ومصادر الطاقة التقليدية، فتشمل الطاقة البديلة جميع المصادر التي تستعمل بدلا من مصادر الطاقة الأحفورية أو تنتج وقودا شبيها بالوقود الناتج عن الطاقة الأحفورية".

وينتج عن ذلك أن مصادر الطاقة الجديدة تشمل مصادر الطاقة المتجددة بالإضافة للطاقة النووية وبالتالي لا يمكن اعتبار الطاقة النووية من مصدراً للطاقة المتجددة[2].

ويعني مصطلح الطاقة الخضراء أو الطاقة المتجددة الخضراء، جميع مصادر الطاقة التي لا ينتج عنها مخلفات أو غازات تعمل على زيادة الاحتباس الحراري مثل غاز ثاني أوكسيد الكربون، أو غازات ضارة مثل أكسيدات النيتروجين فهي بالتالي تشمل جزءا من مصادر الطاقة المتجددة وليس كلها فمثلا الغاز الحيوي أو الطاقة الناتجة عن طريق المخلفات الزراعية لا تندرج تحت هذه المصادر[3].

والمفكر Flavin christopher قد طرح الطاقة المستدامة Sustainable Energy وكذلك مفهوم الطاقة النظيفة clean Energy وهو ما يتعلق بتحسين كفاءة الطاقة بدرجة كبيرة، واستخدام مجموعة جديدة من مصادر الطاقة المتجددة الخضراء[4].

وهذا المفهوم يستمد أصوله من مفهوم التنمية المستدامة، باعتبار أن المحور الرئيسي للطاقة المتجددة هو تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، التقرير السنوي، 2007، العدد 33، ص 12.

[2] عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسية: ج 3، (المؤسسة العربية للدراسات والنشر، د ت) ، ص 753.

[3] Hassan, Douglas and croiset, techno-economic study of co/international journal of Green Energ volume 4, Number, 2007, p p 198-201.

[4] فروبد راغب النجاط، إدارة شركات البترول وبوسائل الطاقة: *****إستراتيجية الإسكندرية 2006 ص 72 .

المطلب الأول: أسباب الاهتمام بمجال الطاقة البديلة والمتجددة في الجزائر

إن الأسباب الرئيسية التي تدفع معظم دول العالم وخاصة الدول النامية والمنتجة للبترول والغاز إلى الاتجاه نحو البحث في مجال الطاقات البلديلة والمتجددة من أجل القيام بإنتاجها واحتلال الدور الريادي في هذا القطاع، يتمثل أساسا في العوامل التالية:

أولا: العوامل الجيوسياسية والأزمات النفطية:

إن أهم الدوافع الرئيسية في إتباع إستراتيجية البحث عن الطاقة البديلة والمتجددة هي تكرار الأزمات النفطية وانخفاض أسعار المحروقات التي أدت إلى تغيير موازين القوى العالمية فيما يخص قطاع الطاقة، حيث عرف العالم عدة أزمات خلال الفترة الممتدة من سنة 1973 إلى سنة 2016، وكانت أهمها حسب التسلسل الزمني هي:

1- الأزمة النفطية لسنة 1973:

إن دعم الولايات المتحدة الأمريكية لإسرائيل في حرب 06 أكتوبر 1973 بين العرب وإسرائيل، دفع بالدول العربية المصدرة للنفط إلى إقامة حظر تدريجي على الدول الغربية، الأمر الذي نتج عنه ارتفاع سعر البرميل من 2,90 دولار للبرميل في شهر أكتوبر إلى 11,60 دولار للبرميل في شهر ديسمبر 1973، ولمواجهة هذه الصدمة النفطية لجأت الدول المستهلكة للنفط إلى مصادر أخرى للطاقة متمثلة في الطاقة النووية أو الطاقات المتجددة، غير أن بطأ تأثير هذه السياسات ارتفع الطلب على البترول في الدول الصناعية مما أدى إلى خلق اختلالات في الموازين التجارية، ارتفاع معدلات التضخم واختلالات نقدية دولية[1].

يرجع الفضل الكبير لحرب أكتوبر 1973، باعتبارها نقطة تحول هامة في تغيير قواعد وسياسات تحديد أسعار البترول حيث أطلق عليها اسم أزمة تصحيح الأسعار البترولية ورفع سعر برميل البترول إلى قيمته الحقيقية إذا كانت في السابق متدنية بشكل كبير، بالإضافة أيضا إلى أنها كانت حرب لإعادة سيطرة الدول المنتجة للبترول على ثرواتها حتى لقبت "حرب تأميم البترول"[2].

[1] صلاح الدين طالبي: تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها (حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010، ص 111

[2] Jacques Percebois: les stratégies de réponse face aux choix pétrolier, quels enseignement aux un de quelques expérience, séminaire état et énergie (minière de l'économie, de finance , et de l'industriel , Bercy, 9 mars 2004) p p 1, 2.

إن موقف الدول العربية في تلك الحرب كان هو العامل الأساسي وراء ميلاد الوكالة الدولية للطاقة في سنة 1974، حيث حددت ثلاثة أهداف كانت ولا زالت تعمل على تحقيقها وهي:

- توفير الإمدادات البترولية وفق شروط عادلة
- تبني الإجراءات المشتركة لمواجهة قطع الإمدادات البترولية
- تقليص الاعتماد على البترول المستورد والقيام بدور أكثر فاعلية ولتحقيق هذه الأهداف وضعت خطة تحتوي على مجموعة من الإجراءات منها:
- تكوين مخزون استراتيجي لمواجهة حالات الانقطاع في الإمدادات البترولية
- ترشيد استهلاك البترول عبر تحسين الفاعلية الطاقوية
- تطوير بدائل للبترول
- تشجيع الاستثمار النفطي خارج المناطق التقليدية[1].

في هذا الإطار قامت بعض الدول بإعداد عدة برامج لتطوير المصادر النظيفة للطاقة إلا أنها بقيت محدودة الاستخدام بسبب ارتفاع تكاليفها، لكن تبقى أوليات المحافظة على البيئة المطلب الأول من خلال التقليل من إنتاج واستهلاك الطاقة الأحفورية، وتطوير مصادر متجددة وبديلة للطاقة من أجل التنمية الطاقوية المستدامة[2].

2- الأزمة النفطية لعام 1979:

لقد ارتفعت الأسعار مرة ثانية وبشكل غير مسبوق سنة 1979 بسبب الحرب العراقية –الإيرانية، حيث ارتفعت الأسعار من 13 دولار للبرميل إلى 32 دولار للبرميل الأمر الذي تسبب في انفجار أزمة بترولية ثانية[3].

كما أنه في بداية سنة 1979، أدت الثورة الإيرانية إلى توقف صادرات الخام من هذا البلد، ولمقابلة هذا النقص، قامت الدول المستهلكة بزيادة مشترياتها من سوق روتردام، حيث أصبح السعر في هذا السوق أعلى من السعر الرسمي للأوبك، فزادت هذه الأخيرة في سعر البرميل الذي تجاوز 30 دولار في جانفي 1981.

[1] Pierre Jacquet et Françoise Nicolas, Pétrole: crises, Marchés, politique (Paris: Dunod, 1991) p 45
[2] Ibid, p 46.
[3] Jasques Percebois , op cit, p 4

3- الأزمة النفطية لعام 1986:

إن أسعار النفط انخفضت بقوة في شهر جانفي سنة 1986، حيث بلغ سعر بحر الشمال إلى 17,70 دولار للبرميل، ولم يحافظ على هذا المستوى طويلا، إذ بعد حوالي ثلاث أشهر انخفض بشدة إلى 13 دولار للبرميل[1].

4- الأزمة النفطية لعام 1998:

تعرضت السوق البترولية العالمية لهزة ثانية في سنة 1998، نتج عنها اختلال كبير في العرض والطلب، فانخفضت أسعار البترول إلى أدنى مستوى لها حيث بلغت أقل من 10 دولار للبرميل في نهاية السنة[2].

5- الأزمة النفطية لعام 2004:

لقد ارتفعت أسعار النفط في سنة 2004 إلى مستويات قياسية لم تشهدها الأسعار من قبل حيث بلغت 36,5 دولار للبرميل، وهو أعلى معدل سنوي منذ عام 1987.

6- الأزمة النفطية لعام 2009:

خلال سنة 2009 انخفض سعر النفط إلى 62,2 دولار للبرميل، بعد ما كان 99,9 دولار للبرميل في سنة 2008، بسبب الأزمة التي عرفتها أسعار المحروقات على المستوى الدولي في هذه السنة.

7- الأزمة النفطية لعام 2016:

لقد تدهورت أسعار النفط في بداية سنة 2016 حيث انخفضت إلى حوالي 30 دولار للبرميل ثم بدأت ترتفع تدريجيا حتى وصلت إلى 55 دولار للبرميل في نهاية السنة، وكان ذلك بسبب قرار منظمة الدول المصدرة للبترول بتخفيض الإنتاج بـ مليون ومائتي ألف برميل يوميا حتى تمتص الفائض من الإنتاج الموجود على مستوى السوق البترولي العالمي بالإضافة إلى مساهمة الدول خارج الأوبك بتخفيض إنتاجها من المحروقات بـ 600000 برميل يوميا.

[1] Haoua Kaheina: l'impact de fluctuations des prix du petrole dur les indicateurs economique en Algerie, Mgister Es-Science Economique, université Tizi on zon, pp 61-64

[2] Ibid, p 65

ثانيا: تناقص احتياطات النفط وتذبذب أسعاره

إن الإنتاج المفرط من النفط أدى إلى نقص كبير في المخزون بالإضافة إلى نضوب بعض الآبار التي يعود بداية استغلالها إلى ستينيات القرن الماضي، ولم تعوض باكتشافات لآبار جديدة ، كل هذه الوقائع وغيرها ساهمت في ارتفاع أسعار النفط بشكل هائل وأصبحت تشكل أعباء كبيرة على الاقتصاد العالمي، وظلت تطرح بدائل أخرى في أسواق الطاقة العالمية، وقد طرحت فكرة إحلال الغاز الطبيعي بوقود أحفوري محل النفط وإمكانية أن يصبح الغاز الطبيعي وقود النمو للقرن الحالي[1].

فارتفاع الأسعار وتقلباتها المستمرة كان حافزا قويا للبحث عن مصادر بديلة، كالطاقة النووية، والطاقة الشمسية، طاقة الرياح، علاوة على نقص الإنتاج البترولي لكونه من "الموارد الناضبة" ويمكن تلخيص أهم العوامل التي كانت وراء تذبذبت الأسعار فيما يلي:

1- العوامل البنيوية:

المقصود بها أن مصادر النفط محدودة ولا يمكن أن تلبي الطلب المتزايد من بعض دول العالم الصناعي والنامي باعتبار أن:

أ) ندرة مصادر النفط، من حيث اكتشاف حقول نفطية جديدة، بالإضافة إلى ارتفاع تكلفة تطوير تلك الحقول.

ب) نقص المخزون النفطي في الدول الصناعية الكبرى ورغبتها في إعادة تكوين مخزون نفطي لتجاوز أزمات سوق النفط.

ج) ازدياد الطلب العالمي على النفط[2].

2- العوامل السياسية:

إذا كانت المناطق المنتجة للنفط أو التي ينقل ويكرر فيها غير مستقرة فهذا يؤثر على أسعار النفط العالمية وكذلك على عملية استمرارية الإمدادات النفطية، ويعمل على زعزعة الثقة بين المتعاملين، وخاصة عندما تتعرض المنشآت النفطية إلى أعمال العنف والهجمات التخريبية مثل ما حدث في

[1] فاطمة مساعد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازن العالمية الراهنة، مجلة، دفاتر السياسية والقانون، العدد 5، جوان 2011، ص 222.

[2] نفس المرجع، ص ص 222-223.

السعودية والعراق والجزائر (مركب تيقنتورين) والاضطرابات في كل من نيجريا وفنزويلا وروسيا، كل هذه الأعمال كانت لها انعكاسات سلبية على أسواق النفط العالمية.

3- العوامل الاقتصادية:

تعرف أسواق النفط العالمية مضاربات واسعة على أسعار النفط، أدت إلى خلق ضغط كبير على النفط في الأسواق العالمية، وتتمثل هذه العوامل فيما يلي:

أ- المضاربة على أسعار النفط:

لقد ظهرت مضاربات قوية على أسعار النفط في البورصات العالمية، وكان ذلك نتيجة توقعات ارتفاع الطلب العالمي على النفط وعدم الاستقرار في الكثير من مناطق إنتاج النفط في العالم.

حيث قام العديد من رجال الأعمال باستثمار مليارات الدولارات في العقود الآجلة للاستفادة من الزيادة المتوقعة في أسعار النفط ويعتمد المضاربون في عملياتهم على عنصرين في تقدير حسابات الربح والخسارة وهما:

- اكتشاف قدرات المنتجين وصادراتهم أمام المضاربين والأسواق.
- استمرار أجواء التوتر على المستوى السياسي والأمني الدوليين[1].

ب- الضرائب المبالغ فيها على المنتجات النفطية:

تخضع كل المنتجات النفطية سواء النفط الخام أو المكرر إلى الضرائب في الدول الأوروبية، بحيث أن نحو ثلاثة أرباع سعر برميل النفط في الدول الأوروبية يذهب إلى الضرائب كما تشير إليه مصادر الأوبك وهذا ما يدفعنا إلى القول أن أكبر المستفيدين من عائدات النفط هم الدول الصناعية الكبرى وليس الدول النامية المنتجة للنفط، إذ أن مجمل دخل بعض الدول الغربية المستهلكة للنفط والعائد إليها من الضرائب التي تفرضها على هذه السلعة، يفوق أحيانا دخل بعض الدول الخليجية من مبيعاتها للنفط الخام فقط[2].

[1] فاطمة مساعيد، نفس المرجع، ص 223.

[2] نفس المرجع، ص 224.

ثالثا: العوامل الدولية:

إن الاستمرار في استغلال الطاقة الأحفورية أصبح اليوم يشكل تهديدا مزدوجا على العالم، وذلك لعدم توفر الإمدادت بطريقة كافية وأمنة وبأسعار معقولة يمكن تحملها من جهة، ومن جهة أخرى يتعلق الأمر بالأضرار البيئية الناجمة عن استخدام هذا النوع من الطاقة وبالتالي فإن ضمان إمداد الطاقة يعود مرة أخرى ليكون موضع اهتمام على قائمة الأجندة السياسية الدولية[1].

كما أن سبب الاهتمام العالمي بمصادر الطاقة المتجددة والبديلة يعود بالأساس إلى ازدياد قناعة رجال الاقتصاد والسياسة بأن الحاجة لمصادر جديدة للطاقة قد ازدادت ليس فقط من منطلق أن بدأت بالنضوب بل أيضا لو بقيت مصادر الطاقة على مستوياتها الحالية فهي لا تكفي لسد الاحتياجات البشرية خلال الخمسين أو المائة عاما القادمة[2].

لهذا اتجهت العديد من الدول في تدعيم سياساتها الطاقوية بحثا عن تنمية مصادر الطاقة المتجددة حاضرا ومستقبلا، وعلى نطاق واسع خصوصا لأهمية استخدامها في مجالات عديدة ومتنوعة، باعتبارها حاجة وخيار أساسي لأي دولة من دول العالم.

رابعا: عوامل التغيرات المناخية

إن ارتفاع درجة الحرارة في العالم سببه زيادة كمية الغازات، وخاصة ثاني أوكسيد الكربون وغاز الميثان، في الغلاف الجوي الرقيق المحيط بالكرة الأرضية، والتي تسببت في الاحتباس الحراري الذي ينجم عنه نتائج سلبية وكارثية محتملة إذا لم تتخذ إجراءات سريعة وفعالة لمعالجة هذه الظاهرة، وكمثال على هذه الإجراءات تشجيع استعمال طاقة متجددة خالية من الكربون[3].

بالإضافة إلى العوامل السابقة الذكر يمكن ذكر العديد من السياسات التي تهدف إلى توسيع استعمالات الطاقات المتجددة وفيما يلي أهمها:

[1] فاتيه بيرول، الطاقة النووية: إلى أي مدى يمكن أن تنافس في المستقبل (مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 48/2، مارس 2007) ص 16.

[2] عبد الرؤوف الرهبان، الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة: دراسة في جغرافية الطاقة (مجلة جامعة دمشق – المجلد 27 العدد الأول والثاني، 2011)، ص 367.

[3] كمال ايت زياني، محمد إليفي، واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية، الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في الوطن العربي (المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية الموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7–8 أفريل 2008 ص 2.

1- وضع إستراتيجية فعالة لتحقيق الطاقة المتجددة المستدامة وتطويرها.

2- وضع محفزات للاستثمار المحلي والأجنبي في منظومة الطاقة المتجددة لتوليد الطاقة المتجددة على نطاق واسع.

3- تطوير الطاقات المتجددة لمواجهة التحديات التقنية والتكنولوجية.

4- تصميم وتنفيذ المشاريع لتوليد الطاقات المتجددة بالاعتماد على الدراسات والبحوث التي قامت بها مراكز البحوث العالمية المتخصصة في الطاقات المتجددة.

بالإضافة إلى ما تقدم تعتبر الطاقة الشمسية من أكبر مصادر الطاقة المتجددة والنظيفة على سطح الأرض، وهي كمصدر طاقة نظيف وغير ناضب، وتحتل مكان الصدارة في اهتمامات العلماء، ومتوفرة تقريبا في كل مكان على سطح الأرض وتبنى عليها آمال كبيرة، خاصة بعدما توصلت أهم البحوث حول تحويل الطاقة الشمسية إلى كهرباء إلى نتائج مشجعة والمتمثلة فيما يلي:

- التمكن من تحويل الطاقة الشمسية إلى طاقة كهربائية صالحة للاستخدامات المختلفة.

- التمكن من تخزين الطاقة الشمسية وتحويلها فيما بعد إلى طاقة كهربائية وبذلك أصبحت الطاقة الكهربائية المتولدة من الشمس في المناطق التي تكون فيها الطاقة الشمسية عالية تنافس المصادر التقليدية للطاقة من ناحية التكلفة الاقتصادية، بشرط تصميم أنظمة الطاقة الشمسية المتكاملة لتوليد وتخزين الكهرباء وتحويلها فيما بعد من تيار مستمر إلى تيار متردد مثل الكهرباء صالح للاستعمالات المختلفة.

وفي هذا الإطار أظهرت الجزائر اهتمامها في استعمال الطاقة المتجددة في أولى سنوات الاستغلال وقد تجسدت تلك الرغبة في إنشاء عدد من الهيئات والمؤسسات المتخصصة في تشجيع البحث والتطوير وتأهيل الإطارات والمتخصصين وتأكدت هذه الرغبة عبر القرارات السياسية القاضية بضرورة تنويع مصادر الطاقة من خلال تنفيذ البرنامج الوطني للطاقات المتجددة كحتمية لضمان التنمية الاقتصادية المستدامة خصوصا أن الجزائر تعتبر المحروقات الركيزة الأساسية لاقتصادها.

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية والمؤسساتية لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر

لقد وضعت هياكل تنظيمية ومؤسساتية كرسم السياسات الوطنية لتطوير الطاقات المتجددة وتنفيذها على أرض الواقع على أساس وجود العديد من النصوص القانونية والتنظيمية، والمؤسسات المتخصصة والتي تقوم بالبحث عن مصادر الطاقة المتجددة والعمل على تطويرها.

ونورد فيما يلي مجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية والتي تؤطر السياسة الوطنية للطاقات المتجددة والمتمثلة:

أولا- النصوص القانونية والتنظيمية:

1- القانون رقم 9/99 الصادر في 28 جويلية 1999، المتعلق بالتحكم في الطاقة: يعتبر هذا القانون أن ترقية الطاقات المتجددة إحدى أدوات التحكم في الطاقة من خلال العمل على اقتصاديات الطاقة، وتشجيع البحث عن مصادر الطاقات المتجددة حيث تنص المادة 33 من هذا القانون على:

"منح فوائد جبائية للمؤسسات فيما يخص المشاريع التي تعمل على ترقية الطاقات المتجددة وعلى أساس هذا القانون تم إنشاء الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة FNME، والذي يتكفل بتمويل المشاريع التي تنشط في مجال الطاقات المتجددة وخاصة الطاقة الشمسية (مشاريع وضع السخانات الشمسية لإنتاج الماء الساخن) [1].

2- القانون رقم 02-01 الصادر في 5 فيفري 2002 المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومي للغاز عن طريق القنوات: يهدف هذا القانون إلى ترقية إنتاج الكهرباء من الطاقات المتجددة، فإنتاج الكهرباء يتم بواسطة تجهيزات تستعمل الطاقة الشمسية الحرارية باستعمال أنظمة مختلطة شمسية غازية، وتخصص منحة تصل إلى 200% من السعر في الكيلوواط ساعي من الكهرباء عندما يمثل الإسهام الأدنى للطاقة الشمسية 25% من مجموع الطاقات البدائية[2].

أما المنحة المقدمة لمساهمات الطاقة المتجددة الأقل من 25% تتوزع كالتالي:

- إذا كانت المساهمة الشمسية من 20% إلى 25% تقدر المنحة بـ 180%.
- إذا كانت المساهمة الشمسية من 15% إلى 20% تقدر المنحة بـ 160%.
- إذا كانت المساهمة الشمسية من 10% إلى 15% تقدر المنحة بـ 140%.
- إذا كانت المساهمة الشمسية من 5% إلى 10% تقدر المنحة بـ 100%.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 9/99 المتعلق بـ: التحكم في الطاقة، (الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة بتاريخ 28 جويلية 1999).

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، قانون 01/02، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومية للغاز عن طريق القنوات (الجريدة الرسمية رقم 08، الصادر بتاريخ 05 فيفري، 2002).

– إذا كانت المساهمة الشمسية من 00% إلى 05% لا تقدم أية منحة[1].

3– القانون رقم 04–09 الصادر في 14 أوت 2004 والمتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة.

يهدف هذا القانون إلى ترقية الطاقات المتجددة من خلال صياغة وتنفيذ برنامج جد طموح وإنشاء مرصد وطني لتطويرها، وذلك على أساس السياسة المتبعة من طرف الجزائر في مجال الطاقات المتجددة والتي ترتكز على المحاور الأساسية التالية:

– تكوين وتدريب الكفاءات الوطنية من أجل الاعتماد على النفس في إنتاج هذه التكنولوجيا الجديدة.
– توجيه الإنتاج الوطني للاستهلاك المحلي لتغطية العجز الداخلي.
– تطبيق هذا البرنامج على مراحل وبطريقة تدريجية وتتم عملية التقييم والتقويم في كل نهاية مرحلة، وذلك للحصول على نتيجة جيدة.

يجب الإشارة إلى أن هذا البرنامج يهتم أكثر بالطاقة الشمسية وبدرجة أقل طاقة الرياح، ويهدف من وراء هذه السياسة إلى الوصول في آفاق 2015 إلى إنتاج نسبة 6% من الإنتاج الكلي الوطني[2].

ثانيا: الهياكل المؤسساتية والفواعل السياسية الطاقوية:

تقوم مجموعة من الهيئات والمؤسسات المتخصصة بتنفيذ سياسة الطاقة المتجددة وتطويرها وذلك تطبيقا للإصلاحات المؤسساتية التي قام بها قطاع الطاقة والمناجم والقوانين الصادرة خلال الفترة الممتدة من 2001 (قانون المناجم) و2002 (قانون الكهرباء) و2005 (قانون المحروقات)، حيث تم على إثرها إنشاء الهيئات المؤسساتية التالية:

1– مركز تطوير الطاقات الجديدة والمتجددة (C.D.E.R):

تتمثل مهام هذا المركز في جمع ودراسة وتحليل المعطيات من أجل التقييم الدقيق للطاقات الشمسية والعمل على تطوير إنتاجها وصناعة التجهيزات الضرورية واستعمالها.

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 04–92 المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، (الجريدة الرسمية: الصادر بتاريخ 28 مارس 2004)، المادة 1 .

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 04–09، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، رقم 52، الصادر بتاريخ 14 أوت 2004.

2- وحدة تطوير التجهيزات الشمسية (U.D.E.D):

تقوم هذه الوحدة بتصنيع وتطوير التجهيزات الكهربائية، الحرارية، والميكانيكية التي تستخدم الطاقة الشمسية والصالحة للاستعمالات الفلاحية والصناعية والمنزلية.

3- وكالة ترقية وتنظيم استعمال الطاقة (APRUE):

ويتمثل دورها الرئيسي في عملية متابعة تنفيذ سياسة التحكم في الطاقة والتنسيق بين مختلف القطاعات الفلاحية، الصناعية ...الخ وترقية الطاقات المتجددة.

4- الجزائرية للطاقات المتجددة (New Energu Algeria):

شركة مختلطة تم إنشاؤها في سنة 2002 بين شركة سوناطراك وشركة المواد الغذائية CIM، وتتمثل مهمتها الأساسية في ترقية وإنجاز مشاريع الطاقات المتجددة، حيث أنها شرعت في سنة 2005 في تنفيذ المشاريع التالية:

- استعمال الطاقة الشمسية في الإنارة الريفية في تمنراست ومنطقة الجنوب الغربي (مشروع إيصال الكهرباء إلى 1500 منزل ريفي) [1].
- مشروع إنجازك حظيرة هوائية بطاقة 10 ميغاواط في منطقة تندوف.
- مشروع 150 ميغاواط تهجين شمسي غاز في حاسي الرمل، يمثل الجزء الشمسي فيه 30%.

البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر (2011-2030):

تحظى تنمية الطاقات المتجددة في الجزائر باهتمام كبير من طرف السلطات العمومية التي تعمل على إعطاء دفعة قوية لهذا القطاع كبديل للطاقات الأحفورية الآيلة للنضوب، وهذا من خلال وضع التشريعات القانونية الملائمة، وإنشاء العديد من المؤسسات المتخصصة في هذا القطاع، ووضع برامج لتفعيل الإستراتيجية المتجددة والجديدة.

وبما أن المحروقات تشكل المورد الأساسي للاقتصاد الجزائري، فهذا من شأنه أن يجعل تنمية واستقرار البلاد رهينة بتقلبات أسعار البترول في السوق العالمية ناهيك عن موارده المتناقصة باستمرار، حيث أنه بالقدر

[1] Orchanche Yelles, Zohra Fatima, utilisation des ressources naturelles et des énergies renouvelable en économie de l'environnement, séminaire nationale de l'économie de l'environnement et développement durable, centre universitaire de Médea, le 06-07 juin 2006, p 7

الذي يشكل فيه البترول عاملا هاما من عوامل التنمية المستدامة، وتحقيق ما يسمى بالسلم الاجتماعي، فقد كان لانهيار أسعاره في نهاية الثمانينات دورا بارزا في تفجير أحداث 05 أكتوبر 1988. [1]

تعتمد الجزائر في سنة 2018 بصورة شبه كاملة على مواد المحروقات الأحفورية التي تمثل نحو 98% من مجمل صادراتها، وهذا يعتبر خطرا استراتيجيا على مستقبل البلاد الاقتصادي والسياسي، مما يستوجب التفكير في بدائل أخرى تكون لها القدرة على تقوية أسس الاقتصاد الوطني، على الرغم من أنها شكلت عاملا محددا في بناء الاستقرار السياسي والاجتماعي[2].

في ظل الأزمات النفطية المتكررة، وعدم القدرة على تنويع الاقتصاد الوطني، وتوسيع الصادرات خارج قطاع المحروقات، لم يبقى أمام الجزائر سوى تطوير الطاقات البديلة والمتجددة لضمان استمرار تواجدها على الساحة الدولية والقدرة على المنافسة بقطاع الطاقة المتجدد والدائم في المستقبل حتى تتمكن من بناء اقتصاد وطني منتج ومتنوع كفيل بتحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وفي هذا الإطار تتبنى الجزائر سياسة طاقوية متجددة تقوم على المعادلة التالية:

- رفع قدرة موارد المحروقات وتجسيدها بزيادة الإنتاج لتلبية احتياجات البلاد الطاقوية على المدى البعيد والمساهمة باستمرار في مداخيل البلاد المتأتية من الصادرات.
- تطوير قدرات أخرى من موارد طاقوية بديلة كالطاقات البديلة والمتجددة والتحكم أكثر في تكنولوجياتها.
- تطوير الصناعات الوطنية وتدعيمها بمنشآت ملائمة لضمان تلبية الطلب الداخلي المتزايد على الكهرباء.
- رفع الاحتياطات البترولية والغازية يسمح بزيادة معدلات التصدير والانتشار عبر العالم[3].

[1] عمار عباسي، انعكاسات عدم الاستقرار السياسي في الجزائر على وضع إستراتيجية لما بعد البترول، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات (مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس) يومي 30 نوفمبر و1 ديسمبر 2011، ص 3

[2] عمار عباسي، نفس المرجع، ص 4.

[3] بوعلام حمو، الهندسة السياسة بين الريع النفطي والطاقات المتجددة، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات، (مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، يومي 30 نوفمبر و01 ديسمبر 2011) ص 3.

البرنامج الوطني للطاقة المتجددة في الجزائر (2011-2030):

لقد سطرت الجزائر برنامج وطني للطاقة المتجددة يمتد من 2011 إلى غاية 2030، ويتمحور حول تطوير مصادر الطاقة المتجددة وخاصة منها الطاقة الشمسية، وينص هذا البرنامج على إنتاج قدرة ذات أصول متجددة تقدر بحوالي 22000 ميغا واط توجه منها 12000 كيلو واط لتغطية الطلب الوطني على الكهرباء و10000 ميغاواط للتصدير في حالة وجود طلب شراء مضمون على المدى البعيد.

يتميز هذا البرنامج بإعطاء الأولوية للطاقات المتجددة في كل السياسات الطاقوية والاقتصادية الجزائرية من الآن إلى غاية 2030، ويعمل على توجيه حوالي 60% من إنتاج الكهرباء للاستهلاك المحلي، كم تأمل أن تكون الجزائر من الدول الفاعلة في إنتاج الكهرباء انطلاقا من طاقة شمسية كهروضوئية وحرارية واللتين سوف تكونا محرك لتطوير اقتصادي مستدام من شانه التحفيز على نموذج جديد[1].

وفي هذا الإطار وضعت الجزائر خمس برامج لتنشيط وتجسيد الإستراتيجية الطاقوية المتجددة والتي تدور حول المحاور التالية:

1- برنامج تجهيز السيارات للسير بالغاز:

من أجل القضاء على التلوث الناجم عن استعمال الوقود الأحفوري، وتخفيض فاتورة استهلاك الوقود المرتفعة تم توقيع اتفاقية بين الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة وبنك التنمية المحلية، تسمح للأفراد بالاستفادة من قرض دون فائدة لتجهيز سياراتهم للسير بغاز البترول المميع، وهذا يحافظ على بقاء الهواء نقي وبيئة نظيفة.

2- برنامج دعم تقنيات بناء السكنات المقتصدة للطاقة:

تقوم الوكالة الوطنية لترقية وعقلنة استعمال الطاقة بمعية 11 ديوانا للتسيير العقاري بإنجاز 600 مسكن عبر الوطن ذي أداء طاقوي عالي لكن مع اقتصاد وتخفيض كبير في طاقة التدفئة والتكييف، كما تقوم بتقديم الدعم المالي والتقني لإنجازها، والهدف من ذلك هو محاولة الوصول إلى الفعالية الطاقوية في الإنجاز لتصبح نموذجا يمكن تعميمه على مختلف المشاريع.

[1] وزارة الطاقة والمناجم، برنامج الطاقات المتجددة والفعالية الطاقوية، (الجزائر: شرطة مجتمع سونلغاز، مارس 2011)، ص 4.

3- برنامج دعم الأسر للتجهيز بالسخان الشمسي:

يهدف هذا البرنامج إلى إقامة سوق دائم للطاقة الشمسية الحرارية في الجزائر، عن طريق تسويق السخان الشمسي، حيث يدعم من طرف الصندوق الوطني للتحكم في الطاقة، وقد تم توزيع ألف سخان مائي بنسبة 45% من المبلغ الإجمالي للسخان المائي، والباقي يتم تمويله من البنوك الشريكة عبر قروض منخفضة النسب لكل زبون مهتم بهذا النوع من التجهيز[1].بالإضافة إلى منح امتيازات مالية وجبائية وجمركية من طرف الدولة لكل الأنشطة والمشاريع التي تساهم في تحسين الفعالية الطاقوية وترقية الطاقات المتجددة وتعمل على التقليل من انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في الجو.

ويتم إنجاز مشاريع الطاقات المتجددة المتعلقة بالسوق الوطنية على ثلاثة مراحل:

- المرحلة الأولى 2011-2013، تخصص لإنجاز المشاريع النموذجية لاختبار مختلف التكنولوجيات المتوفرة.
- المرحلة الثانية 2014-2015 تتعلق ببداية تنفيذ المشاريع وتوسيعها
- المرحلة الثالثة 2016-2030، سوف يتم التكثيف الواسع للمشاريع وتعميمها على المستوى الوطني.

[1] حايمة شحري وآخرون، برنامج اقتصاد الطاقة بلغت مرحلة النضوج، (مجلة الطاقة والمناجم)، عدد 11، 2010 ص 48.

المبحث الثاني: تحديات الحكم الراشد في الجزائر

يعتبر موضوع التنمية من بين أهم المواضيع التي تولي اهتمام الباحثين في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية، الأمر الذي أقرته المنظمات الدولية وعلى رأسها هيئة الأمم المتحدة في سنة 1986، حقا مكرسا لدى الشعوب كغيره من الحقوق، وعليه تسعي الدول النامية اللحاق بالدول المتطورة والتي بلغت أشواطا كبيرة من التقدم. فبعد أن كان الحديث عن التنمية الاقتصادية الشاملة أصبح الكلام الآن عن التنمية البشرية ومقاييسها والتنمية الإدارية وأبعادها، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن التنمية أصبح لها علاقة بالحكم الراشد أو الحوكمة.

المطلب الأول: مقاربات وأبعاد الحكم الراشد.

1- مفهوم الحكم الراشد:

إن مصطلح الحكم الراشد يعتبر حديثا إذا ما قورن ببعض المصطلحات، حيث أنه انتشر كمفهوم قانوني سنة 1978 ليستعمل بعد ذلك على نطاق واسع معبرا عن تكاليف المشاريع والتسيير.

وفي بداية الثمانينات استخدم من طرف المنظمات المالية الدولية وخاصة من قبل البنك الدولي، ومنذ تلك الفترة أصبح للمفهوم دور كبير خاصة في التصنيفات الممنوحة لكافة الدول في تحقيقها لآليات الحكم الراشد، ومن ثم أصبح له معايير تقيم على أساسها الدول لا سيما لدى صندوق النقد الدولي الذي يركز عليها كثيرا حتى في ربط مساعداته للدول النامية بتحقيق شروط الحكم الراشد.

إذن فما المقصود بالحكم الراشد (أو الحاكمية أو الحوكمة)؟

يصعب وضع تعريف جامع مانع لمفهوم الحكم الراشد نظرا لارتباطاته المتشعبة بميادين العلوم السياسية، الإدارية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك إشكالية عدم وجود ترجمة واحدة متفق عليها لدى ترجمته من اللغات الأجنبية إلى اللغة العربية، وعليه فإنه برز في الدراسات السياسية مفهوم (**Good governance**) والذي ترجم إلى اللغة العربية بالحكم الراشد، أو الرشيد، أو الصالح، وبدرجة أقل استخدام الحكمانية والحوكمة، إلا أن أكثر المفاهيم شيوعا هو مصطلح الحكم الراشد أو الرشيد[1].

[1] سهام غصبي، الإصلاح الإداري والحكم الراشد في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 26.

فقد ظهر مصطلح الحكم الراشد في اللغة الفرنسية في القرن الثالث عشر كمرادف لمصطلح الحوكمة وبعد ذلك لمصطلح قانوني في عام 1478، كما تم توظيفه في القرن الخامس عشر في الأدبيات السياسية، من طرف شارل دوليان للدلالة على إدارة وفن الحكم، ليستعمل على نطاق واسع معبرا عن تكاليف التسيير (**Charge de gouvernance**) عام 1679. ومفهوم **gouvernance** مشتق من **Guhernail** والتي تعني قيادة السفينة. كما تعني إدارة الشؤون العامة، ومن هنا جاء اشتقاق **Gouvernail**. أما باللغة الإنجليزية تعني تقنيات تنظيم المنشآت وحسن إدارتها، ثم انتقل هذا المصطلح فيما بعد إلى الشؤون العامة، وفي أواسط السبعينات من القرن الماضي استخدمت كلمة (**Good governance**) للتعبير عن أداة التسيير الاجتماعي والسياسي، وذلك إلى غاية دخوله في تقرير اللجنة الثلاثية التابعة للأمم المتحدة في ماي 1975. [1]

وقصد الإلمام أكثر بمفاهيم ومضامين وأبعاد الحكم الراشد، ارتأينا دراسة هذا المفهوم وفق مقاربتين هما: المقاربة المؤسسية والمقاربة الأكاديمية (النظرية).

I- المقاربة المؤسساتية الدولية: في نهاية الثمانينات كانت الإصلاحات الاقتصادية لوحدها غير كافية لمعالجة القضايا السياسية والاجتماعية، ويكمن سبب الفشل في طبيعة النظم السياسية لدول العالم الثالث التي تتميز بالقصور وعجز في الأداء بسبب تفسي الفساد فكان البديل لذلك وصفة الحكم الراشد أو ترشيد الحكم[2]، حيث أصبح مصطلح الحكم الراشد منذ بداية التسعينات، مصطلحا بارزا في خطاب المؤسسات الدولية وانتشر بشكل واسع في دوائر الدراسات التنموية في مجال السياسات العامة.

أ- تعريف البنك الدولي :

لقد عرف البنك الدولي مفهوم الحكم الراشد، ضمن تقرير قدمه في عام 1992، بعنوان الحوكمة والتنمية، على أنه "الطريقة التي تمارسها السلطة في إدارة الموارد الاقتصادية والاجتماعية للبلد من أجل التنمية".

كما عرفه للمرة الثانية في عام 1997 على أنه "الطريقة الخاصة بإدارة وممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية قصد التسيير الحسن للشؤون العمومية"[3].

[1] خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، العدد الثامن، (د.س.ن)، ص 03.

[2] ناصر جابر، السياسية العامة والحكم الراشد في الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص السياسات العامة والإدارة المحلية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 35.

[3] محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية لتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011، ص 06.

ب- تعريف صندوق النقد الدولي:

يقدم صندوق النقد الدولي تعريفا لا يختلف كثيرا في مضمونه عن الذي قدمه البنك العالمي، فيعرفه على انه : "الطريقة التي بواسطتها تسير الموارد الاقتصادية والاجتماعية لخدمة التنمية وذلك باستخدام طرق فعالة في التسيير بأقل التكاليف وتحقيق أكبر المنافع[1].

ج- تعريف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي :

يقدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تعريفا للحكم الصالح بأنه: " ممارسة السلطة الاقتصادية والإدارية لإدارة شؤون الدولة على كافة المستويات، و هو يتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي من خلالها يعبر المواطنون والجماعات عن اهتماماتهم ويمارسون حقوقهم المشروعة ويقومون بأداء واجباتهم، ويتوسطون لتسوية خلافاتهم.

يتضمن هذا التعريف ثلاثة أوجه للحكم وتتمثل في :

- الحكم الاقتصادي **Economic Governance** ويخص عمليات صنع القرارات التي تؤثر على الأنشطة الاقتصادية للدولة وعلاقاتها مع الاقتصاديات الأخرى إضافة إلى القضايا المرتبطة بالعدالة ونوعية الحياة.
- الحكم السياسي **Political Governance** ويتضمن عمليات صنع القرار التي تؤثر على الأنشطة وصياغة السياسات.
- الحكم الإداري **Administration Gouvernance** ويتعلق بأنظمة تنفيذ السياسات[2] فالحكم الراشد أصبح يعني به الإدارة الرشيدة والتي تمثل الدولة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وتؤثر في تحقيق التنمية وأبعادها المختلفة، وتتضمن عناصر الحكم الرشيد القيم التالية :
  - سيادة حكم القانون.
  - الشفافية.
  - المساواة.

[1] آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا، 200-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 1، 2009، ص 21.

[2] رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009، ص 140.

- الفعالية.
- الكفاءة والرؤية الاستراتيجية.

تجدر الإشارة إلى أن هياكل الأمم المتحدة المتمثلة في البنك الدولي وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي قد لعبت أدوارا رئيسية في عملية تطوير الحكم الراشد خاصة في حوكمة القطاع العام خلال العقدين الماضيين حيث اعتبرته كآلية لا يمكن الاستغناء عنها لإدامة التنمية[1].

هـ- تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية :

تعتبر هذه المنظمة أن الحكم الراشد هو الذي يساعد على بروز الممارسات الديمقراطية في الدول النامية ويعمل على تدعيمها وترقيتها، وحسب رؤيتها ترى أن الحكم الراشد هو : "مصطلح يشمل القيم والممارسات مثل الشرعية والعدالة وثقة القوانين والمؤسسات، وكذلك حسن كفاءة وإدارة الموارد البشرية"، لتضيف أنه : " ممارسة السلطة السياسية ، فضلا عن السيطرة في إدارة موارد الشركة"[2].

و- تعريف تقرير التنمية البشرية العربية :

إن تقرير التنمية البشرية العربية لعام 2002، يتضمن تعريفا للحكم الراشد مفاده أن: "الحكم الراشد هو الذي يعزز ويدعم ويصون رفاه الإنسان، ويقوم على توسيع قدرات البشر وخيارتهم وفرصهم وحرياتهم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ويسعى إلى تمثيل كافة فئات الشعب تمثيلا كاملا وتكون مسؤولة أمامه لضمان مصالح جميع أفراد الشعب"[3].

II- المقاربة النظرية لمفهوم الحكم الراشد :

لقد تعددت واختلفت الآراء حول مفهوم الحكم الراشد ،ويرجع ذلك بالأساس إلى اختلاف الميادين وتباين المنطلقات الفكرية للدارسين والباحثين ،ونحاول رصد أهم التعاريف المقدمة من طرف المفكرين في هذا المجال :

[1] عبد الواحد العفوري، أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، العدد 65، 2014، ص 123.

[2] تسليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص، الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008، ص 33.

[3] عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنية المستدامة في الجزائر، ملتقى دولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008، ص 02.

أ- **الكاتب F.X.MARIEN** قدم تعريفا للحكم الراشد على انه يمثل إشكالية: "فعالية ونجاعة التدخل العمومي والانتقال من المركزية إلي اللامركزية ومن الدولة المتدخلة إلى دولة الضبط، ومن تسيير المرفق العام إلى التسيير على أساس مبادئ السوق من السلطة العمومية إلى الفاعلين العموميين الخواص" [1].

ب- يرى الأستاذ عمار عوابدي أن الحكم الراشد هو: "الحكم الديمقراطي القائم على أسس ومبادئ دولة القانون والحقوق و الرشادة والكفاءة في قيادة المجتمع، وتسيير دواليب ومؤسسات الدولة، والمقرون بوجود رضى عام وطني ودولي على إيجابيات الأداء العام للحكم والإدارة وتفاعل وتجاوب حركية المواطنة الصالحة معه"[2].

ج- تعريف المشرّع الجزائري للحكم الراشد :

إن القانون التوجيهي للمدينة الذي صدر في عام 2006، يقدم تعريفا للحكم الراشد في المادة الثانية (02)، على انه: "الحكم الذي بموجبه تكون الإدارة مهتمة بانشغالات المواطن، وتعمل في اطار المصلحة العامة في اطار الشفافية"[3].

من خلال التعريفات السابقة يمكن القول ان الحكم الراشد وفي شقه السياسي تحديدا هو الحكم الذي تقوم به القيادة السياسية المنتخبة والتي تعمل على تطوير المجتمع عبر ثلاثة أبعاد أساسية تتفاعل فيما بينها لتفعيل ونجاح الحكم الراشد وهي :

- **البعد السياسي:** المتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها.
- **البعد التقني:** المرتبط بعمل الإدارة العامة و مدى كفاءتها.
- **البعد الاقتصادي والاجتماعي:** الخاص بطبيعة بنية المجتمع المدني ودرجة استقلاليته عن الدولة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على مستوى معيشة الأفراد، وفي الأخير طبيعة العلاقات الاقتصادية مع الخارج .

[1] خبيرة بن عبد العزيز ،مرجع سابق،06

[2] سليم باركات ، مرجع سابق ،ص18

[3] الجريدة الرسمية ،العدد 15 ، المطبعة الرسمية ، 2006/03/12 ، ص16

كما ان هيئات الأمم المتحدة ربطت نجاح نظام الحكم الراشد بضرورة توفر عناصر أخرى تتمثل أساسا في: الاستقرار السياسي للدولة وحماية وترقية حقوق الإنسان وتكريس سيادة القانون، والعمل من اجل تحقيق الصالح العام و الذي يشمل :

- عملية اختيار القائمين على السلطة واستبدالهم (البعد السياسي).
- قدرة الحكومة على إدارة الموارد وتنفيد السياسات السليمة بفعالية (البعد الاقتصادي).
- احترام كل من المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينهم (البعد المؤسساتي) [1].

2 - مؤسسات الحكم الراشد:

تتضمن ثلاثة مؤسسات رئيسية ومترابطة فيما بينها وهي :

أ- الدولة: مجموعة المؤسسات المهنية المتعلقة بصفة خاصة بالتنظيم والإدارة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة، وتمثل هذه المؤسسات في السلطة التشريعية، السلطة القضائية والسلطة التنفيذية[2].

ب- القطاع الخاص : يغطي القطاع الخاص في النظام الاقتصادي المختلط، جزئه غير الخاضع لسيطرة الحكومة، حيث تسود قوانين السوق والمشاريع التجارية الخاصة، أي المؤسسات والشركات بمختلف أحجامها، صغيرة، متوسطة أو كبيرة (**UNDP1998**).

ج- المجتمع المدني : ويتمثل مجال الحياة الاجتماعية المنظمة الذي يتميز بالتطوع و العمل الذاتي و الاستقلالية عن الدولة، وهو يخضع لمجموعة من القوانين و القواعد المشتركة[3].

3- معايير الحكم الراشد :

لقد قام معهد البنك الدولي التابع للبنك الدولي تحت إشراف دانيال كوفمان وآخرين بوضع ست (06) معايير للحكم الراشد تأخذ بعين الاعتبار الجوانب السياسية، الاقتصادية و المؤسساتية وهي :

[1]: البنك الدولي ، تقرير المؤشرات العالمية لإدارة الحكم الراشد 1996-2007 ، واشنطن 2007 (انظر **www.govindicators.org**)

[2] الأخضر عزي، غالم خلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية) مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، الكويت 2005. ، ص 17.

[3] لازي دايموند، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية .مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، العدد 3، جويلية 2005 ص 28.

أ- الصوت و المساءلة : يقيس هذا المعيار مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخابات حكوماتهم ، وكذلك حرية التعبير، و حرية تكوين الجمعيات ، وحرية وسائل الإعلام .

ب- الاستقرار السياسي و غياب العنف (الإرهاب): يقيس هذا المعيار احتمال زعزعة استقرار الحكومة بوسائل غير دستورية أو عن طريق العنف بما في ذلك الإرهاب.

ج- فعالية الحكومة : يقيس هذا المعيار نوعية الخدمات العامة ، وقدرة جهاز الخدمة المدنية واستقلاله عن الضغوط السياسية و نوعية إعداد السياسات .

هـ- نوعية التنظيم : قدرة الحكومة على توفير سياسات و تنظيمات سليمة تتيح تنمية القطاع الخاص وذلك بتوفير بيئة مناسبة للأعمال والقضاء على اهم القيود الرئيسية التي تواجه المؤسسات والشركات.

و- سيادة القانون: يقيس هذا المكون مدى ثقة المتعاملين في أحكام القانون في المجتمع و التقيد بها

ز- مكافحة (ضبط، الحد من) الفساد : يقيس هذا المكون مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد سواء كانت كبيرة أو صغيرة ، وكذلك استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة[1].

4- قياس الحكم الراشد :

بالرغم من ان هذه العملية صعبة ومعقدة، إلا أن دانيال كوفمان وآخرون قاموا بوضع مؤشر لقياس الحكم الراشد (مؤشر النوعية المؤسساتية (Institutional Indicator of Quality (IQI) ولحساب هذا المؤشر يؤخذ المتوسط الحسابي للأشكال الستة لمؤشرات الحكم، وقيمته تتراوح بين [2.5-،2.5+]، ومن الواضح انه كلما كانت القيمة اعلى كلما دلت على جودة الحكم[2].

- **خصائص الحكم الراشد:**

ان خصائص الحكم الراشد تختلف تبعا للتعريفات التي تضعها الهيئات وكذلك الأهداف التي تريد تحقيقها هذه الهيئات عبر تطبيق الحكم الراشد وفي هذا السياق سنورد خصائص الحكم الراشد حسب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لأنه جامع لكافة الخصائص المذكورة سواء من الهيئات أو الكتاب والمفكرين وتتمثل فيما يلي :

[1] KAUFMANN a KRAAY and M.MASTRUZI governance matters governance indicators for 1996 2007 world bank, 2008, p07 w.w.w.govindicators org.

[2] La Banque Mondiale .rapport sur le développement ou moyen orient en Afrique du mord .vers une meilleure gouvernance au moyen orient en Afrique du mord .Washington dc .2003 . P60 .08.

أ- **المشاركة Participation** : تعطي الحق لكل من الرجل و المرأة في إبداء الرأي و المشاركة في صنع القرارات بصفة مباشرة او من خلال المجالس المنتخبة.

ب- حكم القانون Rule of law : الخضوع لسيادة القانون من طرف الجميع.

ج- الشفافية Transparency: الأفعال والقرارات تكون مفتوحة للفحص من قبل إدارات معروفة كالبرلمان، المجتمع المدني، واحيانا المؤسسات الخارجية كالمنظمات الدولية التي تلعب دور الرقابة.

د- الاستجابة Responsiveness: تسعى جميع أجهزة الدولة إلى خدمة جميع الأطراف المعنية والاستجابة لمطالبها خاصة منهم الفقراء و المهمشين، و ترتبط الإجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها الى درجة الشفافية و توافر الثقة بين مختلف الهياكل و الأجهزة في الدولة .

هـ- العدالة و المساواة Equity : التكافؤ الذي يجب ان يتوفر بين جميع الناس سواء رجال او نساء ، خاصة تكافؤ الفرص من اجل تحسين اوضاعهم و تحقيق ارتقائهم الاجتماعي.

هـ- الكفاءة و الفعالية Effectiveness and efficiency : ضرورة التزام المؤسسات عند تنفيد مشاريعها ان تقدم نتائج تتلاءم و حاجات المواطنين .

و- المساءلة Accountability : ان صناع القرار في الحكومة أو القطاع الخاص أو المجتمع المدني يخضعون للمساءلة وتختلف هذه المساءلة حسب المؤسسات وحسب مصدر القرار داخلي او خارجي.

ز- الرؤية الاستراتيجية Strategic Vision : يجب ان تكون لصناع القرار والقادة والشعب أفاقا واسعة و نظرة بعيدة المدى عند تطبيق الحكم الراشد[1].

- **أبعاد الحكم الراشد:**

للحكم الراشد أربعة أبعاد رئيسية وهي:

أ- **البعد السياسي:** ويتمثل في إعطاء الشرعية للسلطات الحاكمة، ويعني هذا أن وصولها وممارستها للحكم قد تمت بطريقة تتوافق مع الإرادة الشعبية، بحيث أن الهيئات المحلية والمركزية قد تم انتخابها بطريقة نزيهة وشفافة، إذ أن البعد السياسي يكمن في تحقيق الرشادة من خلال تفعيل الديمقراطية التي تعتبر شرطا أساسيا لتجسيد الحكم الراشد.

[1]: ليلى بن عيسى الحكم الراشد احد مقومات التسيير العمومي الجديدة ، مجلة أبحاث الاقتصادية و إدارية ، العدد 14 .2013 .ص 203 204.

ب- **البعد الاقتصادي** : يكمن البعد الاقتصادي للحكم الراشد في تحقيق الرشادة الاقتصادية من خلال محاربة كل مظاهر التبذير والفساد، و القيام بالإصلاحات الاقتصادية التي من نشأتها زيادة الانتاج وتحسينه، وتقديم الدعم للقطاع الخاص و تفعيل دور المجتمع المدني، وضمان تدفق المعلومات بكل شفافية في المجال الاقتصادي للرأي العام واحترام قواعد المنافسة الاقتصادية والنصوص المحددة لخلق الاستقرار الاجتماعي[1].

ج- **البعد الاجتماعي:** يهدف الحكم الراشد الى تحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، وتلبية المطالب الاجتماعية، وزيادة المشاركة الفعلية والفعالة للمواطنين، وخلق روح المواطنة بين مختلف الطبقات الاجتماعية، ونشر ثقافة وترقية حقوق الإنسان واشتراك الأفراد في إدارة شؤون المجتمع من اجل تحقيق الاستقرار والرفاه .

د- **البعد الإداري** : يتمثل البعد الإداري للحكم الراشد في ضرورة وجود جهاز إداري يقوم بأداء وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة ويتم ذلك من خلال محاربة الفساد الإداري، والقضاء على مظاهر البيروقراطية والرفع المستمر لمستوى الموظفين بتوفير لهم فرص التكوين والتدريب وذلك لتحسين مستوى التسيير الإداري والخدمات الإدارية المقدمة للمواطنين .

المطلب الثاني: تحديات الحكم الراشد

لقد عرفت التجربة التنموية في الجزائر من خلال الإصلاحات التي طبقتها الدولة عبر برامج الإنعاش الإقتصادي (2001-2014) تحسنا معتبرا على مستوى غالبية المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية من تحقيق تنمية مستدامة مقارنة بفترة التسعينيات، وقد انعكس ذلك على تحسن الوضع الإقتصادي والإجتماعي والأمني في البلاد، إلا ان هذا يعتبر غير كاف نظرا لوجود صعوبات كثيرة تقف أمام مستقبل التنمية والمتمثلة في إعتماد الإقتصاد الجزائري على الموارد المالية المتأتية من البترول والغاز والتي تخضع بدورها لتقلبات سوق الأسعار على المستوى العالمي، وكذا غياب قطاعات إقتصادية إنتاجية أخرى فعالة خارج إطار المحروقات بالإضافة، لازالت الجزائر تواجه عدة تحديات تتمثل في ارتفاع معدل البطالة وزيادة في معدل النمو السكاني مقارنة مع معدل النمو الإقتصادي، تحديات العولمة والكيانات الدولية الكبرى، علاوة على التدهور التدريجي للبيئة والمخاطر المنجرة عليها، كالتلوث

[1]: امينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة و العلاقات الدولية ، تخصص : الديمقراطية و الرشاد جامعة منتوري قسنطينة ص58

والإنخفاض في مخزون الموارد الطبيعية، والتي لا يمكن مواجهة هذه التحديات إلا بالإعتماد على القدرات الذاتية ورسم سياسات ووضع استراتيجيات قائمة على الحكم الراشد في كل المستويات، والذي من شأنه أن يؤدي إلى تحسين القدرات والحوافز من اجل خلق مؤسسات أكثر فعالية قائمة على مبادئ التشاركية والشفافية والمساءلة في صناعة القرار بين المكلفين بعملية التنمية ومؤسسات المجتمع المدني.

فنظام الحكم الراشد يقوم على تفعيل دولة الحق والقانون ومكافحة الفساد والإهتمام بتنمية الفرد، وهي المقومات التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وهذا يتجسد بوجود دستور ديمقراطي قائم على مبدأ الفصل بين السلطات وإستقلالية القضاء، وتعد المشاركة السياسية أهم المتطلبات لتعزيز الحكم الراشد، ولذلك تبنته الدولة الجزائرية لأنه أصبح ضروري لكل نظام سياسي يريد تطوير أجهزته الإدارية ومؤسساته الإقتصادية والتعامل مع الهيئات الإقليمية والدولية التي بلغت أشواطا كبيرة في مجال تطبيقه.

يواجه النظام الجزائري جملة من المشاكل في مختلف الميادين السياسية والإقتصادية والإجتماعية فرض عليه إعادة النظر في سياسات وإستراتيجيات التنمية من أجل بناء دولة ومجتمع يكون قادر على مسايرة ومواجهة التحديات التي يعرفها العالم اليوم، ومن أهم هذه السياسات التي يجب تبنيها هي سياسة الحكم الراشد.

- **تبني مفهوم الحكم الراشد:**

إن تبني مفهوم الحكم الراشد في الجزائر يعود إلى أسباب متعددة نذكر أهمها فيما يلي:

أولا: الأسباب السياسية:

1- **طبيعة الحكم في الجزائر:** يقوم على أساس نظام من القيم والعلاقات ويحددها بإستمرار ليحافظ على نفسه حتى ولو كانت تسود فيها جميع الخصائص السلبية التي تشوه الحكم، كالرشوة، والعصبوية، الزبونية السياسية، الجهوية والمحاباة، ولقد أجمعت وأثبتت الدراسات على أن هناك عاملين أساسيين أثرا في طبيعة الدولة والحكم في الجزائر وهما:

- انطلاقا من فكرة الشعبوية، واعتماد الشرعية التاريخية في جانبها الإيديولوجي، تم اعتبار المجتمع بجميع قواته الإجتماعية جسدا واحدا لا تخترقه أي تناقضات ولا اختلافات ولا صراعات مهما كان

نوعها، مما نتج عنه غلق المجال السياسي وتثبيط محفزات المنافسة الحقيقية والنظيفة بحجة عدم المساس بالوحدة الوطنية.

- تركيز الشرعية التاريخية في جانبها المادي على عائدات الريع الطاقوي من مداخيل البترول والغاز، لذلك فمصدر الثروة هو الموارد الطبيعية وليس قوى التنمية في المجتمع، وبالتالي فالمجتمع لا يستطيع أن يمثل قوة سياسية ولا يمكن له ان ينتج أو يساهم في البناء الصحيح والواعي لمؤسسات الدولة.

تواجه عملية التنمية الإقتصادية في الجزائر العديد من التحديات وتحول دون تسجيل نتائج إيجابية تسمح للإقتصاد الوطني من الإنطلاقة الحقيقية التي تمكنه من الوصول إلى تلبية الإحتياجات الوطنية ومن ثم تحقيق الأمن الغذائي، وتتنوع هذه التحديات وتتداخل فيما بينها، وتتمثل أساسا في:

- التحديات الإقتصادية والإجتماعية.
- التحديات المؤسسية.
- التحديات البيئية.

سنحاول في هذا الإطار تحديد أهم التحديات التي تواجهها الجزائر مجال تطبيق الحكم الراشد لتحقيق التنمية الإقتصادية المستدامة.

أولا: التحديات الإقتصادية والإجتماعية.

I- التحديات الإقتصادية:

1- ضعف معدلات النمو: ما يمكن ملاحظته خلال السنوات الأخيرة أن معدلات النمو الإقتصادي على الرغم ارتفاعها وتحسنها إلا أنها مازالت بصفة عامة ضعيفة مقارنة مع ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات البطالة، بالإضافة إلى أن نسبة نمو الدخل الفردي تعرف انخفاضا مستمرا وهذا يعبر عن تدني القدرة الشرائية وبالتالي مستوى المعيشة، علاوة على التأخر الذي يشهده القطاع البنكي والمصرفي وهيكلة القطاع الإقتصادي العمومي، تضاف إلى ذلك ضعف فعالية الإدارة ومردوديتها، كل هذه المؤشرات توضح هذه الوضعية المالية الغير مستقرة[1].

[1]- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت، لبنان، 2013، ص 230.

2- **انخفاض القدرة الشرائية:** إن عدم تكافؤ الزيادة في الأسعار مع الزيادة في الأجور، نتج عنه انخفاض القدرة الشرائية للمواطنين خاصة الفئات النشيطة والمحرومة بدرجة كبيرة.

3- **آثار العولمة:** إن العولمة تساهم بشكل كبير في الحد من مسار التنمية نتيجة آثارها السلبية والمتمثلة في السيطرة الإقتصادية للدول الغربية الكبرى حيث أنها تشتري المواد الأولية الخام بأسعار متدنية من الدول النامية، وتعيد تصنيعها لتبيعها بأسعار جد مرتفعة، بالإضافة إلى سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الإقتصاد العالمي، مما يعمق الفارق في توزيع الدخل والثروة بين الشعوب والدول، وهذا يؤدي إلى إضعاف الدول النامية، وبالتالي عدم قدرتهم على إدارة إقتصادياتهم الوطنية.

4- **خطر عودة المديونية:** على الرغم من ان الجزائر لم يعد لها تقريبا ديون خارجية، إلا أنها مازالت تعاني من تأثيرها، والخطر الكبير الذي يواجهها هو شبح عودة المديونية في ظل انخفاض أسعار النفط والغاز على مستوى الأسواق العالمية، وبالتالي تآكل احتياطات النقد الأجنبي، حيث أشار تقرير صندوق النقد الدولي إلى تراجع احتياطي الصرف الوطني بمقدار 17 مليار دولار أمريكي ليبلغ 96 مليار دولار أمريكي في بداية سنة 2018، وكل المؤشرات تدل على استمرار تآكل هذا المخزون من العملة الصعبة وذهب المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدوليّ إلى أن الخيارات المتمثلة في التمويل غير التقليدي لمواجهة العجز في تمويل النفقات العمومية، يترتب عليها مخاطر كبيرة غلى الآفاق الإقتصادية، رغم أنها قد تتيح للإقتصاد الوطني بالتقاط الأنفاس على المدى القصير.

فالنهج المتبع سيؤدي على الأرجح إلى تفاقم الإختلالات المالية العامة والدين الخارجي، وارتفاع التضخم، والتعجيل بفقدان الإحتياطات من العملة الصعبة، وزيادة المخاطر المحيطة بالإستقرار المالي وفي نهاية المطاف انخفاض معدل النمو[1].

II- التحديات الإجتماعية:

يعتبر مؤشر التنمية البشرية وسيلة هامة لتحديد التنمية، حيث يدل على مستوى التقدم الذي وصلت إليه كل دولة، إذ يعطي أكثر من دلالة على الوضع الصحي والتعليمي والمستوى المعيشي العام للأفراد

[1]- سعيد بشار: الأقامي بحدر الجزائر، جريدة الخبر، العدد، 8888، 03 جوان 2018، ص 09.

في المجتمع فإنه يمثل تحديا حقيقيا نظرا لتأثيره المباشر على الوضع الإنساني الذي يهدف إلى الوصول إليه لتحقيق الرفاه الإقتصادي من أجل حياة كريمة، إن المتتبع للوضع الجزائري يلاحظ أن مؤشر التنمية البشرية قد عرف نموا متذبذبا، حيث أنه تراجع منذ بداية التسعينيات نتيجة تأثير العشرية السوداء التي عرفتها البلاد، وكذا لتأثير السياسات الهيكلية فيها خلال هذه الفترة الزمنية، وتراجع معدلات التشغيل نتيجة تفشي ظاهرة البطالة، وفي كثير من الأحيان لم تتحسن الإنتاجية الفردية والأجور الحقيقية مما أثر سلبا على دخل العاملين وحالتهم الإجتماعية وبالتالي زيادة الفقر وانخفاض مستوى المعيشة[1]، لكن خلال الفترة الممتدة من 2000-2013، تحسن مؤشر التنمية البشرية ويعود الفضل في ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والغاز، وبالتالي حصول الجزائر على موارد مالية ضخمة، ومع بداية تدني أسعار المحروقات في عام 2014، بدأ من جديد انخفاض مستوى المعيشة.

ثانيا: التحديات البيئية والمؤسسية:

I- التحديات البيئية:

1- تدني مؤشر الاستدامة البيئية: يقصد بالإستدامة البيئية المحافظة على المصادر البيئية على المدى الطويل وفي محيط دائم التغير.

تحتل الجزائر المراتب الأخيرة عالميا، إذ أنها تحتل الرتبة 96 في عام 2004 بعدما كانت في الرتبة 70 عام 2002، كما يشير إليه تقرير الإستدامة البيئية لعام 2004. بالإضافة إلى أنه يلاحظ تراجع في مؤشر الإستدامة البيئية، حيث تراجع رصيد الإستدامة البيئية من 49.4 إلى 46 بين عامي 2002-2004، علاوة على أن مساحة الأراضي المغطاة في الجزائر لا تمثل إلا نسبة 0.9% عام 2000[2].

2- تدهور النظام البيئي للمياه العذبة:

لا يمكن لأي من الكائنات أن تبقى على قيد الحياة بدون ماء، ولهذا تمثل المياه العذبة أهم النظم البيئية، فالجزائر تواجه مشكلة ندرة المياه نتيجة لنقص تساقط الأمطار والزيادة السريعة لنمو السكان،

[1]- نيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، السلف، الجزائر، ص 53.

[2]- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسيةّ، تخصص سياسات عامة، جامعة باتنة، 2010، ص 157.

الأمر الذي أدى إلى تزايد الضغوط على استخدامات المياه وزاد في تلويثها وتلويث مصادرها جراء السكن العشوائي حول المدن وما ينجر عنها من مشكلات بيئية، ومن أهم عوامل تلوث المياه:

- التخلص من مخلفات الصناعة بدون معالجتها، وإن عولجت فيتم ذلك بشكل جزئي.
- تسرب المواد الكيميائية والمبيدات الحشرية في الأرض وتلويث المياه الجوفية.
- ضعف خدمات الصرف الصحي وصعوبة التخلص من مخلفاته.

ويخلف تلوث المياه آثارا صحية مميتة نتيجة الإصابة بأمراض مختلفة: الكوليرا، الإلتهاب الكبدي الوبائي، الملاريا....الخ، إضافة إلى آثاره على الحياة البيولوجية للكائنات الحية الأخرى.

لقد قامت الوكالة الوطنية للموارد المائية بدراسة تتعلق بنوعية المياه العذبة وخلصت إلى أن: 40% منها ذات نوعية جيدة، و 45% ذات نوعية مرضية، بينما 15% ذات نوعية رديئة[1].

3- مشاكل ومعيقات بيئية أخرى:

توجد مشاكل ومعيقات بيئية أخرى تحد من عملية تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر ويمكن ذكر أهمها:

- **تلوث البيئة:** إن مشاكل تلوث البيئة في الجزائر يتزايد من سنة إلى أخرى ويشكل مصدرا للقلق نظرا للضغوطات الناجمة عن الزيادة في عدد السكان بشكل لا يمكن للموارد البيئية المتوفرة أن تتحملها، وتتعلق هذه الضغوطات بصفة خاصة بمجالات التعليم والعناية الصحية والعمل والسكن والمياه والطاقة والخدمات وغيرها من المتطلبات الأساسية. فعدد السكان في الجزائر قد تضاعف بأكثر من خمسة مرات ما بين عامي 1962-2002 من ستة (06) ملايين إلى أكثر من 30.6 مليون نسمة بمعدل زيادة يفوق 0.3% سنويا، كما أن نسبة نمو السكان السنوية انتقلت من 1.78% سنة 2006 لتصل إلى 2.3% سنة 2012، ووصل عدد السكان سنة 2018 إلى 42,2 مليون، ويتوقع أن يفوق 44 مليون نسمة مع حلول سنة 2020.
- **تلوث الهواء:** تشكل المصانع خاصة التي تنتج الإسمنت والحديد والصلب والفوسفاط ودخان السيارات القديمة والنفايات الطبية أهم ملوثات البيئة في الجزائر، ويقدر الحجم الهائل للنفايات

[1]- منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة باتنة، 2010، ص 216.

الطبية التي يتم حرقها بطريقة غير سليمة وغير صحية لتقليل التكلفة والتهرب من دفع الضرائب بحوالي 124 ألف طن سنويا، منها 22 ألف طن فضلات متعفنة شديدة الخطورة على الصحة، و29 ألف طن فضلات سامة[1].

- **مشكلة التوسع العمراني والتصحر:** يتم تحويل سنويا مساحات هائلة صالحة للزراعة إلى مباني، وكذلك تفتقد الجزائر لمساحات كبيرة من الغابات بفعل الحرائق، بالإضافة إلى تعرض الكثير من الأراضي إلى التصحر، وهذا ما انعكس على تقلص مساحات الأراضي الصالحة للزراعة الأمر الذي يؤثر على مستقبل الزراعة في الجزائر.

II- التحديات المؤسسية:

1- ضعف مؤشرات البحث والتطوير:

يعتبر التقدم العلمي والتكنولوجي المحرك الرئيسي للتطور الإقتصادي والإجتماعي وبدونهما لا يمكن لأية دولة أن تحقق تنمية في جميع المجالات سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية. وبالتالي لا يمكن أن ترتقي إلى مصاف الدول المتطورة، وبالنظر إلى واقع العلم والتكنولوجيا في الجزائر نجد أنه يتسم بالضعف والمحدودية، إذ يتضح من المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالإنفاق على بالحث العلمي وعدد الإختراعات، بأنها تحتل المراتب الأخيرة بين الدول في العالم[2].

2- التبعية التقانية:

إن عدم القدرة على تصنيع الآلات الإنتاجية بتكنولوجية وتقنيات متطورة تدفع الدول إلى استيراد التكنولوجيا المكثفة لرأسمال وهذا يكلف الإقتصاد الوطني غاليا جدا، حتى أنه يعد السبب الرئيسي في زيادة مديونية دول العالم الثالث وينعكس سلبا على اقتصادياتها، لأن مسألة اختيار التكنولوجيا الملائمة تعد إحدى المسائل المهمة والحيوية في اقتصاد التنمية وفي حالة عدم إعطائها الأهمية اللازمة من طرف مخططي التنمية، تستبدل بتقنيات مكثفة لرأسمال المستورد في كثير من الأحيان دون إجراء حساب للتكلفة الإجتماعية على مستوى الإقتصاد الكلي[3].

[1]- محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت لبنان ، 2013، ص 216.

[2]- كمال رزيق، التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، العدد 25، نوفمبر 2005.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، 2009، ص 157.

ثالثا: مؤشرات تطبيق الحكم الراشد في الجزائر:

للتعرف على واقع الحكم الراشد يتطلب الأمر دراسة ثلاثة مؤشرات أساسية وهي:

I- مؤشر فعالية الحكومة.

II- مؤشر سيادة القانون.

III- مؤشر مكافحة الفساد.

I- مؤشر فعالية الحكومة:

إن المقصود من دراسة مؤشر فعالية الحكومة هو التعرف على مدى قدرة الجهاز التنفيذي في تأدية المهام المتعلقة بتقديم الخدمات الإدارية العامة للمواطنين خاصة المرتبطة بمؤشرات التنمية البشرية الوضعية الديمغرافية، واقع الصحة، واقع التعليم، ومؤشر البطالة والفقر.

1- مؤشرات التنمية البشرية:

إن تقرير التنمية لعام 2012 والمعد من طرف منظمة الأمم المتحدة أعلن على أن الجزائر قد حققت تقدما كبيرا في مجال التنمية البشرية، وأنها تعد من بين العشرة (10) بلدان ذات التنمية البشرية العالية، وهذا كان نتيجة للتغيرات التي شهدتها الجزائر والسياسات المتبعة لتحسين رفاهية المواطنين، حيث عرفت تطورا يقدر بنسبة 53% خلال الفترة الممتدة من 1980 إلى 2010، وأن التطور الذي حققته في مؤشر التنمية البشرية مهم جدا.

وأوضح تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن مؤشر التنمية البشرية في الجزائر مستقر في 0.713 في سنة 2012 مقابل 0.625 سنة 2000، و 0.562 سنة 1990، مقابل 0.401 سنة 1980.

2- الوضعية الديمغرافية:

إن الوضعية الديمغرافية للجزائر تتميز بالزيادة المعتبرة لعدد السكان من عشرية إلى أخرى وهذا راجع إلى أن التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري حيث تمثل فيها فئة الشباب أزيد من الثلثين، الأمر الذي يفسر

ارتفاع مؤشر الخصوبة الكلي والذي بلغ 3.03 طفل لكل امرأة في سنة 2014، وبالتالي ارتفاع عدد السكان كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (33) تطور عدد السكان (نسمة) 1990-2014. [1]

السنوات	1990	2000	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
عدد السكان									
عدد السكان في وسط السنة بالآلاف	25.022	30.416	34591	35268	35978	36717	37495	38297	39114
النمو الطبيعي بالآلاف	624	4.49	663	690	731	748	808	795	840
معدل النمو الطبيعي %	2.49	1.48	1.92	1.96	2.03	2.04	2.16	2.07	2.15
الولادات- الخصوبة									
عدد الولادات بالآلاف	775	589	817	849	888	910	978	963	1014
المعدل الخام للولادات ب %	30.94	19.36	23.62	24.07	24.68	24.78	26.08	25.14	25.93
معدل الخصوبة الكلي (طفل، امرأة)	4.50	2.40	2.81	2.84	2.87	2.87	3.02	2.93	8.03
إحتمال البقاء على قيد الحياة عند الولادة									
إجمالي السنوات	66.9	72.5	75.6	75.5	76.3	76.5	76.4	77.0	77.2
الذكور بالسنوات	66.3	71.5	74.8	74.7	75.6	75.6	75.8	76.5	76.6
الإناث بالسنوات	67.3	73.4	76.4	76.3	77.0	77.4	77.1	77.6	77.8

يتضح من الجدول أعلاه أن عدد السكان في الجزائر في تزايد مستمر إذ انتقل عددهم من 25.022 مليون نسمة في سنة 1990 إلى 39.114 مليون نسمة في سنة 2014 حيث عرف في هذه السنة الأخيرة زيادة طبيعية قدرت ب 840000 نسمة أي ما يعادل معدل نمو طبيعي 2.15% وهو ارتفاع معتبر مقارنة بسنة 2013 حيث بلغ 2.07%، ويعود هذا الإرتفاع إلى الزيادة المعتبرة لحجم الولادات الحية بالرغم من ارتفاع حجم الوفيات.

كما يمكن ملاحظة تضاعف النمو الطبيعي للسكان خلال الخمس عشرة سنة الأخيرة حيث انتقل من 449000 نسمة/سنة إلى 840000 نسمة/سنة بين سنتي 2000-2014، وفي حالة ما إذا استمرت وتيرة النمو الطبيعي لسنة 2014، فإن عدد السكان الإجمالي سوف يفوق 42 مليون نسمة بحلول أول جانفي 2018.

[1]- الديوان الوطني للإحصاء، معطيات إحصائية لسنوات 2000-2014، ص 15-16.

ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى ان سنة 2014 تميزت بإرتفاع لم يسبق له مثيل لعدد الولادات حيث تجاوزت عتبة المليون نسمة، إذ سجلت مصالح الحالة المدنية 1014000 ولادة وهو ما يعادل 2700 ولادة حية في اليوم بينما سجلت سنة 2013 معدل 2600 ولادة في اليوم.

3- واقع الصحة في الجزائر:

لمعرفة واقع الصحة في الجزائر يجب دراسة مجموعة من المؤشرات المتعلقة بالصحة ومن ضمنها مؤشر البقاء على قيد الحياة والذي يمثل متوسط عدد السنوات التي يعيشها الفرد، فكلما ارتفع هذا المعدل كلما دل ذلك على تحسن مستوى التنمية الصحية، وفي هذا المجال فإن مؤشر احتمال البقاء على قيد الحياة قد تحسن بصورة جيدة كما يبينه الجدول السابق، إذ أنه انتقل:

- بالنسبة للذكور من 66.3 سنة 1990 إلى 76.6 سنة 2014.
- بالنسبة للإناث من 67.3 سنة 1990 إلى 77.8 سنة 2014.

وهذا التحسن راجع بالأساس إلى تحسن مستوى معيشة الأفراد وكذلك التطور الذي حدث في المجالات الطبية والذي ساعد على إكتشاف وتشخيص عدة أمراض ومعالجتها قبل إستفحالها، وفي هذا السياق، عملت الحكومة على تطبيق سياسة جديدة في مجال توزيع الأدوية، تهدف إلى تشجيع الأدوية المماثلة وتقديم الدعم للأدوية الخاصة بالأمراض الزمنة والخطيرة (بالمجان)، كما عملت على تدعيم المستشفيات الجهوية من أجل تخفيف الضغط على المستشفيات الجامعية، وفتح أقطاب جديدة طبية، وعملت على تعزيز تدابير النظام العام الصحي في مجال الوقاية والطب الإستشفائي.

كما أن الخريطة الصحية الجديدة ساهمت في تعزيز المنشآت القاعدية الصحية بجميع أنواعها وساعدت على تقريب الصحة من المواطن، حيث يبين الجدول التالي عدد هذه الهياكل وعدد الأسرة التي تحتوي عليها.

الجدول رقم (34): عدد الهياكل وعدد الأسرة

التعيين	2010		2011		2012	
	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة
مؤسسات إستشفائية عامة	194	37775	192	37442	193	37545
مؤسسات إستشفائية	04	679	04	709	05	849
مراكز إستشفائية جامعية	13	11889	14	12171	14	12312
مؤسسة إستشفائية جامعية	01	612	01	710	01	559
مؤسسة إستشفائية جامعية	64	10824	63	10816	66	10863
دور الولادة	97	---	101	---	105	---
المجموع	373	61779	375	61848	384	62128

المصدر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

يتضح من الجدول أعلاه أنه بالنسبة لسنة 2012، فإن عدد المنشآت الصحية القاعدية يبلغ 384 منشأة تحتوي على 62128 سرير. أما المنشآت القاعدية الصحية خارج المستشفيات فعددها كبير جدا ومنتشرة انتشارا واسعا كما يبينها الجدول التالي :

الجدول رقم (35) المنشآت القاعدية خارج المستشفيات

التعيين	2010		2011		2012	
	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة	العدد	عدد الأسرة
المؤسسات العمومية للصحة الجوارية	271	-	271	-	271	-
عيادات متعددة الخدمات	1491	3272	1551	3331	1601	3314
قاعات العلاج	5350	-	5491	-	5545	-
دور الولادة العمومية	431	3200	437	3099	409	2996
مركز طبي اجتماعي	616	-	621	-	627	-
الصيدليات	9081	-	9588	-	10171	-
- منها الخاصة	8329	-	8764	-	9177	-
%	91,71	-	91,40	-	90,22	-

المجموع	17240	-	17959	-	18624	-
المنشآت الخاصة :						
عيادة طبيب مختص	6208	-	6457	-		-
عيادة طبيب عام	6315		6334	-	6776	-
عيادة طبيب الأسنان	5105		5249	-	6335	-
عيادة ممارسة مجموعة Cabinet de groupe	376		402	-	5368	-
المجموع	18004		18442	-	426	-
المجموع العام	35244	-	36401	-	37529	-

المصدر: وزارة الصحة وإصلاح المستشفيات.

يشير الجدول إلى أن عدد المنشآت القاعدية خارج المستشفيات قد زاد حيث ان العدد انتقل من 35244 مؤسسة سنة 2010 إلى 36401 مؤسسة سنة 2011، ليصل إلى 37529 مؤسسة سنة 2012، كما أن عدد المؤسسات العمومية للصحة الجوارية متقارب مع عدد المنشآت الخاصة ويدور حول 18000 منشأة لكل واحدة منهما.

أما فيما يتعلق بالموارد البرية، فالجدول التالي يبين عدد وتوزيع الأطباء وجراحو الأسنان والصيادلة.

الجدول رقم (36) توزيع عدد الأطباء والصيادلة حسب قطاع النشاط.

التعيين	**2010**			**2011**			**2012**		
	القطاع			**القطاع**			**القطاع**		
	العام	**الخاص**	**المجموع**	**العام**	**الخاص**	**المجموع**	**العام**	**الخاص**	**المجموع**
- أطباء.	41954	14255	56209	45108	14510	59618	48212	15322	63534
-جراحو أسنان.	6410	5223	11633	6696	5396	12092	6981	5441	12422
- صيادلة.	752	8329	9081	824	8764	9588	994	9177	10171
المجموع العام	49116	27807	76923	52628	28670	81298	56187	29940	86127

المصدر: إعداد الباحث بالإعتماد على إحصائيات وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات.

*** أطباء عامون وأخصائيون ومقيمون.**

من خلال تحليل المعطيات الموجودة في الجدول أعلاه يمكن تدوين الملاحظات التالية:

- ✓ نسجل تطور ملحوظ في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2012، سواء فيما يتعلق بعدد الأطباء أو جراحو الأسنان أو الصيادلة حيث نلاحظ أن المجموع العام انتقل من 76923 في سنة 2010 إلى 81298 في سنة 2011 ليصل إلى 86127 في سنة 2012،
- ✓ بالنسبة لتوزيع عدد الأطباء وجراحو الأسنان والصيادلة حسب قطاع النشاط نلاحظ أن:

- نسبة أطباء القطاع الخاص مقارنة بالقطاع العام تمثل حوالي 30%، إذن القطاع العام هو السائد.
- نسبة جراحو الأسنان للقطاع الخاص إلى القطاع العام تدور تقريبا حول 80%، بالنسبة لجراحي الأسنان للقطاع العام (أعدادهم متقاربة).

بينما صيادلة القطاع العام لا يمثلون سوى 9.02% من صيادلة القطاع الخاص، فهذا القطاع الأخير هو السائد حيث النسبة تفوق 90%. ومن جهة أخرى تجدر الإشارة إلى أن التغطية الصحية في الجزائر ما فتئت تتحسن من سنة إلى أخرى وهو ما يوضحه الجدول التالي :

الجدول رقم (37) التغطية الصحية للفترة 2010-2012

السنوات / البيان	2010	2011	2012
عدد السكان لكل طبيب	640	616	590
جراح أسنان	3093	3036	3018
يدلي	3962	3829	3686
تقني سامي	510	502	483
تقني	1746	1850	1884
مساعد في الصحة	2731	2302	1874

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات.

يشير الجدول إلى تحسن مؤشرات التغطية الصحية في الجزائر، وعلى سبيل المثال فبعدما كان عدد السكان لكل طبيب 640 فرد. في سنة 2010، انخفض إلى 616 فرد سنة 2011 ثم إلى 590 فرد في

سنة 2012 وعرفت كل التخصصات انخفاضا لعدد السكان المتكفل بهم ما عدا تخصص واحد وهو تقني الذي زاد فيع عدد السكان.

4- واقع التعليم في الجزائر :

لقد طبقت الجزائر منذ السنوات الأولى للاستقلال سياسة إلزامية ومجانية التعليم خاصة بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم ما بين 06 و 14 سنة دون تمييز بين الجنسين، باعتبار أن التعليم يمثل حجر الأساس الذي تقوم عليه التنمية ويعتمد عليه النهوض بالمجتمعات، كما يساهم التعليم في فتح آفاق واسعة للحصول على مناصب عمل وبالتالي يقلص من معدل البطالة وكذلك من نسبة الأمية وهذا يدفع البلد نحو التقدم والرقي. وفي هذا الميدان نجد أن الإستراتيجية العامة للتعليم بأطوارها الأربعة: الإبتدائي، المتوسط والثانوي والجامعي، عمدت الحكومة إلى مضاعفة المنشآت القاعدية وتحسينها نظرا للتعداد المتزايد للمتمدرسين، وكمثال على ذلك نستعرض حالة التعليم العالي من خلال تطور عدد الطلبة المسجلين وعدد الأساتذة وعدد المنشآت القاعدية الموجودة، كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (38):عدد الطلبة المسجلون وحاملو الشهادات

السنوات / التعيين	2011/2010	2012/2011	2013/2012
أ- (و.ت.ع.ب.ع)			
المسجلون في التدرج	1077945	1090592	1124434
المسجلون في ما بعد التدرج	60617	64212	67671
حاملو الشهادات	246743	233879	-

الجدول رقم (39): عدد الأساتذة

السنوات / التعيين	2011/2010	2012/2011	2013/2012
في المؤسسات الجامعية	42265	46454	50333
- دائمين	40140	44448	48398
- منهم أجانب	77	68	77
- شركاء	2125	2006	1935

الجدول رقم (40): عدد المنشآت القاعدية

السنوات / التعيين	2011/2010	2012/2011	2013/2012
الجامعة	35	43	47
المركز الجامعي	14	07	09
المدرسة العليا للأساتذة	03	04	04
المدارس العليا للتعليم التقني	02	02	01
المدارس الوطنية العليا	14	15	17
المدارس التحضيرية	09	09	09

المصدر: وزارة التعليم العالي.

تشير الأرقام الموجودة في الجدول أعلاه أن أغلبها قد عرف تطورا سواء فيما يتعلق بعدد الطلبة المسجلين أو الأساتذة أو المنشآت القاعدية، وهذا يدل على أن الحكومة قد بذلت جهودا معتبرة وخصصت أموالا طائلة للقيام بتطوير هذا القطاع.

5- مؤشرات البطالة ومكافحة الفقر:

أ- مؤشر البطالة:

تشكل البطالة تحديا كبيرا للحكومة الجزائرية نتيجة للنقائص المسجلة في سياسة الإصلاح الاقتصادي التي انطلقت منذ العشرة سنوات الماضية، إذ هناك فجوة في سوق العمل الجزائري بين الطلب والعرض، ومن بين أسباب البطالة في الجزائر نجد:

- الزيادة السكانية، حيث زاد عدد سكان الجزائر أكثر من أربعة أضعاف منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، وأن الجزء الأكبر من سكانها يقترب من السن 35 سنة بما يعني زيادة قوة العمل.
- تحول النظام الاقتصادي وما أنجر عنه من تسريح العمال.
- التعليم لا يؤهل الخريجين في بعض التخصصات المطلوبة.
- الجزء الكبير من كتلة البطالة يتمثل في بطالة الشباب الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة.
- البطالة في الجزائر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين خريجي الجامعات والمدارس الثانوية.

- ارتفاع نسبة النساء [1].

وحسب الديوان الوطني للإحصاء فإن نسبة البطالة لسنة 2010 وصلت إلى 16,1% وانخفضت إلى 9,8% في سنة 2014. [2]

ب- مؤشر مكافحة الفقر:

إن نسبة الفقر المسجلة خلال العشرية السوداء قد بلغت ذروتها في سنة 1995 بنسبة 22,90% ثم انخفضت إلى 17% سنة 1999[3]، وبدأت في التحسن في مطلع الألفية الثالثة كما يوضحه الجدول التالي:

الجدول رقم (41) معدلات الفقر في الجزائر.

السنة	2008	2009	2010	2011	2012	2013
معدل الفقر	%11,1	%9,8	%6,29	%5,55	%5,20	%5,03

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء.

يتبين من الجدول أن نسبة معدلات الفقر قد عرفت انخفاضا مستمرا من سنة 2008 إلى سنة 2013 حيث انتقلت من نسبت 11,1% في سنة 2008 إلى 5,03% في سنة 2013، وهذا يعبر بوضوح عن تحسن المستوى المعيشي لأفراد الشعب الجزائري نتيجة لارتفاع الموارد المتأتية من صادرات المحروقات خلال هذه الفترة، لكن ابتدءً من سنة 2014 بدأت أسعار النفط والغاز في الانخفاض على مستوى الأسواق العالمية، صاحبها ارتفاع متواصل لمعدلات الفقر.

II- مؤشر سيادة القانون :

تعتبر سيادة القانون شرط أساسيا لقيام الحكم الراشد فهي تستلزم تامين حماية حقوق الإنسان وتضمن معاملة جميع المواطنين على قدم المساواة، لذا يتوجب على الحكومات أن تخلق المؤسسات والأطر اللازمة للمحافظة على القانون والنظام[4].

---

[1] حسن الأمين شريط، وضعية البطالة في الجزائر وأسبابها، على الرابط الإلكتروني : www.iepdir.com/arab/p=29882، تم الاطلاع عليه بتاريخ 30 أفريل 2018 على الساعة 15:30، ص 02.

[2] الديوان الوطني للإحصاء السكاني الخاص بسنة 2014.

[3] حاجج فوريف، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 5 جوان 2014، ص 19.

[4] محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، ملتقى دولي حول إشكالية التنمية والمجتمع المدني-الواقع والتحديات- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013-2014، ص 03.

1- حقوق الإنسان :

تقع مسؤولية تحقيق حقوق الإنسان على عاتق مؤسسات النظام السياسي والمجتمع المدني، وعلى هذا الأساس تبذل الدولة الجزائرية جهودها للمحافظة على كرامة الفرد وضمان حريته عبر مختلف الوسائل القانونية والتنظيمية، حيث كرس دستور 1996 فصلا كاملا عن المساواة في الحقوق والواجبات والحريات الأساسية : حرية المعتقد والابتكار، حرية التجارة وحق الدفاع، وحق التجمع وحرية التعبير وحق الإضراب، فضلا عن عدم انتهاك حرمة الإنسان وصون حقه في التعليم.

بالإضافة إلى ذلك فقد انضمت الجزائر وصادقت على العديد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية في مجال صيانة وحماية حقوق الإنسان:

أ. **المواثيق الدولية** : المتمثلة في المصادقة من طرف الحكومة المؤقتة أثناء ثورة التحرير على اتفاقيات جنيف المتعلقة بأنسنة الحرب، تأكيدا منها على إيمانها بالمعنى السامي للإنسان وكرامته، وعلى تمسك الشعب بالقيم والمبادئ الحضارية، كما أعلنت الجزائر إنضمامها غداة الاستقلال إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بالإضافة إلى المصادقة على اتفاقية حقوق الطفل في سنة 1992، واتفاقية حقوق المرأة السياسية في سنة 2004.

ب. **الاتفاقيات الإقليمية** : انضمام الجزائر إلى وثيقة حقوق الإنسان في الّإسلام أثناء حضورها في مؤتمر القمة الإسلامية الخامسة الذي عقد في دولة الكويت سنة 1987.

ج. **انضمام الجزائر إلى الميثاق الإفريقي لحقوق الإنسان والشعوب** سنة 1983، بالإضافة إلى الميثاق العربي لحقوق الإنسان المعدل في ماي 2004.

د. **اللجنة الوطنية الاستشارية لترقية حقوق الإنسان وحمايتها:** هيئة وطنية لحماية حقوق الإنسان تأسست بمرسوم رئاسي صدر في 2001/03/25، وتقوم بمهام استشارية في مجال حقوق الإنسان و تقدم تقارير تساهم الدولة في إعدادها إلى أجهزة الأمم المتحدة.

2- مؤشر القضاء

ان حماية مبدا سيادة القانون والحرص على تأكيده و تعميقه و حمايته تتطلب استقلالية القضاء وهذا حتى لا تتدخل السلطة التشريعية الممثلة في البرلمان بعمل تشريعي للحد من استغلالية القضاء وكذلك لا يحق للسلطة التنفيذية التدخل في شؤون القضاء.

3- مؤشر مكافحة الفساد

ان ظاهرة الفساد منتشرة انتشارا واسعا عبر كل دول العالم و لها انعكاسات سلبية كبيرة على التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية إلا ان درجة التأثير تتباين من دولة إلى أخرى و من مرحلة تاريخية لأخرى لنفس الدولة و لمواجهة هذه الظاهرة يتطلب الأمر تعاونا و تنسيقا مستمرا على اعلى المستويات بين الدول و مختلف هيئاتها لضمان الحد منها[1].

1- موشر ضبط الفساد

يصدر هذا المؤشر عن البنك الدولي و يتعلق بإدارة الحكم و قياس الإدراكات الحسية لمجموعة من المفاهيم المختلفة كانتشار الفساد بين المسولين الرسميين الفساد كعقبة في الأعمال الاقتصادية والتجارية مدى ادراك وجود فساد في سلك الخدمة العمومية، مدى تواتر تقديم أموال غير قانونية إلى الرسميين و القضاء ولقياس ضبط الفساد تتراوح التقديرات بين (2.5-2.5+) ؛بحيث القيم العليا هي الأفضل؛ والجدول الاتي يبين تقديرات الجزائر من هذا المؤشر خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى 2007 .

الجدول رقم (42) مؤشر ضبط الفساد في الجزائر 2000-2007

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
القيمة	0.75	غير متوفرة	-0.76	-0.69	-0.60	-0.42	-0.39	-0.47

المصدر: " آسيا بلخير الإدارة الحكمانية و دورها في تحسين الاداء التنموي بين النظرية و التطبيق (الجزائر- نموذج مذكرة ماجستير في العلوم السياسية كلية العلوم السياسية و الاعلام، جامعة يوسف بن خدة الجزائر)، 2009.

إن تحليل نتائج القيم الموجودة في الجدول الموجودة أعلاه يبين نسبة التحكم في ضبط الفساد متغيرة من سنة إلى أخرى حيث نلاحظ انه في سنة 2000 كانت النسبة عالية(0,75-) ثم بدأت في التراجع إلى إن وصلت إلى (0,39-) في سنة 2006 ؛ لترتفع في سنة 2007 بصعودها إلى (0,47-) و من جهة أخرى حسب التقرير الصادر عن منظمة الشفافية الدولية فقد احتلت الجزائر في سنة 2012 المرتبة 105 من بين الدول الأكثر فسادا في العالم و هذا من أصل 176 دولة ؛أما في سنة 2013 فقد تراجعت إلى المرتبة 94 لتحتل سنة 2014 المرتبة) 100. [2]

[1] بوزيد سايح سبل تعزيز المسألة و الشفافية لمعالجة الفساد و تمكن الحكم الراشد في الدول العربية مجلة الباحث العدد 10؛2011 ؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير ؛ جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

[2] تقرير منظمة الشفافية الدولية 2014.

2- مؤشرات مدركات الفساد

لقد قامت منظمة الشفافية الدولية بإعداد مؤشر لإدراك الفساد في أوساط المسؤولين الرسميين والسياسيين؛ تتراوح قيمة تصنيفاته من 10 (الدول الأقل فسادا) إلى 0 (الدول الأكثر فسادا)؛ و نفس هذا المؤشر لدى الحكومات الوطنية و المحلية بحيث انه يركز علي القطاع العام واستغلال الوظيفة من اجل الكسب الشخصي؛ و الجدول التالي يبين رتبة الجزائر من خلال مدركات الفساد لسنة 2011

الجدول رقم (43):يبين رتبة الجزائر من خلال مدركات الفساد

السنوات	الدولة	موشر مدركات الفساد	ترتيب الدولة
2011	الجزائر	2,9	112
2013	الجزائر		94
2014	الجزائر		100

المصدر : سارة بركان ؛ حسيبة زايدي، الحوكمة الجديدة و محاولة الفساد و الرشوة ، شروط أساسية لتحقيق التنمية في الشرق الأوسط و شمال إفريقيا ؛ملتقى وطني حول حوكمة الشركات كآليات للحد من الفساد المالي و الإداري ؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية ؛جامعة محمد خيضر بسكرة يومي 6-7 ماي 2012؛ص 11.

تشير الأرقام للموجودة في الجدول إلى ثبات مؤشر الفساد في حدود 2.9 خلال الفترة الممتدة من 2011الى 2014 وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر أول الدول التي العربية التي صادقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد المقدمة من قبل الجمعية العامة في 31 أكتوبر 2003 ؛ وهذا إيمانا منها بان النظام الاقتصادي السليم لن ينجح ما لم يكن مصحوبا بتوفير العدالة الاجتماعية ومحاربة الفساد والمحافظة على المال العام مما دفع بالمشروع الجزائري إلى إصدار قانون 01/06 في فيفري 2006 والمتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته[1].

ومن اهم المحاور التي تضمنها هذا القانون ما يلي :

- التدابير الوقائية،
- الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد و مكافحته،
- التجريم و العقاب وأساليب التحري الخاصة.

[1] آمال قاسمي المداخلة الثانية عشرون دول: دور القانون الوقاية من الفساد و مكافحة في تكريس قواعد والشفافية في مجال الصفحات العمومية، جامعة باجي مختار ،عنابة .د س ن ص 02.

إلا أن تعليمة السيد رئيس الجمهورية رقم 03 لسنة 2009 و المتعلقة بتفعيل مكافحة الفساد أعادت تنظيم صلاحيات هذه الهيئة و قصر ها على الجانب الوقائي على المستوى الوطني و التعاون الدولي في هذا المجال، أما مكافحة الفساد فقد استحدث جهاز ثاني هو "الديوان الوطني المركزي لقمع الفساد"[1].

ولمعرفة الأسباب الرئيسية لظاهرة الفساد في الجزائر نورد الجدول التالي :

الجدول رقم (44) أسباب انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر

السبب	النسبة المئوية %	الرتبة
غياب سيادة القانون	%16.8	3
ضعف عملية الرقابة والمساءلة والمحاسبة للمسؤولين	%31.2	2
ضعف الإدارة السياسية لمحاربة الظاهرة	%38	1
انتشار الفقر و البطالة	%10	4
ضعف الوعي لدى المواطنين	%04	5
المجموع	%100	--

المصدر : سارة بوسعيد. دور استراتيجية مكافحة الفساد الاقتصادي في تحضر التنمية المستدامة .دارسة مقارنة بين الجزائر وماليزيا، مذكرة ماجستير ، تخصص الاقتصاد الدولي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، 2013 ، ص 150

من خلال قراءتنا للأرقام الموجودة في الجدول يتضح أن الأسباب الرئيسية لتفاقم ظاهرة الفساد في الجزائر ترجع بالأساس إلي ضعف الإدارة السياسية لمحاربة ظاهرة ، ضعف عملية الرقابة و المساءلة والمحاسبة للمسؤولين وغياب سيادة القانون، وفي حالة استمرار بقاء هذه الأسباب فان التفعيل الحقيقي لهذه الهيئات و التجسيد الفعلي لمهامها والقوانين التي تحكمها تبقى مجرد حبر على الورق.

وفي الأخير، تجدر الإشارة إلى ان من اهم المؤشرات غير المطبقة في الجزائر، نجد مؤشر الشفافية والمساءلة، واللذان يعتبران حسب تقديري أساس الحكم الراشد، و ذلك لعلاقتهما المباشرة بباقي المؤشرات.

[1] عبد العالي حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خيضر، سكيكدة 2013 ص 492.

خلاصة الفصل الرابع :

تواجه الجزائر عدة تحديات تتمثل أساسا في الطاقات المتجددة والحكم الراشد، حيث أن الأسباب الرئيسية التي دفعت بها إلى البحث في مجال الطاقات البديلة والمتجددة كان الهدف من ورائه هو القيام بإنتاجها واحتلال الدور الريادي في هذا القطاع من جهة، والعوامل **الجيوسياسية والأزمات النفطية، وتناقص احتياطات النفط وتذبذب أسعاره، وتضارب أسعار النفط في الأسواق العالمية،** وعدم توفر الإمدادات النفطية بطريقة كافية وأمنة وبأسعار معقولة، والأضرار البيئية الناجمة عن استخدام هذا النوع من الطاقة من جهة أخرى.

أما فيما يتعلق بالحكم الراشد لا يمكن القيام بتنمية حقيقية شاملة ومتوازنة بدون تحقيق الأسس والمبادئ التي يستند عليها الحكم الراشد، باعتباره يهدف إلى تحقيق أربعة أبعاد رئيسية وهي : **البعد السياسي** والمتمثل في إعطاء الشرعية للسلطات الحاكمة، و**البعد الاقتصادي الذي** يكمن في تحقيق الرشادة الاقتصادية، و**البعد الاجتماعي والذي يسعى** لتحسين الأوضاع الاجتماعية للمواطنين، و**البعد الإداري** بأداء وظائفه الإدارية بصورة فعالة وبطريقة شفافة .

الفصل الخامس

التهديدات الأمنية وانعكاساتها على الجزائر

المبحث الأول: العقيدة الأمنية وتنظيم المؤسسة العسكرية

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية

العقيدة (Doctrine) كلمة لاتينية (Doctrina) ومعناها النظرية أو المنهج[1]، تمثل العقيدة بالنسبة للإنسان المسألة الأساسية والقضية الكبرى، لأنها تشكل تصوره حول وجوده في هذه الحياة ومصيرها بعدها، وتعرف في أدبيات الثقافة الإسلامية بأنها "الإيمان الجازم والحكم القاطع أو أنها ما يؤمن به الإنسان ويعقد عليه ضميره ويتخذ مذهبا ودينا يتصرف من منطلقه"[2].

كان أول استخدام لمصطلح العقيدة الأمنية في الولايات المتحدة الأمريكية من طرف الرئيس هاري تارومان Harry Truman سنة 1947، أثناء الحرب الباردة في مواجهة المد الشيوعي، لكنها كتصور تعود إلى قبل هذا التاريخ مع الحروب النابوليونية سنة 1799 وكانت مرادفة "للعقيدة العسكرية" فالعقيدة الأمنية تتشكل عموما في أذهان صناع القرار وتترجم في استراتيجيات شاملة أو كبرى من خلال الإجابة على التساؤلات التالية:

1) كيف تعرف الدولة نفسها وكيف تريد أن تكون؟ (Why we are).
2) ماهية مهمة مختلف الفاعلين الأمنيين والأهداف السياسية "الإستراتيجية" الأمنية؟ (What do we do?).
3) كيف تنفذ هذه السياسة وما هي وسائل تنفيذها؟ (How do we do that).
4) كيف كانت هذه السياسة الأمنية تنفذ سابقا؟ (How did we do that in the past?).

أما العقيدة العسكرية (La doctrine militaire) فهي: "مجموعة المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تستلزمه من توفير للإمكانيات المادية والبشرية لتحقيقها على الواقع".

أو هي "السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في الصراع المسلح، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة وغايتها وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد للحرب"، حسب اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ[3].

---

[1] Dictionnaires Tonpie, "Définition de doctrineé sur le site "http://www.toupie.org/dictionnaires/doctrine.htm"03/04/2018

[2] فهد بن محمد الشفعاء، الأمن الوطني: تصور شامل، ط 1، جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، الرياض، 2004، ص 98

[3] Charles zergbibe, l'avenir de la sécurité internationale n presses des sciences po, Paris, p 59

محمد جمال الدين محفوظ، العقيدة العسكرية الإسلامية من الموقع: http://stst.y007.com/t379.topic" 03/04/2018

وتستمد الدولة عقيدتها من التوجه العام للدولة، فيما يمكن أن نطلق عليه الفلسفة السياسية للدولة، النابعة من مرجعيتها الإيديولوجية الفكرية، والمستمدة من الخلفيات التاريخية للدولة وماله من تأثير على مبادئ ومنطلقات سياساتها، فالوقائع التاريخية مثلا هي التي تحدد الصديق من العدو إن كان للدولة حروب سابقة مع دولة أخرى.

لقد تبلورت العقيدة الأمنية خلال السنوات التي أعقبت الاستقلال متأثرة بمشاكل الحدود مع دول الحوار، وقد ساهمت عوامل عديدة في تشكيلها أهمها موقعها الجغرافي الاستراتيجي، وتاريخها الثوري الحافل بالبطولات والانتصارات، حيث لعبت الثورة التحريرية دورا مهما في صياغتها، بالإضافة إلى وزنها الجغرافي والاقتصادي والديمغرافي الذي أعطاها وزنا جيوسياسيا مهما في منطقة المغرب العربي وإفريقيا (كونها أكبر بلد إفريقي)، ورفضت الجزائر من منطلق مبادئها إبرام اتفاقيات دفاع، أو منح تسهيلات عسكرية أو إقامة قواعد عسكرية أجنبية على أراضيها.

الفرق بين العقيدة والمذهب والمقاربة:

تعتمد الدولة في معالجتها لموضوع الأمن على جملة من المصطلحات، كالعقيدة والمذهب والمقاربة، والتي يجب تبيان الفروق الموجودة بينها، لاستعمالها عند الحاجة استعمالا جيدا.

أ- العقيدة لغة:

هي ما عقد عليه القلب والضمير (ما تدين به الإنسان واعتقده) وهي الحكم الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده، جمعها عقائد[1].

العقيدة اصطلاحا: تعني الإيمان الجازم والحكم القاطع الذي لا يقبل الشك فيه لدى معتقده[2] ، فالعقيدة هي أصل الإيمان في الإسلام، فلا يصح إيمان المسلم بدونها.

ب- المذهب:

هو مجموعة الأفكار التي تتكون لدى الفرد في مجالات معينة، سواء كانت علمية، اقتصادية، سياسية، عسكرية، أو دينية...الخ، فالمذهب يعني الطريقة التي يتبعها الفرد لبلوغ هدف معين.

[1] محمود المسعدي، معجم اللغة العربية، (الجزائر: دون دار النشر، دون طبعة، دون سنة)، ص 690.

[2] محمد إبراهيم أحمد، العقيدة الصحيحة في حياة الأمة، (السودان: مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم العقيدة، العدد الثاني، فيفري 2011)، ص ص 03-04.

فمثلا في المجال العسكري العقيدة ترتبط بالعلوم العسكرية التي تعرفها بأنها طريقة للتعامل مع نوعية الأسلحة في الجيش، كما تقوم بضبط خيارات محسوبة مسبقا للقيام بتطبيقها عمليا[1].

ج- المقاربة: لغة مشتقة من مقارب وهو الوسط بين الجيد والرديء[2]، فالمقاربة تعني الطريقة المتبعة لدراسة مشكل معين بهدف الوصول إلى معالجته أو تحقيق غاية معينة من خلال رسم مجموعة من المبادئ والاستراتيجيات.

*** مفهوم العقيدة العسكرية:**

تتعدد تعاريف العقيدة العسكرية لكنها تتفق على اعتبارها مجموعة من المبادئ والمرجعيات المحددة للفلسفة الدفاعية للدولة، وما تتطلبه من توفير الإمكانيات البشرية والمالية والمادية لتحقيقها على ارض الواقع، وفي هذا الإطار يقدم اللواء الركن محمد جمال الدين محفوظ تعريفا بأنها: "السياسة العسكرية المرسومة التي تعبر عن وجهات النظر الرسمية للدولة في أمور الصراع المسلح، وتشمل كل ما يتعلق بطبيعة الحرب وغايتها وطرق إدارتها، والأسس الجوهرية لإعداد البلاد والقوات المسلحة للحرب[3]، وتعرف العقيدة العسكرية على أنها رؤية استشرافية استباقية للصراعات المسلحة التي قد تكون الدولة في وقت من الأوقات مضطرة للدخول فيها وخوضها وهو ما يشير إليه التعريف القائل إنها "مجموعة آراء وأفكار حول جوهر الحرب المقبلة المحتملة، وأهدافها وطبيعتها، وحول إعداد البلاد والقوات المسلحة ووسائط الصراع اللازمة لخوضها ضمن إستراتيجية معينة"[4].

لقد تضمن التعريفان السابقان مصطلح "إعداد البلاد" مما يعني أن قضايا الدفاع والأمن تستلزم تعبئة كل الطاقات والموارد المتوفرة لدى المجتمع، وليست مهمة القوات المسلحة لوحدها، بل هي قضية كل القطاعات والفعاليات الوطنية، إذا كان هذان التعريفان يتسمان بالتعميم فيما يتعلق بالمتدخلين في مجال العقيدة العسكرية، فإن هناك من التعاريف التي تربطها بالجوانب العسكرية وما يدور في محيطها فقط، حيث أنها تعتبرها: "مجموعة من القيم والمبادئ الفكرية التي تهدف إلى إرساء نظريات العلم العسكري

[1] صلاح نيوف، مدخل إلى الفكر الاستراتيجي، (الدنمارك: الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك، ص ص 06-07)

[2] محمود المسعدي، مرجع سابق، ص 118.

[3] محمد جمال الدين محفوظ، "العقيدة العسكرية الإسلامية"، الإستراتيجية للبحث العلمي (موقع إلكتروني) (17 ماي 2009) http://styst.yoo7.com/t379-topic

[4] "تأثير البيئة الاستراتيجية على العقائد العسكرية البسالة (موقع إلكتروني) http://www.allbassalh.com/vb/showthread.php

وعلوم فن الحرب، لتحديد بناء واستخدامات القوات المسلحة في زمن السلم والحرب بما يحقق الأهداف والمصالح الوطنية"[1].

وتعني كذلك جملة الآراء والمبادئ والمعتقدات والأطروحات أو المفاهيم النظرية المتبناة من قبل الأفراد والتي تهدف إلى مساعدة وتوجيه صناع القرار على تحليل مختلف الظواهر والوقائع ذات الطبيعة السياسة والاقتصادية والعملية...الخ.

تقوم كل سياسة أو عقيدة دفاع على مبادئ واختيارات خاصة بكل بلد في مجال الدفاع الوطني، وبالتالي فإن سياسة الدفاع تتمثل في تحضير القوات المسلحة بالتدريب والتسليح لمواجهة التهديدات والمخاطر والأزمات خاصة عند الضرورة التي تلزمها بالدخول في الحرب من أجل الدفاع عن القيم الأساسية للدولة وحمايتها.

تسعى السياسة الدفاعية إلى تحقيق جملة من أهداف العقيدة الأمنية للدولة منها: [2]

- تعبئة الروح واللحمة الوطنية للدفاع عن الوطن وتحقيق أمنه.
- تأهيل الفرد المقاتل الواثق من نفسه والمحب لوطنه.
- إعداد الفرد داخل الوطن في مختلف القطاعات لزيادة الإنتاج وتحقيق التنمية الاقتصادية والرخاء والاستقرار السياسي، وذلك لمواجهة الأعداء الخارجيين والمحتملين.

إن بلورة السياسات الدفاعية والأمنية لا تنفصل بتاتا، عن البيئة الأمنية الجيواستراتيجية الداخلية والخارجية للدولة، وهذا لكي تتكيف العقيدة الأمنية للدولة مع المخاطر المحيطة بها، خاصة إذا تعلق الأمر بالمساس بسيادتها الوطنية، وما يتطلبه من إعادة الخطط الأمنية والإستراتيجية إزاء التطورات التي تمس جوانب الأمن والدفاع، بل وحتى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، بحيث تتولى المؤسسة العسكرية باعتبارها الذرع الحصين للدفاع عن الدولة[3].

---

[1] ماجدة جوزيف غوبلز، "العقيدة العسكرية"، منتدى المخابرات العالمية والعربية (20 أكتوبر 2011)
http://foi.montadarabi.com/t578-topic

[2] نصر الدين لخضاري، مداخلة بعنوان "سياسات الدفاع الجزائري بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014، ص ص 02-41

[3] بدون كاتب، توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، تاريخ الدخول 2018/05/26 ، سا 20: 15، متحصل عليه من: www.polities.dz.com

- **العقيدة الأمنية:**

تعتبر العقيدة الأمنية بمثابة دليل يعتمد عليه القادة في توجيه وتقرير السياسة الأمنية للدولة ببعديها الداخلي والخارجي، وعليه فجوهر العقيدة الأمنية تتمثل في أنها مبادئ وأطر دستورية تحدد وتوجه القادة السياسيين في ممارستهم للسياسة الخارجية، إذن هي جيوسياسية مصالح الدولة، كما أنها تمد الفاعلين الأمنيين في الدولة بإطار نظري يساعد على تحقيق أهداف الدولة في مجال أمنها الوطني"[1].

العوامل المشكلة للعقيدة الأمنية الجزائرية:

لقد تشكلت العقيدة الأمنية الجزائرية على أساس مجموعة من العوامل متمثلة فيما يلي:

1/ العامل الجغرافي:

تمتلك الجزائر موقعا استراتيجيا هاما كونه يعتبر نقطة تقاطع بين الدول المغاربية من جهة ويشرف على الساحل الجنوبي للبحر الأبيض المتوسط من جهة أخرى، فالجزائر قلب المغرب العربي وعمق إفريقيا وبوابتها نحو عالم الشمال ومنطقة عبور تجارية مهمة نحو الشرق الأوسط وآسيا، وتتربع على مساحة 2381741 كلم^2، وتمتد أبعادها من أقصى نقطة في الشمال إلى أقصى نقطة في الجنوب 1955 كلم، ومن أقصى الشرق نحوم أقصى الغرب 1829 كلم، وتساوي 39,42% من مساحة المغرب العربي، بحدود شاسعة تساوي 6343 كلم، تتوزع كالتالي: ليبيا 982 كلم، تونس 965 كلم، المغرب الأقصى 1559 كلم، موريتانيا 463 كلم، الجمهورية العربية الصحراوية 43 كلم، مالي 1376 كلم، النيجر 955 كلم، ومنها 1200 كلم عبارة عن حدود بحرية، كما تشغل الجزائر مساحة 1000.000 كلم من الصحراء الكبرى، كما تمتلك الجزائر موارد طبيعية وطاقوية هامة[2].

2- العامل التاريخي:

تعد ثورة التحرير الوطني أحد أهم الروافد التي ساهمت في تشكيل العقيدة الأمنية الجزائرية وتبلورها، حيث أصبحت الجزائر غداة الاستقلال تحمل لواء نصرة الحركات الثورية وحركات التحرر الوطني.

[1] عادل بورعة، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ديسمبر 2016.

[2] منصور لحضاري، مرجع سابق، ص 151.

3- العامل الإيديولوجي:

والمتمثل في أن الجزائر بعد حصولها على الاستقلال اتبعت النظام الاشتراكي كمنهج للتسيير والتنمية حوالي ثلاثين (30) سنة.

كل هذه العوامل السابقة اعتبرت محددات أساسية في بلورة العقيدة الأمنية الجزائرية والتي تم فيها إعطاء الأولوية لتطوير وتحديث القوات المسلحة الجزائرية[1]. فمنذ الاستقلال وحتى اليوم مثلث قضايا دعم حركات التحرر في العالم وفي الحفاظ على مكانة الجزائر كقوة إقليمية هو أحد أهم عناصر هذه العقيدة لكن مع المتغيرات المتسارعة التي عرفها العالم في السنوات الأخيرة تركز العقيدة الأمنية الجزائرية على قضايا جديدة تتعلق بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وحماية الحدود، خاصة في ظل التهديدات الأمنية القادمة من دول الساحل الإفريقي، وفوضى انتشار الأسلحة، نتيجة الأزمة الليبية في سنة 2011، وما انجر عنها من تهريب الأسلحة الخفيفة والثقيلة من المخازن وسقوطها بين أيدي الجماعات الإرهابية التي تنشط في هذه المنطقة.

منطلقات العقيدة العسكرية الجزائرية:

إن العقيدة الأمنية الجزائرية تستمد مبادئها من دساتير الدولة، والذي مر مسار تطور منظومتها خلال الفترة الممتدة من سنة 1963 تاريخ إصدار أول دستور إلى سنة 2016 تاريخ صدور أخر دستور بمرحلتين أساسيتين، كان لهما انعكاس كبير على مهام ودور المؤسسة العسكرية، ويتمثلان في:

مرحلة النظام الاشتراكي:

استمرت هذه المرحلة منذ الاستقلال إلى سنة 1989، وتم إصدار خلال هذه الفترة دستورين: دستور 10 سبتمبر 1963 ودستور 22 نوفمبر 1976، حيث كلفت المؤسسة العسكرية للقيام بأدوار سياسية رائدة، بالإضافة إلى ضمان حماية الوطن والحفاظ على سيادته وسلامة ترابه، أسندت إليها كذلك مهمة دفع عجلة التنمية والمساهمة في إرساء الاشتراكية بوصفها الخيار الإستراتيجي للدولة، وهذا ما نص عليه في ديباجة دستور1963: "يبقى الجيش الوطني الشعبي.... في خدمة الشعب يساهم في إطار الحزب في النشاطات السياسية وفي مختلف التحديات للهيكلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للبلاد". وكذا المادة

[1] صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائري في ظل تنامي تهديدات العوامة (الجزائر مجلة المفكر، العدد 05 بدونة سنة) ص 5

82 من دستور 1976: "يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتباره أداة الثورة، في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية".

يجب الإشارة إلى أن هذه المرحلة طبقت فيها سياسة الحزب الواحد وهو حزب جبهة التحرير الوطني الذي كان بمفرده يدير سياسة الدولة.

مرحلة الإصلاحات والاقتصاد الحر:

امتدت هذه المرحلة من سنة 1989 إلى سنة 2018، وعرفت صدور ثلاث دساتير هي: دستور 1989 ودستور 1996 ودستور 2016، حيث تراجعت في هذه الفترة الأدوار السياسية للمؤسسة العسكرية، وخاصة مع إقرار التعددية الحزبية في دستور 1989 والذي حدد مهمات الجيش الوطني الشعبي تبعا لذلك في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامة إقليمه بمشتملاته البرية والجوية والبحرية، كما جاء في المادتين 24 و25 من دستوري 1989 و1996.

وعلى أساس هذا التوجه الجديد انسحب أعضاء المؤسسة العسكرية من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومختلف هيئاته القاعدية الأخرى، وحددت المهمات الجديدة للجيش والواجبات المترتبة عنها بالنسبة إلى أفراده، بتعليمة صادرة من قيادة الأركان للجيش الوطني الشعبي بتاريخ 4 أفريل 1989: "لا يحق لأي عسكري مع كونه مواطن كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تشكيل سياسي، سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها"[1].

أما فيما يخص الإشارة إلى بعض "أسس الدفاع الوطني" بما يساهم في تبيان العقيدة العسكرية الجزائرية، يجب الوقوف عند مسألة "إعلان الحرب ومقتضياتها" كونها تمثل أقصى حالات الاستنفار الممكن أن تعرفها الدولة، فقد تضمنت الفقرة الأولى من المادة 26 من دستور 1996: "تمتنع الجزائر عن اللجوء إلى الحرب من أجل المساس بالسيادة المشروعة للشعوب الأخرى وحرياتها"[2]. الأمر الذي يعني أن الجزائر تلتزم المواثيق والقوانين الدولية وتعتمدها كآليات لحل النزاعات والخلافات، وهذا ما أشارت إليه الفقرة الثانية من المادة نفسها: "...وتبذل جهدها لتسوية الخلافات الدولية بالوسائل السلمية"، فالجزائر، إذن تمنع عن نفسها اللجوء إلى شن حرب من شأنها المساس بسيادة غيرها من الدول وحرية غيرها من

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني (الجزائر) http://www.mdn.d2/siteprincipal/index.php?I=ar

[2] مرسوم رئاسي رقم 96-483، 07 ديسمبر 1996 (الجريدة الرسمية ، العدد 76 (8 ديسمبر 1996)، ص 11

الشعوب، لكن هذا لم يمنع دسترة "إعلان الحرب" التي خولت الدساتير المتعاقبة لرئيس الجمهورية إعلانها في حالة وقوع عدوان فعلي أو وشيك، وهو ما يتوافق مع الترتيبات المتضمنة في ميثاق الأمم المتحدة.

إن العقيدة الأمنية الجزائرية تستمد مبادئها من الماضي الثوري الذي تفتخر به الجزائر وتقيم على دربه أسس سياساتها الخارجية بالإضافة إلى المبادئ المتضمنة في مختلف دساتير الدولة وخاصة دستور 1976 في الفصل السابع (07) منه والمتعلق بمبادئ السياسة الخارجية لا سيما المادتين 90 و93، حيث نصت المادة 90 على أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وفاءً لعدم الانحياز وأهدافه، في حين نصت المادة 93 على أن دعم التعاون الدولي وتنمية العلاقات الودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، يشكلان مبدأين أساسيين للسياسة الوطنية[1].

كما أن دساتير 1964، 1976، 1989، أكدت على البعد الإيديولوجي الاشتراكي، حيث أن الجزائر انتهجت الاشتراكية كنظام يمثل المنهج الوحيد والكفيل للقضاء على الاستعمار والاستغلال [2].

كما نصت المادة 27 من الفصل 3 لدستور 23 فيفري 1989، والمعنون بالدولة جاء فيها: "أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي وتنمية علاقات ودية بين الدول على أساس المساواة والمصلحة المتبادلة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وتبني مبادئ الأمم المتحدة وأهدافه"[3]. حيث أن الجزائر عرفت خلال هذه الفترة تحولات داخلية كإفراز التعددية الحزبية، بالإضافة إلى أنها صادفت فترة ما بعد الحرب الباردة، وما يتطلبه ذلك من صياغة بعض المبادئ لمسايرة الترتيبات الدولية الجديدة.

الملاحظ أن مضمون المادة 27 من دستور 1989 قد تكرر في المادة 28 من دستور 1996، والذي تزامن مع ظاهرة العنف التي عاشتها البلاد نتيجة توقف المسار الانتخابي[4].

[1] قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، طبعة أولى (الأردن، دار الحامد/ 2014)، ص 202

[2] صالح زياني، مرجع سبق ذكره، ص 06

[3] قوي بوحنية، المرجع سابق، ص 203.

[4] نفس المرجع، ص ص 203-204.

يتضح مما سبق أن الجزائر تتبنى خيار "الحرب الدفاعية" وتنبذ خيارات "الحرب الهجومية"، الأمر الذي ينعكس على العقيدة العسكرية الجزائرية التي يصلح معها القول إنها تتبنى خيارات استعمال القوة العسكرية لأغراض الدفاع لا الهجوم.

مرتكزات العقيدة الأمنية الجزائرية:

إن العقيدة العسكرية تندرج ضمن العقيدة الأمنية باعتبار أن هذه الأخيرة شاملة، وفي هذا السياق تعد ثورة التحرير المجيدة هي المنبع الذي استمدت منه العقيدة العسكرية الجزائرية مبادئها وفلسفتها من الفن العسكري الجزائري المطبق من طرف الأسلاف خلال الثورات التي خاضوها ضد الغزاة خاصة المستعمر الفرنسي كما استلهمت هذه العقيدة من طبيعة نفسية الفرد الجزائر التي تميل إلى التحدي وقوة التحمل والتضحية[1].

إن قضايا الدفاع الوطني تعد من مهام الجيش الوطني الشعبي، والذي يتبنى عقيدة عسكرية دفاعية قوامها عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وكذلك إتباع الحلول السياسية في حل المشاكل الموجودة بين الدول، ورفض الانخراط في أعمال عسكرية أجنبية خارج حدودها.

بالإضافة للمهام الأساسية التي يضطلع بها الجيش الوطني الشعبي والمتعلقة بالدفاع الوطني، فهو يشارك في عمليات تنمية البلاد في شتى المجالات، حيث تسجل له المساهمة في تشجير السد الأخضر، وبناء طريق الوحدة الإفريقية، وتدخلاته الحاسمة في الكوارث الطبيعية كالزلازل والفيضانات والثلوج التي حلت بالبلاد.

تتميز العقيدة الأمنية للدولة بأنها ذات مفهوم أشمل، باعتبارها الإطار النظري الذي يتضمن مجموعة من الآراء والأفكار والتي تعتمد عليها القوات المسلحة ومختلف الأجهزة الأمنية في مواجهة التهديدات الأمنية، وخاصة منها التهديدات الإرهابية وهذه الأفكار مستمدة من دساتير الدولة، سواء بالنسبة للدول الكبرى التي تنتهج العقيدة الأمنية الهجومية أو الدول الصغرى التي تتبنى العقيدة الأمنية الدفاعية.

[1] اللوا علي سيدان، العقيدة العسكرية الجزائرية، ملقتى بالأكاديمية العسكرية لشرشال، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015، ص 66.

وتلخيصا لما سبق يمكن ذكر أهم عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية فيما يلي: [1]

- الحفاظ على بقاء الدولة وجميع مؤسساتها من خلال تأمين الحدود وحمايتها، والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته، بإتباع الخيارات العسكرية الدفاعية، ونبد استعمال القوة العسكرية لغرض الاعتداء انطلاقا من احترام الجزائر لمبدأ السيادة سواء بالنسبة لها أو لغيرها.
- اعتماد حلول الشرعية الدولية في حل الخلافات وتحكيم لغة العقل والمنطق.
- حرية الأمة في تحديد اختياراتها على ضوء القدرات الاقتصادية الوطنية والمتطلبات المرتبطة بالموقع الجغرافي.
- تقديم الخيارات الدفاعية على الهجومية حين اللجوء إلى القوة العسكرية.
- تعميق صلات التعاون والثقة بين الجيش ومختلف الفعاليات السياسية والمجتمعية.
- تعزيز التعاون الإقليمي والدولي من اجل تحقيق الدفاع والأمن ترقيتهما.
- تبني وإتباع روح الدفاع المبنية على تقوية روح المواطنة للوصول إلى تحقيق "الدفاع الوطني"[2] وهو ذلك النوع من أنواع الدفاع الوطني القائم على تقوية أواصر الالتفاف الشعبي حول الجيش لتحقيق الدفاع، انطلاقا من مسلمة أن "الدفاع الوطني مهمة الجميع، وما القوات المسلحة إلا وسيلة لتحقيقه".

المعضلة الأمنية:

تتمثل المعضلة الأمنية في سعي الدول وتنافسها على حد سواء فيما بينها من اجل تحقيق مستوى معين من الأمن، وباستعمال كل الوسائل المشروعة التي تمتلكها بهدف حماية نفسها.

هذا التنافس يتم في بيئة دولية تعرف بالفوضوية ما يجعل الدول الأخرى تشعر بالتخوف من اللاأمن، مما يدفعها إلى توقع ما هو أسوأ، وبدورها تعمل كل ما في وسعها من أجل تحقيق أمنها، وهذا ما يؤدي إلى السباق إلى التسلح والدخول في دوامة لا حدود لها وتنتهي في أغلب الأحيان بالنزاعات والحروب.

[1] منصور لحضاري، السياسة الأمنية الجزائرية (المحددات – الميادين – التحديات)، لبنان – بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015 ، ص ص 127-128.

[2] أسس سياسية الدفاع والعلاقات المدنية – العسكرية في الجزائر، مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001، ص 33

"إن الدول التي تعيش ضمن بيئة يحرص كل طرف فيها على تغليب مصالحه مثل بيئة النظام الدولي، تصطدم بشكوك يصعب تبديدها إزاء الاستعدادات العسكرية التي تقوم بها الدول الأخرى، فهل يقصد بهذه الاستعدادات مجرد الدفاع عن النفس أم أنها جزء من خطط أكثر عدوانية؟ حيث أن الشكوك صعبة التبديد، فتبقى هذه الدول في حالة عدم الثقة ببعضها البعض .

إن انعدام الثقة المتبادلة كثيرا ما يولد الفعل ورد الفعل بمزيد من تصاعد المخاوف لدى الطرفين الأمر الذي ينعكس سلبا على الأمن، نتيجة لهذا الشعور بالخوف، كما ذلك كثيرا ما يتحول إلى حرب محتملة، ويشكل كل من انعدام الثقة ودرجة الخوف جوهر المعضلة الأمنية.

إشكالية المعضلة الأمنية هي أن الدول تنظر إلى بعضها البعض كمصدر تهديد بدلا من التعاون والتحالف مع بعضها، وذلك ناتج عن طبيعة العنف الذي تنفرد به القدرات العسكرية، لدرجة أن هناك ما يحدد المعضلة الأمنية نفسها عن طريق اختلاف الأسلحة الدفاعية والهجومية، وقد تختلف الأسلحة وفقا لطبيعة أنواعها وميادين المعركة التي تدفعها بحسب الظروف والمعطيات والمعلومات واللوجستيات على استخدام الأسلحة التي تختلف فيما بينها، فمنها ما هو دفاعي (صواريخ مضادة للدروع والطائرات) ومنها ما هو هجومي (مقاتلات وقاذفات).

المطلب الثاني: تنظيم المؤسسة العسكرية الجزائرية

أولا– التنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية الجزائرية:

تعتمد آليات التنظيم المعاصر للجيوش الحديثة على ثلاثة مستويات أساسية: [1]

- مستوى عمودي للقوى والقيادة.
- مستوى أفقي للاختصاصات الوظيفية انطلاقا من قاعدة : "تعرف أي قوة مسلحة حسب المجال الذي تعمل فيه".
- مستوى عملياتي يخضع إلى متطلبات انتشار القوى بما يتوافق مع الضرورات العملياتية والميدانية.

[1] Theodore Coptow et Pascal Vennesson, Sociologie militaire, Usocislogie (Paris: Armand colin, 2000) p 16

وهذا التنظيم هو المعمول به على مستوى الجيش الوطني الشعبي والذي يتماشى مع المعايير الوصفية والضوابط النمطية لتنظيم كبرى الجيوش العالمية، الأمر الذي يمكن اعتباره مؤشرا على ما بلغه من مستويات متقدمة في مسار تطوره وعصرنته.

على الرغم من صعوبة رسم مخطط هيكلي تنظيمي مضبوط ودقيق للجيش الوطني الشعبي، وكذا صعوبة معرفة طريقة توزيع مختلف الهياكل الإدارية والعملياتية الموجودة لما يتصف ذلك بطابع السرية وبالتالي نقص في المصادر والمراجع، إلا أنه يمكن تقديم الهياكل التي يقوم عليها بناء الجيش الوطني الشعبي:

1- المستوى المركزي:

وزارة الدفاع الوطني مؤسسة مركزية وظيفتها الأساسية تنفيذ السياسة العامة للدولة في مجال الدفاع الوطني، وتضم مجموعة من المديريات المركزية أغلبها لها تمثيل على المستوى النواحي العسكرية مثل: مديرية المصالح المالية مديرية الموارد البشرية، مديرية المنشآت العسكرية، مديرية العتاد، مديرية الصحة العسكرية، مديرية الإمداد، مديرية المصالح الاجتماعية، مديرية الإعلام والإيصال والتوجيه....ومنها ما يوجد فقط على المستوى المركزي لطبيعة اختصاصاتها كمديرية القضاء العسكري ومديرية العلاقات الخارجية والتعاون....وتلعب كل هذه المديريات دور الدعم والإسناد للجيش الوطني الشعبي، من خلال القيام بالنشاطات المختلفة المتعلقة بالتسيير والإدارة في مجال تخصصاتها.

- أركان الجيش الوطني الشعبي:

لمواجهة الضرورات الميدانية والعمليات أنشئت هيئة الأركان العامة في عام 1964 بموجب المرسوم الرئاسي رقم 64-88 المتضمن إنشاء هيئة أركان عامة للجيش الوطني الشعبي[1] والتي يقودها رئيس يساعده في مهامه مساعد واحد أو أكثر.

الجدير بالذكر أن الانقلاب الفاشل الذي قام به قائد الأركان أنداك في عام 1968، قد غيب هيئة الأركان عن الوجود حتى عام 1984، حيث أعيد بعثها تحت اسم: أركان الجيش الوطني الشعبي بموجب

[1] Décrét présendentiel N° 64-88 du 04 Mars 1964, Portant création de l'état - major géneral de l'armée national populaire n°20 (06 Mrs 1964), pp 304-305.

مرسوم رئاسي جديد تحت رقم 84-357 المتضمن إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي[1]، وقد كلفت بالمهام التالية:

- وضع الهياكل التنظيمية للجيش الوطني الشعبي، واقتراحات الميزانية المتعلقة بها.
- صوغ وتنفيذ برامج الدراسات الخاصة بالأسلحة وتجهيزات الجيش.
- إعداد برامج التعبئة والتشغيل في الجيش.
- تحديد قواعد التجنيد والترقية والتشغيل في مختلف أصناف الأفراد العسكريين، وفقا للتوجيهات الوزارية.

وتنضوي تحت قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي مجموعة من قيادات القوات والتي يمكن تقسيمها حسب طبيعة القوات المسلحة إلى:

- قيادة القوات البرية: مهمتها الدفاع عن سيادة الإقليم الجزائري مع قوات الأخرى
- قيادة القوات الجوية: مكلفة بحماية المجال الجوي الوطني وتدعيم وأسناد القوات الأخرى
- قيادة القوات البحرية: مهمتها ضمان الدفاع عن مختلف المناطق البحرية وحماية المصالح الوطنية في البحر.
- قيادة الدفاع الجوي للإقليم: مكلفة بالدفاع عن المجال الجوي وحماية الإقليم وخاصة النقاط الحساسة .

بالإضافة إلى دائرتين للأركان وهما: دائرة الاستعمال والتحضير والمكلفتين بالتنظيم العام والإسناد اللوجستي والبشري.

- قيادة الدرك الوطني، دائرة الاستعلام والأمن سابقا والتي تم هيكلتها لتصبح الممثلية العامة للمصالح الأمنية.

2- المستوى الجهوي:

أما على المستوى الجهوي فينقسم التراب الوطني إلى ست نواح عسكرية تضم كل واحدة منها مجموعة من القطاعات العسكرية العملياتية تساوي عدد الولايات التابعة للناحية وهي:

[1] مرسوم رئاسي رقم 84-357، مؤرخ في 28 نوفمبر 1984، يتضمن إنشاء أركان الجيش الوطني العشبي، أنظر الجريدة الرسمية، العدد 63، 5 ديسمبر 1984، ص 2092.

- الناحية العسكرية الأولى: مقرها البلدية، اختصاصها الإقليمي وسط البلاد، وتضم إحدى عشر (11) ولاية: البويرة، تيزي وزو، وبومرداس، الجزائر، تيبازة، البليدة، المدية، الجلفة، عين الدفلة، الشلف، المسيلة.
- الناحية العسكرية الثانية: مقرها وهران، اختصاصها الإقليمي غرب البلاد، وتتبعها إثنتا عشر (12) ولاية: مستغانم، غليزان، وهران، سيدي بلعباس ، تلمسان، عين تموشنت، معسكر، تيارت، سعيدة، تيسمسيلت، النعامة، البيض.
- الناحية العسكرية الثالثة: مقرها بشار، اختصاصها الإقليمي الجنوب الغربي للبلاد، وتقع في دائرتها ثلاثة (03) ولايات: بشار، تندوف، أدرار.
- الناحية العسكرية الرابعة: مقرها ورقلة، اختصاصها الإقليمي الجنوب الشرقي للبلاد، وتوجد ضمن إقليمها ستة (06) ولايات، بسكرة، الوادي، ورقلة، غرداية، الأغواط، إليزي.
- الناحية العسكرية الخامسة: اختصاصها الإقليمي شرق البلاد، ويتسع نطاقها إلى خمسة عشرة (15) ولاية: الطارف، سوق أهراس، تبسة، قالمة، خنشلة ، باتنة، أم البواقي، عنابة، سكيكدة، قسنطينة، ميلة، جيجل، سطيف، بجاية، برج بوعريريج.
- الناحية العسكرية السادسة: مقرها تمنراست ، اختصاصها الجنوب الأقصى للبلاد وتضم ولاية تمنراست وحدها.

وفي الأخير تجدر الإشارة إلى وجود هيئات مكلفة لضمان الأمن سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ويتعلق الأمر بقيادة الدرك الوطني ودائرة الاستعلام والأمن سابقا، والتي تم هيكلتها وإعادة تسميتها بالممثلية العامة للمصالح الأمنية، والشكل التالي يبين تنظيم وزارة الدفاع الوطني.

الهيكل التنظيمي لوزارة الدفاع الوطني الجزائري

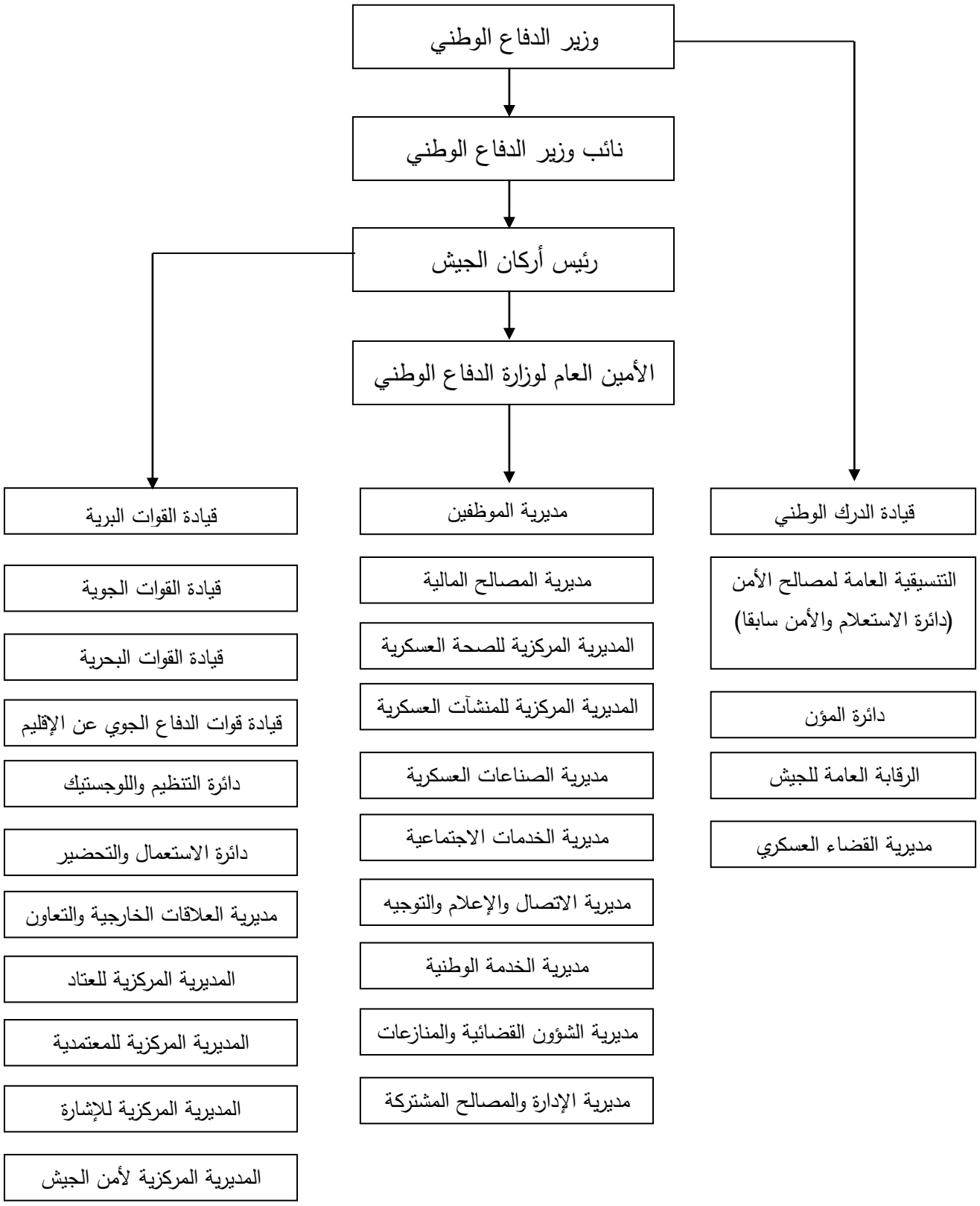

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على الأيام الدراسية التي نظمت على مستوى المجلس الوطني الشعبي

ثانيا- البنية البشرية للمؤسسة العسكرية الجزائرية

إن أبواب الجيش الوطني الشعبي مفتوحة لكل الجزائريين الراغبين في الانضمام في صفوفه والطامحين إلى مواصلة مسار مهني عسكري، بشرط توفر الشروط الضرورية لذلك، والتي تحددها المادة 17 من القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين وهي[1]: الجنسية الجزائرية والتمتع بالحقوق الوطنية والقدرات البدنية والنفسانية والفكرية، فضلا عن التحلي بالأخلاق الحسنة، وموافقة الهيئات الأمنية بعد إجراء التحقيق الإداري مع المترشح.

بالإضافة إلى التوظيف والتجنيد يقوم على أساس الانتقاء وفقا لمستويات التأهيل العلمي والبدني وشروط السن المطلوبة لكل سلك من الأسلاك الأربعة للمستخدمين العسكريين:

- العسكريون العاملون: وهم الضباط وضباط الصف (باستثناء ضباط الخدمة الوطنية الاحتياطيين).
- العسكريون المتعاقدون: وهم ضباط الصف ورجال الصف المجندون بمحض إرادتهم وبموجب عقد التجنيد.
- عسكريو الخدمة الوطنية : وهم الذين يلبوا الخدمة الوطنية.
- المستخدمون المدنيون الشبيهون بالعسكريين وغير الشبيهين بالعسكريين:

وهم موظفون مدنيون يشتغلون على مستوى الإدارات المركزية والجهوية والمؤسسات الاقتصادية والصناعية والهياكل الاجتماعية والرياضية التابعة للجيش الوطني الشعبي أما فيما يتعلق بتنظيم الرتب العسكرية خلال المسار المهني للمستخدم العسكري فقد رتبت تصاعديا على ثلاثة مجموعات:

- رجال الصف: تضم هذه المجموعة ثلاثة (03) رتب وهي: جندي – عريف – عريف أول
- ضباط الصف: تضم هذه المجموعة أربعة (04) رتب وهي: رقيب، رقيب أول، مساعد، مساعد أول
- الضباط: تضم هذه المجموعة عشرة (10) رتب وهي:
- الضباط الأعوان: تضم هذه الفئة خمسة (05) رتب وهي: مرشح، ملازم احتياطي، ملازم، ملازم أول، نقيب.
- الضباط السامون: تضم هذه الفئة ثلاثة (03) رتب وهي: رائد، مقدم، عقيد.

[1] القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، أنظر الجريدة الرسمية العدد 12، مارس 2006، ص 12

- الضباط العمداء: تضم هذه الفئة ثلاثة (03) رتب وهي: عميد، لواء، فريق.

وبخصوص التعداد العسكري للقوات المسلحة الجزائرية يشير الكاتب والخبير الفرنسي باسكال بونيفاس (Pascal Boniface) في كتابه السنة الإستراتيجية 2018، 2018 L'année Strategique) [1] إلى أن قوام التعداد الإجمالي للقوات المسلحة الجزائرية يبلغ:

- 130000 عسكري
- 187000 شبه عسكري

ويتوزع المستخدمون العسكريون على أصناف القوات المسلحة كما يلي:

- القوات البرية 110000 عسكري
- القوات الجوية 14000 عسكري
- القوات البحرية 6000 عسكري

ما يمكن ملاحظته من هذه البيانات أن تعداد القوات البرية تمثل حوالي 85% من التعداد الإجمالي للقوات المسلحة ، وهذا راجع لشساعة مساحة الجزائر وطبيعة موقعها الجغرافي، كذا توزع وانتشار أفرادها على عدة أصناف من الأسلحة مثل المشاة، القوات الخاصة، مدفعية الميدان، المدرعات، الدفاع المضاد للطائرات...، وتليها في الترتيب قوات الدرك الوطني لوجودها على مستوى قيادات جهوية، كوحدات حراسة الحدود ، مجموعة ولائية إقليمية، مجموعات التدخل السريع، كتائب إقليمية على مستوى الدوائر، وفرق إقليمية عن مستوى البلديات. أما القوات الجوية والقوات البحرية ، وقوات الدفاع الجوي عن الإقليمي أقل بكثير مقارنة بتعداد القوات البرية وذلك لطبيعة مهمتها والقطاعات المكلفة بالدفاع عنها، وتأتي في الأخير تعداد الحرس الجمهوري وهو أقل تعداد لارتباط مهمته الأساسية بحماية مقر رئاسة الجمهورية وملحقاتها.

متطلبات إعداد الدولة للدفاع والأمن:

لقد كثر الحديث في السنوات الأخيرة عن المؤسسة العسكرية الجزائرية بـ "الاحترافية" سواء فيما يتعلق بإعادة تنظيمها وهيكلتها وتطويرها من أجل بلوغها الأهداف الدفاعية والاضطلاع بمهامها الدستورية أو توجهاتها المستقبلية، فما المقصود بالاحترافية؟ وكيف يتم بلوغها؟

[1] Pascal Boniface, l'anné strategique 2018, Iris, , Dalloz, France, p 332

1- احترافية الجيش الوطني الشعبي:

إن متطلبات تأمين الدفاع الوطني تقتضي إحداث تغييرات جذرية في البنية البشرية والتنظيم الهيكلي للجيوش من أجل الانتقال من الإدارة التقليدية إلى الإدارة العلمية وذلك لمواكبة التطور العلمي الذي يعرفه العالم اليوم، لكن قبل الخوض في هذه المواضيع تجدر الإشارة إلى تحديد مفهوم الاحترافية وما هو المقصود منه؟ فالفرنسي برناربوان قد جعله من العناصر الهيكلية والأطر التنظيمية التي رآها أساسية لبلوغ الاحترافية وهي:

- القيام بالتجنيد على أسس موضوعية تربط بين الكفاءة والاحتياجات
- التخفيف من أشكال التنظيم البيروقراطي.
- تحسين طريقة توزيع القوات.
- إعادة النظر في طبيعة العلاقات الهرمية والسلمية للرتب.
- تشجيع العنصر النسوي للالتحاق بصفوف الجيش وتدعيم مراكزه في سلم القيادة.
- تطوير المناولة (sous traitance) في مجال الخدمات الملحة بتأمين متطلبات الحياة العسكرية.[1]

بينما يرى الباحث الأمريكي تشارلز موسكو أن الاحترافية تساهم في تحول الجيوش إلى منظمات تراعي المقاييس الصناعية أكثر منها العسكرية بالمفهوم التقليدي للجيوش وهو يشاطر تقريبا رأي الفرنسي فرانسوا ديي الذي أبرز ظاهرة تراجع دور المؤسسات العسكرية الاحترافية في صناعة القرار السياسي وتحولها إلى مجرد منظمات كغيرها من المنظمات الأخرى، لفقدانها خصوصية احتكار القوة العسكرية الرادعة وفي نفس السياق يرى الفرنسي غوستاف باديولو أن تحول الجيوش بفعل الاحترافية إلى منظمات منتجة تراعي التوافق مع معايير الجودة والمردودية التي ليست من الخصوصيات العسكرية التقليدية. [2]

ومن جهة أخرى، يرى جيروم لونوار أن مسار الاحترافية ينبغي أن يرافقه إدخال تغييرات جذرية على الجيوش بما يؤثر في منطق تفكير العسكريين ونظرتهم إلى وظائفهم التقليدية، وهو ما يتطلب ضرورة

[1] Sébastien Jakubouski, la professionnalisation de l'armée française, conséquences sur l'autorité, logiques sociales, (Paris l'Harmatan, 2007, p 25).
[2] Ibid, p 22.

إعادة ترتيب الوظائف وتحديد المهمات، وإعادة النظر في سياسات الموارد البشرية انطلاقا من التوظيف أو التجنيد، وصولا إلى التسريح أو الشطب[1].

إن آراء هؤلاء الباحثين تتفق في أغلبها حول مفهوم الاحترافية باعتبار توجه جديد لبناء نوع آخر من: العلاقات العسكرية داخل الجيوش وبين أفرادها قادة ومرؤوسين، والعلاقات العسكرية المدنية، وعلاقة الجيش بالمؤسسات السياسية والمدنية وموقعه من مسار اتخاذ القرار السياسي، حيث أن هذه التغييرات خلقت علاقات عسكرية اجتماعية جديدة بدلت النظرة النمطية المرتبطة بصورة الجيوش التقليدية القائمة على خضوع المرؤوسين المطلق لقادتهم، خاصة فيما يتعلق بالتنفيذ الصارم للأوامر والقرارات التي لا تتسم عادة بالتشاور وإشراك المرؤوسين في صياغتها، لتفعيل الأدوار الإنسانية داخل المنظمة العسكرية.

وعلى هذا الأساس فإن الاحترافية أوسع وأشمل من مجرد ربطها بالمهنية كونها يعتبر مسارا يستدعي تغير طبيعة التفكير وتوزيع الكفاءات في المنظمة العسكرية مثلها كباقي المنظمات الأخرى، مما يؤدي ذلك إلى دفع الجيوش نحو الحركية والانتعاش بدلا من البيروقراطية والجمود.

وفي هذا الإطار، تسعى الجزائر إلى تحقيق احترافية جيشها بما يراعي خصوصياتها السياسية والعسكرية، حيث يلخص الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني الظروف التي أملت ضرورة التوجه نحو الاحترافية بـ:

- السياق الجيوستراتيجي: الذي برزت فيه نزاعات وبؤر توتر جديدة تتغذى من أسباب إثنية واجتماعية وسياسية ساعدت في تأجيج الظاهرة الإرهابية الأمر الذي جعل من النزاعات في العالم أكثر حدة.
- الأوضاع السياسية الداخلية: التي تتلخص في التحول الديمقراطي الذي انتهجته الجزائر منذ إقرار التعددية الحزبية، وهو ما يستدعي وجوب إعادة النظر في وضعية المؤسسة العسكرية من البناء المؤسساتي للجمهورية.
- التطور التكنولوجي في مجال الأسلحة الذي يدفع إلى ضرورة عصرنة القوات المسلحة. [2]

وبهدف إعداد الدولة للدفاع بما يضمن تحقيق الأمن الوطني، وضعت الجزائر مخططا لاحترافية الجيش الوطني الشعبي، يتمحور أساسا حول تطوير قواتها المسلحة من خلال تنمية القدرات البشرية،

[1] Jerome le noir, Ebrik Irastorra et Alain Baer, les effets sismiques de la Professionnalisation des armées , les amis de l'escale de Paris (17 mai 2001), http//ecole.org/telechargement?ct=VC170501,Pdf and type=2)

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني (الجزائر) http://www.ndn.dz/site.principaa/index.pg,pr21)ar

وعصرنة العتاد الحربي وتطويره ورصد الموارد المالية اللازمة، وذلك لمواجهة مختلف التهديدات ذات الطبيعة العسكرية (التعدي على الحدود، الإرهاب، الجريمة المنظمة، الاعتداءات الخارجية...) وهو المسعى الذي بدأت تقوم به الجزائر منذ عام 1989 تاريخ صدور ثالث دستور للبلاد والذي يحدد في المادة 42 على أن مهمات الجيش الرئيسية تتمثل في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطني ووحدة البلاد وسلامة إقليمه بمشتملاته البرية والجوية والبحرية، بعدما كان يقوم بأدوار مختلفة سياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى العسكرية، في مرحلة الأحادية الحزبية، كما نصت عليه ديباجة دستور 1963: "يبقى الجيش الوطني الشعبي...في خدمة الشعب، يساهم إطار الحزب في النشاطات وفي مختلف التحديات للهيكلة الاقتصادية والاجتماعية الجديدة للبلاد)[1]، والمادة 82 من دستور 1976 "يساهم الجيش الوطني الشعبي، باعتباره أداة الثورة، في تنمية البلاد وتشييد الاشتراكية".[2]

مما سبق يتضح أن عملية احترافية الجيش قد بدأت فعليا في مرحلة التعددية الحزبية التي ضمنها دستور 1989 بانسحاب ممثليها من اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني ومختلف هيئاته القاعدية الأخرى، طبقا لتعليمة من رئاسة أركان الجيش الوطني الشعبي بتاريخ 4 أفريل 1989، والتي حددت المهمات الدستورية الجديدة للجيش والواجبات المترتبة عنها بالنسبة إلى أفراده: "لا يحق لأي عسكري مع كونه مواطن كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي، أو ضد أي تشكيل سياسي، سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها[3].

إن متطلبات إعداد الدولة للدفاع من أجل تحقيق الأمن الوطني عديدة ومتشابكة ولا يمكن فصلها عن بعضها البعض إلا من أجل الدراسة والتحليل ويمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

1- تنمية القدرات البشرية:

لقد أولت المؤسسة العسكرية الجزائرية للموارد البشرية أهمية بالغة باعتبارها هي الوسيلة القادرة على دفع عملية التنمية والتطور والتقدم من أجل تحقيق الاستقرار والذي يؤدي بدوره إلى استتباب الأمن وزيادة الرفاه الاقتصادي، حيث أنها استثمرت في العامل البشري وخاصة الشباب منه، من خلال تنمية قدراتهم الفكرية والبدنية عبر مختلف برامج التكوين سواء المتعلقة بالعلوم العسكرية أو العلوم الأكاديمية وذلك لبناء جيش احترافي يكون في مستوى مختلف التحديات التي تواجه البلاد.

[1] دستور 1963.

[2] دستور 1976 .

[3] الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني (الجزائر)، مرجع سبق ذكره.

وقد سطرت سياسات لتطوير وترقية التكوين القاعدي على مستوى المدارس العسكرية ومراكز التكوين، كما قامت بوضع برامجه التعليمية بما يتطابق مع نظيرتها المعتمدة في المؤسسات الجامعية، حيث اعتمد نظام التعليم العالي (ليسانس – ماستر – دكتوراه – LMD) في مختلف مدارس تكوين الضباط، وعلى رأسها الأكاديمية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال، بإتباع نظام الوصاية المزدوجة لوزارة الدفاع الوطني ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ليتوج الطلبة الضباط بعد مسار تكوينهم الممتد ثلاثة أعوام بالحصول على ليسانس ".....لقد أعيد النظر في الدروس الملقنة في المؤسسات التكوينية للضباط، كما جرى مطابقتها ومسايرتها لنظام التعليم المعمول به في وزارة التعليم العالي والبحث العلمي من أجل جعل الشهادات المتحصل عليها معادلة للشهادات الجامعية"[1].

إن التكوين المقدم على مستوى المدارس العسكرية يعتمد على جانبين: جانب نظري يتم في قاعات الدراسة وجانب تطبيقي يجرى في ميادين القتال بغرض تنمية القدرات الميدانية والعملياتية لأفراد الجيش من خلال البرمجة الدورية لكثير من المناورات الحربية والتمارين العسكرية، كما يشير إليه الموقع الرسمي لوزارة الدفاع الوطني: "ضمن منظور تحديث وسائل دفاعاته، وسعيا منه إلى تطوير إمكانياته قصد تكوين جيش عصري وتجسيد مفهوم الاحترافية والدقة في الأداء تعكف قيادة الجيش الوطني الشعبي على تنظيم مناورات....هي فرصة للاستعانة بوسائل وتقنيات جديدة واختبار إمكانيات وقدرات أفراد قواتنا المسلحة، ومدى تحكمها في التكنولوجيات الحديثة[2].

بالإضافة إلى أن الجيش الجزائري استطاع أن يقيم علاقات خاصة مع حلف الناتو و"مجموعة 5+5 مما يمكنه من تعزيز فرص الاحتكاك بالخبرات الأجنبية، وهذا ما يكسبه تجربة إضافية في مسارات الأطر العسكرية الجزائرية، وكذلك التحكم في استعمال الأسلحة المتطورة التي تتطلب تكوينا علميا رفيعا، وقيادة العمليات العسكرية على الساحات الجديدة والحديثة للنزاعات والحروب بأشكالها المتطورة[3].

2- تطوير الصناعات العسكرية وعصرنة العتاد الحربي

إن تعزيز إمكانات الدفاع الوطني يتطلب من الجزائر أن تسعى إلى تطوير جيشها من أجل الوصول به إلى الاحترافية من خلال امتلاكه ترسانة حربية عصرية وحديثة بما يتوافق والتكنولوجيات المتاحة

[1] الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني (الجزائر) http://www.mdn.dz/site.cft/accueil.ar

[2] الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني (الجزائر) http://www.mdn.dz/site.principal/index.ar

[3] Mohamed Chafik Masbah, "l'armée Algérienne face au défi de la transition démocratique communication présentée au "centre des relations internationales et études du développement cidab", Barolone 2011) http://www.lesoirdalgerie, com/articles.23/06/2011, article, php

استراتيجيا وماليا، والأهداف المحددة بالأطر العامة التي تضعها العقيدة العسكرية الجزائرية المشجعة على استعمال القوة العسكرية فيما يقتضيه تحقيق الدفاع الوطني والأمن.

لقد توقفت عملية عصرنة العتاد الحربي طوال عقد التسعينات بسبب الأوضاع السياسية والمالية العصيبة التي عاشتها الجزائر، بالإضافة إلى تعرضها لحصار غير معلن في مجال بيع الأسلحة، الأمر الذي دفعها في بداية الألفية الجديدة إلى بعث مسار تطوير العتاد الحربي، فتوجهت نحو روسيا من أجل تجديد أسطولها العسكري، حيث وقعت معها في عام 2006 عقدا لشراء الأسلحة بقيمة 7,5 مليار دولار[1].

كما تجدر الإشارة إلى أن الجزائر ظلت رهينة الصناعة الحربية السوفياتية في العقود الثلاثة الأولى التي أعقبت الاستقلال الوطني، وعلى الرغم من أنها توجهت مع بداية الألفية الجديدة إلى تنويع مصادر شراء أسلحتها من دول أخرى مثل الصين والولايات المتحدة وأوكرانيا... [2]. كما يشير إليه الباحث ماتيو غيدار (Mathieu Guidere) ، إلا أن الإحصائيات والمعطيات المتاحة في بعض المراجع المتخصصة تشير إلى بقاء روسيا المورد الأول والأهم للجزائر في مقتنياتها للأسلحة العسكرية، كما توضحه الدورية السنوية للتوازن العسكري لعام 2010، حيث يظهر ارتفاع قيمة مشتريات الجزائر من الأسلحة الروسية من 300 دولار في فترة 2001-2004 إلى 1400 مليون دولار في فترة 2004-2007 في حين سجلت وارداتها من الصين استقرار بين فترتي المقارنة بحدود 10 مليون دولار[3].

وعليه فإن تحقيق الأمن والتنمية يعتمد أساسا على القوة العسكرية، والتي بدورها ترتكز على الصناعات العسكرية التي تمثل الدعامة الرئيسية لتطورها وتقدمها الصناعي والتقني، وكذلك تعتبر ركيزة حيوية للسيادة الوطنية في مجال صناعة الأسلحة والمعدات القتالية والمركبات العسكرية، الأمر الذي يسمح بتوفير مبالغ كبيرة من العملة الصعبة، ويحافظ على السيادة الوطنية، بالإضافة إلى المساهمة في تطوير الاقتصاد الوطني، وعلى هذا الأساس، تبنت الجزائر مجموعة من السياسات للتخفيف من التبعية للخارج، وذلك عبر تأسيس مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابع للقطاع الاقتصادي للجيش الوطني الشعبي، والتي تدعمت بقدرات جديدة مع دخول حيز الخدمة معامل تصنيع الأسلحة والذخائر، المتفجرات، ذات الاستعمال الصناعي، الأجزاء والمجموعات الميكانيكية، العربات التكتيكية الثقيلة، حاملة العربات، الزوارق.... وهي المعامل التي تطلبت توظيف المدنيين، بهدف التخفيف من ظاهرة البطالة،

[1] Brahim Saidy, "la politique de défense Moracaine: Articulation de l'interne et de l'externe, "Maghreb-Machhrek, N°202 (Hiver 2009) p 128

[2] Mathieu Guidere, le choc des révolutions arabes de l'Algérie au yemen, 22 ,Pays sous-tension frontières (Paris: éditions autrement frontières, 2011) p 38

[3] the militaries balance 2010: London, p 470

وتوظيف الشركاء الأجانب لاكتساب الخبرات، وكذلك تدعيم مديرية الإنجازات والصناعات العسكرية بمديرية للبحث العلمي، وبمركز التقنيات العسكرية[1].

وفي هذا الإطار تأسست مديرية الصناعات العسكرية (Direction des fabrications militaire) في عام 1972، وقامت بتجنيد وتوظيف الآلاف من الإطارات خريجي الجامعات والذين تمكنوا من إنجاز مشاريع صناعية ابتداءً من عام 1980، في تخصص صناعة الأسلحة ذات العيار الصغير بالتعاون مع الصين والاتحاد السوفياتي آنذاك، لتتطور فيما بعد وتصبح قاعدة صناعية وتكنولوجية دفاعية تضم أكثر من ثلاثين (30) مؤسسة ذات طابع صناعي وتجاري متخصصة في مختلف المجالات الصناعية العسكرية، وعلى سبيل المثال نذكر:

- القاعدة المركزية للإمداد.
- مؤسسة الإنجازات الصناعية بسريانة.
- مؤسسة البناءات الميكانيكية بخنشلة.
- الديوان الوطني للمتفجرات.
- مؤسسة صناعة الطائرات.
- مجمع ترقية الصناعات الميكانيكية.
- مؤسسة البناء والتصليح البحري.
- مؤسسة قاعدة المنظومات الإلكترونية.
- مؤسسة الألبسة ولوازم النوم.
- المخبر المركزي للمعتمدية.

بالإضافة إلى أن الجيش الوطني الشعبي استحدث في السنوات الأخيرة ثلاثة هياكل صناعية جديدة وهي:

- الشركة الجزائرية لإنتاج الوزن الثقيل علامة مرسيدس بالرويبة[2].
- الشركة الجزائرية لصناعات السيارات من علامة مرسيدس بتيارت[3].
- الشركة الجزائرية لصناعة العربات الخاصة راينمتال[4].

[1] إلهام غازي، الصناعة العسكرية بعد الاستقلال، مجلة الجيش ، الجزائر، نوفمبر 2012، ص ص 128-129

[2] تدشين سلسلة الإنتاج للشاحنات العسكرية، مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015، ص ص 15-16

[3] الصناعات العسكرية...دفع قوى للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015، ص 29

[4] على درب الاعتماد على النفس في مجال الصناعات العسكرية، مجلة الجيش، العدد 631، فيفري 2016، ص 13

3- تطور ميزانية الدفاع:

إن توفير الموارد المالية اللازمة لدعم مسعى احترافية الجيش الوطني الشعبي يعتبر من أولى الأولويات لماله من انعكاسات كبيرة على استقرار وأمن البلاد، ولهذا فقد أولت الجزائر أهمية بالغة من خلال ما رصدته من أموال باهضة لوزارة الدفاع الوطني حيث أنها احتلت المراتب الأولى، ما عدا سنة 2011، مقارنة بالقطاعات الوزارية الأخرى فيما يتعلق بالاعتمادات المالية المرصدة وهو ما يوضحه الجدول رقم التالي:

الجدول (45) بيان الاعتمادات المالية المرصدة لوزارة الدفاع الوطني نسبة إلى المجموع العام للاعتمادات برسم ميزانية التسيير للفترة (2000-2017)

البيانات / الأعوام	المجموع العام للميزانية (دينار جزائري)	النسبة المئوية لتغير الميزانية مقارنة بالعام السابق	الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع الوطني (دينار جزائري)	النسبة المئوية لاعتمادات وزارة الدفاع الوطني إلى المجموع العام	النسبة المئوية لتغير الاعتمادات مقارنة بالعام السابق
2000	965.328.164.000	/	141.576.750.000	14.66	/
2001	836.294.176.00	(-)13,36	149.468.622.000	17,87	(+) 5,57
2002	1.050.166.167.000	(+) 25,57	167.379.503.000	15,93	(+) 11,98
2003	1.097.385.900.000	(+) 4,49	170.764.203.000	15,56	(+) 2,02
2004	1.200.000.000.000	(+) 9,35	201.929.600.000	16,82	(+) 18,25
2005	1.200.000.000.000	0,00	210.000.000.000	17,50	(+) 3,99
2006	1,283.446.977.000	(+) 6,95	224.766.775.000	17,51	(+) 7,03
2007	1,574.943.361.000	(+) 22,71	245.795.158.000	15,60	(+) 9,35
2008	2.017.969.196.000	(+) 28,12	295.514.357.000	14,64	(+) 20,22
2009	2.593.741.485.000	(+) 28,53	383.621.101.000	14,79	(+) 29,81
2010	2.837.999.823.000	(+) 9,41	421.726.569.000	14,85	(+) 9,93
2011	3.434.306.634.000	(+) 21,01	516.638.000.000	15,04	(+) 22,50
2012	4.608.250.475.000	(+) 34,18	723.123.173.000	15,69	(+) 39,96
2013	4.335.614.484.000	(-) 5,91	825.860.800.000	19,04	(+) 14,20
2014	4.714.452.366.000	(+) 8,73	955.926.000.000	20,27	(+) 15,74
2015	4.972.278.494.000	(+) 5,46	1.047.926.000.000	20,07	(+) 9,62
2016	4.807.332.000.000	(-) 3,31	1.118.297.000.000	23,26	(+)6,71
2017	4.591.841.961.000	(-) 4,48	1.118.297.000.000	24,35	0,00

المصدر: قوانين المالية للفترة 2000-2017، الموقع الرسمي للجريدة الرسمية الجزائرية الديمقراطية والشعبية http://www.joradp.dz/HAR/index.htm

إن دراسة وتحليل البيانات الموجودة في الجدول أعلاه تمكننا من إبداء الملاحظات التالية:

– على الرغم من انخفاض المخططات المالية لعام 2001 بنسبة 13,36 نتيجة انخفاض المجموع الإجمالي للميزانية في عام 2000 من 965.328.164.000 دج إلى 836.294.176.000 دج، إلا أن المبلغ المرصد لوزارة الدفاع عرف ارتفاعا بنسبة 5,57% إذ أنه انتقل من 141.576.750.000 دج إلى 149.468.622.000 دج، وهذا لاعتباره قطاعا حيويا يتطلب تدعيمه باستمرار بهدف تحقيق الأمن الوطني.

– عرفت الاعتمادات المخصصة لوزارة الدفاع الوطني زيادات مستمرة، إذ أنها انتقلت من 141576.750.000 دج عام 2000 إلى 1118.297.000.000 دج عام 2017، قدرت بثمانية أضعاف تقريبا، وذلك لتمكين الجزائر من مواجهة ارتفاع أسعار الأسلحة والعتاد العسكري في الأسواق العالمية، وكذلك صد مختلف التهديدات الأمنية المتأنية من المحيط الإقليمي للجزائر.

– لقد انتقلت النسبة المئوية لاعتمادات وزارة الدفاع الوطني بالنسبة لمجموع العام للميزانية من 14,66% عام 2000 إلى 24,35% في عام 2017 وهو ما يمثل تقريبا ربع الاعتمادات برسم ميزانية التسيير للدولة وهذه النسبة لا تعتبر كبيرة بالنظر للمهام والأدوار التي تقوم بها وزارة الدفاع الوطني في السعي المتواصل لحماية الحدود والسيادة الوطنية وتحقيق الأمن الوطني، ولتوضيح ذلك أكثر نورد الجدول التالي الذي يبين النفقات العسكرية مقارنة بإجمالي الناتج المحلي الخام.

جدول رقم (46) نسبة الإنفاق العسكري الجزائري من إجمالي الناتج المحلي الخام الوحدة مليون دولار أمريكي للفترة 2001-2012

البيان / السنوات	المبلغ (القيمة)	النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي الخام
2000	2880	3,7
2001	2914	3,8
2002	2978	3,7
2003	3152	3,3
2004	3585	3,3
2005	3753	2,8
2006	3847	2,6
2007	4514	2,9
2008	5259	3,0
2009	5712	3,8
2010	6045	3,5
2011	8652	4,4
2012	9104	4,5
2013	9902	-
المجموع	72297	-

المصدر: التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي : الكتاب السنوي 2011، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، السويد، ص 299، ص 311 (SPIRI) (بالنسبة لسنتي 2001-2002) - التسلح ونزع السلاح والأمن الدولي، الكتاب السنوي 2013، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام الدولي، السويد، ص 249، ص 259 (SPIRI) (بالنسبة لسنوات 2003-2012)

- عبد النور بن عنتر، إشكالية التسلح في المغرب العربي، المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، العدد الثالث، ديسمبر 2014، ص 48 (أخذنا من الجدول الموجود في الصفحة 201، إحصائيات سنوات 2000 و2013).

تشير البيانات الموجودة في الجدول السابق إلى أن:

- الإنفاق العسكري الجزائري قد عرف تطورا ملحوظا، إذا انتقل من 2880 مليون دولار عام 2000 إلى 9902 مليون دولار في عام 2013 وهو ما يشمل أكثر من ثلاثة أضعاف خلال هذه الفترة، لكن

نسبة هذا الإنفاق العسكري من إجمالي الناتج المحلي الخام لم يتعدى 4,5% وهو مؤشر جد مقبول، ويمكن تبرير ارتفاع النسبة المئوية من إجمالي الناتج المحلي الخام، خاصة خلال عامي 2011 و2012، بالتهديدات المتأتية من أحداث الربيع العربي وأزمتي ليبيا ومالي وما نجم عنها من تداعيات على الأمن الإقليمي الجزائري.

– ضعف النفقات العسكرية لدول الحوار خاصة منها الموجودة في الجنوب (النيجر ومالي وموريتانيا) وكذلك الفشل الدولاتي لبعض دول منطقة الساحل يزيد من أتعاب الجزائر ويمثل أعباء إضافية على مهمة حماية الحدود الصحراوية التي تمتاز فضلا عن طولها، بصعوبة مراقبتها لخصوصيتها الجغرافية التي تجعل منها امتدادا لصحراء لا متناهية، وزادها صعوبة الوضع الأمني المتردي في منطقة الساحل الإفريقي.

إن تبعات ضعف دول الحوار والفشل الدولاتي الذي تعرفه بعض دول الساحل، تتحمله الجزائر وتصبح ملزمة لتسعى ليس فقط بتأمين حدودها، بل تتحمل عبءً مزدوجا يتمثل في حماية الحدود المشتركة مع الدول المجاورة الفاشلة وكذلك الأعباء العسكرية والمالية، لأن هذه الدول لا تمتلك موارد مالية كافية ولا جيش منظم وقوي يستطيع مواجهة التهديدات الأمنية ويصد الهجومات الإرهابية المتكررة على المنطقة.

إن إجمالي الإنفاق العسكري الجزائري للفترة الممتدة من 1980 إلى 2013 يبلغ 95,173 مليار دولار ويتوزع كما يلي:

– الفترة 1980 –1988 بلغت 5,796 مليار دولار

– الفترة 1969–1999 بلغت 17,080 مليار دولار

– الفترة 2000–2013 بلغت 72,297 مليار دولار

المجموع = 95,173 مليار دولار

كما يتضح من الأرقام أن الجزائر أنفقت على تسلحها خلال الفترة الأخيرة 2000–2013، مبلغا يساوي 72,297 مليار دولار وهذا يدل على أن وتيرة التسلح أصبحت عالية جدا وهذا يعود لسببين:

– الأول هو تنامي التهديدات الإرهابية وخاصة كما ذكرنا نتيجة أحداث "الربيع العربي" والأزمات التي عرفتها كل من تونس وليبيا ومالي.

– الثاني هو توفر الموارد المالية لدى الجزائر نتيجة ارتفاع أسعار النفط على المستوى العالمي وتشير التقارير الأخيرة الصادرة عن معهد ستوكهولم لأبحاث السلام أن الدولة الجزائرية هي من أكثر دول العالم إنفاقا على التسليح وباتت تحتل المراتب الأولى ليس فقط على الصعيد الإفريقي وإنما على المستوى العالمي، إذ احتلت المرتبة السادسة عالميا في شراء العتاد العسكري.

إن أنواع الأسلحة التي تستوردها الجزائر تتنوع بين طائرات على اختلاف أنواعها: طائرات استطلاع، طائرات بدون طيار، طائرات النقل، طائرات تدريب...وغيرها، بالإضافة إلى دبابات ، عربات القتال المتنوعة، مدفعيات ذاتية الدفع، مدفعيات السحب، أنظمة إطلاق متعددة للصواريخ، غواصات، أنظمة معلوماتية متطورة للدفاع الجوي....وغيرها من الأسلحة، لكن على الرغم من تنوع الأسلحة التي تمتلكها القوات المسلحة الجزائرية إلا أنه لا يوجد أي سلاح غير تقليدي كأسلحة الدمار الشامل.

وفيما يتعلق بالدول الموردة للأسلحة، تحتل روسيا مركز الصدارة باعتبارها الدولة الوحيدة التي كانت تبيع الأسلحة للجزائر، خاصة بعد الحصار الذي فرضته الدول الغربية بسبب أزمة توقيف المسار الانتخابي في الجزائر في سنة 1992، ورفضت كل الدول بيع السلاح للجزائر من أجل مكافحة الإرهاب، لكن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تغيرت المعطيات، فالجزائر تحولت إلى مجال للتنافس كزبون للأسلحة بين روسيا والولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وغيرها، وهذا راجع إلى الموارد المالية الطائلة التي أصبحت تتوفر عليها الجزائر بعد سنة 2000، نتيجة لارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية.

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للجزائر:

لقد عانت الجزائر ولسنوات طويلة من ظاهرة الإرهاب حيث شهدت عشرية كاملة من ويلاته، والذي كان نتيجة لعدم الاستقرار السياسي، وتوقيف المسار الانتخابي، ما أدخل الجزائر في دوامة من العنف، لم تنته إلا بمئات الآلاف من القتلى، والآلاف من المفقودين والأرامل والأيتام، لكن الدولة استطاعت أن تتصدى لهذه الظاهرة بكل صرامة، ما عدا بعض الهجمات الإرهابية المتفرقة كعملية تقنتورين الأخيرة في سنة 2013.

إذا كانت الجزائر استطاعت أن تقضي بنسبة كبيرة على النشاطات الإرهابية على المستوى الداخلي وتعيد الاستقرار والأمن للبلد، فإن التهديدات الأمنية الإقليمية لا زالت تلعب دورا كبيرا في زعزعة أمن واستقرار الأمن القومي الجزائري، وخاصة مع إفرازات ومخلفات ما عرف بـ "الربيع العربي" على دولتي تونس وليبيا وكل دول منطقة الساحل والصحراء الكبرى.

فعلى الرغم من أن دولة تونس تمكنت من تجاوز المراحل الصعبة إلا أنها غير قادرة على توفير الحماية لحدودها، أما دولة ليبيا فإنها مازالت تعاني من نزاعات داخلية حول السلطة، وهشاشة المؤسسات، بالإضافة إلى عدم قدرة الحكومة المركزية على السيطرة على الميشيات المسلحة، كما أن دول منطقة الساحة أصبحت دول فاشلة لا تستطيع تحقيق أمنها ولا أمن دول الجوار، وذلك لهشاشة منظوماتها الأمنية وغياب التنمية الاقتصادية، إضافة إلى الصراع القائم بين مختلف القبائل وبدرجة أكبر الصراع الموجود في مالي بين الشمال والجنوب الذي أدى إلى التدخل الأجنبي.

ولوجود الترابط الأمني بين التهديدات الأمنية بين المستويين الداخلي والخارجي من جهة، وكذا الترابط الجغرافي بين مختلف الفضاءات الإقليمية للأمن الجزائري من جهة أخرى هذا يدفعنا من تقسيم التهديدات الأمنية إلى:

- التهديدات الأمنية في الفضاء المغاربي والعربي
- التهديدات الأمنية المتأتية من دول الساحل والصحراء (حالة مالي)
- التحديات الأمنية ودول شمال البحر الأبيض المتوسط

المطلب الأول: النزاعات الحدودية للدول المجاورة للجزائر :

تعيش بلدان شمال القارة الإفريقية مشاكل حدودية كبيرة ومتعددة بين دولها نتيجة لمخلفات الاستعمار[1]، وتعدد الدول المستعمرة: فرنسا، إسبانيا، وإيطاليا، وهذا ما يشكل تحدي أساسي لدول المنطقة.

إذا كانت النزاعات الحدودية بين الجزائر وكل من ليبيا وتونس قد تم احتوائها وتجاوزها، إلا أن النزاع الجزائري المغربي وكذا مسألة الصحراء الغربية لا زالت تشكل تهديدا حقيقيا للاستقرار في المنطقة، من خلال إمكانية اندلاع صراعات مسلحة.

1- النزاع الحدودي بين الجزائر وتونس:

يتعلق النزاع الحدودي بين الجزائر وتونس على الخلاف حول النقطة رقم 233 والمعروفة بمنطقة البرمة، والتي تمتد على مسافة 32 كلم، حيث أنها تم تحديدها من طرف المعهد الوطني التابع للاستعمار الفرنسي في سنة 1928 على أنها تمثل نقطة الخط العملياتي النهائي للقوات الفرنسية في تونس، وتم تأكيد هذه الحدود في المعاهدة بين تونس وفرنسا خلال استقلال تونس سنة 1956، ولكن قام الرئيس حبيب بورقيبة بإعادة إثارة مشكلة الحدود بين الجزائر في سنة 1957 وهذا حتى قبل استقلال الجزائر، حيث طرح فكرة الاستغلال المشترك للمناطق الصحراوية واعتبارها امتداد طبيعي لتونس[2].

لكن الجزائر اعتبرت أن حدودها الموروثة عن الاستعمار بأنها حدود دولية معترف بها، ولا يجوز تغييرها وأي مساس بها يعتبر تعدي على سيادة الجزائر ويؤدي إلى تهديد الاستقرار الإقليمي للمنطقة، فالجزائر تستند على المبدأ القانوني المعترف به حول l'uti-possiditis والذي يعبر عن الاستمرار في ملكية الشيء لأجل الحفاظ على الوضع الراهن ، واحترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

واستمر الوضع على حاله إلى غاية توقيع معاهدة والوفاء والإخاء في 19 مارس 1983 بين البلدين، حيث اعترفت تونس بالحدود مع الجزائر سنة 1962 "مقابل مساعدات جزائرية خاصة في مجال الطاقة والغاز الطبيعي، خاصة بعد إنشاء أنبوب ميناء السخيرة التونسي[3].

[1] stephan stetter, territorial conflicts in world society modern systems theory, international relations and confliet studies, routledge, 2007, p^44

[2] Boualem Bonguetaia, les frontieres meridionale de algerie de l'himiter-land à l'hti-possidetis Alger, edition SMEd, 1981, p 57

[3] Boualem Bouguetaia, op, cit, p 127

2- النزاع الحدودي بين الجزائر وليبيا:

بالرغم من العلاقات السلمية بين الجزائر وليبيا أثناء ثورة التحرير الوطني، إلا أن بعد الاستقلال اتهمت ليبيا الجزائر بأنها تقوم باختراق المجال البري والجوي لإقليمها بما يقارب 07 كلم، لكن الجزائر اعتبرت بأن ذلك واقع تحت اختصاصها الإقليمي، ولذلك استنادا إلى اتفاقية 1956 بين الملك إدريس وفرنسا والتي قامت هذه الأخيرة بتسجيلها في الأمم المتحدة، والتي حددت من خلالها الحدود من شمال غدامس إلى منطقة غات جنوبا على امتداد 656 كلم بين الجزائر وليبيا، وبالنسبة للجزء الثاني من الحدود المشتركة والممتدة على طول 320 كلم من منطقة غات إلى غاية نقطة الحدود المشتركة مع النيجر وليبيا والجزائر بالقرب من عين غزام الجزائرية (Ain Gazam)، والتي تم تحديدها عبر اتفاقية بين فرنسا وإيطاليا في 19 ديسمبر 1919، وهاتين الاتفاقيتين (1919 و1956) تعتبران المرجع الأساسي والتاريخي للحدود الجزائرية الليبية الممتدة على 976 كلم من الشمال إلى الجنوب[1].

والجدير بالذكر في النزاع الحدودي بين الجزائر وليبيا هو غياب أي معاهدة لحل المشكلة بين البلدين، وبالرغم من أن ليبيا تخلت عن مطالبها بعد حرب 1967 بين الدول العربية والاحتلال الصهيوني، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية عودة مطالبتها بتغيير الحدود وهذا ما يشكل تهديدا على الأمن الإقليمي، خاصة في ظل النزاع حول استغلال المياه الجوفية المشتركة بين الجزائر وتونس وكذا ليبيا، مع إنشاء هذه الأخيرة للنهر الصناعي العظيم، وما تشير إليه بعض الدراسات إلى أنه من المرجح أن يلعب العامل المائي دورا كبيرا في مطالبة مراجعة الدول المغاربية لحدودها، فالماء في دول شمال إفريقيا مرجح ليكون سبب الحروب المستقبلية[2].

3- النزاع الحدودي الجزائري المغربي:

تعتمد الأفكار السياسية التي نادى بها زعيم حزب الاستقلال "علال الفاسي" في الكتاب الأبيض الذي أصدره في نوفمبر 1955 على أطروحة "الحق التاريخي"، حيث أن الخريطة المتضمنة في هذا الكتاب تضم: بلاد شنقيط (موريتانيا حاليا) ، بشار وتندوف الخاضعتين للسيادة الجزائرية، وجزء من مالي والسينغال، سبته ومليلة الخاضعتين للسيادة الإسبانية وكذلك إقليم الساقية الحمراء ووادي الذهب[3].

---

[1] عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 1997، ص 52

[2] عز الدين بعزيز، نفس المرجع، ص 56.

[3] بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجستير ، جامعة قسنطينة، الجزائر 2008، ص 58

إن التصور الجزائري للحدود قائم على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار والمعترف بها من طرف منظمة الوحدة الإفريقية كما هو مؤكد (في الإطار الإفريقي اعتراض كل من المغرب والصومال على مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار) وكذا لدى الأمم المتحدة[1]، وهذا ما أدى إلى اندلاع حرب الرمال في أكتوبر 1963 بين الجزائر والمغرب، واستمرت العلاقات النزاعية بعد ثلاثة حوادث:

– الحادثة الأولى سنة 1975 بعد الانسحاب الإسباني من الصحراء الغربية وتقاسم إقليمها بين المغرب وموريتانيا.

– الحادثة الثانية سنة 1976 بعد الاحتلال المغربي لمدينة امقالا جنوب الجزائر والمعركة التي دارت بين الجيشين الجزائري والمغربي وما صاحبها من تصعيد في سياق حرب تصريحات كادت أن تتحول إلى حرب لولا وساطة الرئيس التونسي حبيب بورقيبة.

– الحادثة الثالثة سنة 1979 بعد الاحتلال المغربي الكامل للإقليم الصحراوي فور انسحاب موريتانيا من الجزء الذي كانت تحتله (تيريس الغربية).

فالسلوكات والممارسات المتبعة من طرف المغرب أكدت بما لا يدع الشك فيه عن النوايا التوسعية للمغرب من جهة، وحجم التهديدات المغربية للأمن القومي الجزائري من جهة أخرى، بالإضافة إلى أن الاتهام المغربي للمخابرات الجزائري بالضلوع في حادثة الهجوم على "فندق الأطلس" بمراكش سنة 1994 جاء ليوقف تقريبا التعاون بين البلدين ويعطل الاتحاد المغاربي بعد لجوء المغرب إلى غلق حدوده مع الجزائر ورد فعل الأخيرة بإجراء مماثل[2].

المطلب الثاني: التهديدات اللاتناظرية للأمن الوطني الجزائري:

إن الجزائر وعلاوة على التهديدات التي تعاني منها فيما يتعلق بمشكلة "النزاعات الحدودية" فإنها تواجه منذ بداية تسعينيات القرن الماضي مشاكل أمنية من نوع آخر تمثلت في ظاهرة الإرهاب والتي ما زالت تؤثر على أمنها إلى اليوم، على الرغم من أن الدولة تصدت بكل عزم وقوة لهذه الظاهرة وقضت

[1] إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995، ص 44

[2] حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر 2010، ص 83

عليها من جذورها، إلا أن بعض الهجمات الإرهابية المتفرقة ضد الأفراد والمؤسسات ما فتئت تظهر من حين إلى آخر كعملية تقتنورين الأخيرية في سنة 2013.

بالإضافة إلى ذلك فإن تحالف شبكات الجريمة المنظمة مع الجماعات الإرهابية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي يعتبر من القضايا الهامة التي تشغل بال الجزائر لأنه أدى إلى تأزيم الوضع على حدودها الجنوبية لا سيما دولة مالي، فمع موجة التهديدات الجديدة للحدود، أصبح الرهان في تأمين خطوط الحدود ذاتها من عمليات التسلل والتهريب والتي أصبحت تشكل نزيفا كبيرا للاقتصاد الوطني وتمس الأمن الاقتصادي للدولة .

إن عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في دول الجوار يشكل عاملا آخر إضافيا يؤثر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على الوضع الداخلي للجزائر كما يحتمل انتقاله نحوها، مما يهدد الاستقرار الاجتماعي ويكلف خسائر كبيرة للاقتصاد الوطني، ومما زاد الأمر خطورة هو وقوع بعض دول الحزام الأمني للجزائر في الفوضى والانفلات الأمني، مما انعكس عنه انتشار الأسلحة في يد الأفراد والجماعات المسلحة واستعمالها والاتجار بها ، وغياب تام لمظاهر سلطة الدولة، واعتبارها دول فاشلة أو عاجزة مثل مالي وليبيا.

1- ظاهرة الإرهاب العبر وطني:

إن ظاهر الإرهاب في الجزائر في بداية التسعينات كانت تتميز بأنها داخلية ويتكون أغلب أفرادها من حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ الدين اختاروا حمل السلاح بعد توقيف المسار الانتخابي، وقد تعددت الجماعات المسلحة في تلك الفترة واختلفت مرجعياتها واتجاهاتها، حيث أنها كانت تستهدف إسقاط النظام وإقامة إمارة إسلامية وذلك من خلال قتل أفراد قوات الجيش والأمن وحتى الأفراد المدنيين من أجل دفعهم للانقلاب على النظام.

فالحركات الإرهابية التي كانت تنشط في تلك الفترة، نذكر من بينها الجيش الإسلامي للإنقاذ (AIS)، الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA)، الحركة الإسلامية المسلحة (MIA)، الجبهة الإسلامية للجهاد المسلح (FIDA) ، وجماعة الهجرة والتكفير التي تأسست سنة 1992 من المقاتلين الجزائريين العائدين من أفغانستان وهي أولى الجماعات التي كانت لها ارتباطات خارج الجزائر، وأخيرا الجماعة السلفية للدعوة والقتال (GSPC) والتي كانت منذ تكوينها في سبتمبر 1998 لها ارتباطات وتوجهات إيديولوجية

خارجية، وقد أدرجت من طرف الولايات المتحدة الأمريكية على لائحة الإرهاب سنة 2002، وهذه الجماعة انضمت إلى تنظيم القاعدة فيما يعد وبالتالي تحول نشاطها من الإرهاب المحلي إلى الإرهاب الفوق وطني، وتحول اسمها من الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي"[1]، وتولى إمارة الجماعة (عبد المالك درودكال) المدعو (عبد الودود) ونتيجة لتضييق الخناق على النشاطات الإرهابية لهذه الجماعة من طرف الجيش الوطني الشعبي والأسلاك الأمنية في الشمال ، انتقل نشاطها إلى الدول المجاورة من خلال توجهها نحو منطقة الصحراء ودول الساحل.

فتحول الجماعة السلفية للدعوة والقتال إلى "تنظيم القاعدة" يرجع أساسا إلى الضربات الموجعة التي أصابتها في الجزائر وخاصة في بداية 2003، حيث تم القضاء على عدد كبير من الإرهابيين مما دفع بالبقية إلى الفرار نحو شمال مالي والبعض الآخر التوجه إلى العراق للقتال ضد القوات الأمريكية بالإضافة إلى تخلي عدد كبير من المقاتلين عن أسلحتهم في إطار مبادرة المصالحة الوطنية.

فالجماعة السلفية للدعوة والقتال منذ أن أقامت قاعدتها في شمال مالي، عملت على تعميق تواجدها في المنطقة من خلال إقامة علاقات اجتماعية مع قبائل وسكان المنطقة، وتحصلت على أموال كبيرة عن طريق عمليات تهريب المخدرات عبر الحدود والعدد الكبير من الفديات من وراء اختطاف الأجانب.

2- الجريمة المنظمة:

إن تواجد ظاهرة الجريمة المنظمة يعد تهديدا للاستقرار الوطني، فهي ليست بالنشاط الذي يستهدف مجرد بعض الضحايا من الأفراد، أو بعض الخسائر في المنشآت والمرافق، بل تستهدف أساسا ضرب الاستقرار الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للدولة، وعليه فهدفها الرئيسي ضرب الأمن القومي للدول المستهدفة.

فقد بينت المنظمات الإجرامية قدرتها على إلحاق الضرر الاجتماعي بمجتمعات أخرى غير مجتمعاتها الأصلية، حيث أصبحت هذه المنظمات مؤسسات تجارية دولية بحكم صفقاتها التجارية عبر الحدود وما كسبته من سلطة ونفوذ بفضل الأرباح التي تحققها من وراء نشاطها الغير شرعي.

لقد عرفت المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الأنتربول) الجريمة المنظمة على أنها:

[1] Kharija Mohsen, Finan, les defis secritaire aux Maghreb, 5éme séminaire, internationale de la sécurite et la defense (CIDOB), le 5-6 novembre, 2007, p 51

"كل تنظيم أو تجمع من الأشخاص ينشط في نشاطات غير شرعية متواصلة يكون هدفه إقامة مصالح عابرة للحدود الوطنية[1].

كما حددت اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية عام 2000 الحالات التي تكون فيها الجريمة عابرة للحدود كما يلي:

- حالة ارتكاب الجرم في أكثر من دولة.
- ارتكاب الجرم في دولة واحدة ولكن جرى جانب كبير من الإعداد والتخطيط له أو توجيهه والإشراف عليه من دولة أخرى.
- ارتكاب الجرم في دولة واحدة ولكن اشتركت في ارتكابه جماعة إجرامية منظمة تمارس نشاطات إجرامية في أكثر من دولة واحدة.
- ارتكاب الجرم في دولة واحدة لكن أثاره شديدة على دول أخرى[2].

ومما زاد الأمر تعقيدا هو تحالف الجماعات الإرهابية مع منظمات الجريمة المنظمة والتي تنشط في عدة مجالات منها: تجارة المخدرات وتأمين طرق تهريبها وترويجها، والاتجار بالأسلحة والبشر، وتنظيم الهجرات غير الشرعية.... وهو ما زاد في خطورة الظاهرة.

أما فيما يتعلق بالجزائر وبخصوص مكافحة هذه الظاهرة الخطيرة، ونظرا للخصائص الطبيعية المتمثلة في شساعة المساحة وطول الحدود البرية ووقوعها في مناطق صحراوية مفتوحة وصعبة التضاريس والمناخ ما يصعب على الأجهزة الأمنية السيطرة الكاملة وبالتالي انكشافها، ما جعلها أرضية خصبة لنشاطات غير قانونية تقوم بها جماعات الجريمة المنظمة في الصحراء الجزائرية، ولها دعم وارتباطات إقليمية خاصة في منطقة الساحل الصحراوية.

هذا الوضع جعل الجزائر تواجه تحديات حقيقية في المحافظة على حدودها الجنوبية ومواجهة نشاطات هذه الشبكات الإجرامية العبر دولية التي تخترق حدودها وتقوم بعمليات: تجارة الأسلحة والمخدرات، والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين غير الشرعيين عبر الصحراء الكبرى نحو الجزائر،

[1] عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره وآخرون، "الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات" ط 1، اكاديمية نايف الغربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999، ص 99.

[2] راجع اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، نيويورك 2000، المادة 03

بالإضافة إلى تعاون هذه الشبكات مع المجموعات الإرهابية لا سيما أمراء القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي والحركات الجهادية والوطنية المسلحة في الساحل لتأمين نشاطها، وهو ما يشكل رهانا إضافيا للأمن القومي الجزائري.

إن عدم الاستقرار في دول منطقة الساحل وخاصة في مالي والنيجر، وانتشار الجماعات المسلحة والحركات الانفصالية في ظل عجز الدولة وغياب مظاهرها في تلك المناطق التي سيطرت عليها هذه الجماعات، هو الذي ساعد على انتشار الجريمة المنظمة في منطقة الجنوب الجزائري.

ويمكن ذكر على سبيل المثال وليس الحصر أشكال الجريمة المنظمة التي تعاني منها الجزائر وتخترق حدودها فيما يلي:

أ- الاتجار بالأسلحة :

لقد ساهم تصاعد وتيرة الصراع في ليبيا من حجم تجارة الأسلحة، خاصة بعد فتح مخازن الأسلحة من طرف النظام الليبي وما أنجر عنه من عمليات نهب وتخزين لها، ومن ثم تهريبها عبر الحدود من طرف المنظمات الإرهابية والإجرامية نحو منطقة الساحل، وكذلك مساهمة الطوارق الذين كانوا يقاتلون ضمن كتائب القذافي عند عودتهم إلى بلدانهم الأصلية رجعوا محملين بالأسلحة الليبية مما ساعد على انتشارها في شمال مالي وعبر كامل منطقة الساحل ووقوعها في يد الجماعات الإرهابية والتي استعملتها كمصادر للتمويل من خلال الاتجار بهذا، وكذلك مكنتها من زيادة نشاط الحركات والتنظيمات المتمردة وهذا ما نتج عنه حالة من عدم الاستقرار السياسي في دول المنطقة وهو ما عبر عنه "ميري بيترسون" Merry Petterson من دون شك نحن نعلم: أنه أينما وجدت الأسلحة تكون هناك نزاعات[1].

ولأخذ فكرة عن كمية الأسلحة المتداولة في منطقة الساحل الإفريقي فهي تتجاوز 80 مليون قطعة من أحجام مختلفة، وأما عن محاور تهريبها فتتم عبر المحاور التالية:

- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر
- من القرن الإفريقي نحو التشاد ومن تشاد نحو الدول الأخرى شمال القارة

[1] Mamadon Alion Barry, Guerre et trafics d'armes en Afrique, Appriche Geostratégique Paris: l'Hamatten, 2006, p 45 .

– ومؤخرا عقب الأزمة الليبية انعكس اتجاه التهريب من ليبيا نحو دول الساحل ومن ثم نحو الجزائر شرقا وجنوبا[1].

لقد فشلت المقاربات الأمنية المتبعة لحد الآن من طرف الدول الإفريقية ومن بينها دول الساحل والجزائر في مواجهة نشاطات الجريمة المنظمة العبر وطنية وعمليات تهريب الأسلحة، وهو الأمر الذي يوجب على هذه الدول تطوير مقاربات أمنية شاملة في إطار نظام أمن إقليمي[2].

ب– الاتجار بالمخدرات:

تواجه الجزائر مشاكل كبرى تهدد أمنها القومي ناجمة عن تجارة وتهريب المخدرات حيث تعد الحدود الجزائرية المغربية المصدر الأول لتهريب هذه السموم، وذلك لكون المغرب من أكبر المنتجين العالميين لنبتة القنب الهندي، إذ تشير الإحصائيات الرسمية إلى أن تهريب المخدرات في ارتفاع مستمر سنويا، فقد بلغت الكميات المحجوزة في السنوات الأخيرة تفوق المائة طن سنويا.

بالإضافة إلى ذلك إن الحدود الجنوبية للجزائر تعتبر ممرا لمادتي الكوكايين والهروين المهربين طرف شبكات الجريمة المنظمة من أمريكا اللاتينية عبر خليج غينيا الذي يعتبر طريقا دوليا لتجارة المخدرات باتجاه أوروبا مرورا بالجزائر، وبالموازاة مع هذه الكميات المضبوطة فإن المشكل الأكبر يتمثل في ارتفاع مخيف لنسبة تعاطي المخدرات في الجزائر (300 ألف مدمن حسب التقديرات في سنة 2013، لكن العدد أكبر من ذلك بكثير)، وخاصة أن الفئة الأكثر تعاطي لها هم فئة الشباب، وما ينتج عن هذه الظاهرة من جرائم أخرى نتيجة للإدمان من قتل، وسرقة وخطف، وهو ما يعتبر تهديدا للأمن المجتمعي الجزائري.

كما أصبحت عائدات تجارة المخدرات مصدرا لتمويل أساسي للجماعات الإرهابية بعد التضييق عليها من طرف الأجهزة الأمنية وشح مصادر التمويل الأخرى.

ج– ظاهرة التهريب:

تعرف ظاهرة التهريب عبر الحدود الشرقية والغربية والجنوبية للجزائر تناميا خطيرا ومستمرا، خاصة خلال السنوات الأخيرة التي شهدت فيها الدول المجاورة حالة من الإنفلات الأمني نتيجة للأوضاع التي

[1] أبصير محمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير تخصص علاقات دولية ومستقبليات، جامعة الجزائر، 2010، ص 110.

[2] Mamadon Alion Barry, op, cit, p 46

تعيشها دول المنطقة الأمر الذي سهل على بارونات التهريب التكثيف من نشاطاتهم في ظل انشغال الأجهزة الأمنية في دول الجوار بالأوضاع الداخلية والتغاضي عن مسألة تأمين الحدود.

على الرغم من المجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الدولة الجزائرية والأجهزة الأمنية للقيام بدورها المتمثل في تأمين ورقابة الحدود والمناطق التي تشكل نقاط العبور إلا أن الإحصائيات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني والجمارك الوطنية تشير إلى المئات من الأطنان من المواد الغذائية وكذلك الآلاف من رؤوس الأغنام تهرب سنويا، وحسب تقدير مصالح الدرك الوطني فإن التطور السريع للجريمة المنظمة، قد غير من طابعها التقليدي المحدود إلى المتطور والمنظم والعابر للحدود[1].

لقد أصبح التهريب ظاهرة إجرامية عالمية تواجهها معظم دول العالم سواء المتقدمة منها أو النامية والمتخلفة، ولو بدرجات متفاوتة من الخطورة، فهو يشكل تحديا مستمرا للأنظمة المالية والاقتصادية لدى جميع الدول، والتي لا يمكن للأمن الاقتصادي والاجتماعي أن يتحقق بدون القضاء عليها.

فالتهريب يعتبر من أكثر الجرائم الاقتصادية تهديدا للأمن الوطني فيؤثر على عملية التنمية الاقتصادية ويزعزع إرادة الراغبين في الاستثمار ويخلف كذلك آثارا وخيمة على نواحي متعددة اجتماعية، ثقافية وصحية وخاصة الأمنية منها لا سيما في ظل ارتباطها بالأشكال الأخرى للجريمة، فلم تعد مخاطر التهريب تقتصر على تحدي حق الدولة في اقتضاء الحقوق الجمركية فقط بل تجاوزتها إلى تهديد القيم الاجتماعية عندما تمس كيان الدولة، وتنال من مصالح المجتمع الأساسية، في الحالات التي يتضمن فيها التهريب سلعا محظورة[2].

وإذا أخذنا كمثال على ظاهرة التهريب في مدينة مغنية الحدودية، فتشير الإحصائيات التي قدمتها مصالح الدرك الوطني إلى 3700 قضية تهريب تم معالجتها من قبل المصالح المعنية خلال الأربعة أشهر الأولى لسنة 2014 فقط، تمكنت فيها مصالح الأمن من ضبط 870 طن من المواد الغذائية، كما قامت مصالح الأمن بضبط شحنة من المخدرات تقدر بـ 15 قنطار في عملية واحدة مهربة من المغرب عبر مدينة "أفلو"، بالإضافة إلى تهريب الوقود والدي يعتبر من أكثر المشاكل التي تعاني منها الجزائر، فحسب التقديرات فإنه يتم تهريب ما نسبة 25% من الإنتاج الوطني من الوقود "حسب تصريح لوزير

[1] بوطالب براهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011، ص 156.

[2] أنظر الأمر: رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لـ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب

الداخلية السابق دحو ولد قابلية" وهو ما مقداره 1,5 مليار لتر سنويا، ويستخدم في تشغيل 600 ألف سيارة في الدول المجاورة للجزائر، وهذا ما يعادل خسارة للدولة بقيمة 1,3 مليار دولار سنويا "حسب تصريح وزير الطاقة والمناجم الجزائري يوسف يوسفي" وهو ما يعتبر خطرا على الأمن الاقتصادي للجزائر، الأمر الذي دفع بالحكومة الجزائرية للقيام بتعديل للأمر 05-05 المؤرخ في 23 أوت 2005 والمرسوم 06/287 المؤرخ في 26 أوت والخاصين بمكافحة التهريب، حيث تم إدراج تهريب الوقود في خانة "خطر على أمن الدولة"[1].

د- ظاهرة الهجرة غير الشرعية:

تعاني الجزائر من ظاهرة الهجرة غير الشرعية منذ سنوات بسبب توافد الآلاف من الأفارقة الراغبين في الالتحاق بالضفة الشمالية للمتوسط مستغلين الجزائر كمنطقة عبور (Zone de transit) نحو أوروبا، وهذا ما ينجم عنه مشاكل اقتصادية، اجتماعية وصحية وأمنية فأسباب هذه الهجرة غير الشرعية عديدة يمكن ذكر أهمها:

- الهروب من الحروب والنزاعات التي تعصف بدول إفريقيا
- الهروب من الفقر وموجات المجاعة التي ضربت معظم الدول الإفريقية
- تفشي ظاهرة البطالة والتهميش
- التغيرات البيئة وارتفاع درجات الحرارة والجفاف
- قوة الضغط الديمغرافي حيث تضم القارة السمراء حوالي 800 مليون نسمة أي ما يمثل 13,5% من سكان العالم.

كل هذه الأسباب دفعت بالأفارقة إلى الهجرة غير الشرعية من أجل الفرار من أخطار الحروب والنزاعات وتحسين مستوى معيشتهم لكن الصورة الجديدة التي واكبت موجات الهجرة هي ظهور العنصر النسوي والأطفال ضمن أفواج المهاجرين غير الشرعيين وهو ما زاد من مستوى التعقيدات والتهديدات الأمنية لتلك الظاهرة، بسبب استغلال هذه الفئات من طرف الشبكات الإجرامية في شبكات الدعارة والمتاجرة بالبشر والأعضاء البشرية[2].

[1] سميرة بلعمري، الجزائر تخسر 100 مليار سنويا، بسبب تهريب الوقود، جريدة الشروق اليومية 2013/07/22

[2] Samuel Benshimon, Les dangers de l'immigration claud estine, desponible sur le site "http//:www.sahel-intellegence.com/fr/index.php.option-comcantement-id-57&item-31" (29/04/2018)

فبالنسبة للمهاجرين غير الشرعيين والقادمين من النيجر ومالي وبوركينافاسو وحتى من الطوغو وغانا، يفضلون الجزائر كوجهة رئيسية والمعبر الأساسي، والبداية تكون عبر ولاية "جانت" ومن ثم إمكانية التوجه نحو ليبيا ومنها نحو أوروبا الغربية، ويعتبر هذا المنفذ من العديد من المنافذ التي تؤدي بالمهاجرين نحو السواحل الجزائرية إما "عنابة " للتوجه نحو "سردينا الإيطالية" أو "وهران" للتوجه نحو "إسبانيا"، وذلك باستعمال الزوارق السريعة[1].

كما تعد الحدود الجزائرية المالية والجزائرية النيجيرية من أكثر المناطق عبورا من طرف المهاجرين باتجاه "تمنراست" وباقي ولايات الجنوب، وذلك لشاسعة الحدود، وهذا الأمر يغتنمه أصحاب التهريب خاصة أنهم يعرفون المسالك ويقومون بإيصال الراغبين في الهجرة باستعمال السيارات رباعية الدفع مقابل دفع مبالغ كبيرة للفرد الواحد.

وقد عدد المهاجرين غير الشرعيين من طرف المجلس البرلماني الأوروبي بـ (400 ألف إلى 500 ألف سنويا)، والمشكل الخطير في هذه الظاهرة أن العلاقة بين المهاجرين السريين وجماعات الجريمة المنظمة قد تطورت حيث هؤلاء أصبحوا يستغلون المهاجرين للاستغلالهم في ترويج المخدرات ونقلها، لكن بعد تشديد الرقابة على السواحل في ضفتي المتوسط، تحولت الدول المغاربية من مناطق عبور إلى مناطق استقرار من طرف هؤلاء المهاجرين، حيث تفيد الإحصائيات أن ما يقارب 65 إلف إلى 120 ألف مهاجر غير سري يقيمون بصفة غير شرعية في دول المغرب العربي، وأن ما يقارب 1,5 مليون منهم يتواجدون في ليبيا (ضمن سياسة ليبيا الخاصة بالانفتاح على الهجرة الإفريقية والتي شجعها توجه نظام الرئيس السابق معمر القذافي تجاه دول القارة")[2].

تجدر الإشارة إلى أن ظاهرة الهجرة غير الشرعية تنعكس عنها آثار كبيرة بالنسبة لأمون هذه الدول ويمكن إيجازها فيما يلي:

- تهديد أمني يتمثل في اختلاط هؤلاء المهاجرين السريين بالجماعات الإرهابية والجماعات الإجرامية الفوق وطنية.
- المتاجرة بالمخدرات وذلك حتى يتمكن هؤلاء من تمويل رحلاتهم.

[1] ولغرام لآخر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، 2012، ص 6

[2] أبصير محمد طالب، مرجع سابق، ص 86

- الكثير من المهاجرين يلقون حتفهم في الصحراء نتيجة للعطش والضياع وسط الرمال وصعوبة التنقل عبر المسالك الصحراوية الوعرة.

- تورط المهاجرين غير الشرعيين في تزوير العملة الصعبة والوثائق الرسمية (في شهر ماي 2005 عالج الدرك الوطني الجزائري نحو 55 قضية تتعلق بتزوير الوثائق من طرف المهاجرين، والعمليات الإجرامية كالقتل والسرقة (ارتفاع عدد الجرائم المرتكبة من طرف المهاجرين غير الشرعيين من 531 سنة 1992 إلى 1005 سنة 2003) [1].

علاوة على المهاجرين غير الشرعيين يضاف مشكل آخر من نفس النمط وهو "اللاجئين" من دول الساحل الإفريقي وإفريقيا ما وراء الصحراء والفارين من الحروب والنزاعات والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المزرية التي يعيشونها هناك، فيفرون نحو دول شمال إفريقيا، وخاصة الجزائر، حيث أن في الحرب الأخيرة في شمال مالي لجأ الآلاف من الماليين نحو الجزائري مجتازين الحدود، وهذا ما يزيد الأعباء على الجزائر للتكفل بهم.

بالإضافة إلى ذلك تعاني الجزائر من مشكل آخر وهم (التوارق) الذين ينتشرون على عدة دول مجاورة للجنوب الجزائري، حيث يتمتعون بحرية مطلقة في التحرك، عبر الحدود بين الجزائر–مالي–النيجر، وصعوبة التفريق بين التوارق الجزائريين من غيرهم ، ويوجد في الجزائر، حسب إحصائيات رسمية، حوالي 20 ألف مالي ونيجيري، قدمت الجنسية الجزائرية لـ 75% منهم[2].

[1] رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008، ص 119.

[2] N.Khaled profiles des amigrants subsafariens en situation irréguliere en Algerie, rapport intermediaire de recherche , Cisp-algerie, p 04

المبحث الثالث: الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاساتها على الجزائر:

إن استقرار الجزائر وضمان أمنها مرتبط بالتطورات الأمنية ، السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية التي تحدث على مستوى دول الجوار الجغرافي أو ما تسمى (دول الحزام الأمني)، بحكم أن الجزائر لا يمكن أن تعزل نفسها عما يحدث في هذه الدول لا سيما فيما يتعلق بخطر انتقال التهديدات الأمنية عبر حدودها، نتيجة للتحولات المؤثرة التي تحدث في المنطقة وما تسمى بـ "الربيع العربي" وما نتج عنها من إسقاط نظام "زين العابدين" في تونس وإسقاط نظام "معمر القذافي" في ليبيا من طرف حلف شمال الأطلسي، وما أعقب ذلك من تداعيات على المستوى الإقليمي من جهة، ومن جهة أخرى الأزمة السياسية والأمنية التي أعقبت الانقلاب العسكري في مالي، ومشكلة الأزواد وما انعكس عنه من تهديدات ومخاطر على الحدود الجنوبية للجزائر، خاصة بعد ما سيطرت الجماعات الإرهابية والمجموعات الأزوادية على شمال مالي والذي نتج عنه التدخل الفرنسي في مالي.

المطلب الاول: الأمن الإقليمي للجهة الشرقية للجزائر:

1- الآثار الأمنية للأزمة التونسية:

لقد عرفت المنطقة العربية تغيرات سياسية معتبرة وانتقل آثارها من دولة لأخرى، وجاءت نتيجة لتراكمات من الفشل لعدة عقود من الزمن مضت باعتبار أن كل مشاريع الإصلاح السياسي والتنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية قد فشلت، وكان لاستبعاد الشعوب من المشاركة في السلطة الأثر الأبلغ في خلق أزمة الثقة بين الحكام والشعوب[1].

كان لحادثة حرق الشاب البوعزيز لنفسه بتاريخ 17 ديسمبر 2010 بقرية سيدي بوزيد، شرارة انطلاق الانتفاضة التونسية، كنتيجة للظروف الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية التي كانت تعيش فيها عشية انفجار الاحتجاجات الشعبية.

وعلى الرغم من اختلاف الطبيعة الجيوسياسية للبلدان العربية، وما حدث فيها من احتجاجات شعبية مختلفة باختلاف البيئة السياسية من بلد لآخر، إلا أنه هناك عدة عوامل مشتركة وتتمثل فيما يلي:

[1] موسى الحديد، ظاهرة الثورات الشعبية، الدوافع والمحددات ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011، ص 04

السعي إلى إسقاط الأنظمة الحاكمة واستبدالها بأنظمة ديمقراطية تقوم بإصلاح الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ومحاربة البطالة.

فالاحتجاجات الشعبية السلمية قوبلت بعنف الأنظمة والنخب الحاكمة ونتج عن هذا سقوط شرعية "الحفاظ على الوضع القائم" في مقابل بروز شرعية "التغيير" خاصة مع تراجع الاستقرار الداخلي للدول وآثارها الإقليمية وكذا هشاشة الأنظمة الحاكمة القائمة على حماية الأجهزة الأمنية.

وبالعودة إلى الحالة التونسية، فإن الأسباب الرئيسية التي أدت إلى انطلاق الاحتجاجات هي كما ذكرنا سابقا حادثة حرق الشاب بوعزيزي لنفسه، بالإضافة إلى الأسباب التالية:

- هيمنة النخبة الحاكمة على مجتمع المال والأعمال في الدولة التونسية
- انتشار معدلات البطالة في المجتمع التونسي (معدلات البطالة بلغت 30%)
- تنامي مشاعر عدم الرضا لدى التونسيين لوجود الثروات في أيدي القلة من المجتمع
- انتهاك النظام التونسي لحقوق الإنسان بدعوى الحفاظ على الأمن
- الفقر المنتشر في الكثير من المناطق والظلم المتزايد
- فساد واستبداد وطغيان النظام الحاكم
- تدهور القدرة الشرائية للفرد، التضخم المتزايد، عجز الميزان التجاري بسبب تصاعد الواردات وانخفضا الصادرات بالإضافة للمحسوبية والرشوة.

ونتيجة لهذه الأسباب اندلعت الاحتجاجات في نهاية شهر ديسمبر 2010.

وانتشرت في كافة مدن تونس مطالبة بإسقاط النظام ورئيس الدولة "زين العابدين بن علي"، واستمرت إلى غاية أن تنازل الرئيس أمام ضغوطات ومطالب الشعب مغادرا الأراضي التونسية في 14 جانفي 2011 وبذلك سقط النظام التونسي[1].

تجدر الإشارة إلى أن العوامل التي أدت إلى سقوط النظام التونسي هي المظاهرات الشعبية الواسعة والتي شملت كل التراب التونسي وجميع فئات الشعب بالإضافة إلى الموقف الحيادي والإيجابي الذي اتخذه الجيش التونسي في مساندة الحراك الشعبي في تونس حتى وإن كان موقفه قد صدر متأخرا إلا أنه

[1] عبد الحي وليد "الثورات الشعبية في المنطقة العربية، الخصائص العامة" مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، 2011، ص 156

كان داعما للشعب، حيث ظهر دوره واضحا عند رفضه قرار الرئيس "زين العابدين بن علي" بإطلاق النار على المتظاهرين وقمع الاحتجاجات الشعبية، بالتزامه الحياد، ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة بعد تعطل كل مظاهر الحياة فيها.

كما يجب الإشارة إلى أن الموقف الحيادي الذي اتخذه الجيش التونسي كان يرتكز على عدة اعتبارات أهمها:

- استياء الجيش من سياسة الإضعاف والتهميش المعتمدة من قبل الرئيس (بن علي) لمصلحة الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمي بها.
- بعد الجيش عن السياسة الداخلية منذ الاستقلال ومن ثم لم يكتسب خبرة في الدفاع عن النظام السلطوي ومؤسسة الحكم في مواجهة انتفاضات شعبية أو في ضبط البلاد في أوقات الاضطرابات.
- قناعة الجيش الكاملة في حماية المدنيين والمنشآت الحيوية في البلاد.

بالإضافة إلى أن في آخر أيام نظام (بن علي)، تحول موقف الجيش إلى الانحياز التام للثورة الشعبية، خاصة مع موقف قائد القوات البرية، الجنرال رشيد بن عمار، الذي حاصرت دبابته قصر قرطاج، مما أجبر الرئيس المخلوع على مغادرة البلاد[1].

ومن جهة أخرى ، لقد تجلى الدور الضعيف الذي قامت به جامعة الدول العربية تجاه الأحداث التي جرت في تونس، من خلال الاجتماع التشاوري الذي انعقد في 14 فيفري 2011، والي تمخض عنه ما صرح به نائب الأمين العام للجامعة السيد أحمد بن علي حول الوضع في تونس، حيث دعا إلى احترام إرادة الأجيال الشابة ودعواتهم للحرية والمزيد من الديمقراطية وأوصى بتقديم الدعم الاقتصادي لكل من مصر وتونس[2].

وقد عرفت تونس بعد سقوط نظام "ابن علي" مرحلة جديدة من اللااستقرار، بسبب انعكاسات الحرب في ليبيا، وكذا التداعيات الإقليمية للتدخل الأجنبي (حلف شمال الناتو) في ليبيا والذي لم يستطيع

[1] عبد الفتاح بشير "الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011، ص 08.

[2] Mervet Rishmawi, the league of arabe states in the wake of the Arab Speing KFG Workinhg Paper Series, N° 39/May 2012, p 06

الاستجابة للمتطلبات الأمنية لما بعد القذافي[1]، من جهة، والتهديدات الخارجية المتعلقة بأمن الحدود وكذلك مواجهة نشاطات الجماعات الإرهابية من جهة أخرى، الأمر الذي يشكل خطرا متزايدا على الأمن القومي الجزائري.

2- التداعيات الأمنية للأزمة الليبية:

لقد اندلعت شرارة الانتفاضة الشعبية الليبية يوم الخميس 17 فيفري 2011، احتجاجا على الأوضاع المعيشية السيئة وغياب الحريات، وشملت معظم المدن الليبية، متأثرة بموجة الاحتجاجات العارمة التي جرت في الوطن العربي في مطلع عام 2011، وخاصة الثورة التونسية وثورة 25 جانفي المصرية اللتين أحاطتا بالرئيسين التونسي "زين العابدين بن علي" والمصري "محمد حسني مبارك"، الأمر الذي أدى إلى انهيار حاجز الخوف من السلطة ودفع بالشباب الليبي إلى المطالبة بإصلاحات سياسة، اقتصادية واجتماعية، حيث كانت الثورة في البداية عبارة عن مظاهرات واحتجاجات سلمية ولكن مع مرور الوقت بدأت الاحتجاجات الشعبية تأخذ طابعا مسلحا، مما أدى للتصادم العسكري العنيف بين المعارضين والكتائب التابعة لمعمر القذافي، مستخدمين كافة أنواع الأسلحة، مما حول الثورة السلمية إلى ثورة مسلحة تسعى للإطاحة بمعمر القذافي، وبذلك أدت إلى إدخال ليبيا في فوضى أمنية[2].

ونظرا لسوء الأوضاع في الأراضي الليبية، وتحت إطار مسؤولية الحماية والتدخل الإنساني بدأ التدخل الدولي بشرعية عربية وفق قرارات جامعة الدول العربية 7298 وكذا قرار 1973 لمجلس الأمن، انضم حلف شمال الناتو للمجهودات العسكرية المسلحة بعد طلب المعارضة الليبية وجامعة الدول العربية، حيث قام بقصف المواقف العسكرية التابعة للقذافي، حيث سمح هذا الوضع بالسيطرة على مدينة طرابلس (العاصمة) بدون مقاومة وخرج القذافي منها، بعد أن سقطت جميع المدن الشرقية الواحدة تلو الأخرى، وبعض المدن الغربية أصبحوا بالكامل تحت سيطرة المقاتلين الليبيين، وشكلوا فيها حكومة مؤقتة برئاسة وزير العدل المستقيل مصطفى عبد الجليل، وحاولت قوات القذافي من الوصول إلى مشارف بنغازي لكنها فشلت بعد تدخل مجلس الأمن بقرار فرض حضر جوي على ليبيا لحماية المدنيين، حيث قامت قوات التحالف بقصف عدة مواقع عسكرية في ليبيا تطبيقا لها القرار، وفي 23 أكتوبر أعلن رسميا عن تحرير

[1] تقرير منظمة العفو الدولية، تونس في خضم الثورة: عن الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة ، ط 1، 2011، ص 03

[2] Kim lee, the Amazigh's Fight for cultural Revival in the new Libya: Reclaming and establishing Identitly through Antiguity, seattle journal for social justice, volume 11, issue 1, 07-01 2012.

ليبيا بعد مقتل العقيد معمر القذافي من قبل المقاتلين الليبيين في 21 أكتوبر 2011 في مدينة سرت مسقط رأسه بعد حكم دام حوالي اثنان وأربعون سنة.

بعد مقتل القذافي أعلن المجلس الوطني الانتقالي على انتصار الثورة الليبية وتسلمه إدارة شؤون البلاد بمساعدة المؤسسة العسكرية لأن هذه الأخيرة كان لها دورا فعالا في مساندة المعارضة الشعبية في عدد من المدن الليبية، حيث فتح قادة الجيش (غير النظامي) مخازن السلاح للشعب والثوار، بينما في المقابل كانت قوات القذافي تمارس انتهاكات ضد المعارضة، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين المعارضة وكتائب القذافي، وتؤكد بعض التقارير عن حدوث انقسامات في صفوف الجيش، حيث خاضت الكتائب الموالية للقذافي حرب ضد المعارضة والثوار، لكن تدخل قوات حلف شمال الناتو غير موازين القوى لصالح المعارضة وأطاح بنظام القذافي.

لقد خرجت الثورة الليبية منتصرة وأصبحت عملية بناء دولة جديدة في مقدمة الأولويات بعد سقوط نظام القذافي، لكن بالمقابل صارت المنطقة تعيش حالة من الإنفلات الأمني نتيجة الحرب الليبية بحيث أن غياب سلطة الدولة وتفكك الأجهزة الأمنية أدى إلى هشاشة الوضع الأمني في المنطقة مما شجع التنظيمات الإرهابية على تفعيل مخططاتها في هذا الفضاء الاستراتيجي وسمح هذا الوضع بالتحاق عدد كبير من أعضاء تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي بالمقاتلين الليبيين، كما تسلل عدد آخر إلى الأراضي التونسية والجزائرية للقيام بعمليات تخريبية وقد ترتب على هذا الأمر استحواذ التنظيمات الإرهابية والجماعات الجريمة الدولية على كميات كبيرة من الأسلحة الخفيفة والثقيلة بعد السيطرة على مخازن الأسلحة التي كانت تابعة لنظام القذافي، مما سمح بانتشار الأسلحة على نطاق واسع في منطقة الساحل والصحراء وخاصة مالي.

إن التطورات الخطيرة للأوضاع الأمنية في ليبيا كان السبب الرئيسي في المخاوف والتحذيرات التي أبدتها بعض الدول من بينها الجزائر، وخاصة بعد تحول الحرب في ليبيا إلى ورقة في يد الجماعات الإرهابية لتوسيع نشاطاتها في المنطقة من خلال القيام بعمليات متسارعة لتهريب الأسلحة خارج ليبيا، حيث اعتبر أن ذلك سيكون له تداعيات أمنية خطيرة على كامل المنطقة وعلى تونس والجزائر باعتبارهما دولتين متجاورتين.

على الرغم من أن الجزائر قد أعلنت التزامها بعدم التدخل في الشؤون الداخلية بشأن الصراع في ليبيا منذ البداية، إلا أن تصريحات المجلس الوطني الانتقالي الذي تولى قيادة المقاتلين الليبيين من بن غازي بينهم الجزائر بدعم كتائب القذافي وإرسال مرتزقة لأراضيها، لكن هذه الاتهامات الغير مدعمة بأدلة أدت للتراجع عن هذا الموقف[1].

تعتبر الجزائر أن كل ما يحدث في ليبيا هو تهديد مباشر لأمنها القومي، بحكم أن لها حدود مشتركة تمتد على مسافة 982 كلم، وقد عبرت مرارا عن تخوفها من انتقال الأسلحة للعناصر الإرهابية على أراضيها وفي منطقة الساحل.

أما بخصوص موقف الحياد الذي اتخذته الجزائر من الأزمة الليبية فيعود إلى أربعة عوامل أساسية وهي:

- الجزائر تقف في نفس المساحة بين أطراف الصراع، لأن دعم أي طرف ضد الآخر يقحمها مباشرة في الصراع وتعريض ترابها لمخاطر أمنية.
- موقف الجزائر قائم على إدراك سياسي مفاده أنها لن تضرر في حالة وجود القذافي أو تنحيته، وبالتالي لا توجد مكاسب سياسية متوقعة تبرر دعم أحد طرفي النزاع .
- الجزائر تعارض أي تدخل خارجي مهما كانت الذريعة.
- الاهتمام الجزائري بالمشاكل الداخلية، خاصة في حالة زيادة وتنوع الاحتياجات الداخلية[2] وهذا ما تجسد من خلال أحداث تيغنتورين في صيف 2013، حيث إن تداعيات الحادثة ما زالت تؤثر على قطاع الطاقة بالجزائر والذي يضمن موقع عين أمنياس 25 مليون متر مكعب يوميا من الغاز.

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي للجهة الغربية والجنوبية للجزائر

1- أزمة مالي وأمن الحدود الجنوبية للجزائر:

تعتبر مشكلة الطوارق في شمال مالي (حركة الأزواد) من المناطق ذات الجغرافيا السياسية الشديدة الحساسية أمنيا، إذ أنها تبقى من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري لكونها موروثا

[1] أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 03، 2011، ص ص 01-02

[2]

استعماريا ملغما من قبل الاستعمار الفرنسي الذي قسم الطوارق بين ستة دول هي الجزائر، ليبيا، بوركينافاسو، النيجر، مالي وموريطانيا، حيث وجدت هذه القبائل نفسها مشتتة في الصحراء، ومنذ ذلك الوقت والعلاقة متوترة بين هذه المجموعات والدول التي تتواجد على أراضيها، وتبعا للتهميش الذي لاقته هذه المجموعات حملوا السلاح في وجه هذه الدول، مطالبين بإقامة دولة قومية تجمع الطوارق في كيان سياسي واحد.

بعد ستة أشهر من عودة الطوارق إلى ديارهم من ليبيا، بدأ التمرد المسلح ضد قوات مالي في 17 جانفي 2012، بقيادة الحركة الوطنية لتحرير الأزواد (MNLA) والتي تأسست في أكتوبر 2011، وتتكون من مجموعة من الجماعات المسلحة، حيث حاولت القوات المسلحة المالية بقيادة الرئيس "ممادو توماني نوري" القضاء على الجماعات الانفصالية في الشمال إلا أنها منيت بالفشل وذلك بسبب حدوث تمرد داخل الجيش المالي، مما أدى إلى انقلاب عسكري قام به مجلس عسكري بقيادة "هيا أمادو سانجو" ضد الرئيس "توري" الذي لم تتبقي من عهدته سوى 6 أسابيع.

لكن الصراع لم يبقى فقط بين قوات الجيش المالي والحركة الوطنية لتحرير الأزواد بل دخل فاعل جديد على الخط وهو التحالف بين الجماعات الإرهابية والإجرامية والمتكونة من جماعة أنصار الدين وتنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي يضاف إليهم حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا، هذه الجماعات التي سيطرت على شمال مالي، ودخلت في صدامات مع حركة تحرير أزواد المتمردة واستطاعت أن تنتزع منها معظم مدن الشمال المالي، واتجه تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي للتحضير لإعلان إمارة إسلامية، حيث اضطرت حركة تحرير الأزواد، التي أعلنت استقلال الإقليم في 05 أفريل 2012، بعد أن طردت القوات الحكومية من كيدال وغاو وتمبوكتو، للتنازل عن الأرض لقوات إسلامية مسلحة بقيادة (جماعة أنصار الدين) أكثر منها تسلحا وثراء، وهو ما زاد الوضع تعقيدا في المنطقة وفي الأزمة المالية.

لقد أصبحت الجزائر أمام وضع خطير على حدودها الجنوبية، حيث أن هذه الجماعات الإرهابية تمكنت من السيطرة على إقليم كبير يعادل ثلثي مساحة مالي ويقع على تماس الحدود الجزائرية وما يشكله من أخطار على الأمن القومي الجزائري سواء فيما يتعلق بالجوانب الإنسانية المتمثلة في تدفق الآلاف من

اللاجئين الفارين من الحرب في المنطقة، أو من التوجس والخوف من انتقال النزاع نحو الجزائر نتيجة الروابط الموجودة بين طوارق الجزائر وقبائل مالي التارقية[1].

لقد زاد الوضع الأمني تدهورا أكثر من السابق، بعد التدخل الفرنسي في مالي وما نجم عنه من فرار الجماعات الإرهابية المسلحة التي كانت تسيطر على المدن المالية، باتجاه الشمال وخاصة نحو جبال "أفوغاس" المحادية للحدود الجزائرية، وباتجاه الصحراء الليبية ونحو موريتانيا، وهو ما يؤثر على استقرار الجنوب الجزائري وأمنه القومي، حيث أصبحت هذه الجماعات الإرهابية تنشط وتقوم بعدة كمائن عبر المسالك الصحراوية وسلبت المواطنين ممتلكاتهم عن طريق التهديد بالسلاح، بالإضافة إلى أنه تمت عدة عمليات تهريب للمواد الغذائية والوقود من الجنوب عبر الحدود لصالح هذه الجماعات.

فالتدخل الفرنسي بمساعدة القوات الإفريقية لم يحل الأزمة في مالي، بل بالعكس عمل على تعقيدها أكثر وذلك بدفعه لفلول الجماعات الإرهابية نحو الشمال باتجاه الجزائر الأمر الذي دفعها إلى القيام بتحويل المزيد من الوحدات القتالية نحو الحدود الجنوبية وذلك من أجل التعزيزات العسكرية وتحصينها، بالإضافة إلى المضاعفة من الطلعات الجوية الاستكشافية، وإعلان منطقة الحدود منطقة عسكرية مغلقة وتطبيق وقواعد الاشتباك في حالة اختراقها.

2- قضية الصحراء الغربية وتأثيرها على الأمن القومي الجزائري:

تحتل الصحراء الغربية موقعا مهما جدا زاد في بعدها الاستراتيجي، إذ أنها توجد في جنوب المغرب وغرب الجزائر وشمال موريتانيا وتمثل كل هذه الأطراف مجالا حيويا، كما أن طول سواحلها على المحيط الأطلسي واكتشاف المواد ذات الأهمية الاقتصادية في إقليمها أدى إلى زيادة حدة النزاع بين الدول الاستعمارية، إلا أن إسبانيا تمكنت من فرض سيطرتها الكاملة على إقليم الصحراء الغربية بعد إبرام عدة اتفاقيات مع الدول الاستعمارية، لكن بعد استقلال دول المغرب العربي تحول الصراع حول طبيعة مستقبل الصحراء الغربية ليكون بين دول مجاورة أخرى هي المغرب وموريتانيا وأيضا السكان الأصليين شعب الصحراء، فبعد أن كانت الصحراء الغربية مستعمرة إسبانية منذ العقد الأول من القرن العشرين وحتى عام 1976، حيث تم الجلاء عنها، بموجب الاتفاق الثلاثي بين إسبانيا والمغرب وموريتانيا عام 1975 [2]،

[1] Denio Rettaillé et olivier wolther, Guerre au sahara-sahel: la reconversion des savoirs Nomades, vol 75, p 51.

[2] أحمد مهابة، "الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 117، جويلية 1994.

إلا أنه إثر هذا الاتفاق ظهر شعب صاحب الأرض يطالب باستقلال الإقليم، ممثلا في جبهة البوليساريو التي أعلنت في 27 فيفري 1976 قيام الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية.

إن قضية الصحراء الغربية تتميز بالتشابك والتعقيد وتعدد أطراف النزاع، وكذلك تضارب الآراء حول المجهودات الدولية لحلها، ولفهمها بطريقة جيدة، يجب تحديد وتحليل أطراف النزاع وكذلك معرفة مسار المجهودات الدولية لتسوية وحل النزاع الصحراوي.

مواقف أطراف النزاع:

إن النزاع القائم حول الصحراء الغربية والتي توجد في منطقة حساسة وإستراتيجية أصبح يهدد أمن واستقرار ومصالح ليس فقط عدد كبير من الدول المجاورة بل حتى المجتمع الدولي والذي يرى أنه في ظل عولمة التهديدات، ضرورة تدخله والعمل على إيجاد تسوية شاملة وعادلة في المنطقة أولوية أمنية وإستراتيجية لكل الأطراف، وعليه فإن هذا التداخل في المصالح وصراع الزعامة ومنطلق التحالفات والولاءات بين مختلف القوى المشكلة للمنطقة تجعل من أطراف النزاع حول الصحراء العربية تتعدد وتتعقد ويكن حصرها على النحو التالي[1].

المغرب:

يعتبر المغرب أن الأراضي التي ورثها عن الاستعمار تآمرية على أرض المملكة التاريخية باقتطاع تندوف للجزائر وكل أراضي موريتانيا، وحسبه لا يمكن أن يفرط في إقليم الصحراء الغربية أيضا الذي يمكنه من احتلال الرتبة الأولى عالميا في إنتاج واحتياطي الفوسفات، وامتلاك السيطرة على واحد من أكثر السواحل ثروة سمكية في العالم، وثروات باطنية متنوعة كالغاز والنفط، فضلا عن التموقع في منطقة جيوإستراتيجية لأمن أوروبا مما يمنحه إمكانيات أكبر للمناورة وزعامة المنطقة.

الجزائر:

الجزائر ذات النظام الجمهوري ترى في ضم إقليم الصحراء إلى المملكة المغربية يتعارض مع مبدأ من المبادئ الأساسية للأمم المتحدة وهو حق تقرير مصير الشعوب بنفسها وكذا تعتبرها قضية تصفية

[1] كارلوس ميغيل رويث، ترجمة: مصطفى محمد الأمين، الصحراء الغربية، 1975-2005، تبدل متغيرات نزاع محاصر، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 2005/40، 2005.

الاستعمار وأنها قضية ذات أثر دومينو (domino effect) بحيث إذا حصلت المغرب على الصحراء الغربية، فهذا سوف يفتح الباب للتصحيحات الحدودية، خاصة وأنها خاضت معها "حرب الرمال" على السيادة في منطقة تندوف بعد استقلالها بعام واحد (1963)، تشجيعا لهذه المطامع التوسعية ودعما لموقعها الاستراتيجي على حساب الجزائر، ومنافستها على زعامة المنطقة، وبناء على ذلك ولعدم وجود أطماع ترابية فإن خيار الجزائر هو التشبث بمبدأ استقلال الصحراء الغربية.

موريتانيا:

لقد كانت لموريتانيا مطالب بضم جزء من إقليم الصحراء الغربية "وادي الذهب " تحقيقا لمطالبها بالتوحيد، وهذا ما أعلنت عليه على لسان أول رئيس لها سنة 1957، أي حتى قبل أن تحصل على الاستقلال، وذلك لإبعاد خطر احتمال عودة المغرب إلى مطالبه القديمة بضم إقليم موريتانيا.

البوليساريو:

ترى جبهة البوليساريو بأن الصحراء الغربية ليست أرضا بلا مالك كما كانت تزعم إسبانيا أيام الاحتلال، بل إن الصحراويين شعب له هويته الخاصة وإرادته التي يجب احترامها، وهم الذين قاوموا الإسبان بالكفاح المسلح ويتشبثون بحق تقرير المصير حتى التحرير وإقامة الدولة المستقلة[1]، رغم بعض الإتهامات الموجهة لها بأنها أداة فقط في يد الجزائر في صراعها مع المغرب ، نظرا لإنشائها ورعايتها ودعمها المطلق واللامحدود من طرف الجزائر في تحقيق أهدافها.

كما تغذي هذه التناقضات مصالح القوى الاستعمارية القديمة إسبانيا وفرنسا كأطراف خارجية في النزاع باعتبارهما أنظمة تدخل خارجي، وفق مبدأ المصالح والتحالفات والولاءات، دون نسيان دخول الولايات المتحدة الأمريكية لدعم استقرار منطقة حساسة بالنسبة إليها وضرورة تسوية النزاع فيها.

جهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي:

إن جهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي تدخل في إطار عملية صنع السلام (Peace Making) وهي عملية إيرادية لإنهاء العداء بين أطراف متنازعة مصحوبة بإجراءات لإنهاء النزاع بين هذه الدول مثل: الوساطة، المفاوضات، التحقيق، التوفيق والقضاء الدولي.

[1] هادي أحمد مخلف، المقومات الجيواستراتيجية للوطن العربي، مجلة آفاق عربية، بغداد "العراق"، العدد05-1985، ص 115 وما بعدها

لكن قبل التطرق إلى الجهود الرامية لتسوية وحل النزاع الصحراوي يجب في البداية معرفة الفرق بين تسوية النزاع وحله[1].

- حل النزاع (conflect Reslution) يعني أن الأسباب العميقة للنزاع قد تم احتواءها وإبطال مفعولها، أي قد تم إنهاء النزاع نهائيا.

- أما تسوية النزاع (Settlement conflict) تعني أن أحد الأطراف يفرض شروطه ومعاييره على الطرف الآخر، كما يفرض الحل، وبالتالي عدم احتواء الأسباب وإنهاؤها يؤدي بالطرف الأضعف أن يبقى في حالة الشعور بالظلم مما يؤدي إلى احتمال الرجوع إلى ظهور النزاع مجددا.

وقد مرت جهود التسوية والحل للنزاع الصحراوي بعدة مراحل وهي:

1- مرحلة جهود الوساطة والمساعي الحميدة:

لقد انطلقت مرحلة جهود الوساطة والمساعي الحميدة في مؤتمر الوحدة الإفريقية المنعقد في أديس أبابا في سنة1983 من خلال السعي الحثيث لدى أطراف النزاع لتقريب وجهات النظر لحل النزاع عن طريق إيجاد حل تصالحي وتوافقي بين الأطراف، إلا أن انسحاب المغرب سنة 1984 من المنظمة كرد فعل على اعتراف هذه الأخيرة بالجمهورية الصحراوية كعضو فيها، حال دون مساعي المنظمة الإفريقية لحل هذه الأزمة، لتحل الأمم المتحدة محلها، وتشرع في البحث عن حل لهذا النزاع المتفاقم بعد عقد من الزمن منذ اندلاع الحرب بين أطراف النزاع[2].

2- مرحلة المفاوضات وجهود المنظمات الدولية للتسوية والحل:

لقد جرت المفاوضات بين أطراف النزاع حسب طريقتين:

- طريقة غير مباشرة أي أن أطراف النزاع لم تلتق على طاولة المفاوضات، بل قام المبعوثون الأمميون بزيارات لعواصم الدول المعنية بالنزاع الصحراوي لعرض المقترحات الكفيلة بحل هذا النزاع وكذا القيام بالمشاورات مع المنظمات الإقليمية[3].

[1] Michael J.Batler, international conflict Management, Routledge, 2009, p p 13-17

[2] Anna theofilo poulon, the united nations and western sahara a newerending affair, special report 166, united states institute of peace, 2006, p 02

[3] التقرير الاستراتيجي المغربي 2003-2005، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، التقرير الثامن، الدار البيضاء، 2005، ص 07.

- أو بطريقة مباشرة أي بدعوة كل من المغرب والبوليساريو كطرفيين معنيين بالنزاع والجزائر وموريتانيا كعضوين ملاحظين إلى طاولة المفاوضات برعاية الأمم المتحدة وقد أسفرت هذه المفاوضات عن ما يلي:
  - توقيع اتفاق وقف إطلاق النار بين المغرب والصحراء الغربية في 1988.
  - قبول المغرب بإجراء الاستفتاء حول تقرير مصير الصحراء الغربية.
  - إرسال بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصحراء الغربية ومراقبة اتفاقية وقف إطلاق النار في أفريل 1991، وكذا كلفت بمهمة التحضير لاستفتاء تقرير المصير[1].

إلا أن المشكل الذي عطل إجراء استفتاء تقرير المصير يكمن في تحديد هوية من يحق لهم المشاركة في الاستفتاء وهو موضوع الخلاف الأساسي بين طرفي النزاع المغرب والبوليساريو[2]، حيث تعود جذور مشكلة تحديد هوية الصحراويين إلى الإحصاء السكاني الذي أجرته إسبانيا في 1974، والذي حدد 74 ألف صحراوي، إلا أن المغرب شككت في الإحصاء، وطالبت بإجراء الاستفتاء بمشاركة المغاربة المقيمين العائدين حسب الطرح المغاربي إلى الصحراء الغربية منذ 1975 بعد المسيرة الخضراء والتي تمثلت حسب الطرح المغاربي بعودة المغاربة إلى مناطقهم بعد هروبهم من المجازر الفرنسية والإسبانية في 1958، عملية المكنسة في كل مناطق: سمارة والدخلة.

وقد تم التوصل في عام 1997 إلى اتفاقية هيوستون بتعيين (James Baker) مبعوث الأمم المتحدة في قضية الصحراء الغربية، وفي 2000 تم اقتراح خطة بيكر Baker الأولى حول الحكم الذاتي للصحراء الغربية مع صلاحيات واسعة للمغرب، وفي 2003 تم اقتراح خطة بيكر Baker الثانية حول إجراء استفتاء حول مصير الصحراء الغربية، إلا أن مشكلة الإحصاء تعتبر المشكل الأساسي الذي يمنع أي تقدم حقيقي للقضية[3].

[1] حسام حمزة، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص 80

[2] عزيزة بدر، الصحراء الغربية ومفاوضات 2007– حجر في ماء البحيرة الراكد، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، أكتوبر 2007 ص 151

[3] Alexis Arieff: Westerm sahara, congressional research service, April 2013, pp 01-03

خلاصة الفصل الخامس :

يعد البعد العسكري أساس الاستراتيجية الجزائرية لحماية الحدود الوطنية لمختلف مظاهر التهديدات سواء الداخلية أو الخارجية، والمتعلقة بالإرهاب والجريمة المنظمة، انتشار الأسلحة والمتاجرة بها، تهريب المخدرات، الهجرة السرية، تبييض الأموال ...إلخ، وذلك بدعم وتعزيز قدرات الجيش الجزائري عدة وعتاد، تجهيزا وتدريبا، من أجل بناء جيش احترافي يكون قادرا على مواكبة التطورات الحاصلة في جيوش الدول الكبرى، ومتمكنا من الاطلاع بالمهام الموكلة له ألا وهي حماية الإقليم الوطني لمختلف التهديدات والمخاطر.

لقد عملت الجزائر على مزاوجة البعد العسكري بالبعد السياسي التنموي والدبلوماسي وذلك بالتنسيق مع دول الإقليم المغاربي، الإفريقي والمتوسطي لمواجهة هذه التهديدات الخاصة بظاهرتي الهجرة غير الشرعية والإرهاب، لأنه لا يمكن للبعد العسكري وحده ولا للجهود الوطنية الداخلية وحدها أن تواجهها.

الفصل السادس

الاستراتيجية الأمنية الجزائرية

لقد تبنت الجزائر في سياستها الأمنية لمواجهة النشاطات الإرهابية والجريمة المنظمة على مقاربات أمنية متكاملة ومنسقة على كافة المستويات، وترتكز أساسا على محورين رئيسيين:

- الأول يخص المستوى الداخلي (الوطني) ويقع تحت المسؤولية الكاملة للدولة فيما يتعلق بالمكافحة الشاملة والفعالة ضد الإرهاب.

- أما الثاني يتعلق بالمستوى الخارجي (الإقليمي والدولي) ويضطلع به الجهاز الدبلوماسي للدولة ويركز خاصة على تدعيم التعاون مع دول الجوار والمنطقة من أجل وضع آليات وإبرام اتفاقيات وترقية التعاون المهيكل على المستوى الإقليمي والدولي للتأكيد على ضرورة المشاركة الفعالة في جهود مكافحة الإرهاب[1].

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية المتبعة على المستوى الوطني (الداخلي)

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الصلبة

1- مكافحة الإرهاب:

لقد اعتبر الإرهاب قبل أحداث 2001/09/11 واحد من أشكال العنف السياسي خاصة ضد المدنيين لأجل تحقيق أهداف سياسية بأنه شأن داخلي للدولة[2]، وهذا ما يفسر عدم الاهتمام الفعلي به من طرف مجلس الأمن باعتباره المسؤول الأول عن الأمن الدولي حسب المادة 24 من ميثاق الأمم المتحدة إلى غاية ما بعد 11 سبتمبر التي وصفها Mark osiel بأنها بيرل هاربرت جديدة، بسبب أثرها على السياسة العالمية، وكذا الأثر الحاسم لقرار مجلس الأمن 1373 في 28 سبتمبر 2001، حول اعتبار الإرهاب بأنه تهديد للسلم والأمن الدوليين، وهو ما يحول مجلس الأمن للجوء لإجراءات الفصل السابع لأجل التعامل مع ظاهرة الإرهاب إضافة لإنشاء لجنة مكافحة الإرهاب، وكذا الاعتراف بحق الدول في الدفاع الشرعي عن النفس سواء فرديا أو جماعيا[3].

[1] مجلة الجيش، الجزائر ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، عدد 618 ، الجزائر، جانفي 2015، ص 31

[2] Peter g. Danehim, Horst Fisher, United nations reform and the new collective security Cambridge university press, 2010 p p 250-281

[3] Rosalyn Higgins, Maurice Flory, Terrorism and international law, Routlege 003, p p 19-28

وهذا هو حال الحرب الأمريكية على أفغانستان 2001. وفيما يتعلق بالجزائر فإنه اعتبر شان داخلي وهذا ما تسبب في خسائر جسيمة من حيث الأرواح والممتلكات، وكذا العزل الدبلوماسي الذي عانت منه الجزائر منذ التسعينات إلى غاية مرحلة ما بعد 11 سبتمبر[1]، حيث عرفت الجزائر الاهتمام الدولي بسبب حربها ضد الإرهاب، ولهذا اعتبر الإرهاب تهديد عالمي وليس متعلق فقط بالعالم العربي – الإسلام – ويعود الاهتمام الأوروبي بالإرهاب في الجزائر منذ أحداث اختطاف الطائرة الفرنسية من طرف مجموعة إرهابية في 1994، وكذا تفجيرات لندن 2005 باعتبارهما أهم الأحداث الإرهابية[2].

لقد بادرت السلطات العمومية الجزائرية إلى إطلاق حملة أمنية عسكرية داخل المدن كان هدفها إخراج الجماعات والتنظيمات الإرهابية منها، وهذا مثل اندلاع أولى الأعمال التخريبية والإرهابية في المدن الجزائرية الكبرى، خاصة بإطلاق حملة الاغتيالات ضد الشخصيات العامة في الأماكن العمومية، وبالفعل فقد انتصر الجيش والأمن في حرب المدن وقام باستئصال كافة الخلايا الناشطة فيها ولم يبق له إلا الجبال والأرياف النائية[3].

لكن إخراج الجماعات الإرهابية من المدن إلى الجبال والأرياف زاد الأمور تعقيدا، حيث استمرت القوات الجزائرية في تكبر خسائر كبيرة في مواجهتها لإرهابيين جزء كبير منهم كان قد قاتل الروس في أفغانستان، وبالتالي فخبرتهم العسكرية في حرب مثل حرب أفغانستان كانت كفيلة بتحقيق نوع من التوازن مع القوات الجزائرية التي لا تملك خبرة كافية في حرب غير تقليدية مع عدو جديد مثل الإرهاب.

فكان لا بد للجيش الجزائري القليل من الوقت حتى يتكيف مع حرب العصابات الجديدة، بالإضافة إلى ذلك خلق قيادة مشتركة تنسق بين مختلف الأسلحة وتعمل بسرعة فائقة وبشكل آمن يكفل تأمين حركة المعلومات وسريتها حتى تتمكن القوات من تحقيق انتصارات على أرض الميدان.

وبالفعل فقد أثبتت السلطات الجزائرية من خلال تنسيق عملية مكافحة الإرهاب عبر ما يسمى بقوات الأمن المشتركة المتكونة من: الجيش، والدرك، والشرطة والميلشيات المدنية المكونة من جماعات للدفاع الذاتي والوطنيين، والتي تجاوز تعدادها 200 ألف عنصر، مدى التطور الميداني الذي حققته في إطار هذا النوع الجديد من الحروب الذي اضطرت إلى خوضه، حيث تم اعتماد مقاربة جديدة في الفترة ما بين

[1] Iam lesser, Policy toward Algeria after a recade of Isolation, Mediterranean quar terly, spring, 2001, p 09

[2] أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالمين العربي والغربي، ط 1 ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان، الأردن، 1998، ص 111.

[3] Abdessahel Benzenache, société et pouvoir en Algérie: la décennie des ruptures, Casbah, Alger, 1999, p 240

1992-1993، عبر وضع مخطط خاص لمكافحة الإرهاب، من خلال تكوين هيئة سميت بـ "مركز المراقبة والتعاون ضد الهجمات الإرهابية"، والتي تكون من فرق خاصة من الجيش للتصدي لحرب العصابات[1].

وقد حقق هذا المخطط تطورا كبيرا منذ 1995 في كافة المجالات، حيث أنه لم يعد الجيش يسقط بسهولة في كمائن الجماعات الإرهابية،كما لم يعد بطئ الحركة، وتفطن إلى أهمية استخدام الحوامات بشكل كثيف، كما درب جنوده وضباطه على إستراتيجية حرب الكمائن، فحقق انتصارات عديدة أهمها انتصاره في عين الدفلى سنة 1995. [2]

إن المواجهة الأمنية والعسكرية للظاهرة الإرهابية في الجزائر تمثلت فيما يلي:

- منع الأعمال الإرهابية، من خلال ضبط الأشخاص الذين يقومون بأعمال إرهابية أو الدعاية لها، وذلك في إطار السياسة الوقائية والاستعانة بجهاز الاستعلامات للوقاية من الهجمات الإرهابية قبل وقوعها.
- تكثيف العمليات الهجومية وتكوين الفرق الخاصة، من خلال إنشاء سرايا الشرطة القضائية للتدخل، إنشاء فرق التدخل الخاصة التابعة للجيش والدرك ووحدات الحرس البلدي.
- إشراك الفئات المدنية المتمثلة في فرق الدفاع الذاتي والوطنيون (Les Patriotes)
- إعلان حالة الطوارئ سنة 1992 وممارسة أسلوب الاعتقال، خاصة بعد توقيف المسار الانتخابي وحل الجبهة الإسلامية للإنقاذ[3].

لقد أصبحت الجزائر اليوم تمثل مرجعية في مجال مكافحة الإرهاب وحرب العصابات والكمائن ويرجع ذلك للتجربة الطويلة المكتسبة في محاربة هذه الآفة والنجاح في تحقيق تقدم ميداني ملموس تعترف به أغلب الدول وتحاول الاستفادة من هذه التجربة، وخير دليل على ذلك هو إقامة الشراكة الإستراتيجية بين الجزائر والولايات المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب.

[1] Salim Chena et Anlonin Tisseron, Violence politique et lute antiterroriste en Algérie, Dynamiques internationales, N°07, octoble, 2012, p 06

[2] Salim Chena et Antonin, op cit, p 50

[3] رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006، ص 159.

وفي هذا الصدد نذكر على سبيل المثال وليس الحصر عملية التدخل الناجحة للجيش الوطين الشعبي بتيقنتورين في 16 جانفي 2013، أين تم اقتحام هذا الموقع الغازي الكائن بجنوب شرق الجزائر من طرف 32 إرهابيا من جنسيات مختلفة، حيث تبنى فيه "تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي" العملية وتم السيطرة على المنشأة بعد تصفية حارس جزائر وموظفين فرنسي وبريطاني، والإعلان عن وجود 41 رهينة من بينهم 35 رهينة من جنسيات أوروبية[1].

وقد تم اتخاذ إجراء فوري من طرف هيئة الأركان للجيش الوطني الشعبي وتقرر ما يلي:

- اعتبار حماية المنشأة من التفجير كأولية قصوى.
- حماية المواطنين الجزائريين أولوية قصوى.
- منع الإرهابيين من الحصول على دعم سياسي وإعلامي وهذا بعدم تبليغ وزارة الخارجية عن تفاصيل العملية لتجنب الضغط الغربي عليها.
- اعتبار العملية كعملية تستهدف الأمن الوطني الداخلي، خصوصا أن التخطيط للعملية لم يكن فقط من مجموعات مسلحة بل تم تسهيل العملية من قبل أجهزة استخبارات خارجية.

وقد اقتحمت فرقة من GIS مدعومة بوحدات من DSI في يوم 17 جانفي 2013 على الساعة 2:30 صباحا، قاعدة الحياة وقامت بعملية تمشيط وتحرير الرهائن البالغ عددهم 180 رهينة 150 رهينة جزائرية و30 رهينة غربية .

وتبين هذه العملية بوضوح مدى قدرة الجيش الجزائري على التدخل في الظروف الصعبة والعاجلة، حيث أن العملية استهدفت عصب الاقتصاد الوطني إذ يمثل إنتاج المصنع 40 % من إجمالي إنتاج الغاز الوطني.

كما يجب الإشارة إلى رفض الجزائر القاطع لإشراك أية دولة في العملية العسكرية في تيفنتورين، حيث كان قرار اقتحام القوات الخاصة للموقع لتحرير الرهائن مفاجئا للولايات المتحدة الأمريكية وباقي حلفائها، حيث نددت عواصم هذه الدول بالقرار قبل أن تعدل عن مواقفها بعد نجاح عملية تحرير الرهائن والقضاء على المسلحين في الموقع[2].

[1] مقال نقلا عن الموقع، http://anmy.atberpo.com 2018/05/28

[2] ELILAKE, why Algeria didn't watnthe us, about ets Hopstage raid, the dealy besy; Jan 18, 2013 p 65.

وقد كتب في هذا الشأن الخبير الأمريكي المتخصص في شؤون شمال إفريقيا Jeff porter، في مجلة Foreign policy ، أنه" إذا كان هذا الاعتداء الإرهابي قد خطط له ليكون تغييرا في طريقة عمل الإرهابيين وموجها للإعلان عن اعتداءات أخرى مستقبلية، فإن الجزائر تكون قد أرسلت إشارة واضحة مفادها أن هذا التكتيك الجديد مآله الفشل.

كما أكد في هذا الخصوص أنه وأمام بعض الانتقادات المتعلقة بتسيير هذه الأزمة، يمكن للجزائر أن ترد على منتقديها بأن الأزمة "كانت نتيجة مباشرة للتدخل الأجنبي في شمال إفريقيا "، حيث أن الجزائر كانت قد حذرت في سنة 2015 بأن "تدخل حلف شامل الأطلسي في ليبيا، سيؤدي إلى انهيار الدولة الليبية وان تدفق الأسلحة التي قد تسقط في أيدي الإرهابيين، يمكن أن يشكل عامل زعزعة للأمن في المنطقة[1].

2- الخطة الأمنية لدول الساحل:

لقد فوض "مجلس السلم والأمن الإفريقي" مجموعة من الدول لتشكيل جيش نظامي موحد يتولى محاربة الإرهاب في منطقة الساحل، وفي هذا الإطار تم في سبتمبر 2009، اعتماد الخطة الأمنية لدول الساحل الإفريقي ودخولها حيز التنفيذ، والتي ترتكز بشكل أساسي على بناء قوة عسكرية نظامية قوامها 25 ألف عسكري مشكلة من الجيوش النظامية للدول الخمس (الجزائر وليبيا ومالي والنيجر وموريتانيا)، وبالتعاون مع الميلشيات القبلية المنتشرة في الصحراء من قبائل الطوارق والعرب والزنوج وغيرها، وذلك للسهر على تنفيذ هذه الخطة، ودعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود الدولية في المنطقة، إن ضعف ومحدودية القدرات العسكرية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا دفع بهذه الدول إلى تقديم طلب للجزائر من أجل قيادة وتمويل عمليات التمشيط العسكري ضد تنظيم القاعدة في الصحراء وتولى مهمة النقل الجوي للأفراد والمعدات والذخائر والمؤن لإمداد جيوش الدول الثلاثة، حيث لا تنفق كل من مالي والنيجر وموريتانيا مجتمعة أكثر من 350 مليون دولار في تلك العمليات، ويعتبر "عجز التسلح" أحد أهم أسباب تأخر عملية التمشيط والتدخل في منطقة الساحل، بالإضافة إلى الظروف المناخية الصعبة في الصحراء الإفريقية الكبرى.

[1] Jeff Porter, Algerian Raid in Tiguntourisme, Foreign Policy N°43, 2013, p 13

وتجدر الإشارة من جهة أخرى إلى أن بعد اندلاع الاشتباكات في نيجريا بين الجيش، ومتمردي جماعة "بوكوحرام" المسلحة والتي لها علاقة مع تنظيم القاعدة في الصحراء، وقع خلاف أمريكي – أوروبي حول خطط التدخل في منطقة الساحل، حيث أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم الخطة الهادفة إلى تدمير تنظيم القاعدة في الساحل عبر جميع الوكلاء في إفريقيا، بينما الأوروبيون يفضلون تفويض كلا من فرنسا وإسبانيا وبريطانيا لإرسال إمدادات عسكرية لكل من مالي والنيجر وموريتانيا لمواجهة تنظيم القاعدة، دون تمويل الجزائر وليبيا، وذلك لحماية منشآتها العسكرية بالدرجة الأولى، وهو ما يعني تهميش وخطف سيادة القرار في الساحل الإفريقي من الجزائر وليبيا حتى لا تتحولان إلى "بلدين محورين" في هذه العمليات، بما قد يجعلها يمسان بالمصالح الغربية في هذه المنطقة، حيث أن أمريكا كانت تسعى لحماية مصالحها في دول الساحل عبر محاربة تنظيم القاعدة، فإن فرنسا وإسبانيا وألمانيا وبريطانيا يريدون أن يكون لديهم نفوذ على الحكومات الإفريقية من دول الساحل، لحماية مصالحهم من الموارد الطبيعية والمنشآت الصناعية والعسكرية، وتسهيل تموقعهم في المنطقة بعد تجربتهم المريرة جراء عمليات اختطاف الرعايا والسياح الأوروبيين في المنطقة منذ سنة 2002. [1]

3- مكافحة الجريمة المنظمة:

لقد أعدت الجزائر خطة لمكافحة الجريمة المنظمة تتمثل أساسا في الشروع في تسييج الحدود الجنوبية بصفة خاصة بتكنولوجيا مراقبة عالية المستوى والذكاء التقني، وإقامة 80 نقطة مراقبة على طول الحدود التونسية الجزائرية من أجل ضبطها وكذلك نشر 60 ألف عسكري في شهر ماي 2013 على الحدود المشتركة مع دول الساحل الإفريقي[2].

وكذلك حضرت 50 مادة وسلعة لنقلها إلى ليبيا، وذلك لمنع وصولها إلى الجماعات الإرهابية التي تزايد وجودها في مناطق بليبيا، وقد تم هذا الإجراء باتفاق مع تونس وليبيا، وتأتي في مقدمة السلع التي يمنع نقلها إلى ليبيا قطع الغيار أيا كان نوعها، الآلات الإلكترونية، وأجهزة الاتصال وقائمة من الأدوية أهمها المتعلقة بالعمليات الجراحية وكل المستحضرات الكيميائية التي تدخل في أي صناعة والوقود

[1] قوي بوحنية "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة ، منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استساخ داعش في الساحل الأزماوتي"، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص ص 4-6.

[2] نفس المرجع، ص 07.

بمختلف أنواعه، ويهدف هذا الإجراء إلى منع حصول الجماعات الإرهابية التي أعلنت الولاء لتنظيم ما يسمى بالدولة الإسلامية "داعش" على أي مواد أو تجهيزات تستغل في أعمال عدائية"[1].

4- الاعتماد على الحدود الذكية لمواجهة التهديدات عبر الحدودية:

لمواكبة عصر المعلومات والعولمة، لقد قامت الحكومة الجزائرية ببذل مجهودات معتبرة خلال العقود الأخيرة لإدخال ودمج واستعمال وسائل الإعلام والتواصل الجديدة في سياساتها الأمنية، حيث أصبحت إدارة أمن الحدود اليوم المعتمدة على التكنولوجيا أمرا ضروريا وحيويا، لما تقدمه التكنولوجيات الحديثة والرقمنة الإلكترونية وكذا المعلومة الجغرافية من معطيات أمنية وخدمات معلوماتية ضرورية لمتابعة حالة أمن الحدود الجزائرية، كالاعتماد على أنظمة تحديد المواقع نظام (جي بي أس GPS) وغيره، تحديد الخطوط والمساحات الجوارية، متابعة التمركز السكاني والعمراني على الحدود، بالإضافة إلى رسم الطرق وتوضيح المسالك الرئيسية والفرعية الرابطة بين المناطق وغيرها، الأمر الذي يسهل التعامل مع المسائل الأمنية على الحدود ومواجهة التهديدات الأمنية العابرة لها والحد منها بشكل جيد وأكثر احترافية، وكل هذا يتم بناءا على ما يسمى بالحدود الذكية Smart Bordes وأنظمة المراقبة المتنقلة المتاحة تجاريا، وأنظمة الطائرات بدون طيار وأجهزة التصوير الحراري، وأنظمة أبراج المراقبة الفيديو عن بعد، التي تشكل سند داعما لعمل الوحدات المكلفة بحراسة وأمن الحدود البرية للجزائر ومواجهة مختلف أنواع الجريمة المنظمة خاصة التهريب منها. [2]

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأمنية اللينة:

تجسد منظومة الدرع الأمني الصحراوي إستراتيجية الجزائر في مواجهة التهديدات الأمنية المنتشرة بحدة على طول حدودها الجنوبية، وترتكز هذه الإستراتيجية أساسا على تفعيل متوازي للأدوات السياسية والعسكرية والقانونية والاقتصادية والإعلامية، ويشكل التكامل المحوري بين خماسية هذه الأدوات منظومة وطنية وإقليمية فعالة لمواجهة التهديدات الأمنية التي أصبحت تحتل وبقوة المشهد الدولي، وهي تهديدات

[1] قوي بوحنية،"الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة ، منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استساخ داعش في الساحل الأزماوتي" مرجع سابق ، ص 07.

[2] نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاتر السياسة والقانون، ع 14، جانفي 2016، ص 177.

متراوحة في طبيعتها، فمنها ما هو ذو طبيعة عسكرية ومنها ما هو ذو طبيعة غير عسكرية، لكن يبقى العامل المشترك بين كل هذه التهديدات هو خصوصيتها العابرة والمتخطية للحدود الوطنية.

1- الميدان السياسي للدرع الأمني:

تعتمد منظومة الدرع الأمني في شقها السياسي على الدور الفعال للدبلوماسية الجزائرية في معالجة أزمات الدول والنابعة من ثوابت ومبادئ الأمة، ومن تعهداتها الدولية وفق مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، بالإضافة إلى تجربتها في مجال مكافحة الإرهاب وتحقيق المصالحة الوطنية.

ويزاوج هذا المنظور على تغليب لغة الحوار والحل السياسي للأزمات الداخلية، مع ضرورة مرافقة هذه الحلول السياسية بحلول أخرى غاية في الأهمية، والمتمثلة أساسا في الحلول التنموية في إطار رؤية جديدة لتحقيق الأمن بالتنمية، وهذا ما يتطلب إطلاق مشاريع إنمائية كبرى، وبرامج واسعة لمكافحة التخلف والفقر.

وعلى هذا الأساس، تدخلت الجزائر بدبلوماسيتها في مالي من أجل تحقيق السلم والأمن، وقامت برعاية مفاوضات السلام بين أطراف النزاع، حيث توجت بالإمضاء على اتفاق السلام والمصلحة في مالي.

إن نجاح الوساطة الجزائرية في حل الأزمة المالية جعلها تتجه صوب الأزمة الليبية، حيث عملت على لجمع فرقاء الأزمة، ورعاية جولات الحوار السياسي في ليبيا والذي لقي إشادة أعضاء المجموعة الدولية ومنظمة الأمم المتحدة.

وتبقى جهود الدبلوماسية الجزائرية متواصلة على الصعيدين الإقليمي والعالمي من أجل عقد اتفاقيات واستصدار قرارات وتوصيات لمكافحة التهديدات الأمنية وتجفيف منابع تمويلها، وفي هذا الشأن تمكنت دبلوماسية المنظمات الدولية التي انتهجتها الجزائر مؤخرا من إقناع أعضاء المجموعة الدولية على مستوى منظمة الأمم المتحدة بضرورة تجريم دفع الفدية للمنظمات الإرهابية[1].

2- الميدان العسكري للدرع الأمني:

[1] معلاوي سعاد، التطورات الأمنية الجديدة وتأثيرها على الأمن الوطني الجزائري (2011-2016)، مذكرة ماستر في العلوم السياسية، تخصص إدارة النزاعات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2016، ص ص 113-114.

لقد تفطنت القيادة العسكرية الجزائرية مبكرا لطبيعة التهديدات الأمنية المتأتية من دول الجوار، باعتبارها عمليات مواجهة تهديدات لا تماثلية يستغل فيها العدو البيئة الطبيعية التي تتميز بتضاريسها الوعرة، فالانتصار في هذه الظروف يعتمد بالأساس على حرب استعلامات ومعلومات أكثر منها حرب مباشرة مع العدو.

هذا النوع الجديد من الحروب اللاتماثلية Guerres Asymetriques، فرض على القيادة إعادة نشر قواتها في الجنوب الاستراتيجي بما يتلاءم مع كل الحالات والظروف، وذلك بالتنسيق مع مجموع الأسلاك الأمنية، والتدعيم التام لهذه القوات بالعنصر البشري واللوجستيكي اللازم للتعامل السريع مع أي اختراق أمني للحدود الجزائرية.

بالإضافة إلى الأهمية البالغة التي أولتها السلطات الجزائرية لعملية التنسيق الاستخباراتي والعسكري مع دول الساحل، حيث تدعم الجزائر لجنة الأركان العملياتية المشتركة لدول الميدان، كما أبدت التزاما بمسار نواقشوط الذي تأسس سنة 2013، باعتباره آلية جديدة للأمن الإقليمي في المنطقة، والذي يجتمع بصفة دورية على مستوى رؤساء مصالح الاستعلامات والقادة السياسيين لمنقطة الساحل الصحراوي، وذلك لتبادل المعلومات والخبرات من أجل تكثيف التعاون الأمني والعسكري لمواجهة التهديدات الأمنية المشتركة على غرار الإرهاب، والجريمة المنظمة والاتجار بالسلاح...الخ.

كما تجدر الإشارة إلى أن منظومة الدرع الأمني الجزائري تستند في مواجهتها للتهديدات الأمنية التي تحدق بالأمن القومي الجزائري على مجموعة من النصوص الدولية الاتفاقيات الوطنية، والتي لها أهمية كبيرة من الناحية القانونية والحقوقية، لأنها تضفي الشرعية على نشاطات مختلف الأجهزة والقوات في علمياتها الخاصة لمكافحة التهديدات الأمنية.

3- الميدان الاقتصادي للدرع الأمني:

تولي السلطات الجزائرية أهمية بالغة للمحافظة على الموارد المائية، لمالها من دور حيوي في تحقيق السلم وتثبيت واستقرار السكان المحليين، بالإضافة إلى تنشيط الحركة الاقتصادية ودفع عملية التنمية في المنطقة الصحراوية الجافة على مدار السنة، الأمر الذي دفع بالسلطات إلى إنجاز مشروع ضخم لتحويل المياه الجوفية من منطقة عين صالح إلى غاية مدينة تمنراست وعلى مسافة 750 كلم، وذلك لإعادة بعث الحياة الاقتصادية والاجتماعية في هذه المنطقة القاحلة.

4-الميدان الإعلامي للدرع الأمني:

تسعى السلطات الجزائرية في الآونة الأخيرة إلى تعزيز الجانب الإعلامي للدرع الأمني من خلال نشاطات التوعية والتحسيس من التهديدات الأمنية في إطار حق المواطن في الحصول على المعلومة الأمنية، وهذا من أجل تمتين الوحدة الوطنية والتفاف الشعب حول الجيش الوطني الشعبي وذلك لدعم الطاقة الدفاعية للجزائر وصيانة أمن الدولة وشعبها والحفاظ على المصالح الإستراتيجية للأمة.

وتجدر الإشارة إلى أن التجارب التي اكتسبتها الجزائر في مجال مواجهة التهديدات الأمنية، جعلت منها عضوا فعالا في العديد من اللقاءات والمؤتمرات التي تنظم حول المسائل الأمنية مع شركائها سواء على المستوى الجهوي أو العالمي، حيث أن الجزائر تعتبر عضوا فعالا في منظمة الأمن الدولي التي ترعاها منظمة الأمم المتحدة، كما تصنف الجزائر كأحد أنشط أعضاء الحوارات الأمنية المتوسطية.

وتعد الجزائر في مجال الأمن العربي المشترك عضوا قياديا بارزا في وضع وتنفيذ العديد من الاستراتيجيات الأمنية العربية، أما على مستوى منظومة الأمن الإفريقي فتبذل الجزائر جهودا معتبرة في إطار تقديم مبادرات وتفعيل أجهزة الاتحاد الإفريقي[1].

[1] مصطفى كراد الواد، "منظومة الدرع الأمني في صحراء الجزائر"، على الرابط: http://sawsetif.com تاريخ النشر 2015/10/10، تاريخ الزيارة 2018/05/30 على الساعة 11:30.

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي

المطلب الاول: الاستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي

1- التعاون في قضايا الأمن المشترك:

تعمل الجزائر من خلال تعزيز التعاون الأمني الإقليمي في مجال حماية الحدود ومكافحة الإرهاب عبر مختلف الاتفاقيات الأمنية مع الدول المجاورة وفي هذا الإطار أبرمت عدة اتفاقيات مع دول الجوار منها:

أ- وقعت الجزائر وليبيا في سنة 2012 على اتفاقيات ثنائية تتعلق بالقضايا الأمنية وذلك لمواجهة التوغلات المتكررة عبر الحدود من قبل الإرهابيين والمهربين، وفي السنة الموالية تم تفعيل اللجنة المشتركة بين البلدين حيث كان الشق الأمني هو الرئيسي ضمن نشاطاتها، كما دعمت ليبيا من طرف الجزائر في مجال تكوين وتطوير الجيش والشرطة حيث استفادت هذه الأخيرة من دورات تدريبية في الجزائر.

ب- انعقدت اللجنة المشتركة للتعاون الأمني واتفاقيات الشراكة بين الجزائر وتونس في 2014/04/07، ووقعت على عدة اتفاقيات في مختلف المجالات منها: اتفاقيات التعاون الأمني لمكافحة الإرهاب، محاربة التهريب في الشريط الحدودي، التعاون المالي بين المصرفين المركزيين، بالإضافة إلى الاتفاق الذي تم حول تزويد المدن الحدودية بالغاز، ودخول حيز التنفيذ لاتفاقية التبادل التجاري التفاضلي بين البلدين، وربط مدن جزائرية وتونسية بخطوط جوية، كما أعيد النشاط لخط السكة الحديدية الرابط بين مدينتي تونس وعنابة وذلك لتنشيط السياحة، علاوة على إعداد خطة مشتركة، لمواجهة التهديدات الأمنية الناجمة على الأزمة الليبية في ظل فشل سلطات هذا البلد في تأمين حدودها.

ج- لقد اتفق الطرفان الجزائري ومالي على إعداد وتنفيذ اتفاقيات حول الأمن المشترك تتعلق خاصة بتعزيز التعاون العسكري والأمني ومكافحة الإرهاب وجميع أشكال التهريب، كما قرر البلدان تنفيذ برنامج خاص للتنمية الاقتصادية لمناطق الشمال والمناطق الحدودية لكلا البلدين وإنجاز برنامج للمساعدات الإنسانية لصالح السكان المتضررين في شمال مالي.

وقد لعبت الجزائر دورا كبيرا في حل الأزمة المالية، حيث أنها نجحت في إقناع أطراف الصراع في مالي، الحكومة والحركات الانفصالية في شمال مالي، بالتوقيع بتاريخ 01 مارس 2014 على اتفاقية سلام دائم وشامل، وينص الاتفاق الذي وقع بالأحرف الأولى بالعاصمة الجزائر على تنفيذ سلام شامل ودائم يضمن حلا نهائيا للأزمة السياسية والأمنية التي يشهدها شمال مالي[1].

2- التعاون العسكري بين دول الميدان:

إن التغيرات الحاصلة في دول الجوار دفعت دول الميدان خاصة التي تتقاسم معها الجزائر مصالح إستراتيجية فيما يتعلق بأمن الحدود، إلى تبني مقاربة جديدة وفق الأزمات التي تعرفها كل من تونس وليبيا ومالي، حيث عبرت دول الميدان (الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا) عن عزمها على العمل سويا للتصدي ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للأوطان في كل من منطقي المغرب العربي والساحل الإفريقي، وإرساء أسس تنمية مستدامة لفائدة السكان.

ويعتبر إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة في 2009 بتمنراست، ووحدة الاتصال والتنسيق دليلا قاطعا على إرادة هذه الدول على مواصلة جهودهم لضمان تنسيق أفضل في إطار مكافحة الجماعات الإرهابية وشبكات الجريمة المنظمة.

كما طلبت دول الميدان من المؤسسات المختصة في بلدانهم على تعزيز التعاون والمساعدة سيما في مجالات العدالة والجمارك وشرطة الحدود ومكافحة تبييض الأموال والمتاجرة بالمخدرات وبالبشر.

وتجدر الإشارة إلى أن جهود دول المنطقة لا تكفي لوحدها لحل المشاكل الأمنية المعقدة، بل يجب أن تتظافر كل جهود المجتمع الدولي في إطار استراتيجيات متكاملة للاتحاد الإفريقي والأمم المتحدة، تهدف إلى تحقيق الأمن والتنمية.

فتدخل الناتو في ليبيا وفرنسا في مالي لم يحل المشاكل بل أدى إلى تدهور الأوضاع أكثر، مما يتطلب الأمر تضامن دولي أوسع لدعم هاتين الدولتين، وبذل المزيد من الجهود من أجل تلبية الاحتياجات الإنسانية للاجئين في الدول المجاورة ومساعدتهم على العودة إلى بلدانهم من أجل تحقيق أمن إقليمي دائم.

[1] نور الدين خان، مرجع سابق، ص ص 178-179

ومن جهة أخرى يجب الإشارة إلى أن موقف الجزائر كان رافضا للتدخل الأجنبي في أزمتي ليبيا ومالي منذ البداية، لما له من انعكاسات سلبية على كل دول المنطقة وعلى جميع الأصعدة سواء العسكرية ومنها أو السياسية، الاقتصادية والاجتماعية...الخ.

فالجزائر قدمت مساهمة معتبرة في حل الأزمة المالية سواء من حيث الدعم اللوجستي أو من حيث المساعدة على التنمية، كما أنه خلال الأزمة المالية التزمت الجزائر بشكل كبير بالتعاون مع القوات المسلحة المالية وبذلت جهود معتبرة من أجل تأهيل هذه القوات المسلحة[1]، كما تسعى الجزائر في إطار الجهود الإقليمية من خلال دبلوماسيتها النشطة إلى المساهمة في حل الأزمة الليبية عبر تقريب آراء مختلف أطراف الأزمة الليبية ودفعهم إلى طاولة المفاوضات لإيجاد حل يرضي الجميع ويحقق السلم الدائم.

3- إقامة مشاريع للتنمية الإقليمية:

إن إقامة تعاون إقليمي متعدد الأشكال ويشمل عدة ميادين سواء سياسية، اقتصادية، أمنية، اجتماعية أو قانونية هو الكفيل بتحسين الظروف المعيشية لسكان المناطق الحدودية الأمر الذي يؤدي إلى تأمين الحدود وخلق تكامل إقليمي بين الدول، وهي المقاربة التي تتبناها الجزائر في مسعاها لحل الأزمات خاصة بالنسبة لدول منطقة الساحل الإفريقي.

في هذا السياق تسعى الجزائر إلى تحويل المناطق الحدودية إلى مناطق للتعاون والتنمية الإقليمية من خلال مشروع الطريق السيار العابر للصحراء والذي سوف يكون وسيلة لعبور كابل الألياف البصرية بين الجزائر وجنوب إفريقيا بالإضافة إلى أنبوب النفط الذي سوف ينقل النفط النيجري إلى أوروبا عبر الجزائر.

أ- مشروع الطريق العابر لصحراء إفريقيا:

يدخل هذا المشروع في سياق البرنامج الإفريقي للهياكل الأساسية للطرقات على مستوى القارة الإفريقية، ويغطي تسعة طرق رئيسية من شأنها ربط جميع عواصم الدول الإفريقية وذلك من أجل تحقيق

[1] Mali: security, Dialogue and Meaningful reform, Africa report N°201, 11 April 2013 p 03

التكامل الاقتصادي والاجتماعي للقارة، وفي المرحلة الأولى يربط هذا المشروع بين ستة بلدان هي: الجزائر، تونس، مالي، النيجر، تشاد ونيجيريا.

ويسعى المشروع إلى تحقيق الأهداف المحورية التالية:

- زيادة نسبة المبادلات التجارية بين دول المنطقة لتحسين الظروف المعيشية لسكانها.
- القضاء على عزلة المناطق الصحراوية وتطوير الفلاحة الصحراوية وترقية السياحة.
- زيادة عمليات كشف مصادر الطاقة وتطوير الطاقات المتجددة.
- خلق فرص للعمل وزيادة المبادلات التجارية والثقافية بين الشعوب مما يساهم في تحقيق الأمن والتنمية.

وبالنسبة لإنجاز المشروع، فقد أنفقت الجزائر مبلغ 2 مليار أورو ما يعدل (212 مليار دج) ، وتكفلت بإنجاز نصيبها منه والمتمثل في 3400 كلم حيث حققت نسبة إنجاز تقدر بـ 95%، كما أنجزت المقطعين المتعلقين بالنيجر وتونس على امتداد 2400 كلم و39 كلم على التوالي، فيما يظل الجزء المتعلق بمالي معطلا للانفلات الأمني الذي تعرفه المنطقة بعدما أنجزت منه نسبة 50% على مسافة 200 كلم والتي تربط بين تمنراست وتيزاواتين[1].

ب- مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز:

تعمل الجزائر على ترسيخ علاقاتها مع الدول الإقليمية بشكل خاص من خلال إرساء وتطوير اطر التعاون الإقليمي الشامل، والعمل على خلق منهج لتوسيع مجالات التعاون الأمني الإقليمي ووضع البرامج والآليات لتنفيذ هذا التعاون لتصبح هذه الشراكة الإقليمية ذات هدف أساسي هو المحافظة على المصالح المشتركة[2]، والمتمثلة في القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة وتحقيق التنمية كشرط أساسي لتحرر الأفراد والمجتمعات من الخوف والتهديد، وهو ما يسمح بتحقيق الانطلاقة نحو تحقيق الاندماج مع دول المنطقة، بحيث أن العامل الاقتصادي له دور فعال في حل المشاكل التي تعاني منها هذه الدول.

[1] نورالدين دخان ، مرجع سابق، ص 182

[2] ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر 2010، ص 170.

فالإجراءات التي تعمل الجزائر على تحقيقها من الناحية الاقتصادية تنطلق من تحقيق تنمية في الجنوب الجزائري بإقامة المشاريع الكبرى والهياكل القاعدية كالمطارات والطرق وتشجيع السياحة، وهذا كبديل لظاهره التهريب والجريمة المنظمة التي تنتشر في ظل بيئة تتميز بالفقر والتهميش كأحد مظاهر اللاأمن الإنساني[1].

في هذا الإطار تدخل مشاريع نقل كابل الألياف البصرية وأنابيب البترول والغاز، حيث تربط هذه المشاريع بين نيجيريا والجزائر مرورا بالنيجر ومالي، وذلك عبر طرق الصحراء التي تمر بها أنابيب نقل البترول والغاز الذي سوف ينقل النفط النيجري إلى أوروبا.

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية على المستوى الدولي

يعتبر الإرهاب الدولي من القضايا التي تثير الاهتمام الكبير سواء من طرف الدول أو الأفراد، وسواء تعلق الأمر بالجانب الأمني أو الاقتصادي أو الاجتماعي، وقد زاد هذا الاهتمام مع تفجيرات الحادي عشر من سبتمبر 2001، والتي كانت نتيجتها إعلان الولايات المتحدة الأمريكية الحرب على الإرهاب، وتبنيها الحرب الاستباقية على جميع المنظمات الإرهابية أو الدول الداعمة لها، وبهذه الحجة منحت الولايات المتحدة الأمريكية لنفسها حق التدخل العسكري في أفغانستان والعراق وأماكن أخرى من العالم.

1- الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب:

إن التعامل مع النشاطات الإرهابية أصبح يتطلب وضع إستراتيجية محددة وخاصة بهذه الظاهرة، التي أصبحت تهدد السلم والأمن الدوليين، لا سيما مع تعدد الأنشطة الإرهابية والجماعات والوسائل التي تخدم مصالحهم. فبعدما كانت الدول في السابق تدرك الخطر الذي يواجهها من الخارج، أصبحت هذه الدولة معرضة للخطر من الداخل والخارج دون أن تتمكن من التعرف على عدوها، وبدون أي معلومة أو مؤشر مسبق لتعرضها لهجمة إرهابية قد تسبب لها خسائر بشرية ومادية معتبرة.

وفيما يتعلق بوضع إستراتيجية لمكافحة الإرهاب انقسمت الدول إلى ثلاثة أقسام رئيسية وهي:

أ) دول تعلن إستراتيجية "لا تتنازل بها للمطالب الإرهابية مهما كانت المخاطر التي تنتج عن العمليات الإرهابية.

ب) دول تقبل بمبدأ التفاوض بل وحتى الرضوخ للمطالب الإرهابية إذا اضطرت لذلك.

[1] ظريف شاكر، نفس المرجع، ص 172.

ج) دول ليست لها سياسة معلنة مسبقا وتتعامل مع كل حالة على حدا، فهي ترفض مطالب الإرهابيين إذا كان الخطر عن الرفض أقل من مساوئ قبوله، والعكس صحيح، ومن ثم فهي لا تدخل في حسابها وضع إستراتيجية ثابتة للتعامل مع الظاهرة[1].

لقد أصحب للإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وجهان في ظل حركية العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث سبتمبر 2001 وظهور الإرهاب "كظاهرة" لا تعترف بالحدود، وهما: الأول "قانوني" من خلال النصوص القانونية المتعددة والمختلفة في مجال مكافحة الإرهاب واللقاءات الدبلوماسية والمعاهدات...الخ.

والثاني "عملياتي" يشمل العمليات العسكرية الهادفة إلى مكافحة الظاهرة الإرهابية وكذا التعاون الأمني في مناطق مختلفة من العالم.

ومن هذا المنطلق قامت الأمم المتحدة برسم إستراتيجية لمواجهة الإرهاب بموجب قرار الجمعية العامة رقم 288 الصادر في 2006/09/08، مرفقا بملحق القرار الذي يتضمن خطة العمل، وتستند هذه الإستراتيجية على أربعة أسس:

- معالجة الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب
- منع الإرهاب ومكافحته
- بناء قدرات الدول لمكافحة الإرهاب وتعزيز دور منظمة الأمم المتحدة في هذا الشأن
- ضمان سيادة القانون واحترام حقوق الإنسان باعتبارهما ركيزتين أساسيتين لمكافحة الإرهاب[2].

وقد حدد الأمين العام لمنظمة الأمم المتحدة في سنة 2006، ركائز الإستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب فيما يلي:

- منع وصول الإرهابيين إلى الوسائل التي تمكنهم من شن هجوم مفاجئ على مناطق معينة.
- ردع الدول على دعم الإرهاب.
- تنمية قدرة الدول على منع الإرهاب
- الدفاع عن حقوق الإنسان

[1] مهدي عبد الله طارق، الإستراتيجية الدولية لمكافحة الإرهاب وموقع الجزائر منها، مذكرة ماستر في العلوم السياسية ، تخصص: إدارة النزاعات الدولية، المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، 2014، ص 37.

[2] دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "فيينا"، 2009 ص 1.

2- الإستراتيجية الجزائرية لمكافحة الإرهاب الدولي:

لقد كانت الجزائر أول بلد من حذر من الصفة عبر الوطنية لظاهرة الإرهاب، وذلك في كل المناسبات التي سنحت لها الفرصة للتكلم فيها عن الظاهرة الإرهابية، فخلال عقد من الزمن دعت إلى تظافر الجهود لمكافحة الإرهاب الذي لا يعرف لونا ولا دينا ولا حدودا سياسية، ووضع آلية دولية لهذا الغرض غير أن تحذيراتها ونداءاتها لم تجد آذانا صاغية[1].

كما أنه في سياق مكافحة الظاهرة الإرهابية على المستوى الدولي، فإن الجزائر ساهمت في إنشاء المنتدى العالمي ضد الإرهاب Global Forum Counter Terrorism، واعترافا لجهودها في مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي، تترأس فريق العمل الخاص بالساحل والذي خرج بتوصيات خاصة بمكافحة الإرهاب في المنطقة، أهمها تكريس آليات هيئات الأمم المتحدة في مجال مكافحة الإرهاب، وتلك المسطرة من طرف الاتحاد الإفريقي[2].

ويبقى الحوار المتوسطي مع الناتو في مجال مكافحة الإرهاب تجسيدا آخر لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للقارات .

وتجدر الإشارة بأن الجزائر انضمت إلى الحوار المتوسطي مع الناتو في فيفري 2000، حيث تتمثل أهداف هذا الحوار المتوسطي مع الناتو فيما يلي:

- دعم الاستقرار والأمن في منطقة المتوسط.
- دعم الجهود الإقليمية في مجال التعاون المؤطر من خلال دورة برشلونة.

إن انضمام الجزائر إلى هذا الحوار المتوسطي يشكل بعدا متوسطيا حقيقيا، كما أنه يسمح لها بالمشاركة في القضايا الحقيقية لدول الجنوب حتى تكون لها فعالية عملياتية وإستراتيجية[3].

إن تقييم الحلف لدور الجزائر في هذه الحرب العالمية ضد الإرهاب جيدا حسب خبراء الناتو الذين يعتبرون أن الدولة الجزائرية هي الأكثر نشاطا في تعاونها مع الناتو في جنوب البحر الأبيض المتوسط، وقد سجل الحلف الأطلسي هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية الجزائرية وقوات الأمن والدرك.

[1] Mihand Berkoik, US, Algerian security conter terrorise cooperation and war on terror on carnegienn dowment, org.
[2] Forun global de lutte contre le terrorisme, groupe de travail sur le satiel , Alger 16-17 Novembre 2012, p 5.
[3] Dialogue méditerranéen de l'Otan, institut diplomatique et des relations internationales, décembre 2004, p 20.

ومن نتائج التعاون الجزائري مع الناتو الاتفاق الأمني والمعلوماتي بين الطرفين في 2001/12/02 والذي تم المصادقة عليه من الطرف الجزائري في 2004/04/19 وقد شمل التعاون بين الجزائر وحلف الناتو في إطار الحوار المتوسطي ما يلي:

- مكافحة الإرهاب.
- أمن الحدود.
- الإسعاف وقت الكوارث.
- عمليات حفظ السلام.
- التدريبات العسكرية والدعم اللوجستيكي.
- الصحة العسكرية.
- إدارة المجال الجوي.
- المشاركة في تقرير برامج العمل العسكري.

وتسعى الجزائر من خلال التعاون مع حلف الناتو إلى الوصول إلى ثلاث أهداف أساسية:

أ) إنشاء أمن جماعي منسق يشمل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، الهجرة غير الشرعية، الاتجار بالمخدرات، انتشار الأسلحة وانتهاكات حقوق الإنسان.

ب) الحصول على تقنيات عسكرية جديدة

ج) تدعيم القدرات المعلوماتية والاستخبارتية[1].

وفي سباق التعاون الجزائري الأمريكي في مجال مكافحة الإرهاب والحرب (اللامتوازنة) تم الاتفاق على برنامج أمريكي لدعم قدرات الجيش الجزائري، وذلك بتنظيم دورات تكوينية وتدريبات متخصصة تهدف إلى تطوير قدرات التحليل والوقاية من العمليات الإرهابية، لا سيما تلك التي تستخدم المتفجرات التقليدية.

إن سعي الجزائر في التعاطي ببراغماتية مع هذا النوع من التعاون العسكري الجزائري الأمريكي لتطوير قدرات جيشها على مكافحة الإرهاب، فإنها تبقى مع ذلك من أبرز الدول الإفريقية التي تتزعم المعارضة في إفريقيا لإقامة قاعدة أمريكية "لافريكوم" بأراضيها أو بأفريقيا ضمن قرار رافض شامل للاتحاد الإفريقي.

[1] la coopération entre l'algerie et l'OTAN: Evaluation et perspectives seminane organise conjontement par l'institut nationale d'etudes de strategie Globale et la division publique de l'OTAN, 08/11/2005, p 48

خلاصة الفصل السادس:

إن الإستراتيجية الجزائرية في مجال مكافحة الإرهاب اتسمت بعدة خصائص أساسية وهي:

أ) الاعتماد على الأسلوب العسكري الأمني كحل أساسي في مواجهة ظاهرة الإرهاب الناجمة عن الاحتقان السياسي الذي شهدته الجزائر مع مطلع التسعينات.

ب) الارتكاز على الحل القانوني والمتمثل في إصدار مجموعة من الأوامر كانت بمثابة الآلية التي تصدى بها المشرع الجزائري لهذه الظاهرة على الصعيد الداخلي، حيث تم تغيير في السنوات الأخيرة الخطاب السياسي في مجال مكافحة الإرهاب، والانتقال من خطاب محاربة التطرف الإسلامي إلى خطاب الوئام المدني والمصالحة الوطنية.

ج) انتهاج ديبلوماسية انفتاحية على الخارج، تمثلت في أخذ المبادرة للدفاع عن القضايا الإفريقية والتركيز على مواضيع السلم والتنمية في إفريقيا، حيث اهتمت الجزائر بحل نزاعات إفريقية مثل حرب القرن الإفريقي بين أثيوبيا وأريثيريا وحرب مالي، والمساهمة في حل الأزمة الليبية، والدعوة لعقد قمة مصغرة بالجزائر لحل النزاع في الكونغو الديمقراطية، وإثراء مشروع تأسيس الاتحاد الإفريقي وإنشاء شراكة جديدة من أجل تنمية إفريقيا (النيباد NEPAD).

كما انتهجت الجزائر سياسة انفتاحية على الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية وحلف الناتو، وذلك في سبيل استرجاع مكانتها الإقليمية وطموحها في لعب دور إقليمي، وكذلك بغرض الحصول على قدرات عسكرية غير تقليدية تمكنها من تطوير قواتها المسلحة.

وعلى الصعيد الدولي تعتبر الجزائر من الأعضاء المؤسسين للمنتدى العالمي ضد الإرهاب كما يبقى الحوار المتوسطي مع الناتو في مجال مكافحة الإرهاب تجسيدا آخر لمكافحة هذه الظاهرة العابرة للقارات على المستوى الدولي، وذلك من خلال تعزيز التعاون الأمني وتبادل المعلومات والخبرات العسكرية والتقنية.

إن ضبط إستراتيجية دولية شاملة في مجال مكافحة الإرهاب يتطلب تعاون وتنسيق دوليين، بل وتنسيق بين مختلف الإدارات والهيئات الوطنية والدولية من خلال تبادل الخبرات والمعلومات لتسهيل ضبط الإستراتيجية وفي حالة غياب هذا التعاون والتنسيق سوف تكون عملية مكافحة الإرهاب غير فعالة، كما أنه يجب القول أن الاعتماد على الحل العسكري الأمني لوحده لمواجهة ظاهرة الإرهاب مآله الفشل، إذا لم يكن مصحوبا بتنمية شاملة في كل الميادين الأخرى السياسة، والاقتصادية والاجتماعية...الخ.

الخـاتمــة

الخاتمة :

ما يمكن قوله في ختام دراستنا لموضوع الجزائر بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن هو أنه قد تم حصر وإدراك متغيري الدراسة المتمثلان في الأمن والتنمية سواء من الناحية المفهوماتية والنظرية، مع تقدير حجم التغير الذي مس كل مفهوم، لينتقل من مفهوم ضيق إلى نظرة أكثر شمولية، حيث يوحي اتساع مفهومي الأمن والتنمية إلى صعوبة تحديدهما، بسبب تعدد مستويات تحليلهما، فالتنمية مثلا تنطلق من حقوق الإنسان إلى الاستدامة، ومن البيئة إلى التنمية الاقتصادية مرورا بالحكم الراشد، نفس الأمر بالنسبة للأمن الذي ينطلق من امن الدولة ومركزيتها إلى الأمن الإنساني فالأمن الشامل، وكل ما يشمله من تهديدات عسكرية وغير عسكرية لا تعترف بالحدود.

إن الدول المجاورة للجزائر أغلبيتها تواجه معضلتي الأمن والتنمية، خاصة منها ليبيا ودول الساحل، فالمهتم بواقعها الأمني والتنموي يلاحظ أنها تعيش في عنف هيكلي ونزاعات دائمة تسببت في تدمير البنية التحتية للمنشآت القاعدية والمؤسسات الإنتاجية وبالتالي الاقتصاديات الوطنية لهذه الدول، بالإضافة إلى انتشار فوضى عارمة وغياب تام للأمن المجتمعي، وكذا انهيار منشآت وأجهزة الدولة ومختلف إداراتها حيث أصبحت تصنف كدول فاشلة، الأمر الذي نتج عنه وضع مأساوي فيما يتعلق بمجالي الأمن الإنساني والتنمية البشرية، التي عادة ما تكون مرتبطة بالنزاعات العرقية والإثنية، تؤدي إلى الانقسامات المجتمعية المصحوبة بالعجز في بناء دولة ذات مؤسسات، وكذا بالفقر، الأمراض وانتشار الأوبئة، نقص الهياكل الصحية، انخفاض نسبة التعليم، وغياب تام للحكم الراشد.

وقد تسبب هذا الوضع الأزموي الذي تعرفه هذه الدول أنها تحولت إلى دول حاضنة للإرهاب الدولي، الجريمة المنظمة، الهجرة السرية، انتشار الأسلحة والمخدرات والاتجار بها، تبييض الأموال، الإتجار بالبشر ... فالفشل الدولاتي للدول المجاورة ورقعة المناطق الرمادية التي تنتشر فيها مختلف أشكال ومصادر التهديدات مع إمكانية أن تتوسع إلى مناطق أخرى كانت ولا تزال له إنعكاسات سلبية على الاقتصاد والأمن الوطني، حيث تطلب هذا الوضع تسخير وتعبئة إمكانيات وموارد ضخمة لمواجهة مختلف التهديدات المتأتية من هذه الدول، والمتمثلة خاصة في الزيادات الكبيرة في مبالغ الميزانيات المالية للدولة، ونشر القوات المسلحة على طول الحدود المجاورة الأمر الذي كلف خزينة الدولة أموالا طائلة، كان الأولى بها أن توجهها لتنمية وتطوير الاقتصاد الوطني، والمشكل الذي يطرح بإلحاح أن هذا الوضع قد انفجر مع بداية سنة 2010، ومازال مستمرا إلى أيامنا هذه، وتتحمله الجزائر لوحدها في كل

ما يترتب عليه من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية ...إلخ.، مع ان المنطق يستدعي الاعتماد الأمني المتبادل خاصة بين دول غرب شمال إفريقيا دون أن ننسى الدول الكبرى التي لها مسؤولية كبرى في هذا الوضع لا سيما بعد الاكتشافات النفطية الهامة في تشاد، موريتانيا ما لي والنيجر، فإدراك موقع دول الساحل من الخريطة الجيوسياسية والجيواستراتيجية يبين الأهمية البالغة التي تشكلها بالنسبة للدول الكبرى، التي وضعت لها استراتيجيات عديدة، منها الفوضى الخلاقة، العمل على عسكرة المنطقة واستعمال القوة الناعمة عن طريق التحجج بالمساعدات الإقتصادية والاستثمارات الخارجية، لدرجة أنها أصبحت منطقة صراع بين القوى الكبرى لبسط النفوذ والهيمنة على المنطقة، الأمر الذي يؤدي إلى تغيير كامل لخارطة توزيع القوة بين الفواعل الرئيسية لمشكلة النسق الدولي.

فالجزائر تتبنى مقاربة الأمن والتنمية سواء في تعاملها مع الدول المجاورة خاصة منها دول منطقة الساحل والتي قدمت لها كل الدعم في مختلف المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية والعسكرية، أو في تطبيقها على المستوى الداخلي من خلال إتباع مسارين:

- الأول يركز على التنمية وجملة المتغيرات المرتبطة بها من تنمية مستدامة بأبعادها الاقتصادية والإجتماعية والبيئية، إلى جانب تجسيد التنمية السياسية المرتبطة بنيويا بالتنمية الديمغرافية من خلال تعزيز أطرها البنائية، كبناء دولة القانون والمؤسسات والحكم الراشد واحترام حقوق الإنسان، وتحقيق ذلك سيساهم لا محال في تحقيق الاستقرار والأمن.
- الثاني يعمل على تحقيق الأمن الشامل، الذي يأخذ في الحسبان تحقيق أمن الفرد جنبا إلى جنب أمن الدولة، والذي يتسع ليشمل الأمن الاقتصادي، البيئي والصحي، الأمر الذي يحقق الرفاه والإزدهار ويضمن حق البقاء للدولة والأفراد.

إن تبني مقاربة الأمن والتنمية لن تساهم فقط في تفسير الوضع القائم، بل قد تؤسس لإنطلاقة حقيقية تمكن من تجاوز الوضع الراهن، خاصة أن إدراك مختلف الفواعل الدولاتية لطبيعة العلاقة التي تربط كلا المتغيرين في الفضاء الجزائري، توحي إلى وجود هندسات تعمل على دمج كل من الأمن والتنمية، كما أن إدراكهما بأن المسائل المتعلقة بقضايا الأمن والتنمية لا يمكن تجاوزها وحلها بصفة انفرادية، بل يتطلب الأمر أن تحل في أطر تعاونية وتشاركية بين كل الفواعل.

فالجزائر تؤسس لخلق مناخ وبيئة تضمن تجسيد استراتيجية يتحقق من خلالها الأمن والتنمية، الأمر الذي يكفل "سلم وتنمية مستدامة" تلغي فيه كل أشكال العنف والنزاع، الوضع الذي عادة ما يرهن

جهود التنمية ويدفع إلى مزيد من هدر للموارد والوقت، ومن جهة أخرى يفتح المجال أمام القوى الأجنبية للتدخل واستغلال الموارد التي يستفيد وينتفع منها السكان، لهذا فإن مقاربة الأمن والتنمية يمكن اعتبارها مقاربة شاملة، قد تكون الكفيلة بتطوير الاقتصاد الوطني وتحقيق الأمن القومي وتحسين الوضع الراهن الذي تعيشه الجزائر.

تجدر الإشارة إلى ان المهددات التماثلية والصلبة تبقى تشكل مصدرا دائم للخطر على الأمن القومي للجزائر، والمتمثل في الوضع الأمني المتردي على الحدود الجزائرية وما ورائها ولا سيما الشرقية والجنوبية والغربية ، وخاصة بقاء التوتر الحدودي المغربي قائما، وتأزم الوضع في ليبيا وانعكاسه على الوضع المتأزم أصلا في مالي، وما كان لذلك من انعكاس مباشر على الجزائر لما أفرزه من تهديدات وأخطار أمنية من بينها:

- بروز خطر إقامة دولة جديدة تقوم على أساس عرقي بالإنتماء إلى الأصول التارقية.
- انتشار الأسلحة في الساحل الإفريقي ساعد على تزايد الخطر الإرهابي ومن محاولات التدخل الأجنبي مما تجد فيه الجماعات الإرهابية شرعية جديدة تستثمر فيها للتجنيد والتعبئة.
- استنزاف الجزائر ماليا وعسكريا بتفجير أزمة خطيرة على مشارف حدودها.
- تشتت القوات المسلحة الجزائرية لتأمين الحدود الواسعة الأرجاء والصعبة المسالك تطلب توفير مخصصات مالية وبشرية ومادية استثنائية كان من الأجدر توجيهها لمشاريع تنموية واستثمارية، وإن يبقى تأمين الحدود الوطنية الأولوية الواجب تقديمها على غيرها من الاهتمامات.

إن تعدد الأخطار الأمنية التي تتربص بالجزائر لا يعني تصوير المشهد الأمني في الجزائر بالمنهار، غير أن هذا العرض لطبيعة الوضع الأمني والأخطار الأمنية يبقى الغرض الأساسي منه بيانها والتنبيه إلى خطورة الوضع داخليا وما يتربص بالجزائر خارجيا، فالجزائر تمتلك مؤسسات سياسية وعسكرية وأمنية على قدر كبير من الاحترافية والإحساس بالمسؤولية والشعور بحجم الرهانات المرفوعة، والشعب الجزائري يبقى من خصوصياته التضامن والإجماع الوطني أمام أبسط محاولات المساس بسيادة الجزائر وسلامتها الترابية.

ومن جهة أخرى، تدرك الجزائر بأن مسار تطور الأحداث الإقليمية المتسم إجمالا بالدفع بمجريات الأمور نحو التأزم والتعقيد بدءً بإطالة القضية الصحراوية، وطريقة تسيير الأزمة الليبية وما ترمي إليه النوايا من طريقة معالجة أزمة مالي يجعل من الجزائر المستهدف الأول من الحراك العربي لإضعافها

وثنيها عن الكثير من مواقفها الثابتة نتيجة ما لها من مكانة إقليمية كثيرا ما جعلت منها حجر عثرة أمام استراتيجيات أجنبية عن المنطقة.

من خلال تتبعنا لمختلف الدراسات التي تناولت لموضوع الحكم الراشد في الجزائر، لاحظنا إهمال الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية لأنها حسب تقديري فاعل من فواعل الحكم الراشد، وبالرجوع إلى تاريخها نجد الكثير من مساهماتها الإيجابية، بالإضافة إلى دورها الحيوي والأبدي في حماية الوطن، ساهمت في التنمية من خلال بناء القرى الإشتراكية، بناء السد الأخضر، التدخل في وقت الكوارث الطبيعية، دون ان نغفل دورها في الحياة السياسية في مرحلة ما من مراحل تطور الدولة الجزائرية. فالمؤسسة العسكرية اليوم يمكن اعتبارها تنظيم كغيرها من التنظيمات على غرار الاحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني، فهي تشترك معهم في التكوين وتوعية الأفراد المنتسبين إليها وتنمية روح المواطنة فيهم، فأفرادها يشاركون في الانتخابات مثلا كغيرهم من المواطنين العاديين.

كما ان المؤسسة العسكرية اليوم لها من الإمكانيات الهائلة سواء البشرية أو المادية ما تؤهلها وتمكنها من المساهمة في النهوض بالاقتصاد الوطني، ونذكر على سبيل المثال لا الحصر مصنع شاحنات علامة مرسيدس بالشراكة مع الدولة الألمانية، وكذلك بنائها الكثير من المصانع المنتجة للعتاد الحربي، المستشفيات العسكرية ، بناء السكنات والمراكز العائلية للراحة، وكذا المدارس الوطنية للتكوين في كافة المجالات العلمية، وعليه فإننا نطرح التساؤل التالي كأفق للدراسة : هل يمكن اعتبار المؤسسة العسكرية كفاعل أساسي في عملية التنمية الاقتصادية؟ وإذا اعتبرناها كذلك إلى أي مدى تساهم في دعم وتطوير الاقتصاد الوطني من أجل تحقيق الاستقرار واستتباب الأمن؟

وفي هذا الإطار ومن خلال محاولتنا الإجابة على الإشكالية المطروحة فقد تم تأكيد الفرضيات الموضوعة من خلال عناصر البحث المختلفة، والتوصل إلى عدد من النتائج خاصة فيما يتعلق بالواقع الاقتصادي والأمني في الجزائر اعتبارا لإشكالية الأمن والتنمية والمحددة بمقاربات التنمية الاقتصادية الشاملة والمستدامة والأمن الإنساني والأمن الشامل المعتمدين كأطر نظرية في التحليل، يستدعي الأمر اتخاذ كل الإجراءات اللازمة لمواجهة مختلف التحديات الاقتصادية والأمنية التي تواجهها الجزائر على كل المستويات والمجالات، تتمثل فيما يلي:

- **التوفيق بين التنمية والأمن:** لقد استطاعت الجزائر أن توفق بين تحديات التنمية الاقتصادية ومتطلبات الدفاع والأمن، لكن يبقى هذا التوازن مرهون بالارتفاع المستمر لأسعار المحروقات على المستوى العالمي.
- **المجال الاقتصادي:** إن توفر الموارد الطبيعية والمالية والمادية للدولة لم يحقق الثروة والثراء في المجتمع بحيث أن الدولة اعتمدت على الريع النفطي دون التفكير والبحث على بدائل اقتصادية ناجعة ومنتجة للثروة.
- **المجال الغذائي** : على الرغم من المبالغ الضخمة التي خصصتها الدولة لتطوير القطاع الفلاحي إلا إن هذا الأخير لم يستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية، خاصة من الحبوب والحليب واللحم، الأمر الذي يثقل كاهل خزينة الدولة من العملة الصعبة من جهة، ويعرض سيادة وأمن الدولة للخطر من جهة أخرى.
- **المجال الصحي** : الجزائر تبقى من بين الدول الرائدة في مجال الحماية والضمان الاجتماعي والقضاء على الأمراض والأوبئة الخطيرة، إلا أن المشكل الأكبر في مجال الصحة هو ضعف المنظومة والخدمات الصحية النوعية.
- **المجال السياسي:** إن الوضع السياسي الذي تعيشه البلاد يشير إلى ضعف أداء الطبقة السياسية سلطة ومعارضة، فالأضمن والأنجع للبلاد هو بناء سياسية قوية تكون قادرة على تفعيل ممارستي أعمق للإصلاحات السياسية وأخلقة العمل السياسي.
- **المجال الاجتماعي** : إن ضعف الردع في مواجهة تفشي الجرائم الصغيرة وانتشار المخدرات وضعف الوازع الديني نتج عنه الإحساس العام باللاأمن، بالإضافة إلى أن نقص الاتصال والتواصل بين الأجيال المشكلة للنسيج الاجتماعي زاد في اتساع الهوة بينهما.
- **الحكم الراشد** لا يمكن تحقيق الحكم الراشد إذا لم تعمل الدولة على التمكين السياسي والاقتصادي والاجتماعي لفواعل الحكم الراشد (المجتمع المدني والجماعات المحلية خاصة البلدية والقطاع الخاص) وذلك من خلال السماح لهم القيام بأدوارهم الحقيقية باعتبارهم شركاء في عملية التنمية.

التوصيات :

- تنويع الاقتصاد الوطني عن طريق تدعيم مختلف قطاعاته وخاصة منها الاستراتيجية والمنتجة للثروة من أجل تلبية معظم الاحتياجات على المستوى الوطني والتقليل من الواردات وبالتالي اقتصاد العملة الصعبة.

- تطوير القطاع الفلاحي من خلال زيادة الإنتاج ، تنمية المناطق الريفية، استصلاح الأراضي، العمل على تثبيت اليد العاملة في المناطق الريفية، حماية الموارد الطبيعية، خاصة الأراضي المهددة بالتصحر، ووضع الحلول للتعامل مع المتغيرات المناخية الطارئة وذلك بهدف تحقيق الأمن الغذائي.

- ترقية القطاع السياحي من خلال زيادة الهياكل السياحية وتحسين الخدمات المقدمة، الأمر الذي يوفر للدولة المزيد من المداخيل بالعملة الصعبة.

- تطوير الصناعات العسكرية لاسيما المتعلقة بالأسلحة المتطورة: صناعة الطائرات والسفن الحربية والصواريخ والمعدات العسكرية للنقل، وذلك لتجنب خطر حضر بيع الأسلحة والمعدات من طرف بعض الدول سواء في حالة السلم أو الحرب.

قائمة المصادر والمراجع

أولا- قائمة المصادر والمراجع

I- باللغة العربية :

- القرآن الكريم

1- الدستور

1) دستور 1963
2) دستور 1976

2- القوانين والمراسيم

1) القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين، أنظر الجريدة الرسمية العدد 12، مارس 2006.
1) أمر رقم 76-97 مؤرخ في 30 ذي القعدة 1396 الموافق 22 نوفمبر 1976، يتضمن إصدار دستور الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، الجريدة الرسمية العدد 94، نوفمبر 1976.
2) مرسوم رئاسي رقم 84-357، مؤرخ في 28 نوفمبر 1984، يتضمن إنشاء أركان الجيش الوطني العشبي، أنظر الجريدة الرسمية، العدد 63، 5 ديسمبر 1984.
2) مرسوم رئاسي رقم 89-18 مؤرخ في 28 فبراير 1989، الجريدة الرسمية (الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والعشبية)، العدد 9 (1 مارس 1989) ص 238.
3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، المرسوم التنفيذي 04-92 المؤرخ في 25 مارس 2004، المتعلق تكاليف تنويع إنتاج الكهرباء، (الجريدة الرسمية: 28 مارس 2004)، المادة 1 .
3) مرسوم رئاسي رقم 96-483، 07 ديسمبر 1996 (الجريدة الرسمية، العدد 76 (8 ديسمبر 1996).
4) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 9/99 المتعلق بـ: التحكم في الطاقة، (الجريدة الرسمية رقم 15 الصادرة بتاريخ 28 جويلية 1999).
5) الجريدة الرسمية ،العدد 15 ، المطبعة الرسمية ، 2006/03/12.
6) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية والشعبية، قانون 01/02، المتعلق بالكهرباء والتوزيع العمومية للغاز عن طريق القنوات (الجريدة الرسمية رقم 08، الصادر بتاريخ 05 فيفري، 2002).

7) الأمر: رقم 05-06 المؤرخ في 18 رجب عام 1426 الموافق لـ 23 أوت 2005 المتعلق بمكافحة التهريب .

8) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رقم 04-09، المتعلق بترقية الطاقات المتجددة في إطار التنمية المستدامة، الجريدة الرسمية، رقم 52، الصادر بتاريخ 14 أوت 2004.

3- الكتب :

1) إبراهيم العيسوي، التنمية في عالم متغير، القاهرة، دار الشروق، 2003.

2) إبراهيم الغيطاني، أماني عبد الغاني، آفاق الطاقة المتجددة في مصر، فرص الخروج من شبح نضوب الطاقة، القاهرة: المركز المصري للدراسات والمعلومات، 2012.

3) إبراهيم شروب، إشكالية التنمية في العالم الثالث، بيروت، دار المهل اللبناني ، 2006.

4) أحمد بيضون وآخرون: العرب والعالم بعد 99 أيلول، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية 2002.

5) أحمد يوسف التل، الإرهاب في العالميين العربي والغربي، ط 1 ، دائرة المطبوعات والنشر ، عمان، الأردن، 1998.

6) الأخضر عزي، غالم خلطي، قياس قوة الدولة من خلال الحكم الراشد (إسقاط على التجربة الجزائرية) مكتبة منظمة الشفافية الكويتية، الكويت .2005 .

7) إسماعيل معراف غالية، الأمم المتحدة والنزاعات الإقليمية والنزاعات الإقليمية، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية 1995.

8) بن آشنهو عبد اللطيف، تجربة الجزائر الديناميكية الاقتصادية والتطور الاجتماعي والتنمية المستقلة في الوطن العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.

9) تامر كامل الخزرجي، العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات، ط 1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 2002.

10) جمال سلامة علي، تحليل العلاقات الدولية، دراسة في إدارة الصراع الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2013.

11) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسية العالمية، ترجمة ونشر: مركز الخليج للأبحاث، دبي الإمارات العربية، ط1، 2004.

12) الدكتور هشام محمود الأقداحي، معالم الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية والقومية في البلدان النامية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.

13) رضوان أحمد شمسان الشيباني، الحركات الأصولية في العالم العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2006.

14) رواء زكي يونس الطويل، التنمية المستدامة والأمن الاقتصادي في ظل الديمقراطية وحقوق الإنسان، عمان: دار زهران، 2010.

15) روبرت ماكنمارا، جوهر الأمن، ترجمة: يوسف شاهين، مصر، الهيئة المصرية العامة للتأليف والنشر، 1970.

16) سعد طه علام، التنمية...والدولة، القاهرة، دار طيبة للنشر والتوزيع، 2004.

17) سعيد بن محمد الغامدي وآخرون، الأمن القومي المملكة العربية السعودية، كلية الملك فهد الأمنية، 1429 هـ.

18) سيد أحمد قوجيلي، الدراسات الأمنية النقدية "مقاربات جديدة لإعادة تعريف الأمن" عمان: المركز العلمي للدراسات د. ت.

19) عامر مصباح، نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية، طبعة أولى، القاهرة، دار الكتاب العربي 2011.

20) عبد الحي وليد "الثورات الشعبية في المنطقة العربية، الخصائص العامة" مركز دراسات الشرق الأوسط الأردن، 2011.

21) عبد الغفار رشاد القصبي، مناهج البحث العلمي في علم السياسة، الكتاب الأول التحليل السياسي ومناهج البحث، القاهرة، مكتبة الآداب، 2004.

22) عبد الفتاح مصطفى الصيفي، مصطفى عبد المجيد كاره وآخرون، "الجريمة المنظمة التعريف والأنماط والاتجاهات" ط1، اكاديمية نايف الغربية للعلوم الأمنية، الرياض 1999،

23) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الإسكندرية الدار الجامعية للطباعة والنشر، 2003.

24) عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري "الجزائر، أوروبا والحلف الأطلسي، طبعة أولى، الجزائر، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، 2005 .

25) عثمان محمد غنيم وماجدة أحمد أبوزنط، التنمية المستدامة : فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار صفا للنشر والتوزيع، 2007 .

26) علي جدوع الشرفات، التنمية الاقتصادية في العالم العربي، دار جليس الزمان للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

27) عمر بن سلطان، مداخل نظرية لتحليل العلاقات الدولية، طبعة أولى، الجزائر طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع، 2011.

28) عوايدي عمار، مناهج البحث العلمي وتطبيقاتها في ميدان العلوم القانونية والإدارية، ط5، الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

29) فهد بن محمد الشفعاء، الأمن الوطني: تصور شامل، ط 1، جامعة نايف العربية للدراسات الأمنية، الرياض، 2004.

30) قوي بوحنية "الجزائر والهواجس الأمنية الجديدة ، منطقة الساحل الإفريقي المخاوف من استنساخ داعش في الساحل الأزماتي، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

31) قوي بوحنية وآخرون، سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، الأردن، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2015.

32) قوي بوحنية، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، ط1، الأردن، دار الحامد/ 2014.

33) اللواء أح حسن محمد محمد الجريدلي، إعداد الدولة للدفاع، أكاديمية ناصر العسكرية العليا، القاهرة، مصر، بحث غير منشور.

34) مارتن غريفش وتيري أوكلاهين، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، طبعة أولى، الإمارات ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، 2008، ص 79.

35) محمد الطاهر قادري، التنمية المستدامة في الدول العربية بين النظرية والتطبيق، ط1، بيروت، لبنان، 2013.

36) محمد بلقاسم، خميس بهلول، سياسة تخطيط التنمية وإعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

37) محمد عبد العزيز عجمية وإيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية: دراسات نظرية وتطبيقية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

38) محمود المسعدي، معجم اللغة العربية، الجزائر: دون دار النشر، دون طبعة، دون سنة، ص 690.
39) مدحت أيوب، الأمن القومي العربي في عالم متغير، مركز البحوث العربية، القاهرة، 2003.
40) مصباح عامر، نظريات التحليل الاستراتيجي للأمن والعلاقات الدولية القاهرة: دار الكتاب العربي، 2011.
41) مصطفى محمود أبو بكر، بتصرف، البحث العلمي: تعريفه، خطواته، مناهجه، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2002.
42) منايا مولنجي، العلومة والتنمية المستدامة في إفريقيا، ترجمة سعد الطويل، القاهرة: مركز البحوث العربية والإفريقية، ب: س، ن.
43) منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية، المحددات – الميادين – التحديات، لبنان – بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات 2015.
44) منير وبالدوين، التنمية الاقتصادية، الدار القومية للطباعة والنشر، القاهرة.
45) موسى الحديد، ظاهرة الثورات الشعبية، الدوافع والمحددات ، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2011.
46) ناصف يوسف حتى النظرية في العلاقات الدولية، الطبعة الأولى بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
47) هايل عبد المولى طشطوش، الأمن القومي وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد، عمان دار الحامد للنشر والتوزيع، 2012.
48) ولفرام لاشر، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، مؤسسة كارنجي للسلام الدولي، الشرق الأوسط، 2012.

4- أطروحات الدكتوراه

1) بوطالب براهيمي، مقاربة اقتصادية للتهريب في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2011.
2) زغدار عبد الحق، إشكالية أمن المتوسط في ظل العولمة بين استراتيجيات الغربية ومواقف دول جنوب المتوسط أطروحة دكتوراه في العلاقات الدولية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة.

3) عبد العالي حاجة، الآليات القانونية لمكافحة الفساد الإداري في الجزائر، أطروحة دكتوراه ، تخصص قانون عام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة خيضر، سكيكدة 2013.

4) عساف بيان، انعكاسات الأمن المائي العالمي على الأمن القوي العربي : دراسة حال حوض الأردن والرافدين، أطروحة دكتوراة، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والإعلام، د ت.

5) منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني الجزائري 2006-2011، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2013.

5-رسائل الماجستير

1) أبصير محمد طالب، المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، شهادة ماجستير تخصص علاقات دولية ومستقبليات، جامعة الجزائر، 2010.

2) آسيا بلخير، إدارة الحكمانية ودورها في تحسين الأداء التنموي بين النظرية والتطبيق: الجزائر أنموذجا، 200-2007، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص سياسة عامة، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر 1، 2009.

3) امينة فلاح ، دور النيباد في تفعيل الحكم الراشد و التنمية المستدامة في إفريقيا ، مذكرة ماجستير في العلوم السياسة والعلاقات الدولية، تخصص: الديمقراطية و الرشاد جامعة منتوري قسنطينة.

4) بوزرب رياض، النزاع في العلاقات الجزائرية المغربية 1963-1988، مذكرة ماجستير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2008.

5) تسليم بركات، الحكم الراشد من منظور الآلية الإفريقية للتقييم من طرف النظراء، مذكرة ماجستير في القانون، تخصص، الدولة والمؤسسات العمومية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2008.

6) حمزة حسام، الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، الجزائر 2010.

7) رداف طارق، الاتحاد الأوروبي من استراتيجية الدفاع في إطار حلف شمال الأطلسي إلى الهوية الأمنية الأوروبية، مذكرة ماجستير في العلاقات الدولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قسنطينة، 2005.

8) رضوان بروسي، الديمقراطية والحكم الراشد في إفريقيا، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص : تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2009.

9) رقية العاقل، إشكالية الهجرة والأمن في غرب المتوسط، شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية، جامعة الجزائر، 2008.

10) سليم بوسكين، تحولات البيئة الإقليمية وانعكاساتها على الأمن القومي الجزائري (2010-2014)، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015 .

11) سليم فسوم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية ، دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر مناظرات العلاقات الدولية (جامعة الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة، الجزائر 2010).

12) شاكر، قويدر "التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011" شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015.

13) صلاح الدين طالبي: تحليل الأزمات الاقتصادية العالمية: الأزمة الحالية وتداعياتها (حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، 2009-2010.

14) ظريف شاكر، البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية، التحديات والرهانات، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2010.

15) عبدون الجامدي، أمن الحدود وتداعياته الجيوسياسية على الجزائر (رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد بوضياف ، المسيلة، 2015.

16) عبير بهلولي، "النظرية الواقعية البنوية في الدراسة الأمنية : دراسة حالة الغزو الأمريكي للعراق في 2003 (رسالة ماجستير في -العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2014) .

17) عيسى مقليد، قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير، جامعة باتنة، 2007-2008.

18) قريب بلال، السياسة الأمنية للاتحاد الأوربي من منظور أقطابه - التحديات والرهانات - مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، دبلوماسية وعلاقات دولية، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة باتنة، 2011.

19) قويدر شاكري، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، شهادة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2015 .

20) مطبوش الحاج، الأمن الوطني القومي ونظام الأمن الجماعي الدولي، مذكرة ماجستير، تخصص القانون الجنائي الدولي، جامعة البليدة، 2005.

21) منى هرموش، دور تنظيمات المجتمع المدني في التنمية المستدامة، دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة، جامعة باتنة، 2010.

6- المجلات العلمية

1) أحمد إدريس، الأزمة الليبية وتداعياتها الأمنية على المغرب العربي، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 03، 2011.

2) أحمد مهابة، "الاستفتاء في الصحراء الغربية امتحان جديد للأمم المتحدة، السياسة الدولية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام، العدد 117، جويلية 1994.

3) أسامة بن صادق طيب، التنمية المستدامة في الوطن العربي بين الواقع والمأمول، الإصدار الحادي العشر، مركز الإنتاج الإعلامي، جامعة الملك بن عبد العزيز، 2009.

4) أسس سياسية الدفاع والعلاقات المدنية – العسكرية في الجزائر، مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001.

5) إلهام غازي، الصناعة العسكرية بعد الاستقلال، مجلة الجيش ، الجزائر، نوفمبر 2012.

6) بن عنتر عبد النور، "تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية" ، مجلة السياسة الدولية، العدد 160، أفريل 2005.

7) بوزيد سايح سبل تعزيز المسألة و الشفافية لمعالجة الفساد و تمكن الحكم الراشد في الدول العربية مجلة الباحث العدد 10؛2011 ؛ كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علم التسيير ؛ جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

8) تدشين سلسلة الإنتاج للشاحنات العسكرية، مجلة الجيش، العدد 620، مارس 2015.

9) حاجج فوريف، "ظاهرة الفقر في الجزائر وآثارها على النسيج الاجتماعي في ظل الطفرة المالية، البطالة والتضخم"، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 12، 5 جوان 2014.

10) حايمة شحري وآخرون، برنامج اقتصاد الطاقة بلغت مرحلة النضوج، (مجلة الطاقة والمناجم)، عدد 11، 2010 .

11) خيرة بن عبد العزيز، دور الحكم الراشد في مكافحة الفساد الإداري وتحقيق متطلبات الترشيد الإداري، مجلة المفكر، ع8، (د.س.ن).

12) سليمان عبد الله الحربي "مفهوم الأمن: مستوياته وصيغه وتهديداته لدراسة نظرية في الأطر والمفاهيم، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 19، 2008.

13) صالح زياني، تحولات العقيدة الأمنية الجزائري في ظل تنامي تهديدات العوامة، الجزائر مجلة المفكر، العدد 05 بدونة سنة.

14) صالح سالم زرزوقة ، أثر التحولات العالمية، على مؤسسات الدولة في العالم الثالث، مجلة السياسة الدولية، العدد 122، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1995.

15) صالحي نجية، مخناش فنتيجة، واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001–2014) وآفاق النمو الاقتصادي، مجلة رؤى اقتصادية، جامعة الوادي، العدد الثالث، ديسمبر 2012.

16) الصناعات العسكرية...دفع قوى للصناعة الوطنية، مجلة الجيش، العدد 618، جانفي 2015.

17) عادل بورعة، الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، ديسمبر 2016.

18) عبد الرحيم بن محمد الغدوي، جهود الملك عبد العزيز في بسط الأمن وأثره في حفظ مقومات المجتمع السعودي وتنميته وازدهاره، السعودية: منشورات الجامعة الإسلامية، العدد 108، السنة الجامعية 1419–1420 هـ.

19) عبد الرؤوف الرهبان، الأهمية النسبية النوعية لموارد الطاقة: دراسة في جغرافية الطاقة (مجلة جامعة دمشق – المجلد 27 العدد الأول والثاني، 2011).

20) عبد الفتاح بشير "الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011.

21) عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة، (الجزائر مجلة المفكر، العدد الخامس، بدون سنة).

22) عبد الواحد العفوري، أوضاع إدارة الحكم وأثرها في التنمية في اليمن، مجلة بحوث اقتصادية وعربية، ع 65، 2014.

23) عبدون عبد الله الحربي، "مفهوم الأمن مستوياته وصيغه وتهديداته دراسة نظرية في المفاهيم والأطر، المجلة العربية للعلوم السياسية، عدد 19، 2008.

24) عز الدين بعزيز، سياسة الجزائر المغاربية من سنة 1962 إلى سنة 1995، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر 1997.

25) عزيزة بدر، الصحراء الغربية ومفاوضات 2007- حجر في ماء البحيرة الراكد، مجلة السياسة الدولية، العدد 170، القاهرة، أكتوبر 2007.

26) على درب الاعتماد على النفس في مجال الصناعات العسكرية، مجلة الجيش، العدد 631، فيفري 2016.

27) علي أحمد الطراح، غسان منير حمزة سنو "الهيمنة الاقتصادية العالمية والتنمية والأمن الإنساني"، مجلة العلوم الإنسانية، ع4، بسكرة.

28) علي الدين هلال، الوحدة والأمن القومي، دون طبعة، (بيروت: مجلة الفكرة العربي، عدد 11-12 1979-).

29) علي عباس مراد، مشكلات الأمن القومي، الإمارات العربية المتحدة: سلسلة دراسات إستراتيجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد 105، 2005،.

30) غربي محمد ، من أجل مفهوم جديد لنظرية الدفاع والأمن، حالة منطقة البحر الأبيض المتوسط"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع1، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.

31) فاتيه بيرول، الطاقة النووية: إلى أي مدى يمكن أن تنافس في المستقبل (مجلة الوكالة الدولية للطاقة الذرية 48/2، مارس 2007).

32) فاطمة مساعد، مستقبل الغاز الطبيعي في ظل التوازن العالمية الراهنة، مجلة، دفاتر السياسية والقانون، العدد 5، جوان 2011.

33) كارلوس ميغيل رويث، ترجمة: مصطفى محمد الأمين، الصحراء الغربية، 1975-2005، تبدل متغيرات نزاع محاصر، نشرة معهد إيلكانو الملكي، رقم 2005/40، 2005.

34) كمال رزيق، التنمية المستدامة في الدول العربية من خلال الحكم الصالح والديمقراطية، مجلة العلوم الإنسانية، السنة الثالثة، ع 25، نوفمبر 2005.

35) لازي دايموند، دور المجتمع المدني في بناء الديمقراطية .مجلة أوراق ديمقراطية، مركز العراق لمعلومات الديمقراطية، العراق، ع 3، جويلية 2005.

36) اللوا علي سيدان، العقيدة العسكرية الجزائرية، ملقتى بالأكاديمية العسكرية لشرشال، مجلة الجيش، العدد 627، أكتوبر 2015.

37) ليلى بن عيسى الحكم الراشد احد مقومات التسيير العمومي الجديدة ، مجلة أبحاث الاقتصادية و إدارية ، ع 14 .2013 .

38) مجلة الجيش، الجزائر ومواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة، ع 618 ، الجزائر، جانفي 2015.

39) محمد إبراهيم أحمد، العقيدة الصحيحة في حياة الأمة، (السودان: مجلة العلوم والبحوث الإسلامية، جامعة أم درمان الإسلامية، قسم العقيدة، ع2، فيفري 2011).

40) محمد عبد السلام، "ترتيبات الأمن الإقليمية في مرحلة ما بعد 11 سبتمبر 2001، دراسات استراتيجية (مركز الأهرام للدراسات السياسية الإستراتيجية) العدد 127.

41) محمد غربي، الديمقراطية والحكم الراشد، رهانات المشاركة السياسية لتحقيق التنمية، مجلة دفاتر السياسة والقانون، عدد خاص، أفريل 2011.

42) محي الدين نصرت وآخرون، تنمية المجتمعات الريفية، مقال في : المركز القومي للبحوث الاجتماعية، القاهرة، 1971.

43) ناصر مراد، بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، مجلة علمية فعلية محكمة رقم 46، 2009.

44) نور الدين دخان، مسار تأمين الحدود الجزائرية: بين الإدارة الأحادية والصيغ التعاونية الإقليمية، دفاتر السياسة والقانون، ع 14، جانفي 2016.

45) نيل بوفليح، دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الإقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010، الأكاديمية للدراسات الإجتماعية والإنسانية، العدد 9، 2013، جامعة حسيبة بن بوعلي، السلف، الجزائر.

46) هادي أحمد مخلف، المقومات الجيواستراتيجية للوطن العربي، مجلة آفاق عربية، بغداد "العراق"، ع05-1985.

7- الجرائد

1) حسين ايت عمارة ، جريدة الوطن ، 2007/04/03.

2) سميرة بلعمري، الجزائر تخسر 100 مليار سنويا، بسبب تهريب الوقود، جريدة الشروق اليومية . 2013/07/22

3) سعيد بشار: الأفامي بحذر الجزائر، جريدة الخبر، العدد، 8888، 03 جوان 2018.

8- الملتقيات والأيام الدراسية والندوات

9) إسماعيل بوخاوة، دومي سمراء: الإصلاح الضريبي وفق معتقدات صندوق النقد الدولي، الملتقى الوطني حول السياسة الجبائية الجزائرية في الألفية الثالثة، جامعة سعد دحلب البلدية، ماي 2003.

1) آمال قاسمي المداخلة الثانية عشرون دول: دور القانون الوقاية من الفساد و مكافحة في تكريس قواعد والشفافية في مجال الصفحات العمومية، جامعة باجي مختار ،عنابة .د س ن.

10) بوعلام حمو، الهندسة السياسة بين الربع النفطي والطاقات المتجددة، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات، (مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس، يومي 30 نوفمبر و 01 ديسمبر 2011) .

11) تقرير منظمة العفو الدولية، تونس في خضم الثورة: عن الدولة أثناء الاحتجاجات المناهضة للحكومة، ط 1، 2011.

12) جمال الدين بوزغاية، مفهوم الدفاع الوطني، الأيام الدراسية البرلمانية الأولى حول الدفاع الوطني، 11-12 نوفمبر 2001، م، ة، إ الجزائر (مجلس الأمة: لجنة الدفاع الوطني).

13) جمال الدين وزغاية: مفهوم الدفاع والأمن الدوليين، الأيام الدراسية البرلمانية الثانية، مجلس الأمة، الجزائر، 11-13 أكتوبر 2003.

14) روابح عبد الباقي وعلى همال، أثر إعادة الهيكلة على سوق العمل في الجزائر، الملتقى الدولي حول برنامج التصحيح الهيكلي والمسألة الاجتماعية، جامعة قسنطينة، 29-30 ماي 2000.

15) صالح مفتاح، تطور الاقتصاد الجزائري وسماته منذ الاستقلال إلى إصلاحات التحول إلى اقتصاد السوق ، الملتقى الوطني الأول حول الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الممارسة التسويقية، المركز الجامعي، بشار 20-21 أفريل 2004.

16) عمار عباسي، انعكاسات عدم الاستقرار السياسي في الجزائر على وضع إستراتيجية لما بعد البترول، مداخلة ألقيت بالملتقى الوطني حول الجزائر وتحديات ما بعد المحروقات (مستغانم: جامعة عبد الحميد بن باديس) يومي 30 نوفمبر و 1 ديسمبر 2011.

2) عمراني كربوسة، الحكم الراشد ومستقبل التنية المستدامة في الجزائر، ملتقى دولي حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر، الواقع والرهانات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 16-17 ديسمبر 2008.

17) كمال ايت زياني، محمد إليفي، واقع وآفاق الطاقة المتجددة في الدول العربية، الطاقة الشمسية وسبل تشجيعها في الوطن العربي (المؤتمر العلمي الدولي، التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية الموارد المتاحة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 7-8 أفريل 2008.
18) ماجدة جوزيف غوبلز، "العقيدة العسكرية"، منتدى المخابرات العالمية والعربية (20 أكتوبر 2011)
19) محمد خليفة، إشكالية التنمية والحكم الراشد في الجزائر، ملتقى دولي حول إشكالية التنمية والمجتمع المدني-الواقع والتحديات- كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، 2013-2014.
20) نصر الدين لخضاري، مداخلة بعنوان "سياسات الدفاع الجزائري بين الالتزامات السيادية والتحديات الإقليمية، ملتقى دولي بجامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 12-13 نوفمبر 2014.

9- التقارير

1) اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية، نيويورك 2000، المادة 03
2) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، تحديات الأمن الإنساني في البلدان العربية، 2009.
3) التقرير الاستراتيجي المغربي 2003-2005، مركز الدراسات والأبحاث في العلوم الاجتماعية، التقرير الثامن، الدار البيضاء، 2005.
4) تقرير منظمة الشفافية الدولية 2014.
5) دراسة حول تشريعات مكافحة الإرهاب في دول الخليج العربية واليمن، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة "فيينا"، 2009.
6) الديوان الوطني للإحصاء السكاني الخاص بسنة 2014.
7) الديوان الوطني للإحصاء، معطيات إحصائية لسنوات 2000-2014.
8) غروهارلم بوتندلاند وآخرون "تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية مستقبلنا المشترك"، الدورة 42، نيويورك، الجمعية العامة للأمم المتحدة، 04 أوت 1987.
9) منظمة الدول المصدرة للبترول (OPEC)، التقرير السنوي، 2007، العدد 33.

10- المواقع الإلكترونية :

1) "تأثير البيئة الاستراتيجية على العقائد العسكرية البسالة (موقع إلكتروني)
http://www.allbassalh.com/vb/showthread.php
2) بدون كاتب، توظيف المعايير الدولية في صناعة السياسة الأمنية الجزائرية، www.polities.dz.com
3) ماجدة جوزيف غوبلز، "العقيدة العسكرية"، منتدى المخابرات العالمية والعربية
http://foi.montadarabi.com/t578-topic
4) محمد جمال الدين محفوظ، "العقيدة العسكرية الإسلامية"، الإستراتيجية للبحث العلمي
http://styst.yoo7.com/t379-topic
5) محمد جمال الدين محفوظ، العقيدة العسكرية الإسلامية من الموقع: 03/04/2018
http://stst.y007.com/t379.topic"
6) مصطفى كراد الواد، "منظومة الدرع الأمني في صحراء الجزائر"، على الرابط:
http://sawsetif.com
7) الموقع الإلكتروني لوزارة الدفاع الوطني (الجزائر) http://www.mdn.dz/site.cft/accueil.ar
8) http://anmy.atberpo.com

ثانيا- قائمة المصادر والمراجع باللغات الأجنبية:

1) Alexis Arieff: Westerm sahara, congressional research service, April 2013.
2) Anna theofilo poulon, the united nations and western sahara a newerending affair, special report 166, united states institute of peace, 2006.
3) Barry Buzan, "Is international security posible?", paper presented at new thinking about stategy and international security conference (edited by ken booth, London, Harper collis acadimi, 1991.
4) Bastion irondelle, la réforme des armées en france, sociologie de la décision, science to gouvernance Paris: les presse sciences - Po 2011) .
5) Bernard Adam "Pas de développement sans sécurité, Ni de sécurité sans développement , Bruxelles: Groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité (GRIP), 2008.
6) Boualem Bonguetaia, les frontieres meridionale de algerie de l'himiter-land à l'hti-possidetis Alger, edition SMEd, 1981.
7) Charles zergbibe, l'avenir de la sécurité internationale n presses des sciences po, Paris.

8) Daris Battistella, Theories des relations internationales, 2eme Edition (Paris, Press de science , 2006.
9) Décrét présendentiel N° 64-88 du 04 Mars 1964, Portant création de l'état - major géneral de l'armée national populaire n°20 (06 Mrs 1964).
10) Denio Rettaillé et olivier wolther, Guerre au sahara-sahel: la reconversion des savoirs Nomades, vol 75.
11) Dialogue méditerranéen de l'Otan, institut diplomatique et des relations internationales, décembre 2004.
12) ELILAKE, why Algeria didn't watnthe us, about ets Hopstage raid, the dealy besy; Jan 18, 2013 .
13) Forun global de lutte contre le terrorisme, groupe de travail sur le satiel , Alger 16-17 Novembre 2012.
14) Hamid Temmar, stratégies et structures de développement indépendant, OPU Alger 1974.
15) Hamid Termmar, Structures et Modèles de développement de l'Algérie SMED, Alger, 1974.
16) Haoua Kaheina: l'impact de fluctuations des prix du petrole dur les indicateurs economique en Algerie, Mgister Es-Science Economique, université Tizi Ouzou.
17) Harmut Bossel "indicators for sustainable development: theory, Method, Application, canada: international institute for sustainable developement (IISD) 1999.
18) Hassan, Douglas and croiset, techno-economic study of co/international journal of Green Energ volume 4, Number, 2007, p p 198-201.
19) Hiotti Paul R. Kouppi mark international relation the realism pluralism Globalism and Beyomd, 3 rd edition, Premtice. hall, 1998.
20) Hocine Benssad Algerie, Restructuration et reformes economique, (1979-1993), OPU, Alger, 1993
21) Iam lesser, Policy toward Algeria after a recade of Isolation, Mediterranean quar terly, spring, 2001
22) Jacques Percebois: les stratégies de réponse face aux choix pétrolier, quels enseignement aux un de quelques expérience, séminaire état et énergie (minière de l'économie, de finance , et de l'industriel , Bercy, 9 mars 2004).
23) Jacques Robert, l'esprit de défense, Paris: Economica, 1987.
24) Jeff Porter, Algerian Raid in Tiguntourisme, Foreign Policy N°43
25) John vibra, Thiery Balzac, qu'est ce que la sécurité nationale, la revue internationale et stratégique, N° 52, 2003-20047.
26) Johna, A, Vasquez. the power of folities, from classical relations the realism pluralism Globalism and Beyomd, 3rd edition, Combridge University Pression 2004 .

27) Ken Booth, theory of world security (New York: Cambridge University Press USA) .
28) Kharija Mohsen, Finan, les defis secritaire aux Maghreb, 5éme seminaire, internationale de la sécurite et la defense (CIDOB), le 5-6 novembre, 2007.
29) Kim lee, the Amazigh's Fight for cultural Revival in the new Libya: Reclaming and establishing Identitly through Antiguity, seattle journal for social justice, volume 11, issue 1, 07-01 2012.
30) la coopération entre l'algerie et l'OTAN: Evaluation et perspectives séminaire organise conjointement par l'institut nationale d'etudes de strategie Globale et la division publique de l'OTAN, 08/11/2005.
31) Mali: security, Dialogue and Meaningful reform, Africa report N°201, 11 April 2013 .
32) Mamadon Alion Barry, Guerre et trafics d'armes en Afrique, Appriche Geostratégique Paris: l'Hamatten, 2006.
33) Mathieu Guidere, le choc des révolutions arabes de l'Algérie au yemen, 22 ,Pays sous-tension frontières (Paris: éditions autrement frontières, 2011) .
34) Mervet Rishmawi, the league of arabe states in the wake of the Arab speing KFG workinhg paper series, N° 39/May 2012.
35) Michael J.Batler, international conflict Management, Routledge, 2009.
36) Mihand Berkoik, US, Algerian security conter terrorise cooperation and war on terror on carnegienn dowment, org.
37) N.Khaled profiles des amigrants subsafariens en situation irréguliere en Algerie, rapport intermediaire de recherche , Cisp-algerie.
38) Necla Tschirgi "l'articulation développement et sécurité: De la rhétorique à La compréhension d'une Dynamique complexe", annuaire suisse de politique de développement Vol N° 02, 2006.
39) Necla Tsichirgi , « Peace Building as the link between security and development : is the window of opportunity closing », New York International, Peace Academy, 2003.
40) Orchanche yelles, Zohra Fatima, utilisation des ressources naturelles et des énergies renouvelable en économie de l'environnement, séminaire nationale de l'économie de l'environnement et développement durable, centre universitaire de Médea, le 06-07 juin 2006.
41) Pascal Boniface, l'anné strategique 2018, Iris, , Dalloz, France.
42) Paul roe, Ethnic violence and the societal security dilemma, first published, London and new york, routledge, 2005.
43) Peter g. Danehim, Horst Fisher, United nations reform and the new collective security Cambridge university press, 2010.
44) Pierre Jacquet et Françoise Nicolas, Pétrole: crises, Marchés, politique (Paris: Dunod, 1991) .

45) Pierre sane, Human security (Approaches and challenges), Paris, united Nations educational, scientific and cultural organization (unesco) publishing 2008 .
46) Rosalyn Higgins, Maurice Flory, Terrorism and international law, Routlege 003
47) Salim Chena et Anlonin Tisseron, Violence politique et lute antiterroriste en Algérie, Dynamiques internationales, N°07, octoble, 2012Sébastien Jakubouski, la professionnalisation de l'armée française, conséquences sur l'autorité, logiques sociales, (Paris l'Harmatan, 2007.
48) Source J.Mears heimer, the false promise of international institutions, international securiy 19:3 (winter 1994/5).
49) stephan stetter, territorial conflicts in world society modern systems theory, international relations and confliet studies, routledge, 2007
50) Taib Hafsi, le développement économique de l'Algérie: Expérience et perspectives Casbah éditions , Algérie.
51) Theodore Coptow et Pascal Vennesson, Sociologie militaire, Usocislogie (Paris: Armand colin, 2000)
52) United Nations developement programme , Humain developement Report 1994, op-cit, 23 .
53) United nations development program, Human development Report 1994, New york oxford university, press 1994.

Internet :

1) Jerome le noir, Ebrik Irastorra et Alain Baer, les effets sismiques de la Professionnalisation des armées , les amis de l'escale de Paris (17 mai 2001), http//ecole.org/telechargement?ct=VC170501,Pdf and type=2)
2) KAUFMANN a KRAAY and M.MASTRUZI governance matters governance indicators for 1996 2007 world bank, 2008, p07 w.w.w.govindicators org.
3) Mohamed Chafik Masbah, "l'armée Algérienne face au défi de la transition démocratique communication présentée au "centre des relations internationales et études du développement cidab", Barolone 2011) http://www.lesoirdalgerie, com/articles.23/06/2011, article, php.

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	حجم الاستثمارات وأهمية القطاعات الاقتصادية .	**101**
02	تطوير الإنتاج في القطاعات الاقتصادية للفترة (1967-1977).	**102**
03	توزيع الاستثمار على القطاعات الاقتصادية للمخطط الخماسي الأول (80-84).	**104**
04	معدلات النمو المتوقعة والمنجزة لمختلف القطاعات للمخطط (1980-1984).	**105**
05	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل نموه للفترة 1974-1984 .	**106**
06	أهمية القطاعات في الاقتصاد الوطني (1985-1989) .	**107**
07	تطور الناتج الداخلي الخام ومعدل النمو للفترة 1985-1989 .	**108**
08	تطور معدل الناتج الداخلي الخام (1993-1998) الوحدة: نسبة مئوية	**114**
09	تطور معدلات البطالة في الجزائر خلال الفترة 1993-1999 .	**116**
10	تطور نصيب الفرد من الناتج المحلي العام.	**117**
11	توزيع المخصصات المالية على مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) .	**119**
12	تطور معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام الفترة 2001-2004.	**120**
13	تطور نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية 2001-2004.	**121**
14	التوزيع القطاعي للبرنامج التكميلي لدعم النمو .	**124**
15	تطور معدلات النمو ونصيب الفرد من الناتج المحلي الخام للفترة 2005-2009.	**126**
16	تطور نسب القيمة المضافة للقطاعات الاقتصادية	**127**
17	تطور نسب القيمة المضافة خارج المحروقات	**128**
18	مساهمة القطاعات الاقتصادية الوحدة: النسبة % في القيمة المضافة.	**130**
19	مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج المحروقات – الوحدة النسبة في إنتاج القيمة المضافة.	**132**
20	تطور الصادرات بالنسبة للناتج المحلي الخام .	**133**
21	تطور قيمة الصادرات الوحدة: مليار دولار أمريكي.	**133**

22	تطور الصادرات خارج المحروقات .	**134**
23	تطور الواردات بالنسبة للناتج المحلي الخام .	**135**
24	تطور قيمة الواردات من 2000-2009 .	**135**
25	هيكل الواردات .	**136**
26	نوع السلع المستوردة.	**136**
27	تطور أسعار برميل البترول الوحدة: دولار أمريكي.	**137**
28	تطور الدين الخارجي 1990-1997 .	**138**
29	تطور المديونية الخارجية .	**139**
30	تطور التجارة الخارجية من 2000 إلى 2005 .	**140**
31	تطور التجارة الخارجية من 2006 إلى 2010 .	**140**
32	تطور التجارة الخارجية من 2012 إلى 2015 .	**141**
33	تطور عدد السكان (نسمة) 1990-2014.	**177**
34	عدد هذه الهياكل وعدد الأسرة.	**179**
35	المنشآت القاعدية خارج المستشفيات.	**179**
36	توزيع عدد الأطباء والصيادلة حسب قطاع النشاط.	**180**
37	التغطية الصحية للفترة 2010-2012.	**181**
38	عدد الطلبة المسجلون وحاملو الشهادات.	**182**
39	عدد الأساتذة.	**182**
40	عدد المنشآت القاعدية.	**183**
41	معدلات الفقر في الجزائر.	**184**
42	مؤشر ضبط الفساد في الجزائر 2000-2007.	**186**
43	يبين رتبة الجزائر من خلال مدركات الفساد .	**187**
44	أسباب انتشار ظاهرة الفساد في الجزائر.	**188**

45	بيان الاعتمادات المالية المرصدة لوزارة الدفاع الوطني نسبة إلى المجموع العام للاعتمادات برسم ميزانية التسيير للفترة (2000-2017).	**214**
46	نسبة الإنفاق العسكري الجزائري من إجمالي الناتج المحلي الخام للفترة 2001-2012.	**216**

الفهرس

مقدمة 1

الفصل الأول

التأصيل المعرفي والنظري للتنمية الاقتصادية والدفاع و الأمن

المبحث الأول: المفاهيم المرتبطة بالتنمية الاقتصادية 16

المطلب الأول: مفهوم التنمية الاقتصادية 16

المطلب الثاني : التنمية المستدامة 19

المبحث الثاني : المفاهيم المرتبطة بالدفاع 25

المطلب الأول: مفهوم الدفاع 25

المطلب الثاني: إعداد الدولة للدفاع 29

المبحث الثالث: المفاهيم المرتبطة بالأمن 41

المطلب الأول: مفهوم ومستويات الأمن 41

المطلب الثاني: أبعاد الأمن 57

خلاصة الفصل الأول 62

الفصل الثاني

العلاقة بين التنمية الاقتصادية والأمن

المبحث الأول: النظريات والمدارس المفسرة للتنمية الاقتصادية 64

المطلب الأول: النظريات الكلاسيكية 64

المطلب الثاني: النظرية الكلاسيكية الجديدة 69

المبحث الثاني: المدارس المفسرة للأمن 71

المطلب الأول: المدارس الكلاسيكية 71

المطلب الثاني: المدارس الحديثة للأمن 79

المطلب الثالث : الترابط بين التنمية والأمن..... 84

خلاصة الفصل الثاني 93

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الجزائري

المبحث الأول: مراحل انتقال الاقتصاد الجزائري 96

المطلب الأول: المرحلة الأولى للاقتصاد (1962-1966) 96

المطلب الثاني: مرحلة الاقتصاد المخطط (1967-1989)"..... 98

المبحث الثاني : الإصلاحات الاقتصادية ودعم وترشيد الاقتصاد الوطني (2000-2016) 109

المطلب الأول : مرحلة الإصلاحات الاقتصادية (1990-2000).....109

المطلب الثاني: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2009) 118

المطلب الثالث: مرحلة ترشيد الاقتصاد الوطني (2010-2016).....129

خلاصة الفصل الثالث.....143

الفصل الرابع

تحديات التنمية الاقتصادية في الجزائر

المبحث الأول : تحديات الطاقة المتجددة في الجزائر 146

المطلب الأول: أسباب الاهتمام بمجال الطاقة البديلة والمتجددة في الجزائر 148

المطلب الثاني: الهياكل التنظيمية والمؤسساتية لتطوير الطاقات المتجددة في الجزائر 154

المبحث الثاني: تحديات الحكم الراشد في الجزائر 161

المطلب الأول: مقاربات وأبعاد الحكم الراشد. 161

المطلب الثاني: تحديات الحكم الراشد 169

خلاصة الفصل الرابع.....189

الفصل الخامس

التهديدات الأمنية وانعكاساتها على الجزائر

المبحث الأول: العقيدة الأمنية وتنظيم المؤسسة العسكرية 191

المطلب الأول: العقيدة الأمنية الجزائرية 191

المطلب الثاني: تنظيم المؤسسة العسكرية الجزائرية 201

المبحث الثاني: التهديدات الأمنية للجزائر 219

المطلب الأول: النزاعات الحدودية للدول المجاورة للجزائر 220

المطلب الثاني: التهديدات اللاتناظرية للأمن الوطني الجزائري 222

المبحث الثالث: الأوضاع الأمنية في دول الجوار وانعكاساتها على الجزائر 232

المطلب الاول: الأمن الإقليمي للجهة الشرقية للجزائر 232

المطلب الثاني: الأمن الإقليمي للجهة الغربية والجنوبية للجزائر 237

خلاصة الفصل الخامس 244

الفصل السادس

الاستراتيجية الأمنية الجزائرية

المبحث الأول: الإستراتيجية الأمنية المتبعة على المستوى الوطني (الداخلي) 246

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمنية الصلبة 246

المطلب الثاني: الاستراتيجيات الأمنية اللينة 252

المبحث الثاني: الاستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي والدولي..... 256

المطلب الاول: الاستراتيجية الأمنية على المستوى الإقليمي 256

المطلب الثاني: الإستراتيجية الأمنية على المستوى الدولي.....260

خلاصة الفصل السادس 264

الخـاتمـــــة 265

قائمة المصادر والمراجع..... 272

قائمة الجداول 290

الفهرس..... 293